الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية

دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
هشام صاغور

إشراف:
أ.د/عمر فرحاتي

أ.د لعجال أعجال محمد لمين	أستاذ تعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ تعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا
د. فوزي نور دين	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. كربوسة عمراني	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
أ.د عادل زقاغ	أستاذ تعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
د. مكي دراجي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية

2017-2018

الإهداء

الى روح ابي الطاهرة ميلود

الى روح جدتي عائشة

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل الأهل والأقارب

وإلى بلدي الذي أنفق على تعليمي

الشكر والعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سيادة الأستاذ الدكتور "فرحاتي عمر" مدير جامعة الوادي، بقبوله الإشراف على أطروحة الدكتوراه رغم مشاغله الكبيرة ،وعلى ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات طوال مدة انجاز هذا العمل ، كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور"لعجال أعجال محمد لمين" على ترأسه لجنة المناقشة وإفادتنا بغزير علمه، كما اشكر الأستاذ الدكتور عادل زقاغ من جامعة باتنة والدكتور فوزي نور الدين والدكتور كربوسة عمراني من جامعة بسكرة والدكتور دراجي المكي من جامعة الوادي على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني فائق الاحترام والتقدير وجعلهم الله تعالى ذخرا لخدمة الوطن.

مقدمة

لقد أثرت التحولات التي أفرزتها العولمة في العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها، وانعكس ذلك على الأمن القومي للدول، فقد اثر عمق التحولات المصاحبة لتنامي العولمة في تنوع مضامين الأمن القومي للدول، حيث أفرزت نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات، على المستوى النظري والممارساتي في حقل العلوم السياسية، ولم تكن الدراسات الأمنية في معزل عن كل هذه التطورات التي عرفت بلورة لمفهوم الأمن الموسع بدلا من الرؤية الضيقة وفق تحليلات النظرية النقدية، والتي عرفت مجموعة من التحولات الأمنية المعقدة والمركبة والمتشابكة.

فعلى المستوى النظري تم توسيع وتعميق مفهوم الأمن خارج الإطار العسكري ليشمل أبعادا إضافية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا ومجتمعيا وثقافيا، وعلى المستوى الواقعي فقد حملت البيئة الأمنية لهذه الفترة وما بعدها مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة مهددة للأمن كالإرهاب الدولي ونشاط الجريمة المنظمة تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح إذ مست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة، فأصبح للأمن عدة أبعاد مما جعلنا ننتقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة أن تحقيق أمن الدولة لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد، وبالتالي تحقيق الأمن في جميع مستوياته، وبالتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي وعالمي، لمواجهة التهديدات وتحقيق النتائج المسطرة.

ويبرز في هذا الإطار إقليم المغرب العربي كأحد المناطق الجغرافية في التقسيم الجيوبوليتيكي في العالم ، حيث حضي باهتمام بالغ ضمن الدوائر الأمنية الأوروبية ، وفي إطار الأجندة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من أعمال إرهابية مست أوروبا كتفجيرات باريس وما عرفته العاصمة الاسبانية من أحداث في 2004 وتشكل التهديدات الأمنية الجديدة والمتمثلة في تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتزايد موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب الصحراء

بالإضافة إلى الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات ناهيك عن مخاطر انفجار النزاعات العرقية الخامدة في بعض المناطق المحيطة بإقليم المغرب العربي كمالي والنيجر ما فرض على دول المغرب العربي والساحل الإفريقي ضرورة العمل في إطار جماعي وإقليمي لإيجاد آليات وميكانيزمات واستراتيجيات مشتركة لمواجهة هذه التهديدات واحتواءها وعيا منها بشمولية الأمن في المنطقة ودرجة خطورة وتعقد التهديدات الأمنية فيها لان الإدراك المشترك للتهديد من طرف إقليم حسب "دوتش" وشعورهم بصعوبة التحرك الانفرادي لمواجهة هذه التهديدات يولد لديهم الإحساس والشعور بالانتماء لإقليم امني واحد ومشترك.

فقد عرفت المنطقة عدت استراتيجيات أمنية سواء على المستوى القطري وفي إطار التعاون الدولي لمحاربة كل أنواع التهديدات الأمنية وذلك على غرار الاستراتيجيات المتبعة في نطاق الاتحاد الإفريقي أو في صيغته الدولية الموسعة وذلك بمبادرات من قبل القوى العظمى كفرنسا والولايات المتحد الأمريكية، وما أفرزته من نتائج سلبية أو ايجابية على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية.

أهمية الموضوع

إن التحولات الإقليمية التي شهدها العالم العربي ،أثرت على البيئة الأمنية فيه وأفرزت عدة تداعيات أثرت على أمن الأنظمة السياسية ككل ، وتكمن أهمية الدراسات الأمنية في فهم وتفسير العلاقات الدولية والسياسة العالمية المعاصرة، خاصة في ظل الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية المختلفة، ولم يكن إقليم المغرب العربي في معزل عنه ، بل كانت البداية من قلب هذا الإقليم عندما بدأ حراك شعبي ضد الحكومة التونسية بعد إقدام أحد مواطنيها بإضرام النار في جسده احتجاجا على معاملة السلطات الأمنية معه، وقد انتشرت هذه الظاهرة لتعصف بأعتى الأنظمة السياسة العربية (ليبيا ومصر وسوريا) ، مما انعكس على بيئتها الأمنية بالسلب ، وعليه فتكمن أهمية هذه الدراسة بتسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود والتي استفحلت في المنطقة بسبب التغيرات الجذرية

في الأنظمة السياسية وما تمخض عن الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية، مثل تهديد الجماعات والحركات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتهريب وتجارة البشر والسلاح والمخدرات، والتي أصبحت تتميز بعلاقة تشابكية تتفاعل فيما بينها.

بالإضافة إلى مناقشة سبل مواجهتها من خلال اتباع الدول المغاربية مجموعة من الاستراتيجيات في إطارها القطري والثنائي أو الجماعي وفق شراكات تهدف إلى التقليل من شدة التهديدات الأمنية أو القضاء عليها على المدى البعيد .

أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسة المغاربية : دراسة على ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني وذلك من أجل تفسير والوقوف على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تداعيات الحرب على مالي ونتائج التدخل الفرنسي في ليبيا ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مجموعة من الترتيبات الأمنية التي وضعتها الدول المغاربية لمواجهة هاته الأخطار على اختلاف رؤاها لهذه التهديدات(الرؤية الجزائرية في مقابل الرؤية المغربية) وان اتفقتا في بعض النقاط إلا أن سبل تطبيقها يبقى خاضعا لعدة اعتبارات داخلية لكل بلد.

الإشكالية

لقد شهدت المنطقة المغاربية عدة تهديدات أمنية سواء داخلية والمتمثلة في الانفلات الأمني في ليبيا أو عدم الاستقرار السياسي في تونس أو تهديدات خارجية قادمة من الأقاليم المتاخمة لها كالحرب الأهلية في مالي وما تمخض عنها من نتائج سلبية للتدخل الفرنسي فيه ، وعليه فقد تبنت الدول المغاربية عدة استراتيجيات أمنية قد تكون متشابهة من ناحية المضمون إلا أن الآليات المتبعة لتطبيق هذه الاستراتيجيات تختلف من بلد لأخر بالإضافة إلى التعاون مع القوى الإقليمية والعالمية– وان أخذت طابع التنافس على مناطق النفوذ –

من أجل الحد من هذه التهديدات وما تفرزه من تداعيات ايجابية وسلبية على الأنظمة السياسية المغاربية.

وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية لابد من طرح بعض الأسئلة الفرعية المساعدة في التحليل:

1- هل يمكن اعتبار التهديدات الأمنية الجديدة التي تستفحل المنطقة المغاربية ، هي امتداد للحراك الذي شهدته الدول العربية ؟

2- ما هو واقع التحولات السياسية في دول المغرب العربي؟

3- هل الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول المغاربية كانت ناجعة أم زادت من حدة التهديدات الأمنية ؟

4- هل يمكن اعتبار التعاون الإقليمي والدولي للحد من التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية، يصب في صالح هذا الأخير أم لديه انعكاسات سلبية على الأمن واستقرار أمن النظم المغاربية سواء على المدى القريب و البعيد ؟

الفرضيات

من خلال الإشكالية المطروحة للدراسة ، يمكن صياغة بعض الفرضيات ومنها:

1- كلما تأزمت الأمور في منطقة الساحل ، كلما زادت حدة التهديدات على دول المغرب العربي.

2- كلما زادت نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا سمراء إلى دول المغرب العربي كلما زاد من ارتفاع نسبة التهديد الأمني (تهديد صحي، تهديد اثني،تهديد إنساني تهديد امني....)

3- كلما وقع تدخل أجنبي في إحدى الدول المغاربية أو الساحل الإفريقي ، كلما زادت حدة وخطورة التهديدات الأمنية على المنطقة المغاربية.

المناهج ومقاربات الدراسة

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، تجتمع مجموعة من المناهج والمقاربات في الدراسات الأمنية، من أجل تحليل وتسليط الضوء على أهم المقاربات التحليلية والمناهج التي تساعد الباحث على الوصول للنتائج المرجوة ونذكر منها:

المنهج المسحي: ومن خلاله نقوم بتفحص مختلف الأحداث والقضايا التي تعيشها المنطقة المغاربية وحتى الأقاليم المتاخمة لها كمالي والنيجر والتي لها تأثير مباشر على أمن الدول المغرب العربي .

المنهج الوصفي التحليلي: استدعت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة من طرق التحليل و التفكير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها و تحليليها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وسيتم استخدام هذا المنهج في توصيف البيئة الأمنية المغاربية والتطرق إلى البيئة الأمنية لبعض دول الساحل الإفريقي التي تشهد انفلاتا أمنيا ، يؤثر بطريقة مباشرة على أمنها، بالإضافة إلى تحليل مختلف الفواعل والديناميكيات المرتبطة بها من تفسير وتحليل للتحولات السياسية والأمنية في المنطقة وفهم تجلياتها وأبعادها على الواقع الأمني والسياسي على دول المغرب العربي.

المنهج المقارن: وتستدعي هذه الدراسة مقارنة المواقف الإقليمية والدولية وذلك من خلال الاستراتيجيات المتخذ للحد من تفاقم التهديدات والمخاطر وتأمين حدودها مع الدول المتاخمة لها والتي تشهد انفلاتا امنيا، بالإضافة إلى مقارنة النظم السياسية المغاربية ، بإظهار أوجه

الاختلاف و التشابه لسير مؤسسات الدولة في أحقاب زمنية مختلفة حسب سياقها الوطني-الإقليمي-والنظمي.

أما المقاربات فقد ركزت على **الاقتراب البيئي:** الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي من خلال التركيز على التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية وأثرها على بلدان المغرب العربي عموما حيث لاحظنا تأثير الأوضاع الدولية والتحولات السياسية والاقتصادية، في مختلف البلدان، على النسق السياسي لدول المغرب العربي.

الدراسات السابقة

الرسائل العلمية

1-منصر جمال: أطروحة دكتوراه بعنوان "**التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة**"، بكلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة، حيث تناول الباحث الآثار السلبية للتدخل العسكري لإغراض إنسانية وهو نموذج حي للتدخل الفرنسي في ليبيا الذي أجج الظاهرة العنف والانقسام بين ابناء الشعب الواحد بالإضافة الى انتشار الأسلحة ودخول أطراف دولية مساندة ومعارضة لما يحدث في ليبيا وما تمخض عنه من تهديد للأمن الإنساني .

2-بلخثير نجية : مذكرة ماجستير بعنوان "**التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**" بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان سنة 2012 ، ولقد تطرقت الباحثة إلى طبيعة التهديدات الأمنية الموسعة التي تواجه منطقة المغرب العربي، كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمنية، والاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة والتكيف مع مختلف التحديات التي تواجه المنطقة.

3-**سعيدي ياسين** : مذكرة الماجستير بعنوان "**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**" بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران2 ، 2016، وقد تناول الباحث في دراسته إلى

أهم مصادر التهديد في دول المغرب العربي مركزا على العوامل الداخلية كطبيعة النظام السياسي، والجانب السوسيوسياسي بها ،بالإضافة إلى تناول سبل مواجهة هذه التهديدات والمتمثلة في تفعيل اتحاد المغرب العربي واتخاذه كآلية من آليات المواجهة .

4-سليم بوسكين، مذكرة الماجستير بعنوان" **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، جامعة محمد خيضر-بسكرة ،2015 حيث قام الباحث بتناول أهم التهديدات التي تواجه أمن وحدود الدولة الجزائرية باعتبارها أكبر وأهم دولة في منطقة المغرب العربي والتي تتبنى استراتيجيات أمنية لمواجهة جل التهديدات في بالتنسيق مع الدول الجوار في إطار اتفاقيات وشراكات للحد من خطورة التحديات التي تهدد أمن المنطقة بأسرها.

5-بن صايم بونوار: مذكرة الماجستير بعنوان"**مصادر التهديد الخارجي لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية**" ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر 2003، حيث قام الباحث الوضع الأمن في المغرب العربي في فترة الحرب الباردة حتى نهاية فترة الدراسة بالإضافة إلى دراسة سيناريوهات ومستقبل الأمن في المغرب العربي.

6-ذويب العيد بن خليفة: مذكرة الماجستير بعنوان" **التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي1990-2007** معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية،القاهرة 2009، بحيث تناول الباحث طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة المغاربية في فترة الدراسة المذكورة والآليات المتبعة من أجل الحد من هذه التحديات.

الملتقيات الدولية والوطنية

1-أ.د عمر فرحاتي: **أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، مداخلة في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، جامعة ورقلة 2013، حيث تطرق الأستاذ الدكتور في

مداخلته إلى طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المغرب العربي و القادمة من منطقة الساحل الصحراوي، والمتمثلة في تنامي الحركات الإرهابية (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الحركات الأزوادية المسلحة) وما يتمخض عليه من هجرة غير شرعية والجريمة المنظمة ، بحيث تصبح دول المغرب العربي دول المقصد ثم دول المعبر نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

الكتب الأجنبية

1-كتاب للمفكر باي بوزان بعنوان " الشعب الخوف والدولة " " **People, States and Fear**" والذي نشر عام 1991، حيث تطرق فيه الكاتب عن **القطاعات الأمنية وتوسيع الدراسات الأمنية حيث** ميز" **باري بوزان** " في نقلته من الأمن القومي التقليدي – المتمحورة حول القدرات العسكرية الدفاعية الإستراتيجية – إلى الأبعاد الأمنية الجديدة، مبينا ذلك في خمسة قطاعات أساسية للأمن **SECURITY IN FIVE SECTORS** من القطاع السياسي والذي يقصد به حماية السيادة الوطنية، شرعية الأنظمة، أيدلوجية مؤسسات الدولة ، والقطاع العسكري ويقصد به تهديدات العسكرية وأمن صلب الحدود الإقليمية والأفراد ،والقطاع الاقتصادي والمتمثل في اقتصاد الدولة ومنتجاتها والتجارة والوصول للموارد والتسويق، والقطاع الاجتماعي ويعني، أمن الفرد، الحريات، الرفاه الاجتماعي ،المعتقدات، الهويات) والقطاع البيئي، والمتمثل في التهديدات الأيكولوجية الكونية التي تهدد كل الدول والكيان الجنس البشري ككل.

تقسيم الدراسة

لقد قمت بتقسيم هذه الأطروحة إلى أربعة فصول حيث تناولت في الفصل الأول **الإطار النظري لمفهوم الأمن في مدارس العلاقات الدولية**،حيث شرحت فيه مفهوم الأمن ومستوياته وأبعاده والتصور النظري للتهديدات الأمنية الجديدة بالإضافة إلى النظريات المفسرة للأمن،أما الفصل الثاني بعنوان "**المغرب العربي دراسة جيوسياسية**" فقد أبرزت الأهمية

الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي من خلال استعراض أهم المقومات المشكلة له، ثم إظهار مكانة هذه الأخيرة لدى الدول الكبرى ثم استعرضت طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية التي تعرف اختلاف في طبيعة الحكم بالإضافة إلى أهم التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة من حراك شعبي أدى إلى سقوط اعتي الأنظمة المغاربية(ليبيا) وما أفرزته من محاولات منها من تقديم إصلاحات دستورية كمحاولة منها لامتصاص ردت فعل الشعوب المطالبة المطالبة بالتغيير.

أما الفصل الثالث فقد استعرضت فيه "**التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي**"وقسمت الى تهديدات أمنية لا تماثلية لينة وصلبة، واستعرض أهمها: الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تهديدات دول الساحل الإفريقي.

أما الفصل الرابع بعنوان"**الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على النظم المغاربية**" فقد تطرقت إلى الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية(استراتيجيات دول المغرب العربي) ثم الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الفصل الاول

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الأمن في مدارس العلاقات الدولية

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها و أبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ "الأمن" هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائها إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه "**أرنولد ولفرز**" "أهداف البيئة" ولم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

من بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن.[1]

فقد عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، معانيه ومدلولاته ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكيات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي أن هذه النقاشات تدور بين أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن من جهة وأولئك الداعين إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية من جهة أخرى.[2]

المطلب الأول: تعريف الأمن

1-الأمن لغة

من فعل "أمن" ومن "الآمان" و "الأمانة" ويقول الشخص أمنت فأنا آمن وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف، وأصل كلمة الأمن في اللغة هو طمأنينة النفس وزوال الخوف ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه، فمصطلح الأمن متداول في العلاقات

---

[1]– بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 13.

[2]– بلعيد منيرة، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، يومي 29 و 30 أفريل 2008. ص 100.

الدولية مثله مثل السلم، وعادة ما ترتبط كلمة الأمن بأمن المواطن وهو مرادف " لأمن الدولة" و لأنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى توفر الأمن .[1]

ويعتبر مفهوم الأمن قديم جدا فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة "أمن" في صيغ شتى، فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان، وكذلك بالغير وهذا ما ينتج عنه راحة النفس، ففي قوله سبحانه وتعالى" **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" سورة قريش الآية رقم 3-4 وقوله تعالى" **وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**" سورة النور الآية 54.[2]

ويعود مصطلح الأمن باللغة الانجليزية إلى أصلها اللاتيني securitas /securus، كما ورد هذا المفهوم في القاموس الانجليزي oxford بمعنيين بحيث يشير المعنى الأول إلى وجوب توفر بيئة آمنة للأفراد وذلك من خلال توفير الحماية لهم من التهديدات.

أما المعنى الثاني: فيقر بأن الأمن هو الوسيلة لتوفير بيئة آمنة وذلك من خلال الحفاظ على القوة والمكانة وضمان الحماية للأفراد والممتلكات.[3]

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم " الأمن" وشيوع استخدامه فإن مفهومه حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثته فالأمن لم يتبلور لكي يصبح حقلا علميا داخل علم السياسية تطبق عليه القواعد النظرية من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن .[4]

---

[1]- كبابي صليحة، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص 212.

[2]- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة ،29-28 ، أفريل 2008، ص 270.

[3] - Michel DILLON, **Polities of security**, Routledge, LONDON,1996, p 121 .

[4]- زكريا حسين، **الأمن القومي**، مصر دار النهضة العربية، 2001، ص 04.

ويعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائي المتصارع ، وبالتالي استحالة تحقيق الأمن و بين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستسير إليها العلاقات بين الدول.[1]

وبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ونظامه الاشتراكي وانتصار الديمقراطيات الرأسمالية فقد اختل نظام توازن القوى العالمي وبالتالي الأمن العالمي وهذا ما أكد عليه "فرانسيس فوكوياما" في نظريته نهاية التاريخ*، فقد أصبح الأمن العالمي يتحكم فيه قطب واحد، مما أدى إلى استبداده وكنتيجة حتمية، تبدأ محاولة الانفصال من بقية الأطراف الأخرى مما يؤدي إلى تفجر الوضع على الصعيد العالمي ومنه فقد أصبح العالم شبيه بوضع بداية التاريخ، بحيث يتوجب على الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول مفهوم الأمن مما أدى بـ "ستيف وولت" إلى وصف مرحلة نهاية الحرب الباردة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية[2].

---

[1]– جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

***نظرية نهاية التاريخ** صاحبها فرانسيس فوكوياما في مقاله الشهير "نهاية التاريخ" شارحا نظريته بالقول إن ما نشهده الآن ليس نهاية للحرب الباردة أو مرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب ، وإنما نهاية للتاريخ ، بوضع حد للأفكار الأيدلوجية في التاريخ الإنساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية. تقوم نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما والتي اختلفت الآراء حولها بين مؤيد ومعارض، على ثلاثة عناصر أساسية. العنصر الأول، هو أن الديمقراطية المعاصرة قد بدأت في النمو منذ بداية القرن التاسع عشر، وانتشرت بالتدرج كبديل حضاري في مختلف أنحاء العالم للأنظمة الديكتاتورية. العنصر الثاني في نظرية نهابة التاريخ ، هو أن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين " السادة" و"العبيد" لا يمكن أن يجد له نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية واقتصاد السوق الحر. العنصر الثالث في نظرية فوكوياما، هو أن الاشتراكية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها لأسباب عدة أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة، وبالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الاشتراكية الديمقراطية.

[2]– حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 270.

2-الأمن اصطلاحا

ورغم أن مصطلح "الأمن" يعتبر حديثا في حقل العلوم السياسية ورغم اختلاف المنظرين في الرصد والتصدي وكيفيات حدوثه إلا أنه قد تم وضع العديد من التعاريف:

فحسب "تيري بلزاك" Thierry Balzac فقد اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي:

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا: التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطن.

ثالثا: الانفجار النزاعي للبيئة الدولية اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية".

فإن تأملنا في هذه العوامل نجدها تحصيل حاصل، كل منها مرتبط بالآخر بهدف رسم ملامح واقع ما بعد الحرب الباردة.[1]

أما "أرنولد وولفرز"Arnold Wolfers فقد اتفق مع "ولتر ليبمان" Walter Lippmonn يريان أن الأمن من جانبه الموضوعي فإنه يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية(الموجودة) أو أن من جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم.[2]

أما هنري كيسنجر Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه"تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه على البقاء".

أما "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه"جوهر الأمن" فيرى أنه التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو

---

[1]– علاق جميلة و ويفي خيرة، مفهوم **الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة**، مداخلة في ملتقى دولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة قسنطينة، مرجع سابق، ص 307.

[2]– Wolfers Arnold**, national security as an ambiguous symbol : discord and collaboration baltimore**, Johns Hopkins university press . 1962, p 147.

السياسية في ظل حماية مضمونه، ويستطرأ قائلا:"إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات.[1]

يرى بوث وويلر Booth Wheeler "الأمن هو القدرة على المقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي".[2]

أما باري بوزان Burry Buzan فيعرف الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد و قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.[3]

ودائما في محاولة لتحديد معنى الأمن فيرى مكائيل ديلون Micheil Diloun أنه مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم والاحتواء. فالأمن غامض يحوي في نفس الوقت الأمن و اللأمن Security (in) و هذا ما عبر عنه ديلون.[4]

---

[1]– طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 37.

[2]– علاق جميلة و ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 307.

[3]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص 13.

[4]– المرجع نفسه، ص 14.

المطلب الثاني : مستويات الأمن

1- **الأمن القومي:** ظهر مصطلح الأمن القومي National Security كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن 16م وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية.[1]

ويعد هذا المفهوم من أكثر المفاهيم غموضا ومحورية في حقل الدراسات السياسية حيث تم استخدامه لأول مرة تزامنا مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي في 1947*.[2]

ويتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي" كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل.[3] حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية العسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته، بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي.[4]

إن مفهوم الأمن القومي يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة التهديدات على مستوى حدودها الإقليمية وذلك من خلال مجموعة من الترتيبات الوقائية بواسطة قواتها المسلحة أو عقد الأحلاف العسكرية لغرض مواجهة كل الأخطار المحدقة بها.[5]

ويمكننا رصد مجموعة من التعريفات لمصطلح الأمن القومي ونذكر منها:

- الدكتور عباس نصر الله الذي يرى الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

---

[1]- سحر مهدي، **بحوث ودراسات: في مفهوم الأمن القومي**، الاتحاد جريدة يومية سياسية، شوهدت يوم:18-06- 2015 من الموقع الالكتروني **www.alitihad.com**

*مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council (NSC): هو مجلس تابع للرئاسة الأمريكية يختص بقضايا الأمن القومي والأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية مع مستشار الأمن القومي ومجلس وزراء الولايات المتحدة وهو جزء من المكتب التنفيذي للولايات المتحدة.

[2]- بلخثير نجية، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 04.

[3] - Richard N, Rosecrans, **international relations, peace or war ?** new York : Macmillan, 1966, p33.

[4]- تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص143.

[5]- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 17.

– تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها وأدى إلى بروز الأمن من خلال الردع.

– لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقوتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر استخدامها لتحقيق هدف ما.[1]

وفي نفس السياق نجد تعريف الموسوعة السياسية على أن"الأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي".[2]

أما إسماعيل صبري مقلد فيعرفه" بأنه العمل على حماية الكيان الإقليمي أو الدولي وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي وحماية القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدها، والمحافظة على النظام السياسي إذا ما كان يمثل معنى خاص للشعب.[3]

نجد أن جل التعاريف تصب في اتجاه واحد وهي القدرة العسكرية وهذا ما ذهب إليه "والتر ليبمان" Walter Lippmann وهو من أوائل من وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي" إذ يقول" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة. لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[4]

غير أن الأمر اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم يعد يعتمد على القوة العسكرية على أنها المصدر الرئيسي للتهديد، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في التهديدات

---

[1]– بلخثير نجية، مرجع سابق، ص 05.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 332.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، دار السلاسل، 1984، ص 130.

[4]– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته :دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، 2008، ص 14.

الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، مما دعا العديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه القومي الضيق وعلى هذا فقد سعى "باري بوزان" إلى إيجاد رؤى حول الأمن تتضمن جوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية وبيئية تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي ويرى "بوزان" أن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".[1]

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين بشؤون الأمن لإيجاد تعريف شامل لمفهوم" الأمن القومي" وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على مفهوم غياب الحرب والصراع كمحددات رئيسية لوجوده وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال و الدفاع و السيادة و القومية على ما عداها من قضايا الأمن القومي، ظهرت مدارس فكرية وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي، ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها من ركز على القيم الإستراتيجية ومنها من طرح أهمية الدولة القومية وآخرون انبروا للدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف وكل تلك الآراء جاءت لتفسير مفهوم الأمن وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه.[2]

ويرتكز الأمن القومي خاصة في الفكر الغربي على الأبعاد الإستراتيجية لوظائف الدول سواء تعلق بالقوة العسكرية أو التنافس الاستراتيجي بين القوى،[3] وعادة ما يقترن مفهوم الأمن القومي بالأمن الخشن الذي يأخذ الطابع العسكري والذي يتبلور من خلاله توازن القوى وهو مفهوم عكس الأمن الناعم الذي يندرج ضمن التحديات غير العسكرية.

---

[1] – Barry Buzan : **people, states and fear : the national security problem in international relations**, Brighton : harvester wheat sheaf, 1990, p 142.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 14.

[3] – عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986، ص 14.

إن هذا الفصل بين المفهومين للأمن يقودنا إلى حصر معنى الأمن من خلال مدرستين أساسيتين وهما المدرسة القيمية الإستراتيجية والمدرسة الاقتصادية الإستراتيجية.

أ-المدرسة القيمية الاستراتيجية: من خلال هذه المدرسة فإننا نرصد تقاطع اتجاهات روادها في نقطة واحدة وهي القيم المكتسبة للدولة، فتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي على أنه " قدرة الدولة على حماية القيم الداخلية من التهديدات الخارجية" أما "والتر ليبمان" يرى" أن الدولة ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما وإنها قادرة إذا ما تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب".

أما أرنولد وولفرز يرى أنه الأمن القومي" يعني من الزاوية الموضوعية حماية القيم التي تم اكتسابها أما من الناحية غير الموضوعية فهي تعني غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم.[1]

ب-المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية: هناك اختلاف بين رؤى المدرسة القيمية الاستراتيجية والاقتصادية الاستراتيجية فالأولى تعلي من شأن الجوانب العسكرية في تفسير ظاهرة الأمن القومي أما الثانية ترتكز على جانبين مهمين:

1-الحفاظ على الموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية كموارد الطاقة للبلاد، وقد ظهر هذا الاتجاه عقب حرب أكتوبر 1973 حيث لعبت دورا هاما في تجسيد نظرية الأمن القومي.

2-أما الجانب الثاني يركز على التنمية الاقتصادية والتي تعتبر ركيزة من ركائز الأمن القومي بحيث أنها تحدد مدى تقدم أو تخلف البلاد حيث يقودنا إلى ظاهرة استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي داخل الإقليم.[2]

2- الأمن الإقليمي: ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد

---

[1]-بن صايم بونوار، "**مفهوم الأمن: دراسة في تاريخ التضمين السياسي للمفهوم**"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 306.

[2]- بلخيثر نجية، مرجع سابق، ص 17.

الخصائص و العناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم، ويجري ذلك ضمن دائرتين:

أ–الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.

ب–الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.

لذلك يظهر مفهوم الأمن الإقليمي في صور متعددة ومختلفة، فقد تتبنى دول الإقليم (الدائرة الداخلية) مفهوما موحدا لأمنها الإقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له، أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما أمنيا إقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه[1]، ويعتبر الأمن الإقليمي من بين مستويات الأمن بصفة عامة وقد تعددت تفسيراته بالتركيز على عمليات التنسيق العسكري ضد التهديدات المحتملة وذلك بين أكثر من إقليم أو دولة فهي عبارة على "إجراءات وخطوات تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقديم موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.[2]

وتسعى الدول جاهدة للحفاظ على أمنها من خلال ترتيبات أمنية تقودها إلى التحالف وعقد الاتفاقيات مع دول أخرى من أجل تعزيز أمنها وكمثال على ذلك انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي لضمان أمنها من أي تهديدات من الجانب التركي ومن جهة أخرى فقد سعت تركيا للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي (Nato) من أجل تعزيز مكانتها العسكرية في إطار منظمة دولية.[3]

---

[1]– علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي:مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع ، دار الروافد الثقافية–ناشرون– بيروت،2017،ص57.

[2]– حسن أبو طالب، **نظام التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**، مداخلة في أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1998، ص 494.

[3] – Affina. f, **the European security partnership : Nato and the European union**, Jean- mannet working papers, N29, 2001, p 05.

وكمثال عن الدول العربية، فأمن الخليج العربي الذي تختلف وجهات النظر العربية والإيرانية حوله ، مثلما تختلف حوله حتى وجهات نظر الدول العربية الخليجية، ولا يصاغ مفهوم الأمن الإقليمي من وجهة نظر دول الإقليم المعني فقط، إذ تتمتع بعض الأقاليم بأهمية إستراتيجية، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بالنسبة للقوى الدولية خارج نطاق الإقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه، منفردة أو بالاشتراك مع دول الإقليم أو مع دول خارجية أخرى، مثلما هو الأمر بالنسبة لأمن الخليج العربي الذي يمثل أحد أهم محاور الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة بفعل ثرواته النفطية وموارده المالية وفرصة الاستثمارية مما أنتج مفهوما أمريكيا للأمن في الخليج يعكس هذا الاهتمام ويعبر عن المصالح المرتبطة به، ويمكن أن يكون الإقليم و أمنه أيضا جزءا من أقاليم ومفاهيم أمنية أخرى مثلما هو الحال مع العلاقة بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي أو الأمن القومي الإيراني، ومن ثم فإن الجزء سيتأثر سلبا أو إيجابا بالجزء الذي يرتبط به تبعا لطبيعة ذلك الكل و تفاعلاته و التحولات التي تطرأ عليه. [1]

فالتداخل بين الأمنين الإقليمي والقومي"سببه عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها في المجال الداخلي دون التعاون مع غيرها من دول الجوار الجغرافي أو الاستعانة بقوى أخرى لدعمها في هذا المجال، ولذا فهي تعني بالنطاق الإقليمي للأمن لتأثيره على مجريات الأمور فيها، لا من الخارج فحسب، بل ومن جهة الداخل أيضاً، لتأثرها سلباً أو إيجاباً بما يدور في جوارها، وفي نطاقها الإقليمي من قلاقل واضطرابات، وما يزعزع أمنها من مهددات تفرزها الأحداث والتداخلات في دول الجوار ومن هنا تبرز أهمية مفهوم الأمن الإقليمي"[2]

وفي إطار المفاهيم السابقة حول مصطلح الأمن الإقليمي فيمكن حصره في" إدراك مجموعة من الدول متجاورة جغرافيا أنها تتقاسم تهديدات أمنية مشتركة وهذا ما يجعلها تبلور آليات مشتركة من أجل مواجهتها، ويمكن إسقاط ذلك على منطقة الساحل الإفريقي التي

[1]– علي عباس مراد، مرجع سابق ، ص58.

[2]– عشري علام، **تعريف الأمن القومي و الإقليمي**، من الموقع الالكتروني: شوهد يوم 20-06- 2016
https://ashryallam.wordpress.com/2015/03/19

أصبحت تواجه تهديدات مشتركة كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية ولذا يعتبر تفعيل الأمن في مستواه الإقليمي بين دول المنطقة أمرا ضروريا لمواجهة هذه الأخطار العابرة للحدود.[1]

ولقد ذهب "باري بوزان" إلى التوجه نفسه في استخدامه مصطلح المجتمع الأمني Security complex لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض".

ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجتمع الأمني وعلى هذا فإن مصطلح المجتمع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية".[2]

3-الأمن الدولي: لقد تباينت التوجهات النظرية في إعطاء مفهوم محدد للأمن بصفة عامة وما تفرع منه من مستويات ورغم الاختلاف ألمفاهيمي بين الأمن الجماعي والأمن الدولي إلا أن هذا الأخير يشكل جزءا من الأمن الجماعي فكانت بدايات ظهور هذا المصطلح بعد زوال الحربين العالميتين الأولى والثانية وبدأ جليا في أعقاب نهاية الحرب الباردة وظهور وحدات جديدة على الساحة الدولية.[3]

---

[1]-سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 19.

وللمزيد انظر في فريال منايفي، **الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 17.

[2] – Barry Buzan, ibid, p 144.

[3] – Maurice Bertrand, **la fin de l'ordre militaire**, presses de sciences politiques, paris, 1996, p 57.

فقد دخلت هذه الوحدات في إطار النظام الدولي وأصبح من الصعب بقاءها بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول "جوزيف ناي" و"كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو لمجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات.[1]

ومفهوم الأمن الدولي ذو دلالتين سياستين، تشير الأولى إلى أمن كل الوحدات السياسية في النظام الدولي، أي الدول فقط تحديدا، ولأن المقصود هذا ليس دولة بعينها ولا دولا إقليمية بذاتها، بل المقصود كل الدول دون استثناء فإن" الأمن الدولي" هو مفهوم مناسب للتعبير عن ذلك وتشير الدلالة الثانية إلى متغيرين قديم وآخر جديد فالمتغير القديم هو الأنظمة ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة تنتشر في أنحاء متعددة من العالم، بما يجعل أمن هذه الأنظمة مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها وتسيطر عليها وهو ما يعني أنه" أمن دولي" أما المتغير الجديد فله صورتان ،صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية أولا وصورة نظام العولمة وسياساتها العابرة للحدود ثانيا، وفي هاتين الصورتين تغيرت مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها.[2]

---

[1]– زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص 204.

[2]– عبد الله مسعود، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006،ص 52.

إذن فالمقصود "بالأمن الدولي" في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير.

وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من ورائه.

ويعرفه أحد الباحثين بأنه "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية".[1]

ويعتبر المنظرين في حقل الدراسات الأمنية بأن تحقيق الأمن الدولي يقترن بوجود علاقة بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، فبالرجوع إلى نهايات الحرب العالمية الثانية طرحت نموذجا للترابط بين تحقيق الأمن الدولي وضرورة تحقيق الأمن الوطني والإقليمي، فعلى الرغم من أن كل مستوى من مستويات الأمن يبدو منفصلا عن الآخر إلا أنه توجد علاقة بين كل مستوى وآخر، فالعلاقة التي تجمع بينهم هي علاقة وطيدة بمعنى وجود علاقة هرمية بين كل مستويات الأمن وهذا ما تجسد في فترة الحرب الباردة وكنتيجة للصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي جعل النظم الإقليمية تدخل الصراع حيث أنها أصبحت امتدادا له مما تسبب في إحداث أزمات أمنية في بعض أقاليم العالم من خلال دفع المعسكرين لتلك الأقاليم بالدخول في حروب فيما بينها من أجل الحصول على مكاسب في تلك المناطق وهذا بدوره يزعزع الأمن الإقليمي، كذلك دعم المعسكرين للحركات الانفصالية

[1]– قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 35.

والتحررية والأحزاب المعارضة في دول معينة قصد ضمها لأحد المعسكرين كان له تأثير الكبير على الأمن الوطني لتلك الدول.[1]

4- الأمن العالمي: وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الأمن الدولي واختلاطا به، ولكن الفارق الجوهري بينهما، يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول) واتساع نطاق مفهوم الأمن العالمي ليشمل بدلالته وفي آن واحد الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت بالظهور مند بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية و الدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات، حيث غير ظهور هذا النوع الجديد من الوحدات، طبيعة النظام الدولي الذي فقد معها طابعه الجغرافي – السياسي المقترن كليا بالدولة، و بذلك، لم يعد الإطار الأمني الذي يعبر عنه مفهوم الأمن الدولي كافيا للدلالة على الوحدات الدولية الجديدة، مما اقتضى ظهور مفهوم الأمن العالمي الذي لا يقتصر على الدول أو يختص بها فقط، بل يشمل أيضا إلى و إلى جانبها الوحدات الدولية الجديدة والتي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية، لذلك بات مفهوما الأمن العالمي و الأمن الدولي يختلفان من حيث:

-عدد و طبيعة أطراف كل مفهوم.

-نوعية المطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

-نوعية الوسائل و الأساليب المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

-نوعية و مستويات الاستجابة المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

ويعني ذلك، أن قضايا الأمن العالمي، لم تعد قضايا ذات طبيعة سياسية فحسب، بل أصبحت قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتلوث والتصحر

[1]- قريب بلال، مرجع سابق، ص 37.

و المخدرات ...إلخ، لذلك فإن الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي.

وعلى الرغم من أهمية هذه المفاهيم الأمنية وكثرة تداولها، فإنها لم تستطع حتى الآن منافسة مفهوم الأمن الوطني/ القومي National Security الذي بقي يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام والانتشار والتداول بحكم ارتباطه بالدولة التي مازالت أكثر وحدات النظام الدولي عددا و أوسعها نشاطا. [1]

المبحث الثالث: أبعاد الأمن

إن اتساع النطاق الإجرائي والعملي للأمن، قد أدى ليشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي قاد إلى اتساع نطاق دراسات الأمن ، لتشمل بدورها الأبعاد بخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد أن كان الاهتمام النظري والعملي منصبا من قبل على البعد العسكري للأمن القومي، وعلى الرغم من أهمية هذا الاتساع وضرورته لتحقيق التوافق بين مفهوم الأمن وتطبيقاته فإنه قد أصبح عبئا عليه، بعد أن امتدت أبعاد الأمن الأساسية واتسعت لتشمل أبعاد فرعية جديدة، هي الأخرى قابلة للتشعب والاتساع، فباتت مفاهيم الأمن وتطبيقاته، تكتسب أبعادا جديدة كل يوم.[2]

وقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة "الشعب، الدول والخوف"، « people states and fear » لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية. وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المحلي المجتمع، الأمة، جماعة، الفرد، حيث يميز في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية تتفاعل مع بعضها البعض وأبرزها الأمن العسكري ويتضمن القدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، ثم الأمن السياسي

[1]– علي عباس مراد، مرجع سابق ، ص60.

[2]– عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، مرجع سابق، ص 67.

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول كنظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد أخرى هي الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية.[1]

لقد سارعت نهاية الحرب الباردة وتصاعد وتيرة العولمة مع ظهور تهديدات جديدة وإرجاع كفة الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية إلى تبني مفهوم موسع للأمن عبر عدة قطاعات وأبعاد ويمكن حصرها فيما يلي:

1- البعد العسكري

يعد البعد العسكري من أهم وأبرز الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالشرح والتحليل خاصة الدراسات التقليدية أهمها الواقعية، إذ أن أي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن الوطني لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية ويرتبط البعد العسكري للأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباطا كبيرا، وأن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي و الجيوبوليتيكي والسياسي، وتتمثل أهم مكونات البعد العسكري في العناصر التالية:

1- حجم وتكوين القوات المسلحة حيث كلما زاد حجم القوات وكانت مدربة جيدا كلما زاد دورها وكفاءاتها في حماية الأمن الوطني.

2- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالا والأسلحة الحديثة متوفرة أدى ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية وكفاءتها.

3- المرونة وسرعة التحرك والمناورة.

4- التعبئة وتعني القدرة على حشد الحجم الكافي من قوة الارتباط المتوفرة داخل وخارج الخدمة في أقصر وقت.

5- الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعة الحربية المتطورة.

---

[1]- جويدة حمزاوي، **التصور لامني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 50.

وللمزيد انظر في: Barry buzan**, people, states and fear**, ibid, p 220.

6- الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال الممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة. [1]

2-البعد الاقتصادي:

إن المنظور الواقعي الذي يعتمد على المرجعية الدولية، أي على الدولة كوحدة أساسية إن لم تكن الوحيدة للتحليل ولم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على القطاع العسكري، لكن بعض الواقعيين مثل"ريتشارد يولمان" و"جيسيكا ماتيوس" اهتموا بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن ولاحظوا أن البعد السياسي كان حاضرا من البداية خلال الحرب الباردة في النقاش حول الأمن القومي الأمريكي، بينما لم يتم ربط الاعتماد المتبادل (الاقتصادي) والتبعية النفطية بالأمن القومي إلا في مطلع السبعينيات.

هذا لا يعني أن البعد لاقتصادي كان مهملا تماما حتى تلك الفترة، ذلك أن العديد من الكتاب كانوا قد أكدوا عليه مثل روبرت ماكنمارا الذي ربط الأمن بالتنمية.

إن تطور المنظومة الاقتصادية الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، جعل الدارسين يعتبرون مثلا التجارة الخارجية سياسة أمن قومي وقد اتضح البعد الاقتصادي للأمن بشكل جلي في سياسة الولايات. م. أ في العقد الأخير من القرن الماضي.[2]

يوظف التقليديون البعد الاقتصادي للأمن في القوة العسكرية للدولة فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة والتي تساعدها للدخول في سباق التسلح ، وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها.[3]

---

[1]- ويسام ميهوب ،**اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص :علاقات دولية إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، 2014، ص 35.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

[3]- أمين الهويدي،" **البحر الأحمر والأمن العربي : العوامل المؤثرة**" المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 12، 1980، ص 107.

وقد دعي أصحاب فكرة توسيع حقل الدراسات الأمنية أمثال باري بوزان إلى الاهتمام بالبعد الاقتصادي للأمن موضحا العلاقة الموجودة بين قدرة الدولة في الوصول إلى أسواق خارجية والمصادر المالية وما تفرزه هذه التفاعلات من امتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى وحسب باري بوزان فإنه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

-اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول خاصة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير والقوى الاقتصادية العالمية.

-هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانيات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمي.

-التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، يؤدي إلى انتهاج السلوكيات الحمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء.

-التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول في إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو حتى استحداث آليات للشراكة الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل البترول أهم عناصرها.[1]

3- البعد البيئي:

يعتبر البعد البيئي أحد أهم أبعاد الأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر تدهور النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي وانقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي،

[1]- جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 52.

تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين، الهجرة، و تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية * البيئية بمفهوم الأمن البشري.[1]

وبدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات من القرن العشرين في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث بدأت المخاطر تتضح بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضا ومياها وهواءا، نتيجة مخلفات وعوادم الحضارة حتى وصلت إلى تهديد الوجود البشري برمته نتيجة لتصاعد هذه السموم والغازات إلى طبقات الهواء العليا وغلاف الكرة الأرضية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على مسألة حماية البيئة والأمن البيئي على اعتبارها مسألة دولية تناقش عبر المنظمات الحكومية الدولية حيث عقد أول مؤتمر دولي لبحث شامل لمسألة البيئة عام 1972 في ستوكهولم، بحضور ممثلي ثلاثة عشر دولة، وتمت مناقشة كافة جوانب البيئة وإنشاء برنامج للأمم المتحدة للبيئة.[2] (UNEP) *

---

* يستخدم لفظ النظام الايكولوجي (النظام البيئي) لوصف كل ما يتعلق بالكائنات الحية والمكونات الغير حية من تفاعلات متبادلة لدراسة تركيب النظام البيئي وتفاعلاته بطرق كمية يمكن تعريف النظام الايكولوجي بلغة الطاقة بأنه منظومة ايكولوجية معقدة من عمليات متشابكة ومترابطة تتميز بالعديد من المسارات التي تؤدى إلى تغيير معدلات نمو الجماعات الحية وتصل بها إلى حالة مستقرة من التوازن في إطار النظام ككل.

من أمثلة النظم الايكولوجية : الصحراء والواحة والنهر والبحر

[1]– منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص 102.

[2]– علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

* يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تم إنشاؤه في عام 1972 بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج محفز وداعي ومعلم وميسر لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية، يشتمل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على: 1– تقييم الظروف والاتجاهات البيئية العالمية والإقليمية والوطنية 2– تطوير الصكوك البيئية الدولية والوطنية 3– تعزيز المؤسسات من أجل إدارة حكيمة للبيئة

ولقد أعطى مشروع الألفية Milenium * توضيحا واسعا وشاملا للأمن البيئي كظاهرة تستوجب الشرح وكمفهوم يستوجب تعريفا شاملا وحاملا لمعاني واضحة، بذلك وجدنا أن هذا المشروع قد تبنى خطة محددة من أجل التعريف بالأمن البيئي وذلك بمناشدة مختلف الدول والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية وغير الدولية من أجل إعطاء نظرة عن الأمن البيئي وقد سطر ضمن أهدافه استخلاص تعاريف رسمية بمعنى تعاريف تعطيها الدول وتوافق عليها إلى جانب تعاريف المنظمات الدولية.[1]

فقد عرف الأمن البيئي على أنه"صيانة البيئة الفيزيائية(المحيط الطبيعي) من أجل الاحتياجات المجتمعية دون إنقاص المخزون الطبيعي" لكن وجه انتقاد لهذا التعريف حيث أنه ركز فقط على المصادر الطبيعية " كبضاعة" يستعملها الناس.

ولقد حظي الأمن البيئي باهتمام العديد من رواد حقل الدراسات الأمنية، فيرى الواقعيون أنه مع نهايات الحرب الباردة بدأت تبرز قضايا البيئة للرأي العام العالمي، وازدادت وتيرة الخطر الناجم عن الإدراك بالاحتباس الحراري العالمي وأكد الواقعيون في تحليلهم رؤى إستراتيجية متعلقة بمدى متوسط وبعيد لهذا الاحتباس الحراري الذي كان يمثل تهديدا حقيقيا للمعسكرين الشرقي والغربي.[2]

ويرى منظرو" مدرسة بحوث السلام" أن البعد البيئي من أخطر أبعاد الأمن حيث يعتقد "ماك ليفي"Mace Levy أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي، والتلوث الناتجة عن ازدياد النشاط الصناعي وتأثيراتها السلبية على النظام الايكولوجي العالمي كتهديد للإنسانية.

---

* (millenium) هو مجموعة إسهامات عالمية للأبحاث المستقبلية من مركز البحوث حول المستقبليات، الدارسين صانعو السياسة العاملين لحساب المنظمات الدولية، الحكومات والشركات المنظمات غير الحكومية NGOs و الجامعات.

[1]– درغام أسماء،**البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 53.

[2] – Lester brown, « **redefining national security** . World watch, N :14, 1997, p 33.

ويرى بوزان في كتابه" الشعب، الدول والخوف" أن القطاع البيئي صعب التعريف ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدول فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار.[1]

وأهم ما يثير الأمن البيئي ما يلي:

- تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي والتلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية.
- ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها ونشير هنا إلى مؤشر "الماء" الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة.

ويعتقد في هذا الإطار كيث كروز keith krouse أن النتائج الخطرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة، غير بعيد عن هذا الطرح يذهب هومر ديكسون Homer Dixon إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة وعليه فهناك ارتباط قوي بين اللاتوازن البيئي والأمن هذا الأخير شكل الفرد مرجعيته الأساسية.[2]

4- البعد المجتمعي

يعتبر البعد المجتمعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أن التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل والتزايد الهائل في المبادلات الدولية والحركية المتنامية للأفراد، نشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية كتجارة المخدرات

[1]- جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 55.

[2]- علاق جميلة و ويفي خيرة، مرجع سابق، ص15.

تبييض الأموال، تجارة المعدات النووية، والإرهاب البيولوجي والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، كما يعتبر الإرهاب أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر الحدود.[1]

يمثل الأمن المجتمعي المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الاثنية وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية، أما عن القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المجموعة الاثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية فيرى بوزان أن المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية Identity وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وهو يعني التمييز بين "نحن وهم" أي حماية الهوية الجماعية التي تكون بمعزل عن الدولة مثل الديانات.[2]

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل خاص عجز الدول في النزاعات الاثنية سواء كانت مصدرا للنزاع أو كمحصلة له حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة لمواجهة مثل الميليشيات شبه العسكرية والجماعات الإجرامية وغيرها، هذا ما يوضح أن حروب ما بعد فترة الحرب الباردة تعتمد على "أسلوب العنف" فيما بين الجماعات أطراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية و غيرها.[3]

إن الأفكار التي جاء بها باري بوزان من فتح مجال البحث في حقل الدراسات الأمنية والتوسع إلى قطاعات وأبعاد أخرى كالاقتصادية والبيئية والهوياتية وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع،

[1]– منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص102.

[2]– جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 58

وللمزيد انظر في عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص26.

[3]– علاق جميلة و ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 16.

الأمة، والأفراد، ومن هنا يمكن القول أن أعمال بوزان تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، تعطيه مصداقية لدى الواقعيين وتصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن،وتكمن أحد ابرز إسهامات هذه المدرسة للدراسات الأمنية التي اقترحت قراءة للأمن على أساس قطاعات مختلفة وتصورا موسعا لأبعاد أخرى غير عسكرية في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية إذ اقترحت هذه المدرسة "مدلولا" أو "مرجعية" جديدة للأمن، طبعا أول من أدخل مفهوم "الأمن الاجتماعي" في الدراسات الأمنية هو باري بوزان لكن مدرسة كوبنهاغن هي التي طورته خاصة عبر أعمال (ويفر) الذي تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية، الدولية لبوزان أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلها لمسألة الأمن .[1]

يعتقد منظري "مدرسة بحوث السلام" أن القطاع الاجتماعي هو أبرز مصادر التهديد للأمن خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، فيعتبر تنامي العنف الاجتماعي والنمو الديمغرافي وتزايد الهجرة من دول الجنوب الفقير نحو الشمال أكثر تهديدا للأمن القومي.

وعليه فإن بوزان يرى في الأمن الاجتماعي على أنه "استطاعة المجتمع في الإبقاء على مقوماته مهما كانت التهديدات المحتملة والحفاظ على لغته وثقافته وهويته".[2]

5 – البعد الإنساني (أمن الأفراد)

يشمل أمن الأفراد وضمان السلامة والرفاهية والحرية في مواجهة الحرمان وعدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد، حيث جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي (UNDP) والذي حدد من خلال المبادرة الجديدة والتي تعرف ب الأبعاد الجديدة للأمن الإنسانيNew Dimensions of Human Security

وهناك أربع خصائص للأمن الإنساني:

[1] – عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 25.

[2] – Bjorn Moller, **« the concept of security : the pros And cons of expansion and contraction »,** paper for joint sessions of the peace theses commission and the security and disarmament commission at the 18 th general conference of the international peace research association (I.P.R.A), finland, 5-9/08/2000, p 16.

- الأمن الإنساني شامل وعالمي فهو للإنسان في كل مكان.
- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة والتنمية هي الإستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل اللاحق.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وتتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان.

وقد حدد التقرير سبع مخاطر أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:

- عدم الاستقرار المالي.
- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الداخل.
- غياب الأمان الصحي بانتشار العديد من الأمراض والأوبئة.
- غياب الأمن الثقافي.
- غياب الأمن الشخصي.
- غياب الأمان البيئي بفعل التلوث.
- غياب الأمان السياسي والمجتمعي.

ويمكن القول أنه هناك مكونين أساسيين للأمن الإنساني هما التحرر من الخوف Freedom From Fear والتحرر من الحاجة Freedom From Need [1]

المطلب الرابع: التصور النظري للتهديدات الأمنية الجديدة

تعتبر العلاقة بين مفهوم "الأمن" و "التهديدات" علاقة تأثير متبادل و أن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن ، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة، ولقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد

[1]– ويسام ميهوب ، مرجع سابق ، ص 28 .

الأمن ، إن لم يكن مصدرها الوحيد بين أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى، لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي، حيث يستحيل عزل تلك المصادر فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية.[1]

1- مفهوم التهديد الأمني

إن تحديد مفهوم التهديد من الناحية اللغوية يعبر عن " نية إلحاق الأذى والضرر للغير"[2] و مصطلح التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد لأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ،الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ، فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي)، مرورا بمصادر التهديد (داخلي أو خارجي)، ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها.

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 27.

وللمزيد انظر في: سمعان بطرس فرج الله،" **الرؤية الكويتية لأمن الخليج" في أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات**، ص 79.(ب ت ن).

[2]-عمر بعزوز،" **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة** ،مجلة الفكر البرلماني، الجزائر ، العدد 06، جويلية 2004، ص 177.

إن تحليل مفهوم "التهديدات" ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل واستراتيجيات تحقيق الأمن وفي ضوء تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية.[1]

ويرى بريجنسكي أن التحول في استراتيجيات الأمن الأمريكي الذي ينعكس بالضرورة على الأمن الكوني بسبب مركزيتها في النظام الأمني العالمي هي أحداث 11 سبتمبر 2001 ويعتقد أن هذا التحول ليس مفاجئا وإنما كانت له مقدمات في ثمانينات القرن الماضي[2] ،بحيث كان النقاش في تلك الفترة عن طبيعة التهديدات منحصرا في إطاره العسكري ومن ثم الحديث عن توسيع أو التعمق فيه ويقصد بالتوسيع وتوسع قائمة التهديدات إلى مجالات غير عسكرية للدولة وإمكانية اتخاذ مرجعية للدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة.

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان " **عالم أكثر أمنا مسؤولياتنا المشتركة**" التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها عمليات تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات الداخلية كالحروب الاهلية والاثنية والإبادة الجماعية والخارجية بين الدول وتهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. [3]

---

[1]– بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز ،" القطاع **العسكري في محيط متغير**"، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية 2004، ص 445.

[2]– عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر،دار الكتاب الحديث، 2011، ص 24.

[3]– **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**،"**عالم أكثر أمنا، مسؤولياتنا المشتركة**"، بيروت، شركة الكركي للنشر،2004 ص 16.

وجاء الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة مع عملية توسيع مضامين الأمن، حيث يرى أنصار النظرية النقدية أن الدراسات الأمنية يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية أي الاهتمام بالتهديدات التي تواجه أمن الإنسانية ككل كالتهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، وحدد أنصار النظرية النقدية مجموعة من التهديدات غير التقليدية التي لها صلة بين الأمن الوطني والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

1-التهديدات البيئية خاصة التلوث والاضطرابات المناخية والكوارث الطبيعية .

2-تهديدات الهجرة الدولية عبر الحدود بمختلف أشكالها .

3-التهديدات المنبعثة من إعادة ظهور القوميات داخل الدول.

4-التهديدات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية. [1]

2-مصادر التهديد

أ-التهديدات الاجتماعية

وتتجلى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة بالإضافة إلى التزايد السكاني والتحدي الصحي والغذائي، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى بروز صراعات داخلية وأخرى إقليمية بحكم ندرة الموارد، وعجز العديد من الدول على تأمينها من جهة ،وزيادة الطلب عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظاهرة عدم المساواة المتعددة الأبعاد كالصحة والتعليم ونصيب الفرد من الدخل القومي، حيث تؤثر هذه الظاهرة سلبا على الاستقرار الاجتماعي ،وتؤدي إلى عرقلة مسار التنمية البشرية في البلد،كذلك تم رصد بلوغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 59 سنة لعام 2012، وهذا راجع لانتشار الأمراض والأوبئة والفقر خاصة في الدول الإفريقية[2].

---

[1]- عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية**، القاهرة ، دار الكتاب العربي، 2011،ص 98.

[2]- جراية الصادق، "**تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر- الوادي-، جانفي 2014، ص23.

ب- التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية

يتمثل النمط الأول في تفاقم فجوة الغنى بين عالم الشمال عالم الجنوب،أما النمط الثاني فيتمثل في نشوء الفجوة الرقمية بين الشمال و الجنوب [1]، فنسبة الفقر في العالم وفق دليل التنمية البشرية لسنة 2013 شملت حوالي1.56 مليار نسمة أي ما يعادل نسبة 30% ،لكن الدول التي شهدت أقصى درجات الفقر موجودة في إفريقيا كما هو الحال في إثيوبيا وليبيريا بنسب متقاربة تصل إلى 87% ،موزنبيق بنسبة 65% .

ج- التهديدات الأمنية والسياسية

تكمن في الانتشار الواسع للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات،وقد تزايد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب المستفيد من عولمة الاتصالات ،ففي دراسة قام بها مركز البحث القومي بالولايات المتحدة الأمريكية تبين أن "إرهابي الغد قد يكون قادرا على التعامل أكثر مع لوحة المفاتيح Keyboard من التعامل مع القنبلة"،و يرى "توم ريدج" Tom Ridge أن الإرهابيين لن يحتاجوا للقنابل لشل القطاع الاقتصادي أو إغلاق شبكة كهرباء فبحاسوب واحد يمكن خلق خراب عالمي،أما سياسيا فانتهاك حقوق الإنسان وانعدام الحرية السياسية والفساد هي تحديات يفرضها واقع اليوم بشدة على الحكومات من جهة وهيئات المجتمع الدولي من جهة أخرى.

د-التهديدات البيئية

تتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري وتأكل طبقة الأوزون والتصحر والانقراض الحيواني والنباتي، مشكلة النفايات الصناعية خاصة المشعة منها والتي تدفن في باطن الأرض ما يؤدي لمخاطر جمة، تلوث التربة والهواء وكذا المياه، مما زاد من الإمكانيات التدميرية

[1]- شحماط مراد،**الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**،الملتقى الدولي" التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا-بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار-كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 20 نوفمبر ، ص04.

للكوارث الطبيعية التي فاق عدد الأشخاص المتضررين منها في العقد الماضي (مليون شخص) ،وفي الفترة نفسها فاق العبء الاقتصادي الأعباء الواقعة في الفترات السابقة[1].

هـ- التهديدات الثقافية

رغم موجة العولمة التي أذابت الحدود وقربت المسافات لخلق عالم خاضع لثقافة واحدة،إلا أن هذا التوجه فتح المجال لظهور اتجاه مغاير،فقد أدت العولمة بطريقة غير مباشرة لبروز الخصوصية بشكل أكبر وهو ما نشهده في الصراعات ذات الطابع الهوياتي في العديد من الأقاليم،وكذا نظريا من خلال أطروحة صراع الحضارات"لصامويل هنتغنتون" وغيرها[2].

إن التوسع في طبيعة التهديدات دفع الكثير من المنظرين داخل حقل الدراسات الأمنية في إعادة تصوراتهم فيما يخص مسألة الأمن ومدى قدرة توسع دائرة هذا المصطلح، وتوجد هناك صورتين للعالم مختلفتين في هذا المجال:

أولها: عالم مثقل بالتهديدات التقليدية والمتمثل عادة من الدول الفقيرة، أي لا يزال العنف المسلح هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديهم في حل المشاكل السياسية

ثانيا: عالم متحضر يتكون من الدول القوية لا تعرف نزاعات مسلحة، إلا أنها تعاني من ظواهر جديدة تهدد أمنها كالإرهاب والجريمة المنظمة والتلوث البيئي، وهي عبارة عن تهديدات ذات طابع غير مادي.[3]

وتختلف درجة التهديدات وصورها بحيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع وهي:

أ- **التهديدات الفعلية:** وهي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

[1]- جراية الصادق، مرجع سابق ،ص23.

[2]- شحماط مراد، مرجع سابق.ص05.

[3] - Maurice Bertland**, la fin de l'ordre militaire**, paris, press des sciences politiques, 1996, p 52.

ب- **التهديدات المحتملة:** وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

ج- **التهديدات الكامنة:** وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الاستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات، وإدراك أبعادها ومصادرها لصياغة رؤية مشتركة لمواجهتها أو التقليل من مخاطرها، فالتحديات والتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية يمكن أن تكون دافعا إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالمية من التكامل، أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي، وهذا يتوقف على ثلاثة عوامل:

أولها :مدى قوة التهديد وفعاليته، و**ثانيها:** مدى استجابة النظام لهذا التهديد سواء في جدية الاستجابة أو مستوى الإجماع، أما **العامل الأخير** فهو وجود قوة خارجية تقوم بالمساعدة على تحفيز وتشجيع التكامل في مواجهة التهديدات الخارجية.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن

يعد الأمن من بين أحد المفاهيم المعرضة لموجات التغيير،فهو مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة،يتعرض إلى تحديات و تهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة،تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها،سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي،فلم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية و معناه العسكري،و إنما اتخذ أبعادا اشمل من ذلك،و لهذا فمفهوم الأمن أوسع من أن تكون الدولة موضوعا وحيدا له، ففي السنوات الأخيرة لوحظ أن مواضيع الأمن تخرج عن إطار الدولة والتهديدات العسكرية،وهذا بظهور مواضيع جديدة حول الاقتصاد،المجتمع،البيئة....الخ، فموضوع الأمن تطور تبعا لتعقد فواعله من جهة،و

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 29.

تبعا لبروز أخطار جديدة Nouveaux Risques من جهة أخرى، وهذا ما أعطى صفة المرونة لمفهوم الأمن،فهذا الأخير صار مفهوم يضم في طياته العديد من الأبعاد بهدف التقليل من التهديدات العسكرية Des Menaces Militaries وغير العسكرية Non Militaries وهو ما أدى إلى بلورة أطر مفاهيمية جديدة للأمن إلى جانب الأمن الوطني الذي شكل في وقت مضى الصيغة الأمنية المسيطرة على حقل الدراسات الأمنية الأكاديمية، والذي تجسد من خلال المنظور الواقعي[1]

المبحث الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات إلا أن الطرح الواقعي قد استحوذ على مجال واسع في كتابات ونقاشات العلاقات الدولية، كما أنها استمدت قيمتها من كونها نقطة انطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها، سواء جاءت مؤكدة بعضا من افتراضات الطرح الواقعي أو أنها قامت على أنقاضها، ففي الحالتين مثل المذهب الواقعي، مصدر إلهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية.

ويصنف "ميكائيل دويل" Michael W Doyle اتجاهات الرواد الأوائل للواقعية إلى أربعة مذاهب وهي: الواقعية المركبة أو المعقدة Complex لثيوسيديس،والواقعية الأصولية fondamentalist لميكيافيلي والواقعية البنيوية أو الهيكليةstructuralist لهوبز، والواقعية الدستورية Constitutionalist لروسو. [2]

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع "دويل" فإن هؤلاء المنظرين يمكن اعتبارهم بمثابة الآباء المؤسسين لما يمكن أن نسميه جذور النموذج المعرفي الواقعي لعالم السياسة، والخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي أسست بدورها لافتراضات نظرية تركز على علاقة القوة والصراع على القوة والمصلحة القومية والخطوط العريضة لأهم القواعد التفسيرية

[1]– شحماط مراد، مرجع سابق ، ص05.

[2]Michael Doyle , **ways of war and peace**, New York. **www,norton company**

التي قدمها النموذج الواقعي للسياسة الدولية، وابرز القضايا التي تسيطر على التفاعلات بين الدول في سياساتها الخارجية. [1]

وهذا ما جعل الطرح التقليدي يهيمن على ميدان العلاقات الدولية باعتباره قد قدم مستويات تفسيرية الأمثل لحالتي الصراع والحرب، سواء نظرنا إلى الحرب كوضع استثنائي في صورة المشهد الدولي أو نظرنا لها من زاوية واقعية كنمط سائد وغالب في العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي. [2]

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم "ظاهرة الأمن"، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على أساس عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدرتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد[3]، حيث اتخذت الواقعية من الدولة وحدة تحليلية في العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي وغير مستقر، فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية للدولة في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها إلى وحدة ترابها[4].

ويربط الافتراض الواقعي الدولاتي في بقاء الأمن في إطاره الوطني الضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه وتهيكله وقواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 171.

[2] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط 1، 1994، ص 25.

[3] elke krahmann, « **security : collective good or commodity** » european journal of international relations,2008,380.

[4] David Dominique, **sécurité l'après new York ,** paris presses des science politique 2002 p38

على نفسها Self Help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل و وحيد في العلاقات الدولية فقط، وإنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي[1]، وهذا ما عبر عليه "كينث ولتز"kwoltz أنه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وستقوم بالبحث عن أهداف أخرى مثل القوة، الهدوء و الطمأنينة.[2]

وعليه فان الأمن من منظوره الواقعي هو كيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها و استقرارها و استقلالها السياسي ويقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و ذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي[3]

ولقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة...الخ فيرى "أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers ليست كل الأمم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن.

وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأول والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وأن ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أو نووية، وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد إذن حسب الواقعيين أن الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب"والتز" يجب أن تركز على دراسة التهديدات

---

[1]– فريال منايفي، **الترتيبات الأمنية للولايات م أ في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010 ، ص 18.

وللمزيد انظر في:

Dario Battistella, **théorie des relations internationales**, paris de sciences politiques, 2003, p 306.

[2]-Kenneth N Waltz **theory of international politices ,** New York Mc Graw –hill 1979 p102

[3]- برقوق أمحند، **الأمننة الجهوية** ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول : الأمننة في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ،28–04–2009.

واستعمال ومراقبة القوة العسكرية وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي– عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية.[1]

ويؤكد هذا الطرح "هانس مورغانثو" الذي يعرف بأب الفكر الواقعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا يتضح أن الأمن حسب الواقعيين قد ارتبط بالقوة العسكرية نتيجة لما شهدته تلك الفترة من سباق نحو التسلح واستخدام القوة العسكرية.

وعليه فإن أمن الدولة مرتبط بمصلحتها الوطنية على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر"والتر ليبمان"Walter Lippmann يرى أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم.[2]

ويتضح من خلال هذا التعريف للأمن أن الأمة أو الدولة إذا أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجودها، وبالتالي فإن أنصار الاتجاه الواقعي لا يؤمن بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدول ،والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول وإلى جانب كل هذا عدم ترك الآخرين من تعزيز قدراتهم العسكرية.[3]

ونرى أن سعي كل الدول للحصول على القوة وهو ناتج عن شعور كل طرف باللأمن وبالتهديد من الطرف الآخر، وحينها نكون أمام ما يسمى "بمعضلة أمنية" Security Dilemma والتي تحدث عنها "جون هارتز" John Hartz بقوله" أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على المتطلبات الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر

---

[1]– كبابي صليحة، مرجع سابق، ص ص 214.215.

[2]– سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية** "**معضلة التطبيق في العالم العربي**" الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العد 196، ص 10.

[3]– قريب بلال، مرجع سابق، ص ص 12،13.

عن مقاصد هذه المحاولات بزيادة تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[1]

وعليه فقد دعي كل من "ستيفن وولت" Stephen Walt و"جاك سنايدر" Jack Snyder إلى تبني استراتيجيات تحد من الشعور بالخطر والتهديد بين الدول وقد سميت بالإستراتيجية التعاونية وتقوم على تكوين لعلاقات دبلوماسية خاصة بين القوى لتحقيق الأمن والاستقرار والحد من التهديدات ضدها ويصنف دعاة هذا الطرح بالواقعية الدفاعية، حيث أنه من الممكن تحقيق المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول، هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح وهو ما عبر عنه باري بوزان بالفوضى الناضجة Mature Anarchy [2]

وعليم ومن خلال النقاشات السابقة يمكننا حصر مرتكزات الطرح الواقعي في النقاط التالية:

1. أن الدولة هي الفاعل الأول والرئيسي في العلاقات الدولية: فهي وحدة التحليل الأساسية ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة للعلاقات بين هذه الدول في سعي كل واحدة لتحقيق أمنها بالتصدي لكل التهديدات الآتية من الدول الأخرى.
2. التأكيد على أحادية الدولة كفاعل عقلاني وأساسي، فعقلانية عملية صنع القرار في السياسة الخارجية سوف يتضمن بيان الأهداف والاهتمام بكل الخيارات المعقولة والمحددة في إيجاد القدرات اللازمة للدولة، وتبعا لهذا فصناع القرار الحكوميين يقيمون كل خيار ويختارون الذي يحتوي على الحد الأقصى من المنفعة لتحقيق الأمن الداخلي للدولة، وبالتالي فالتهديدات ستكون من الدول بالدرجة الأولى.

[1]– جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 419.

[2]– جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 21.

3. النظام الدولي هو في حالة فوضى وليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل العلاقات التنازعية بين الدول، وهذا بسبب سعي كل دولة للحصول على القوة من أجل تحقيق أمنها، لذلك فالتهديدات الأمنية ستكون كبيرة خاصة عندما تكون دول مجاورة أو قريبة لديها قوة أكبر من قوة الدولة ولديها عداء معها.
4. الدول تحاول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين وبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها وهي ضرورية.[1]

ومع مطلع الثمانينات من القرن الماضي ظهرت مشاريع بحثية روجت لمقاربة أمنية أوسع من نسخة الدراسات الأمنية الواقعية كان أهمها التقرير الذي قدمه ايغون بار"EgonBahr" إلى اللجنة المستقلة حول نزع السلاح والقضايا الأمنية المعروفة أيضا بلجنة Palme Commission (نسبة إلى رئيس وزراء السويد الأسبق) التي قدمت تقريرها حول نزع السلاح إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1982 تحت عنوان" الأمن المشترك" Common Security، رأى التقرير أن الأمن تحت ظروف الفوضى وارتفاع مستويات التسلح يتطلب ضبط النفس المتبادل وحسن تقدير حقائق العصر النووي وأنه لا مجال لتحقيقه إلا من خلال العمل المشترك، أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة، كالأمن المتكامل والشراكة الأمنية والأمن المتبادل والأمن التعاوني.[2]

وبسبب تنامي ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وزيادة الانتقادات لافتراضات الواقعية التقليدية ليبرز تيار تجديدي له رؤيا في تفسير واقع السياسة الدولية وتسمى بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، حيث يركز أنصار هذا التيار على أساس بنية النظام الدولي وهذا ما جسده "كنيت والتز" في قوله " نظر لكون بنية النظام الدولي فوضوية في كل أبعاده التنظيمية سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا فإن البؤرة الطبيعية لقضايا

[1]– نبيل بويبية، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، 2011، ص 40.
وللمزيد انظر في حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 274.

[2]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 15.

الأمن هي الوحدات وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية، فإن النظام الدولي ذو سيادة مهيكل سياسيا كنظام فوضوي"[1] وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول وبدأ الحراك التوسيعي على الصعيد النظري بنشر باري بوزان لكتابه الذي يناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والبيئية، ولكن ورغم دعوة بوزان التي تعتبر الأكثر تنظيما لتوسيع مفهوم الأمن إلى أنه ظل وفيا لنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سباق الفوضوية يفرض علينا اعتبار الدولة هي المرجع الرئيسي للأمن، وبذلك كما أشار ستيف سميث Steve Smith يكون قد اكتفى بتقديم تفسير " واقعي جديد" متطور للأمن.[2]

وفي هذا الإطار تمت عدة محاولات لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن وممثلة في أعمال مجموعة من الباحثين ومنهم "ريتشارد أولمان" الذي مثل نقطة بداية عام 1983 في كتابه "إعادة تعريف الأمن الدولي" الذي أكد على التصور الخاطئ للواقعية في نظريتها للعالم فبسبب تركيز الدولة على العامل العسكري حسب النظرة الواقعية تجاهلت العوامل الأخرى وفي بعض الأحيان هذه التهديدات متساوية الخطر مع القوة العسكرية كالفقر مثلا.

أما جيسيكا توشمان فإن لها رؤية مماثلة لهذا الطرح حيث ترى في كتابها" إعادة تعريف الأمن" بأنه لابد من توسيع مفهوم الأمن ليشمل مجالات أخرى كالتأثيرات السلبية للتكنولوجيا على البيئة، أما دافيد بالدوين فإنه يدعو إلى التركيز على الأزمات الاقتصادية والتضخم بدلا من التركيز على الأمن الدولاتي كمرجعية أساسية لتحديد مفهوم الأمن وهذا ما انطلقت منه "كرولين طوماس" في كتابها "بحوث الأمن في العالم الثالث" الصادر عام 1987 التي أكدت على بعد واسع للأمن وهو الأمن الاقتصادي خصت به دول العالم الثالث التي ترى فيها أنها

---

[1]–ستيف سميث، جون بيليس، مرجع سابق، ص 417.

[2]– سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 22.

وللمزيد انظر في: Barry Buzan, « **people, states and fear** », ibid p 143

دول غير أمنة فهي معرضة للاهتزازات بشكل مستمر، فمبدئيا هي دول مستقلة إلا أنها أمام وضع اقتصادي وسياسي متخلف[1]

أما باري بوزان فانه يرى بأن الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو مصدرها يكون داخلي هي أكبر من تلك التي تأتي من الخارج وهي ما عرفها بوزان "بالواقعية الأثنية"[2]

المبحث الثاني: النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

لقد مثل الفكر الواقعي لعقود من الزمن المنهج المناسب لدراسة العلاقات الدولية،حيث أنحصر مفهوم الأمن في العنصر الدولاتي وبنيت عليه عدة نقاشات سادت تلك الفترة،ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع اجتهاد مجموعة من المنظرين في حقل الدراسات الأمنية ارتأوا أنه لا بد من إخراج هذا المفهوم إلى أبعد من النظرة الدولاتية،وتعتبر الدراسات الرائدة لباري بوزان نقطة تحول في حقل الدراسات الأمنية وذلك بتوسع دائرة التهديدات ليتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل الأساسي من وجهة نظر الواقعيين.

ويرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى تعتبر الانشغال الأساسي للحكومات ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل القطاع الاقتصادي والسياسي والبيئي والثقافي...الخ.[3]

وقد جاءت النظرية الليبرالية على أثر الانتقادات التي وجهت للطرح الواقعي، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بحيث يحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول.[4]

---

[1]– Stive Smith, « **the concept of security in a globalizing world »** globalization and the gulf, edited by john W. fox, nada mourtada sabah and mohamed al Mutawa. P 66. **http//books.google.fr**

[2]– قريب بلال، مرجع سابق، ص 18.

[3]– Wolfram Lacher, « **actually existing security : the political economy of the saharan threat** » , security « dialogue, 2008, p 385.

[4]– علاق جميلة ، ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 08.

يدين الطرح الليبرالي الكلاسيكي والجديد إلى أفكار الفيلسوف الألماني "إيمنويل كانط" Immanuel kant عندما اقترح إنشاء فدرالية تضم دول العالم، بحيث تجتمع معظم الدول الأعضاء فيه بمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى بمعنى أن الدول الأعضاء كلها تتكتل في منظومة أمن جماعي تتعاون بينها ضد دول تسعى لخلق تهديدات ضد هذا التكتل،[1] ومن خلال هذا الفكر ظهر ما يسمى بمصطلح الأمن الجماعي والسلم الديمقراطي Democratic Peace

1-الليبرالية البنيوية:

يرى أنصار هذا الطرح أن بداية الاستقرار الدولي يبدأ من المجتمعات المحلية بأن تتحول الجمعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبيل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة في التعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطيات وتصبح مثل هذه الديمقراطيات تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة [2]، لقد ظهرت جليا فكرة السلم الديمقراطي في ثمانينات القرن الماضي موضحة أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن والأمن الدولي وأكد على هذه الفكرة كل من مايكل دويل Micheal Doyle وبروس روست Bruce Russet حيث أشار "دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة للاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.[3]

---

[1]- تاكايوكي ياماموراء، " **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل رقاغ
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 95.

[3]- صليحة كبابي، مرجع سابق، ص220.

ففكرة السلام الديمقراطي" تقضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى وقد قدم بعض الباحثين أمثال دويل، بروس راسي عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه تمثل في أن الدول الديمقراطية تميل إلى قواعد وضوابط تمنع استعمال القوة ضد بعضها البعض".[1]

2-الليبرالية المؤسساتية

ولكن مع مطلع تسعينات القرن الماضي انطلقت العديد من التعديلات الجديدة على القواعد المنهجية لليبرالية معتمدة بشكل واضح على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد والنظام الدولي والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992 وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها لتبني القيم الرأسمالية الغربية وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جدا في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي[2]، كل هذه البوادر أسست لظهور رؤية جديدة داخل الفكر الليبرالي كاستجابة للتغييرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية، فقد ظهرت الليبرالية المؤسساتية بسبب تنامي ظاهرة العولمة وتراجع فعالية الدول كوحدات تحليل أساسية في العلاقات الدولية والأدوار التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والثورة التكنولوجية القائمة على المعلومات والاتصال وتكيف الاعتماد المتبادل، وأصبحت تتطلب أنساق فكرية ومفاهيمية جديدة غير التقليدية (التي أمست عاجزة عن تحليل وتفسير التغيرات والأحداث الجديدة الشاخصة في الواقع

[1]- بلخثير نجية، مرجع سابق، ص 20.

[2]- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42،(ب م ن) العدد 01، 2015، ص 107.

الدولي) تتماشى مع طبيعة التحولات ورصد أسبابها وبالتالي تداعياتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

فقد ظهرت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها " كينث والتر" ويعتمد أصحاب الطرح الجديد أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول بفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار ويرى كيوهان KEOHANE ومارتن MARTIN " أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل" فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول.[2]

فقد أكدت الليبرالية الجديدة على أن تطوير فكر الاعتماد المتبادل له تأثير ايجابي في العلاقات بين الوحدات الدولية وذلك بتطوير العلاقات الاقتصادية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدول لصالح علاقات عبر قومية ومنه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية[3]، فيرى كل من "روبرت كيوهان وجوزيف ناي" أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول حتى يصبح هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بين الدول بشكل كثيف جدا وقد اتجهت الدول حديثا إلى السعي لتنظيم مكاسبها المطلقة من التفاعل فيما بينها[4]، حيث طور " جوزيف ناي" نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد وهو الاعتماد المتبادل المركب وذلك أن الأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة عقد العلاقات

---

[1]– بلخثير نجية، مرجع سابق، ص 21

وللمزيد انظر في: عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة الفكر، العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، (ب ت ن)، ص 120.

[2]– صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 220.

[3]– حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 276.

[4]– وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص 110.

التجارية والاقتصادية وترابطها الشديد بين الدول مما يجعل حالة الانسحاب والتراجع غير ممكنة وإلا ستؤدي إلى الخسارة وكذلك بخلق نوع من العمل المشترك ضد أي قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحية مع باقي الدول الأخرى ما يردع الدول التي تجنح لحرب عوض العمل الدبلوماسي.[1]

وبشكل عام يعتقد الليبراليون الجدد أن الاعتمادية المتبادلة سواء كانت متوازنة أم غير متوازنة كما يرى الواقعيون الجدد ستساهم في تحقيق حالات التوتر بين الدول وجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولكن يكون لديها توجهها لتدمير ما حققته من مكاسب حيث تشابكت وتفاعلت مصالحها بشكل يجعل قرار الحرب صعبا ومن الجانبين.[2]

وتلخيصا لما ذكر يمكن حصر الفكر الليبرالي في نقاط والتي من خلالها يمكن فهم ورصد المقاربات الأمنية وفق هذا المنظور ونذكر:

1-يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.

2-التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.

3-نشر قيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري.

4-نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق قومي، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي وبالتالي الوصول إلى العولمة.[3]

---

[1]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 277.

[2]- وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص 110.

[3]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 176.

المبحث الثالث: مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن)

لقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثير بالغ على الدراسات الأمنية حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساسا في التصوير الواقعي المرتكز على أمن الدولة والذي يتحقق بالقوة العسكرية، ولكن مع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي ولم تعد الدولة من يجب أن تؤمن بل صارت وظيفتها تأمين الفرد وهذا ما حاولت نظرية كوبنهاجن تفسيره في إطار طرح الأمن المجتمعي.

إن تجديد الدراسات الأمنية الذي انفرد به باري بوزان ينطلق من عدم اقتناع، وكذا الحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة و واقع العالم المعاصر فتحول هذا الانفراد إلى عمل إبداع واستحواذ، حيث مهدا الطريق للدراسات النقدية للأمن بداية من ثمانينات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية ومجتمعية[1]

ويعتبر بوزان Buzan واحدا من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء ، فقد انخرط بداية ضمن التوجه الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة من خلال عمله المشترك مع كل من شارلز جونز Charles Jones وريتشارد ليتل Richard Little بعنوان: The logic of anarchy: neorealism to structural realism

كما ساهم باري بوزان Bary Buzan في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن وأبحاثها في السلام والتي يعتبرها الكثير من المحللين نتاج"اندماج نظري نادر"بين ما أطلقوا عليه"المدرسة الانجليزية البنائية الواقعية"English School Construotivist Realist"

[1] Salim Chena, **« l'école de copenhague en relation Internationales et la notion de sécurité sociétal »** Une théorie d'huntington, N°4 institutionnalisation de la xénophobie en France . Mai 2008,Revue asylon : http://Reseau –terra .eu /article 750.hHL

والواقعية ما بعد البنيوية Post- Structural Realist، المتأثرة إلى حد بعيد بأعمال دريدا Derrida "وكيسنجر" Kissinger[1].

ورغم تعمق الدراسات التي انفرد بها بوزان وأول ويفر Ole Weaver وجاب دويل Jaap Dewile تحت راية معهد أبحاث السلام لكوبنهاجن Conpenhagen Peace Reserch Institute الذين ساهموا في إعطاء مفهوم موسع للأمن إلا أنهم حافظوا على الثوابت الامبستمولوجية وتجانس المنظور الواقعي وقد ظهر جليا من خلال مؤلفة "الشعب ،الدولة و الخوف"People States and Fear " سنة 1983 وكتاب الأمن :"بنية جديدة للتحليل"عام Security :A New Fram Work for analysis1991 [2]

فقد اشترك كل من "باري بوزان وأولي وايفر" في تأليف سلسلة من البحوث النظرية طورا من خلالها برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية فقد قدما مقاربتين نظريتين لإعادة فهم الأمن و الظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان وهو ما يعرف ب "الأمن المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بنظرية الأمننة Securitzation Theory

– فيعرف بوزان الأمن المجتمعي" أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات" بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية، فحسب بوزان إذن يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد[3]

---

[1] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:الاستراتيجيات والمستقبليات،جامعة الجزائر 3،2010، ص106.

[2] فريال منافي، مرجع سابق ص25

[3] سيد أحمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص ص 25،27.

و للمزيد انظر في: Barry Buzan **, People, States ,and Fear** , op cit p 19.

-أما وايفر يرى أن الأمننة :هي إضفاء الطابع الأمني، بحيث يرى أن تحديد المشكلة الأمنية هي الخطوة التأسيسية لحدوث الأمننة من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة ولكن ورغم أن للنخب دور محوري في تحديد المشكلة الأمنية،إلا أن الأمننة لا تتم إلا بتدخل المجتمع الذي يعطيه وايفر أهمية من خلال اعتبارين هما :

1- تبنية الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي

2- تبنية مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل(حسب مقاربة بعد بنيوية)[1]

ويرى بوزان أن دراسة الأمن ينطلق من خلال ثلاث نقاط مهمة ومنفصلة وهي الفرد والدولة والنظام الدولي،وهذا يدل على صعوبة إيجاد مرجعية حقيقية لتفسير ظاهرة الأمن ، لكن نجد أن أمن الفرد وأمن النظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها القاعدة الأساسية والمرجعية الأسمى لدراسة الأمن إلا أنه يرى بأنها ليست الفكرة الوحيدة لفهم السلوكيات الأمنية،فالدولة تتشكل وفق رؤى بوزان من ثلاث مكونات:

- فكرة الدولة (الوطنية، القومية) Nationalism
- القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب،الموارد،التكنولوجيا)
- المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري)

ومن خلال هذا التعريف يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث كما فرق بوزان بين الدول القوية والضعيفة ويعتقد أن مستوى استقرار مؤسساتها ومدى انسجامها السياسي- الاجتماعي الداخلي هو معيار قوتها أو ضعفها، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية أدى إلى صعوبة تحديد التهديدات لأمن الدولة سواء كان مصدره داخليا أم خارجيا[2].

---

[1] سيد أحمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص ص 27، 28.

[2] قسوم سليم ، مرجع سابق ، ص109. للمزيد أنظر:

Alex Macleod , Anne -Marie D'aaust et david grondin," **les étude de sécurité in méries des relation internationales** :**contestation et résistances,ed Alex"** Macleod et yan O'meara,Athéna Edition,2007,p362 .

ومن أهم ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية هو تصورها الموسع للأمن بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري أو السياسي، فهناك البعد الاقتصادي والبيئي، والاجتماعي والثقافي، حيث لا يمكن لأي من هذه القطاعات أن تعبر عن المسألة الأمنية منفردة عن القطاعات الأخرى فكلها مرتبطة ببعضها البعض ويؤكد بوزان هذا بقوله"هذه القطاعات لا تعمل في معزل عن بعضها البعض فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية"[1]

1-القطاع العسكري

يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه والقوة المادية،والوحدة المرجعية الأساسية فيه هي الدولة ذات السيادة ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة ، وإقليمها وقواتها المسلحة ويمكن أحيانا الذهاب إلى أبعد من الدولة ذات السيادة في هذا القطاع، لأنه في بعض الحالات يكون موضوع الأمن في الواقع وحدات تحتية- عائلات،قبائل،عشائر ،طوائف دينية...

كما يمكن أن تكون حماية بعض المبادئ والقيم موضوعات لسياسة أمنية تتطلب استخدام أدوات العنف والقهر مثل محاربة الإرهاب والتهريب...الخ[2]

والأمن العسكري يكمن في ميزتين هما قدرة الدولة العسكرية في الدفاع عن سياستها و الهجوم في نفس الوقت، وكذلك قدرة الدولة على التصور في إيجاد مدركات حول الوحدات المحيطية بها،من حيث النوايا السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول وكذا أنظمة الحكم والاديولوجيات والأفكار التي تستمد منها شرعيتها[3]، وفي هذا القطاع نجد أن ممثلي الدولة من وزراء ومصالح أمن وقيادات عسكرية هم الفاعلون الأساسيون الذين يعبرون عن

---

[1] Barry Buzan "new patterns of global sécurity in the twenty first century"international affairs,p433.
ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن :نحو علم اجتماع أمني** ,طرابلس,المؤسسة الحديثة للكتاب,2008,ص149 .

[3]محمد اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن , جامعة الحاج لخضر- باتنة - الجزائر,2012,ص28 . [3]

تصورات النظام السياسي لكيفية التعامل مع طبيعة التهديدات، والذين يتعاملون مع المسائل العسكرية والتنظيمات الأمنية ويمكن لبعض الفواعل في القطاع العسكري،أن تؤثر على ديناميكية هذا القطاع [1]

2-القطاع السياسي:

يمكننا تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين أساسيين يمكن من خلالهما إعطاء رؤية صحيحة لطبيعة التهديدات وذلك من خلال النظر إلى البعد الدولي من تفاعل بين الوحدات في الساحة الدولية وثانيا البعد الداخلي وذلك من خلال حماية الأفراد والسهر على أمنهم فالبعد الأول لديه تأثير كبير على أمن الدولة وذلك بارتباطها بصورة وثيقة بالساحة الدولية التي تتميز بالفوضى والوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة حسب "واندت Wendt" والفوضى لا يعني الانهيار بل غياب سلطة عالمية مجسدة في حكومة تعوض حكومات الدول فالوحدات السياسية تتفاعل دخل النظام الدولي متأثرة بالتنافس الذي يخيم على النظام والمتعلق بفكرة الأمن الوطني.

فالتهديد السياسي قبل أن يكون واقعيا فهو إدراكي وحتى لو أصبحت فيما بعد مهيكلة فهي يمكن أن تكون نتاج اختلاف أيديولوجي أو ناتجة عن صراع[2]

وعليه فان القطاع السياسي يدرس التهديدات التي تسبب أضرارا بالاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها ،وشرعية الاديولوجيات التي تتبناها.

3-القطاع المجتمعي

يعتبر الأمن المجتمعي أحد أهم القطاعات الأمنية للنظام السياسي وفق ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن ويتمحور هذا القطاع أساسا حول استمرارية الحياة للدولة وللمجتمع، وذلك

[1] محمد ياسر الأيوبي,مرجع سابق ,ص149

[2] Mierry Balzaco.**le secteur politico-militaire dont la sécurité : definition secteurs et niveaux d'analys.** **popups .ulg.ac.be1374-3874** Vu : 01/08/2015

في الحدود الذي تسود فيه عملية تطور اللغة والثقافة والمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد وكل مكتسبات الهوية القومية[1]

ويعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنه"استمرار – في ظل شروط مقبولة للتطور – أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية"[2] ويعرفه "ويفر" بأنه" قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية [3] وقد احدث "ويفر" من هذه الرؤية ،قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة ، ويؤكد ويفر أن العولمة الحالية أثرت على الدول ،لكن ليس بالدرجة نفسها التي أثرت بها على المجتمعات فالدول عرفت تغييرا في وظائفها في ظل العولمة دون أن نلغي هذه الأخيرة من سيادتها ،أما المجتمعات ،فان هويتها أصبحت على المحك في مواجهتها لمجموعة من الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات وتأثيراتها التي تخلقها الثقافة الوافدة على الثقافات المحلية والتي قد تنتج اختلافا بين الطرفين يؤدي في بعض الحالات إلى التنازع والتهديد للهوية الوطنية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مشاكل اندماج المهاجرين في الاتحاد الأوروبي .

إن هذا التوسع في مفهوم الأمن جعله يكتسي أهمية بالغة بعد نهاية الحرب الباردة في ظل العلاقة بين دول الشمال والجنوب الذي تسببه ظاهرة الهجرة والتصادم بين الثقافات والهويات حيث اعتبرتها الدول المستقبلة من أهم المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي لدولها حيث أصبح مفهوم الأمن المجتمعي مرادفا للبقاء الهويتي" Survie Identitaire"[4]

بالإضافة إلى التقارب الجغرافي فيرى بوزان "أنه إذا اجتمع خطر الهجرة ،وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز

[1] Barry Buzan," **Rethinking security after the cold war"in cooperation and conflict** :Nordic journal of international studies.vol 32,N:1Mars 1997 p17

[2] Mierry Balzac,op,cit

[3] Philippe Marchesin,**les nouvelles menaces :les relation Nord-Sud des années 1980 aNos Jours**,paris2001,p32

[4] Heléne Viau,"**le conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique** :Quelque pistes de réflexion sur les concept de sécurité humaine et de sécurité globale " Aout2000

http//www uqam.ca

(الدول المستقبلة) وجزء من الأطراف (دول المنبع)[1]، "ويرى في نفس السياق فرانسيس فوكوياما من خلال كتابه نهاية التاريخ "إلى أن الأوضاع غير المستقرة في العالم الثالث ستتسبب في هجرات ضخمة من سكان عالم التاريخي إلى عالم ما بعد التاريخ الذي سيعاني –جراء ذلك –من متاعب جمة"[2]

4- القطاع الاقتصادي

يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة، و ضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجو منها من اضطرابات اجتماعية ،وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي،العقوبات ،ضعف توفر الثروات المختلفة[3]

ويؤكد بوزان أن القطاع الاقتصادي ذو أهمية واسعة ضمن المرجعيات المعتمد عليها في دراسة ظاهرة الأمن ،وذلك بامتدادها من الفرد وصولا إلى النظام الاقتصادي للدولة . فبقاء الدولة مرتبط بالموارد التي تملكها والتي تساهم في ترسيخ قدراتها وقوتها في التأثير على الفواعل الدولية من خلال نشاطها الاقتصادي والذي ينعكس سواء بالإيجاب أو السلب على سياسات الدفاع بحيث يرتبط القطاع الاقتصادي بالأمن من خلال التجارة والإنتاج والتمويل كما يتضمن تهديدات على شاكلة المقاطعة ،الحظر التجاري والحصار والارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية والتي يمكن أن تؤثر سلبا على استقرار الدولة ورفاهية المواطنين[4]، فقد أفرزت نهاية الحرب الباردة الكثير من المعطيات كالاعتماد المتبادل،إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية كان لها الأثر السلبي على الدول المتخلفة اقتصاديا في كل من إفريقيا وأسيا

[1] محمد عابد الجابري ، **قضايا في الفكر المعاصر** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 2007 ، ص98.

[2] فرانسيس فوكوياما,**نهاية التاريخ** ، تر: حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1993 ، ص 243

[3] جندلي عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007، ص102.

[4] محمد ياسر الأيوبي، مرجع سابق، ص150.

مما زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية وتفشي الفقر و زيادة تدفق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية التي تسبب الكثير من المشاكل الأمنية للدول المركز (المستقبلة،المتقدمة) في شقها الاجتماعي والثقافي[1]

5-القطاع البيئي:

لقد أجمع منظروا هذا القطاع إلى وجود علاقة تأثير متبادلة بين البيئة والمجتمع بمعنى وجود علاقة سببية بين البيئة والمجتمع الإنساني، فالحروب التقليدية في الماضي الذي كانت تعتمد على القطاع العسكري لا تنفي علاقتها بالجانب البيئي وما ينجر عنه من تلوث نتيجة الأسلحة الفتاكة ،وعليه فإن مصطلح الأمن البيئي"Security Environnement"، يجمع بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة ،فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبا على البيئة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة ومالها من أثار سلبية على المجتمع الإنساني[2]

ويعتبر مفهوم الأمن البيئي نتاجا لبحوث في حقل الدراسات الأمنية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، وتعتبر مدرسة كوبنهاجن الرائدة في هذا المجال وذلك من خلال إسهامات الباحث باري بوزان الذي أعطى ثلاث أسباب وجيهة وأساسية لتوسيع نطاق مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة وهي :

أولا:أن الأمن يجب أن يتوسع نتيجة التغيرات الحاصلة على البيئة.

ثانيا: مفهوم الأمن يحتوي داخله على سياسات ،فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننة قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات .

---

[1] اليامين بن سعدون، مرجع سابق، ص31.

[2] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا:دراسة حالة بدول القرن الإفريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص25.

ثالثا: توسع الأمن لأن لديه القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في الحقل العلوم السياسية بذلك سيصبح الأمن حسب بوزان متداخلا في السياسة أين ستصبح لفكرة الأمننة وزن محدد"[1].

ويرى بوزان أن الأمن البيئي هو"الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري "فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على وجود الحياة.

أما "نيلز بيتر غليديتش" Nils Peter Gleditsch من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو أن الأمن البيئي هو" التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد "

أما "إليزابيث شالسكي" Elizabeth L .Chalecki" ترى أن الأمن البيئي "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية ،والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة "وقد ركزت إليزابيث في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والصراعات ، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومر ونورمان مايزر.[2]

ويرى الباحث الأسترالي "جون بارنيت" Jon Barnett أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة مجالات وهي :

1-جهود إعادة تعريف الأمن.

2-البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة .

3-الأمن البيئي للدولة.

4-العلاقة بين القوات المسلحة و البيئية .

5-الأمن الايكولوجي .

---

[1] Barry Buzan.Ole Waever and Jaap de Wilde, **Security Anew Framework for Analysis .**lynne reinner publisher,Bauld,1998,p24

[2] أمينة دير ، مرجع سابق ، ص26.

6-الأمن البيئي للأفراد.

7-مسألة الأمننة.

إذن الأمن البيئي هو العمل على إيجاد نظام يحمي الموارد الطبيعية من التناقص أو الانقراض الناتج عن المخاطر والتلوث -الجراثيم المتعددة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والاختلال بالتوازن الطبيعي.[1]

المطلب الرابع: النظرية النقدية (مقاربة الأمن الإنساني)

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة وانتهاء الصراع الاديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول،وبعث أطر تحليلية قادرة على تفسير الديناميكية المعقدة للأمن في عالم ما بعد الحرب.

وعليه فقد أثبتت تجربة الحرب الباردة أن المنظور الأمني الواقعي السائد لم يعد قادرا على التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب ،مما يستدعي الحاجة لإعادة النظر للبحث عن توسيع دائرة منظور الأمن حتى يتمكن من التماشي وطبيعة هذه المصادر الجديدة المهددة للأمن سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي[2]، فقد اهتمت المقاربات الحديثة للأمن بالقضايا الجديدة كالبيئة والاقتصاد وكل ما له علاقة بالتهديدات غير العسكرية، وتؤكد بأن ما يهدد العالم بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكن مواجهته بالوسائل التقليدية (العسكرية) بل بتضافر كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية و البيئية...الخ،مما دفع المهتمين في حقل الدراسات الأمنية بالتخلي عن النظرة الواقعية التي تؤكد قصور الدولة في أداء وظائفها بضمان أمنها وأمن مواطنيها[3]

[1] المرجع نفسه، ص27.

[2] علاق جميلة ، ويفي خيرة، مرجع سابق، ص09

[3] Jean jaques roche ,**théories des relation :internationales**, paris,2004,p109

مما دفع بأغلب الباحثين بتوجيه عدة انتقادات للنظريات الكلاسيكية بحيث أن معظم المقاربات الحديثة نابعة من انتقادات سابقة.

فظهرت النظرية النقديةCritical Theory التي كانت نتاج تحليلات نقدية مستوحاة من الماركسية وموجهة إلى النظرية الدولية وممارستها ،فقد تأثر دارسو العلاقات الدولية بالمنظر النقدي الألماني"يورغن هابرماس" Jurgen Habermas الذي يشدد على الصلة الحميمة بين المعرفة والمصالح.[1]

وقد اتضحت معالم النظرية النقدية لأول مرة في المقالة بعنوان" On Traditional and Critical Theory" لماكس هوركمايمر Max Hork kheimor عام 1937 ثم أصبح للنظرية تأثير في حقل الدراسات الأمنية بفضل روبرت كوكس Robert cox حيث أكد أن النظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محددة وهي بذلك تتمتع بالاستقلالية كما يرى أنصار الوضعية وعليه فلا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها عن وجهة نظر لها في الزمان والمكان ،والهدف من النظرية النقدية كما قال روبرت كوكس هي من طبيعة نقدية ومن هذا المنطلق يبحث منظروا هذا الاتجاه بمذهبية "فهم" المركب الاجتماعي–السياسي–التاريخي وفهم الظواهر أكثر من وضعها ،وعليه فهذه النظرية تأخذ على النظريات التقليدية تركيزها المفرط على الوصف وليس الفهم كما تنتقد النظريات التأويلية المحضة التي تنشد الفهم دون أن تستفهم حول حدوده.[2]

يعتقد منظروا المدرسة النقدية أن فوضوية النظام الدولي ،العقد الاجتماعي ومعضلة الأمن والحروب هي بناءات تاريخية واجتماعية ،فعلية فعالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة،الاتصالات، الاديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله ،غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة

[1] مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008، ص439.

[2] قسوم سليم، مرجع سابق, ص ص144–145.

للخطاب حول التهديدات ،فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا بمعنى استجابة للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تامين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو،ومن هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة أي هوية الطبقة المهيمنة[1]، ويعتقد كل من كيث كروزKeithe krouse وميكائيل وليامزMichael williams أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة ،كأشخاص وكمواطنين وكأعضاء في المجتمع والإنسانية (كجماعة شاملة).

– ففيما يتعلق بأمن الأشخاص،فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص ،الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية...الخ.

–أما فيما يخص أمن المواطنين فان الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الإفراد.

–وأخيرا كون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية ،فان الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية، وعليه تسعى النظرية النقدية إلى إعطاء بناء جديد للنظام الدولي يكون أكثر شمولية من حيث تعدد الأطراف المؤثر فيه عكس مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية حيث يقترح أندرو لينكلاتر Andrew Linklater إلى بناء جماعة إنسانية " كشكل جديد من العلاقات السياسية الدولية بحيث تكون لها القدرة في لم شمل البشر على قواعد متساوية[2].

ويقترح النقديون في صياغتهم لمفهوم الأمن في الانطلاق من فكرة الانعتاق" بحيث يعرفه "كيث بوث" k .Booth بعملية تحرر الشعوب من القيود التي تحول دون تحديد اختياراتهم ومسعاهم وتتمثل هذه القيود في الحرب،الفقر،الاضطهاد والجهل...الخ "فقد تأثر

[1] قسوم سليم، مرجع سابق، ص150.

[2] جويدة حمزاوي، مرجع سابق ، ص33 للمزيد أنظر في:

Renate Kenter " **the art of the possible :the scenario and the third debate" in international relation theor**,"A master thesis in international relations, university of Amsterdam,november,1998, p09.

النقديون بفكر الفيلسوف "اميانويل كانط" Emmanwel Kant مؤسس الفلسفة النقدية وعليه فقد توصل أنصار الفكر النقدي إلى نتيجة مفادها أن الإنسان أو الفرد هو المرجع الأساسي للأمن ،وليس الدولة عكس الفكر الكلاسيكي ،التي يعتبرها النقديون بمثابة العائق الأساسي نحو تحرر الأفراد ومن تلك القيود[1]

1- الأمن الإنساني كمقاربة جديدة للدراسات الأمنية

من المؤكد أن النظام العالمي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة كان حافلا بالاضطراب وقد تضاعفت خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سلامة الدول،فقد حلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية من بينها التلوث البيئي،والإرهاب الدولي، والتنقلات السكانية الواسعة ،ونظام مالي عالمي متداع، فضلا عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر ،أما التهديدات الداخلية فتمثلت بضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جراء شيوع الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والأثنية وقمع الدولة [2] ويمكن القول أنه في تسعينيات القرن الماضي بدأت تظهر مدرسة جديدة في إطار الدراسات الأمنية المعقدة وغير التقليدية والأكثر شمولا ،والتي يمكن أن نطلق عليها اسم مدرسة التنمية البشرية ، لتنحاز بدرجة أكبر إلى البشر والأفراد، وتقدم اقترابا جديدا في الدراسات الأمنية،وتؤكد من خلال المناقشات النظرية وتحليل السياسات الأمنية المختلفة ضرورة عدم الاكتفاء بالبعدين العسكري والسياسي للأمن القومي، وإنما لا بد من الحديث عن مفهوم شامل له فقد فرض

---

[1] مازن غرايبية، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** : ملتقى دولي ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2004،ص07.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ، **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** ، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، شركة كركي للنشر،بيروت، ص02.

الواقع المعقد ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية و كموضوع للدراسات الأمنية اثر التحولات التي مست الساحة العالمية.[1]

أ-تعريف الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويركز المفهوم على صون الكرامة البشرية كرامة الإنسان ،وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة، فقد عرف مفهوم الأمن الإنساني من خلال الطرح الذي تبناه بلاتز Blatz عام 1966 ورؤيته لأمن الأفرادIndividual Security وذلك في كتابه الأمن الإنساني:بعض التأملاتHuman Security :some Reflections حيث ربط بين أمن الدولة وأمن الأفراد،غير أن هذا الطرح لم يلق جدلا كبيرا [2]

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم مازال قيد التطوير فإنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه من قبل الباحثين،إلا أن هذا المفهوم يقيم ارتباطا قويا بين الأمن الفردي (أمن المواطن) والأمن الشامل (أمن الدولة).

وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساس المجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية

[1] محمد أحمد علي العدوى ،"**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**" قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ، جامعة أسيوط ،(ب ت ن) ، ص04.

[2] خديجة عرفة محمد،"**مفهوم الأمن الإنساني**" مجلة التجديد العربي، من الموقع الالكتروني
nened.comwww.arabeditor

والإقليمية والعالمية،كما أنه يشمل أيضا المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1]

ويعكس طرح الأمن الإنساني عدة مفاهيم جديدة على الفكر التقليدي التي غيرت اتجاه حقل الدراسات الأمنية بحيث كانت تتناول مفاهيم التهديدات والأمن والاستقرار على أنها معاني مرادفة للدولة و عليه فان منظري الأمن الإنساني يفترضون مقاربة تكمن في إحرام الدولة لكل الأبعاد السياسية، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للفرد بالعيش بعيدا عن الشعور بالتهديد والخوف

وعليه فإن طرح الأمن الإنساني يعيد التفكير في فهم العلاقة بين الأمن والإنسان لا الدولة ويضع مقاربة منهجية جديدة تتجاوز المنطق (الوستفالي) الذي ينظم هياكل ووظائف النظام الدولي، إذن فالأمن الإنساني يطرح قانونا للعلاقات الدولية بحيث لا ينظم العلاقات بين الدول واحترام سيادة الدولة ولكن يدافع عن التضامن بين الأفراد داخل هذه الدول [2]

وهناك العديد من التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أجراها الفقهاء والقانونيين حول هذا المفهوم بحيث يعرفه" لويد أكسورد" LLoyel Axword بأنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف ،وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأفراد،لأمنهم وحياتهم" وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية[3]، بحيث يرى أن المرحلة الراهنة ساهمت بشكل أساسي في تغيير المفهوم التقليدي للأمن، فمفهوم الأمن الإنساني يوجه الاهتمام بالبشر ويهتم أساسا بالفرد والأوضاع التي يعيش فيها هذا الفرد حيث تتوفر حاجاته الأساسية[4] وهذا يتطلب تناول القضية من القاعدة إلى الأعلى بحيث يكون الأفراد

---

[1] محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص11.

[2] عبد النور بن عنتر,مرجع سابق, ص ص29, 31.

[3] Lloyd AXWORD",**la sécurité humain :la sécurité des individus dans un mode eu mutation** , politique Etrangére ,N : °,1999 p333.

[4] درغام أسماء ، مرجع سابق، ص25.

مركز اهتمام سياسات الأمن وإستراتيجية(people-centered approach to security) ومن المهم أن يكون واضح منذ البداية أن مفهوم الأمن الإنساني لا يقلل من أهمية أمن الدولة حيث أن أمن الدولة يعد شرطا ضروريا Condition Necessaryلأمن الأفراد

ومع ذلك فانه (أي أمن الدولة)لا يكفي Insufficient لضمان حق الفرد التمتع بالحرية مع الخوف والحرية من العوز[1]

فقد عرف كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المعنون ب"نحن البشر"لعام 2000 بأن الأمن الإنساني "يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ماهو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة وإتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته،وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الخوف،وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المرتبطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي[2]، وفي نفس الاتجاه يأتي التعريف الياباني وتبنيه البعد التنموي للأمن الإنساني بحيث تركز المقاربة اليابانية على كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير أنها تركز على الجانب الاقتصادي في ممارستها من خلال المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد[3]

أما لويس فريشت" Louis Frechete" يرى أن الأمن الإنساني هو كل الأشياء التي يريد تحقيقها كل فرد في العالم والمتمثلة أساسا في الغذاء الكافي للعائلة والحماية اللازمة لها

[1] **الأمن الإنساني بين المواثيق الدولية والضرورات السياسية** ،من الموقع الالكتروني: **Ewflp,org/downloads**

[2] محمد المهدي شنين، **تحولات مفهوم الأمن الإنساني** ،من الموقع الالكتروني: **Bohothe.blogspot.com2011**

[3] بلختير نجية، مرجع سابق، ص29.

والتمتع بصحة جيدة ،إضافة إلى ضمان التعليم للأطفال وضمان الحماية من العنف أيا كان نوعه إنسانيا و طبيعيا[1]

أما فريديريكو مايور Frédérico Mayor المدير السابق لليونسكو فيرى أن الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية ،ويعود إلى الأمم المتحدة ترقية جميع أبعاده ،التي يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية وغير قابلة للتجزئة [2]

ويرى كل من شارل فليب charles philippe و بياتريس باسكال pascal béatrice أن الأمن الإنساني هو"حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية " كما يؤكد أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح بل أن "التنمية المستدامة،واحترام حقوق الشخص ،والحريات الأساسية وأسبقية القانون،والحكم الراشد،والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي".[3]

وحسب لجنة الأمن الإنساني (CHS) فقد أوضحت اللجنة في تقريرها الذي قدمه كل من صاداكو اوتاغا Sadako Ogata وأمارتياسن Amartyasen إلى لأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان"والذي سمي ب أمن الإنسان الآن ""Human Security Now " حيث دعت فيه اللجنة إلى بناء استجابة جماعية ومتكاملة من المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم لحماية الإنسان الفرد حيث اتفقت الجنة على إيجاد تعريف للأمن الإنساني باعتباره "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته،حيث ربط تقرير لجنة الأمن الإنساني بالصراعات الأثينية العنيفة مثل الحروب، وكذلك يتعلق أمن الإنسان بالحرمان من الفقر والتلوث واعتلال الصحة والظلم الاقتصادي ، وركز كذلك على

---

[1] تاجي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة:دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2006، ص30.

[2] جمال منصر،**التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية:دراسة في المفهوم والظاهرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011، ص74.

[3] Charles philippe,Béatrice pascal, **précurseur de la sécurité humaine** ,Etudes internationales N :spécial,vol,xxxi,2000,p 651.

كيفية معالجة هذه التهديدات من خلال المساعي والدولية ومن خلال بناء تحليلي يجمع بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والحكم الراشد.[1]

ويرى بول هينبيكير" أن الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية ،إذا يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي ،كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية[2]

أما تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 فيرى أن الأمن الإنساني"هو تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته "ويرى هذا التعريف أن الحرية هي القيمة المحورية للفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أم خارجية.[3]

وفي هذا السياق يعتقد معظم الكتاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة أو أمن الوطن من جهة والأمن الإنساني والتهديد العسكري الخارجي من جهة أخرى،حيث يرى عبد المنعم المشاط "أن الدولة التسلطية هي مصدر التهديد الأكبر لأمن الإنسان في المنطقة أما "علي الكوراني" فهو يعتقد أن تحقيق الأمن الإنساني يتعارض وأمن الدولة ،إنما تحقيق الأمن الإنساني الفردي سيكون له أثر في تحويل الدولة التسلطية إلى دولة تحترم حكم القانون،وقد يستلزم هذا التحول جملة أمور

---

[1] حليمة حقاني، **دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اختصاص دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3 ، 2012، ص50.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني:المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009، ص33.

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: **تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية** ، بيروت شركة كركري للنشر، 2009، ص25.

أخرى،إصلاح أجهزة الأمن الحالية ،بل ربما إقامة مؤسسات أمنية جديدة وفي مستوى آخر ،يبين محمد البرادعي"المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية "أن الفرد هو محور الأمن الإنساني وغايته فإن العصر الحديث يتطلب أن نفكر بمنطق أمن الإنسان –وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الإنسان–و لا حدود له، إنه مفهوم يقر بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،واحترام حقوق الإنسان والسلام.[1]

أما "خديجة عرفة" فتعرفه على" أنه التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة،لمواجهة التعامل مع كل ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث على سبل تنفيذ ماهو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.[2]

أما باري بوزان فقد رأى أن"الأمن ليس فقط للدول وإنما لكل الجماعات البشرية، لا يمكن أن يقتصر فقط على القوى العسكرية لأنها غير كافية كما أن الجماعات البشرية تتأثر بخمسة قطاعات رئيسية للأمن "يرى أيضا أن أمن العالم وأمن الفرد وجهان لعملة واحدة وأوجد نظرة للتوفيق بين الأمن القومي والأمن العالمي من خلال التفكير من منطلقات عالمية في إطار تعاوني أمني ملزم، وبناءا على ذلك ذهب بوزان إلى استخدام مصطلح "المجتمع الأمني"(Security Complexe) والذي يقوم على أساس تحقيق الأمن ومواجهة التهديدات حيث تتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيها اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن الأوضاع الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض".

---

[1] خلف الله عمر،**التهديدات البيئية وفعالية الاستجابة السياسية في إفريقيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:دراسات إفريقية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012، ص29 . وللمزيد أنظر: في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 مرجع سابق ص23–25.

[2] المرجع نفسه، ص30.

ويرى كارولين توماس Caroline Thomas "أن تحقيق الأمن الإنساني حسبه يكون من خلال بعدين أساسيين،هما المادي والمعنوي، ذلك بتوفير الاحتياجات المادية الأساسية وكذلك تحقيق كرامة الإنسان، بحيث أن هذين البعدين هما شكلين متكاملين ولا يمكن فصلهما عن بعضها البعض"[1]

ومن خلال جملة من التعاريف السابقة يمكن القول أن الأمن الإنساني يتكون من عنصرين أساسين هما:التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

-ففي البلدان المتقدمة يشغل الطرف الأول،أي التحرر من الخوف حيزا كبيرا من تفكير الناس هناك،فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة والحرب ،المخدرات ، نقص المناعة المكتسب وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث.

-أما البلدان الفقيرة فيحتاج الناس فيها إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى، وأكثر المشاكل الموجودة في البلدان النامية ،حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر ويعيش من مليار إنسان من سكان العالم على دخل يقل عن دولار واحد.[2]

2-أبعاد الأمن الإنساني

إن مفهوم الأمن الإنساني لم يستخدم بالصورة التي تستخدم بها اليوم وبصورة منتظمة إلا بعد وروده في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي هذا التقرير ينظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على أساس أنه حق الإنسان في التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز بحيث يعتمد هذا المفهوم وفق التقرير على مقاربة موسعة التي تعطي الفرد قيمة من أجل تحقيق أمنه و رفاهيته وكرامته بما فيها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للإنسان والتي تجعل الفرد في مأمن من الحرمان الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مقبولة وضمان حقوقه الأساسية لذا يصبح الإنسان في قلب

[1] حليمة حقاني، مرجع سابق ، ص ص 57- 58 .

[2] جمال منصر، مرجع سابق، ص 75 .

السياسات الأمنية التي يجب على الدولة أن تراعيها ،وفي المقابل الجهود العبر قومية لها دور في تحقيق ذلك مما يستدعي التعاون، والاعتماد المتبادل بين الجهات المختلفة في شتى المجالات بإقامة هندسة أمنية متسقة ومتجانسة.

أ-الأمن الاقتصادي

إن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق،ففي ظل عولمة الاقتصاد أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة ببعضها البعض على جميع المستويات ومثال على ذلك ما حصل في شرق أسيا في نهاية التسعينات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى بحيث تظهر الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية على تأثير العوامل الاقتصادية على الأمن الإنساني ،لأن الأمن الاقتصادي يقصد منه التحرر من الفقر ومن الحاجة[1]، فان الأمن الاقتصادي مرتبط بالأمن الواسع بالبنية الاقتصادية السائدة ،فزيادة حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم يزيد احتمالية تعرض هاته المسارات للتقلبات والاضطرابات ،وتتمثل هذه التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ونذكر منها:

- الزيادة المستمرة في اتساع الهوة بين الشمال والجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز والمحيط.
- التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والأسواق الاستهلاكية وما يكرسه من زيادة التبعية أو الاستعمار الحديث.
- هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وتحكمها في أسعار الأسواق الدولية، وفي ظل هذا فان تحقيق

[1] حموم فريدة، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3، 2004، ص65.

الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد أي عدم تكميل حريته بالفقر والجوع والحرمان والتبعية[1].

ب- الأمن الغذائي

بمعنى أن الإنسان لديه احتياجات بيولوجية فيزيائية واقتصادية ،مثل الأكل والغذاء والأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى غذاء وقت الحاجة،وبشكل مستمر ،ماديا واقتصاديا،وهذا لا يتوقف فقط على وجود مواد غذائية ،لكن يتطلب أن يكون كل فرد قادرا على كفاية نفسه من الغذاء .

وقد عرف الأمن الغذائي في البداية "على أنه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها من الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية مرجوة" ،فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي، أما بالنسبة للبنك العالمي فهو يعرف الأمن الغذائي "على أنه مدى تحصل كل فرد وفي كل الوقت على غذاء ليتمتع بحماية صحية وايجابية" ،فهو تعريف يربط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها.

إلا أن المقاربة الأكثر حداثة مرتبطة ببروز مصطلح "التنمية المستدامة" التي تحوي الجانبين،خلق قدرات ذاتية من التطور المتحصل عليه في ميدان الصحة والعلم،وكذا توظيف الأفراد لهذه القدرات في شؤونهم وفي أهداف إنتاجية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية .[2]

وقد أسس المفكر"بوكيينغهام" Boukinghham نموذجا هرميا لحقوق الإنسان في الغذاء وهي كالأتي:

- المستوى الأول:ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع إذ له الحق في تغذية جيدة.

---

[1] بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات افريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011،ص45

[2] درغام أسماء، مرجع سابق، ص36.

– المستوى الثاني: حقه في الوصول إلى غذاء صحي ومغذي في ظل الكرامة.

– المستوى الثالث: حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي الملاحظ أنه من خلال هذا التقييم الهرمي فانه ينبع من الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية وعليه فتحقيق الأمن الغذائي يستدعي توفير الغذاء الصحي والكافي باستمرار بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان وفي بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية كما يجب أيضا على الدولة توفير أمنها الغذائي [1]

ج– الأمن البيئي

يتطلب الأمن البيئي اتخاذ سياسات بيئية على مستوى قطري ودولي وذلك لحماية البيئة والأخطار الناجمة عنها التي تسبب تهديدا للبشر وللكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري والتلوث الجوي،وتناقص طبقة الأوزون، والنفايات الصناعية[2]، وفي ظل هذه الكوارث البيئية مع المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم عام 2050 تسعة ملايير نسمة فان تغير المناخ هو واقعي وحتمي يمكن أن يعوق التنمية البشرية وأثره على إنتاج الحبوب من خلال ارتفاع حاد في الأسعار،يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من استهلاك الحبوب بمقدار الخمس عام 2050، وهذا ما يسبب حالة اللأمن تنعكس سلبا على الإنسان،لذا يعد الأمن البيئي من الشروط الضرورية لحياة الإنسان في بيئة نظيفة لتتكامل مع الحقوق الأخرى وبهذا أصبح الأمن البيئي مشكلا أمنيا عالميا[3].

د– الأمن الصحي

يعرف الأمن الصحي بأنه تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر الحق في التداوي، وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها ونجد أن الحق في الصحة قد تم التأكيد عليه في كل المواثيق الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأنه يمس

[1] بشكيط خالد، مرجع سابق، ص46 .

[2] أمينة دير، مرجع سابق، ص51.

[3] حليمة قناني، مرجع سابق، ص76.

مباشرة حياة الفرد وبقائه، ففي تقريره السنوي لمنظمة الصحة العالمية نجد أن حوالي عشرون مليون شخص يموتون جراء الأمراض المعدية والأوبئة،[1] كما أن المناطق الفقيرة والريفية هي الأكثر تعرضا للتهديدات الصحية خاصة النساء والأطفال هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض والفيروسات ،حيث أن من أبرزها التي تلقى اهتماما دوليا كبيرا من خلال المناقشات الحكومية وغير الحكومية هو مرض فيروس نقص المناعة المكتسب (Hiv /aids) الذي سمي "القاتل الصامت"[2].

هـ-الأمن المجتمعي والأمن الثقافي

يعتبر الأمن الجماعي من بين المتغيرات الرئيسية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فمع التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل والحركيات المتنامية للأفراد سواء كانت شرعية أو غير شرعية ونشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب[3] بالإضافة إلى العنف الطائفي والإثني،كل هذه الأحداث هي تشكل التهديد الحقيقي المجتمع خاصة المجتمعات التقليدية ذات التعدد الإثني، ذلك أن نصف دول عالم خاضت نزاعات إثنية داخلية،وأعلنت الأمم المتحدة عام 1993"عاما للشعوب الأصلية"وألقت الضوء على أن هناك حوالي 300 مليون نسمة ما يزالون معرضين للخطر في حوالي 70 دولة ويواجهون حلقة واسعة من العنف،ويتمثل الأمن الثقافي في الحفاظ على الهوية القومية ،وتأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حق الاختلاف و المساواة [4]

[1] بشكيط خالد، مرجع سابق، ص47.

[2] حليمة حقاني، مرجع سابق، ص75.

[3] بشكيط خالد، مرجع سابق، ص47.

[4] أنعام عبد الكريم أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص70.

ر- الأمن السياسي

هو تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركي قائم أساسا على احترام الحريات والحكم الرشيد كأحسن السبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية،كما يندرج ضمن الأمن السياسي ،الأمن القضائي إذ أن لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل في دولة قانونية هذه الأخير تعتبر شرط ضروري لتوفير الأمن الإنساني لأن أكبر تهديد للأمن السياسي يأتي من طرف الدولة ذاتها، والتي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للسيطرة على الحكم فيعيش الفرد في رعب وخوف دائمين[1].

ز-الأمن الشخصي

يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته،مواطنته أي بغض النظر عن كل تمييز ،فالأفراد ومن خلالهم الجماعات لهم الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف ،ومن حق الفرد أن لا يشعر بأنه يخضع للإكراه وللعنف أيا كان نوعه أو مصدره، سواء ذلك الممارس من طرف الجماعات الإرهابية أو الممارس من قبل السلطات (العنف المشروع أو غير المشروع)،وله الحق أن يعيش في محيط خال من المخدرات ومن الجماعات الإرهابية التي تهدد تواجده الشخصي والنفسي والعنف ليس ظاهرة عفوية، بل نتاج مجتمع متميز بالمساواة وبالإقصاء ونقص المؤسساتية أو الاجتماعية كما أن الفقر والإقصاء قد يؤديان أوتوماتيكيا للعنف[2].

3-المقاربات النظرية للأمن الإنساني

لقد انتقل مفهوم الأمن من صيغته التقليدي إلى مفهوم الموسع ليشمل بذلك الأمن الموضوعي والأمن الذاتي،حسب كتابات "باري بوزان"Barry Buzan أو أيضا الأمن اللين والأمن الصلب حسب تعبيرات"جوزيف ناي" J Ney ،غير أن التركيز كان على ما خرجت به المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني،وبين التعميق والتوسيع لمفهوم الأمن

[1] بشكيط خالد، مرجع سابق، ص47.

[2] حموم فريدة، مرجع سابق، ص68.

والحماية من التهديدات المباشرة وغير المباشرة ،أدرج الأمن الإنساني الذي يهتم بأمن الإنسان أو الأفراد بالدرجة الأولي و ذلك من خلال مظهرين أساسيين هما الحرية من الخوف و الحرية من الحاجة، وعليه فقد أعطت النظرية النقدية تفسيرات حول مفهوم الأمن الإنساني الذي أصبح محورا أساسيا في تحليلاتها وذلك بتبني رؤية من خلال الاقتراب الكلي للأخلاق، والاقتراب النيوغرامشي[1].

أ-تفسير اقتراب الأخلاق الكلي للأمن الإنساني

ضمن تفسيرات ونقاشات النظريات النقدية،الهدف الموضوعي أو الوحدة المرجعية في تحليل مفهوم الأمن ،ليست شخصية تجريدية فلسفية كالدولة،لكنها متمثلة أساسا في "الفرد" أو "الإنسان"،ولقد وضع التصور النقدي للأخلاق العامة حججا وبراهينا تفسر لماذا وضع "الإنسان" في قلب مفهوم الأمن فالإنسان كوحدة مرجعية مرجعية لمفهوم الأمن لأنه مجسد أساسا في مقدمات النظرية النقدية،وذلك من خلال ابستيمولوجيا ما بعد الوضعية والتي وضعت الإنسان في قلب التحليل المعمق،لان شرح وفهم العالم يكون نتيجة مسارات جماعية،تشترك فيه كل الفواعل الاجتماعية، ومن جهة أخرى في عالم الأمن ،فان التهديدات متعلقة"بصانعي التهديدات"والمقصود بذلك الفواعل الذين يملكون المعرفة والقدرة على إنتاج التهديد وتطبيقه،ويؤكد أصحاب هذا الاقتراب أن التهديد ليس طبيعي ولكنه يبنى من طرف فاعلي العالم السياسي والأمني.

ب-تفسير اقتراب النيو-غرامشي للأمن الإنساني

يعود هذا الاقتراب إلى الايطالي "غرامشي" وهو اقتراب نيو-ماركسي في الأصل يقوم على أفكار ماركسية، مع بعض الإضافات خاصة البعد الإيديولوجي الذي يحقق الهيمنة كما يضيف أن الدولة هي أداة قهر وإقناع، وليست أداة قهر فقط كما يراها ماركس، كما يقول انه لا يمكن فهم النظام الدولي دون الرجوع إلى البعد التاريخي وفهمه.

[1] درغام أسماء، مرجع سابق ، ص29.

يوجد تناقض في الحديث عن الأمن الإنساني في قلب الاقتراب النيو-غرانشي ،أين الوحدة الانطولوجية الأساسية هي القوى الاجتماعية أو الطبقات،ففي التصورات و التحليلات النيو-غرامشية هناك انتقال من التسمية "الطبقات الاجتماعية" إلى استعمال كل من تسميتي "الأفراد" و "الإنسان".[1]

فتحليل النيو-غرامشي كان حول عملية الاستغلال التي تتم من طرف الطبقة البرجوازية للطبقة "البروليتاريا"، وهي مقاربة "إنسانية معيارية" حول الأمن الإنساني.

ففي تصوراتهم حول الأمن ،لم يعتقد منظروا هذا الاقتراب أن الدولة يمكنها أن تكون وسيلة لضمان امن أفرادها، لان الدولة لا تمثل سوى مصالح الطبقة المهيمنة ،أي الطبقة البرجوازية وتبحث فقط عن ضمان استقرارها الداخلي خاصة السيران الجيد لعملية الإنتاج،فالهدف الأول للدولة حسبهم هو ضمان أمن مصالحهم الاقتصادية والسياسية وذلك بالمساهمة في استقرار النظام الدولي القائم، ومن جهة أخرى فقد توجه هؤلاء إلى وصف الدولة أنها مصدر للتهديد واللأمن، أكثر من كونها وسيلة للأمن، وهذا لأنها تعمل على ضمان أمن فئة من الإفراد دون غيرهم.[2]

4-آليات تحقيق الأمن الإنساني

يتحقق الأمن الإنساني وذلك عبر آليتين رئيسيتين هما: الحماية"protection" و التمكين"empowerment".

أ-الحماية

الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين

[1] درغام أسماء ، المرجع سابق ، ص31.

[2] المرجع نفسه ، ص32.

الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

ب-التمكين

أي إكساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات، ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان ،فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية. [1]

[1] خولة محي الدين يوسف و أمل اليازجي،"**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد28، العدد02، كلية القانون: قسم القانون الدولي ، جامعة دمشق،2012،ص534.

خلاصة الفصل الأول:

لقد افرز توسع مفهوم الأمن سواء على المستوى الابستيمولوجي–المعرفي– وحتى النقدي وذلك بالانتقال من الكل إلى الجزء، إلى تضارب الأفكار والنظريات حول تحليل ظاهرة الأمن وذلك من خلال الاجتهادات التي عرفها حقل العلاقات الدولية وخاصة الدراسات الأمنية ، فقد مكن المنظرين من إيجاد رؤية معينة للأمن من خلال المدركات التي وصلت إليها مدارس العلاقات الدولية بالإضافة إلى ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، مع تعدد أبعاده ومستويات دراسته ، كون هذه الأخيرة في صيرورة ديناميكية مستمرة.

فقد توالت وجهات نظر المدارس حول مفهوم الأمن وذلك بسبب تطور مراحله التاريخية فالواقعيون الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي، والذي في حوزته احتكار استعمال القوة، فقد رأى أنصار النظرة الموسعة للأمن من خلال الفكر الليبرالي أن مفهوم الأمن واسع نوعا ما، حيث يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدولة في تسيير وتوزيع القوة في العالم، أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة نقدية والتي تعني بالاهتمام بما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي، فأصبح الإنسان مركز الاهتمام، حيث أصبح وحدة أساسية في الدراسات الأمنية تحت مسمى الأمن الإنساني **Human Securit**

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المغرب العربي: دراسة جيوسياسية

تعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق ذات البعد الاستراتيجي الهام عبر تطور العصور، حيث كانت هذه الأخيرة مهدا لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة لموقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مسارح الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية، ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركيات ذات البعد المحلي والدولي.

ويشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي أهمية بالغة اقتصاديا واستراتيجيا وشديد الحساسية أمنيا، بما يتمتع به من مقومات طاقوية وموارد طبيعية، يمثل منطقة جذب للقوى الكبرى بمنطق تنافسي أحيانا ، وتكاملي أحيانا أخرى لاسيما بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية القوى العظمى بمنطقة المغرب العربي بصفتها فضاء للنفوذ الأوروبي التقليدي خاصة لدى فرنسا ،والتي تسعى دائما لتكريس هذا النفوذ عبر مشاريع إستراتيجية (الشراكة الاوروموسطية ، سياسة الجوار الأوروبية ،5+5 دفاع)، فقد اصطدمت في بداية القرن الجديد بالقوة العظمى الأولى عالميا أمريكا والتي وضعت المنطقة ضمن اهتماماتها الإستراتيجية الجديدة والمتجددة في إطار التوسع الإمبراطوري الأمريكي ليشمل إفريقيا أيضا والتي غابت عن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي طويلا، حيث طرحت مشاريع ومبادرات للحوار والشراكة مع دول المنطقة منها ما هو اقتصادي ومنها أمني من خلال مبادرة ايزنستات مبادرة عبر الساحل. [1]

[1]– سمير قط ، **أوروبا أمريكا رهان المغرب العربي : مزاحمة اقتصاديا واستراتيجيا أم تكامل امني؟**، مجلة المفكر ، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جانفي 2014، ص 446.

المبحث الاول :الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي

تتوفر منطقة شمال إفريقيا على مجموعة من المقومات، والتي تجعلها تحتل مركزا عالميا متميزا، وهو الموقع الجيوستراتيجي بين المحيط الهادي والبحر الأبيض المتوسط وحوض النيل، ومضيق جبل طارق وقناة السويس، هذا بالإضافة إلى إمكانياتها الطبيعية والمعدنية والطاقية والسكانية، مما جعلها في مركز الصراعات الدولية والإقليمية، والتي رسمت مجموعة من المخططات الاستراتيجية للدول الغربية.

حيث تكتسي المنطقة أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة ، فهي همزة وصل جيوحضارية بين افريقيا وأوروبا والعالم العربي، وهي مصدر فعلي لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى حسب منطق استباقي مرتبط بمقتضيات التموقف التأسيسي للعالم المستقبلي، علاوة على ان المعطيات الجغرافية ، من حيث الموقع والمساحة والموارد الطبيعية اضافة الى الموارد البشرية ابرز المكونات التي تعطي منطقة المغرب العربي جاذبية، بحيث تتنوع بمساحة جغرافية تزيد عن 03 ملايين كلم^2 وتمتد بين حوض المتوسط والصحراء الكبرى كما تملك المنطقة موارد متنوعة طبيعية ومنجمية مثل النفط في ليبيا والجزائر ، والفوسفات في المغرب اما الموارد البشرية فانها تمثل قوة ديمغرافية بعدد سكان يصل الى اكثر من 90 مليون نسمة. [1]

[1]–المرجع نفسه ، ص 447.

المطلب الاول المقومات الاستراتيجية

إن التسمية التي كانت تستند الى المغرب العربي أو المغرب الكبير هي المغرب باختصار، وهو مصطلح لغوي قصد به كتاب العرب وغيرهم الاتجاه الاصلي الذي يحدد مغرب الشمس ،أما اصطلاحا فقد قصد به الاقاليم الواقعة غرب مصر التي تشمل شمال القارة الافريقية من محيط طرابلس إلى المحيط الاطلسي ولعله اصطلاح فرضته ظروف الفتح الاسلامي أما ما يمكن ملاحظته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فهو ظهور أسماء جديدة لمكونات الوطن العربي،الهلال الخصيب،الشرق الاوسط،الخليج العربي او الفارسي ،شمال افريقيا.....الخ

و بالرغم من هذه التسميات التي قد تستند إلى تعليلات تمتلك جزءا من الموضوعية فان المغرب العربي يؤلف وحده استراتيجية متميزة. [1]

فقد جاءت هذه التسمية من مؤرخي وعلماء الجغرافيا قصد تفريقها عن المشرق باعتبار منطقة المغرب العربي يحدده البحر شمالا وغربا، والساحل الصحراوي جنوبا وهي منطقة أدخل اليها العرب الاسلام ابتداءا من القرن السابع الميلادي، و لكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافيا وتاريخيا في الوقت نفسه، ولطالما حاولت الدراسات الغربية الأجنبية وصف المغرب بالأسطورة على أساس انه كتلة لا تكون أية وحدة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية وتشير المعطيات الموضوعية أن المغرب العربي ليس قليل الانسجام كما يتم الترويج له ،حيث تسمى المغرب العربي الكبير ،كما أن استخدام كلمة مغاربة للدلالة على هذه المنطقة ،القصد منه تفريقها عن المشارقة وهو أمر طبيعي يتماشى مع منطق تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دول المشرق و المغرب العربي.[2]

[1]– الصادق الخوني ،"**ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى: بناء المغرب العربي** ، تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ،1983، ص 59.

[2]– أعمار جمعة ،**المشروع الشرق الأوسطي و تأثيره على النظام الإقليمي العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2002، ص 32.

ومع انطلاق مسار برشلونة ،وفي اطار السعي لخلق مجال أورومتوسطي أخذت منطقة المغرب العربي تسميات أخرى لم تخرج عن النطاق الجغرافي للبحر المتوسط ،حيث أطلق على مجموعة الدول المغاربية بتسمية"غرب المتوسط" والتي تعرف في الادبيات الغربية على انها التخوم الجنوبية للاتحاد الاوروبي وهي منطقة ذات انعكاسات سلبية على أمن الاتحاد الاوروبي نظرا لأنها منبع انعدام الاستقرار و انعدام الامن.[1]

وتتربع منطقة المغرب العربي بدول خمس (الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا،موريتانيا) على مساحة اجمالية تقدر ب 6048141 كلم ، أو 45% من مساحة الوطن العربي و 4.6% من مساحة العالم، بحيث تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و يحدها من الناحية الشرقية الخليج العربي.

حيث تشكل البلدان الخمسة بالإضافة إلى القرب الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم وطموحاتهم المستقبلية .

هذا بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المصلحية، حيث تتنوع ثرواته الاقتصادية وتتفاوت، إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة ، عن طريق الوحدة المنشودة والتي تعتبر مطلبا استراتيجيا لتحقيق أهداف مشتركة اقتصادية وسياسية.[2]

ويشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال افريقيا عنصرا هاما، اذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو استراتيجية موسعة ومرتبطة ،بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا،والبعد الافريقي جنوبا، والبعد الشرق الاوسطي شرقا، وأخيرا البعد الاطلسي غربا ،حيث تعتبر منطقة شمال افريقيا محور تقاطع قارات (افريقيا ،اوروبا ،اسيا) مما يزيدها أهمية استراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي تقلصت فيها

[1]–حواء برحال ،**الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي** ، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: سياسة مقارنة ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011،ص 52.

[2]– بدر كاناليس، **العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي– الأوروبي، 1997،ص431

الحدود بين القارات ، لاسيما في موقع شمال افريقيا بالذات المتمحور بين عدة مجموعات اقليمية، كما توضحة الخريطة التالية:

الشكل رقم :01

المصدر: جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014 ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،04-01-2015.من الموقع الالكتروني: http://rawabetcenter.com/archives/2468

و يمكننا ان نتحدث عن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شمال افريقيا و ربطها بالاقاليم المجاورة و هي كالاتي:

1-تمثل منطقة المغرب العربي بوابة لأوروبا نحو افريقيا السمراء وأكثر من ذلك فانها تشكل جسرا بين منطقتين ،الأولى بحرية تشمل المحيط الاطلسي والبحر الأبيض المتوسط، والثانية برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالاطلسي نحو البحر الأحمر وهو حزام يضم موريتانيا مالي ،النيجر ،تشاد ،السودان.

2-تتضح الأهمية الجيواستراتيجية كذلك في كون المنطقة تشكل الجزء لدول منطقة حلف الشمال الاطلسي(NATO) ،وهذا يعني أن كل ما يحدث في منطقة شمال افريقيا من عدم الاستقرار أو توترات أخرى ،يمكن أن يكون له انعكاسات و تأثير على الأمن بالنسبة لدول حلف الشمال الاطلسي.

3-ان الموقع المتميز للمنطقة شمالا على امتداد (2100 كلم) من الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط ،جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية،المملكة المغربية تمثل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق ، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط ، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كلم) في الممرات البحرية المؤدية الى مضيق صقلية.

4-يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وهو بعد استراتيجي اقتصادي حيث أن 65% من واردات النفط و الغاز الاوروبية تمر عبر البحر الابيض المتوسط ،بينما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج العربي و افريقيا الشمالية[1] .

5-ان الاكتشافات النفطية في منطقة المغرب العربي جعلتها الأولى من حيث الاحتياطي بحيث تتموقع في المرتبة الاولى من حيث الانتاج العالمي لأول مرة سنة 1961[2] و تعتبر الجزائر وليبيا المصدرين الهامين للطاقة في المنطقة والاستثمار الطاقوي باحتياطي من النفط حجمه 5 ملايير طن كإكتشاف مؤكد و 500 مليار متر مكعب من الغاز ، وتعتبر الجزائر خامس منتج و رابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي[3] .

وقد تعززت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بعد احداث11 سبتمبر2001 للدول الاوروبية وللولايات المتحدة الامريكية باعتبارها منطقة نفوذ اقتصادي كبير من جهة، و من جهة اخرى باعتبارها منطقة تنشط فيها الجماعات الارهابية و كاتخاذها منطقة عبور هذه الجماعات القادمة خاصة من دول الساحل الافريقي[4] .

---

[1]-زرقون الحاج إسماعيل ،"**المغرب العربي و الصراع الدولي**"،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد09،2010، معهد الحقوق ، المركز الجامعي غرداية – الجزائر – ص 229.

[2]-محمد عبد الغاني سعودي،**الوطن العربي** ، القاهرة ، المكتبة الأنجلو مصرية ، 2006، ص 24.

[3] ANNE Stratégique ,**institut de relation international et stratégique** ,IRIS , paris , 2000.

[4]- مزياني مصطفى أمين ، **الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط :1999-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2008. ص 221.

المطلب الثاني : المقومات الحضارية

تتفق أغلب المصادر على أن التاريخ الحضاري المعروف للمغرب العربي الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية ،التي ابتدات حوالي القرن العاشر قبل الميلاد، فالفينيقيون حينما دخلوا شمال افريقيا أسسوا المدن التجارية الساحلية التي كانت أهمها مدينة قرطاج في تونس وشيدو مدنا اقل اهمية في الجزائر، ثم بنوا مدينة اللوكوس (العرائش حاليا) على الساحل الاكلسي في المغرب الاقصى .

ومع وصول الفاتح عقبة بن نافع إلى شمال افريقيا و وصوله الى شواطئ الاطلسي ، كان يلبي حاجة المنطقة الى الوحدة ويتوج مسيرة الفتح الاسلامي بالإندماج بين العنصر الامازيغي والعنصر العربي في شخصية انسانية واحدة استطاعت فتح اسبانيا بقيادة موسى بن نصير وطارق ابن زياد ،وهكذا فان مكانة المغرب العربي اليوم هي نتاج اندماج أمازيغي–فينيقي–عربي، ومن هنا يمكن القول بأن السمة الأساسية التي حرصت عليها مختلف الحضارات التي تعاقبت على المنطقة هي سمة الوحدة و التماسك[1] .

1–اللغة

يجري عادة تعريف اللغة على أنها أداة للتواصل، ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب،فإن كانت لغة واحدة هي السائدة بين عامة الشعب في القطر الواحد فان التفاهم و الانسجام يطبعان أفراد هذا القطر[2] .

وبالرغم من كون هذا التعريف مطابق لواقع المغرب العربي، إلا أنه بنيوي يعطي صبغة جامدة للغة، فقد ذهب الفيلسوف الالماني "هاردلي HARDLY " إلى اعتبار لغة الشعب "تمثل في كل الأحوال روح الشعب نفسه ،فلغة الآباء و الأجداد مخزن كل ما للشعب من ذخائر الفكر والثقافة والتاريخ والفلسفة والدين".

---

[1]– منير شفيق، **التجزئة ...و الدولة القطرية...قراءة استطلاعية** ، دار الشروق، 2001. ص 222.

[2]– عبد الوهاب بن خليفة ،**التجربة الوحدوية في المغرب العربي 1988–1994**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسة ، الجزائر ،1997، ص 46.

ويذهب مواطنه "فيخته" إلى التعبير بالقول "أن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتحث بها، تأثيرا لا حد له ويمتد إلى تفكيره وارادته وعواطفه وتصوراته ،وان جميع تصوراته تصبح مشروطة بهذا التاثير ومتكيفة به"[1].

وحاليا فإن اللغة العربية هي اللغة السائدة في كل بلدان المشكلة للمغرب العربي وذلك بعد عملية التعريب، أما للسكان الأصليين سابقة فان اللغة الأمازيعية هي اللغة الأم لديهم ولا تزال بعض الدول المغاربية تغلب عليها بنسب متفاوته اللغة الاماويغية في مناطق معينة كالمغرب و الجزائر بدرجة أقل .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا الموضوع في كون عملية التعريب في الشمال الافريقي لم يحض بالاهتمام الكافي ،فالمؤرخون يشد انتباههم للعمليات العسكرية في الفتوحات أكثر من العمليات الحضرية، والرسالة التي تؤديها، فقد حقق العرب انجازا في شمال افريقيا لم تحققها امم سابقة ،وكان ذلك بشكل سريع وفي هذا الصدد يشير أحد المؤرخين قائلا "و كان في زمن الأغالبة الذين حكموا افريقيا تم انتقال افريقيا من بلد لاتيني مسيحي في الغالب إلى بلد عربي مسلم"[2].

2-الدين

لقد عرفت منطقة المغرب العربي قبل الفتح الاسلامي الوثنية بأنواعها المتعددة ، ومع تداول استعمار الامبراطوريات المتوسطية، احتك المغرب العربي بالديانات السماوية (اليهودية،المسيحية) ،فقد تشكلت أقلية ذات قاعدة دينية أو عقائدية بين العهدين القديم و الجديد،ولم تتمكن الديانات من التغلغل ذاخل المجتمع لارتباطهما بظاهرة الاستعمار ،لكنهما بالمقابل شكلتا المنعطف الحاسم لانتشار الاسلام[3]،و لقد كان التحول الحضاري دون إكراه

[1]- بن صايم بونوار ، **مصادر التهديد الخارجي لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسة ، الجزائر ،2003،ص 34.

[2]- بلخثير نجية ، مرجع سابق ، ص 77.

[3]- بن صايم بونوار، مرجع سابق ، ص 34.

على عكس الطروحات التي عبرت عن انتصار الحضارة العربية الاسلامية في الشمال الافريقي على الحضارة البيزنطية المسيحية بسبب اضطهاد العرب والنصارى وهدمهم الكنائس وقد أكد الأستاذ "داوين بوبكر"بأن القول بأن العرب المسلمين قد اكرهوا المسيحيين على اعتناق الاسلام بالقوة ، وهو كلام غير صحيح[1].

لقدارتبط مفهوم التعريب في المغرب العربي بحقل اللغة العربية أداة للتخاطب و مصطلحا للحضارة، وهو يعني بذلك اتخاذ الثقافة التي تعبر عن ذاتها بالعربية واعتبار نتاجها العلمي و الأدبي و ثراها ،فالتعريب يعني رابطة لغوية ومجموعة أذواق وأساليب و عادات فكرية ولا علاقة لها بالتكوين البشري.

كما نلاحظ أن التعريب قد ارتبط بصورة وثيقة بالأسلام، فبالرغم أنها غير متطابقتان لأن الاسلام نطاقه أوسع، وبعد الفتوحات الاسلامية في منطقة المغرب العربي لم يلبثوا أن تخلصوا من الانقسامات المذهبية و الفتن الدينية ،و يدين أهل المغرب العربي بالاسلام دينا وبالمالكية مذهبا ،وهذا الأمر يعتبر من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية ، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الإباضي وكون أن الغالبية من سكان المسلمين فان هذا الامر جعل الثقافة الغالبية في المغرب العربي هي أساس الثقافة الاسلامية بنسبة تزيد عن 79% [2].

3-العرق و الاصل و التاريخ المشترك

العرق :

يرى بعض المهتمين بالقومية أن وحدة الأصل والعرق تشكلان الركيزة في قيام القومية وأنه بدون وجود التجانس السلالي تفقد العوامل والمقومات الأخرى فعاليتها غير أن الأبحاث اثبتت أنه لا توجد امة تنحدر من أصل واحد فعلا ،و إنما تكونت الأمم من

[1]- احمد مبارك، **العرب و الدائرة الإفريقية** ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 02.

[2]- بلخثير نجية ، مرجع سابق، ص 79.

و للمزيد انظر في :عبد العزيز الدوري ، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية و الوعي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 71,

تداخل العروق والأجناس في مختلف أطوار التاريخ وبالتالي فليس ثمة جماعة قومية تشكل عنصرا نقيا متميزا بذاته، وبذلك تؤثر الهجرات والتزاوج والاختلاط بين الاجناس المختلفة[1].

ويتعايش في المغرب العربي مجتمع متكون عرقيا من عنصرين أساسيين هما البربري والعربي،إضافة إلى بعض الأعراق الأخرى كالتركية و الإسبانية ....الخ، ولقد كان للاسلام دورا فاصلا في حسم طبيعة العلاقة بين مختلف الأعراق في المغرب العربي فلا سيد ولا مسود في ظل دين التسامح والإخاء الذي ينبذ كل أشكال التطرف العرقي والديني أو الطائفي إذ أنه رويدا رويدا أخذت المنطقة بشكل متسارع في التعريب ويوجد الآن مجتمع واحد لا يمكن أن ينسب إلى العرقين بل لا يمكن الفصل بينهما بين افراد المجتمع سواء عربي او بربري ، فعروبة المغرب العربي عروبة حضارية وثقافية لا عرقية.

ولقد شكل هذا العامل مصدر قوة للمغرب العربي في العديد من الأوقات ، ففي العهد التركي على سبيل المثال انصهرت جميع الاعراق لتشكل القوة البحرية في المتوسط ،لكنه مع ذلك اضحى ممكنا استغلال و توظيف في العهد الحالي نتيجة الظروف الاستعمارية التي حاولت جاهدة خلق هذه الفوارق رغم أن نسبة استعمال اللغة البربرية لا يتعدى 05% من مجموع سكان ليبيا و حوالي 03% من تونس و 20% في الجزائر والمغرب وفي الوقت الحالي يزداد الشعور في المغرب العربي باللامن جراء هذا العامل[2].

التاريخ المشترك :

يعتبر التاريخ المشترك لأي إقليم بمثابة الظمير الحي للامة ،فوحدة التاريخ تقرب سكان الأقاليم المجاورة في نمط حياة معين وأسلوب عيش وعلاقات يسودها التوافق في الرأى كإدراكها بمحيطها وتحدياتها المشتركة وهنا تظهر أهمية الوعي التاريخي الذي يختلف عن مجرد الوعي بالتاريخ ، فهذا الأخير لا يعدو أن يكون معرفة بذاكرة التاريخ التي تتضمن استدعاء سطحيا للأحداث والوقائع والشخصيات التاريخية وهو وعي معرفي

[1]– بلخثير نجية ، مرجع سابق ، ص 80.

[2]– بن صايم بونوار ، مرجع سابق ، ص 36.

تحصيلي على خلاف الوعي التاريخي الذي يتضمن التاثير الذي بفترض أن تناط به الشخصية الانسانية لتفسير التجارب السابقة والالتزام بالمبادئ والقيم المقدسة التي تقوم عليها حضارة وأمة والعمل على احيائها من خلال ترجمتها إلى سلوكيات واخلاق يتبناها.[1]

إن كل المقومات الحضارية والجغرافية جعلت من سكان المغرب العربي كتلة واحدة في اقاليم متباعدة نسبيا يقربها العاملان الثقافي والتاريخي الذان ساعداها عل تبني مقاومة اتجاه الحركات الاستعمارية السابقة، فقد كانت التهديدات الخارجية من قبل الرومان و الفينيقيين والوندال ترى في شمال افريقيا على أنه اقليم واحد تجمعه ثقافة واحدة ضمن البحر المتوسط، أما القوى الاستعمارية الحديثة فتراها وحدة متماسكة ضمن نطاق الوطن العربي و العالم الاسلامي ،أما العرب والمسلمون فيعتبرونها أيضا وحدة مكونة للهوية العربية الإسلامية،وعلى هذا الاساس كانت كل التجارب سواء تهديدا ام امدادا ترى المغرب العربي كتلة واحدة[2].

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية

لقد وضعت الجغرافية المغرب العربي في قلب الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى حيث يمثل جزء لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى[3]، وباللغة الاقتصادية تشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي التي تفوق 80 مليون حاليا وسوف تفوق 120 مليون نسمة في أفق 2025، سوقا مغربية لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها ،إضافة إلى أن الجزائر وليبيا تمولان أوروبا ب36% من صادراتها النفطية ،وتغطي الجزائر وحدها 20% من الحاجيات الغازية لأوروبا ،علما أن احتياطي الغاز في المغرب العربي يقع في الصدارة العالمية ،كما تبلغ احتياطات البترول 56 مليار برميل في كل من ليبيا والجزائر ،وهي الأهمية نفسها التي يحتلها الفوسفات المغربي .

---

[1]– محمد عبد الوهاب الحجازي، **الوعي السياسي في العالم العربي** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2007، ص 156.

[2]– بن صايم بونوار ، مرجع سابق ، ص 35.

[3] محسن الندوي ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 61.

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة ، وتتوافر فيها معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها النفط والغاز الطبيعي(الليبية والجزائرية) والحديد والرصاص والفوسفات (التونسية ، المغربية ، الموريتانية) ، والخريطة التالية توضح التوزيع الجغرافي للمقومات الاقتصادية في المغرب العربي.

الشكل رقم :02

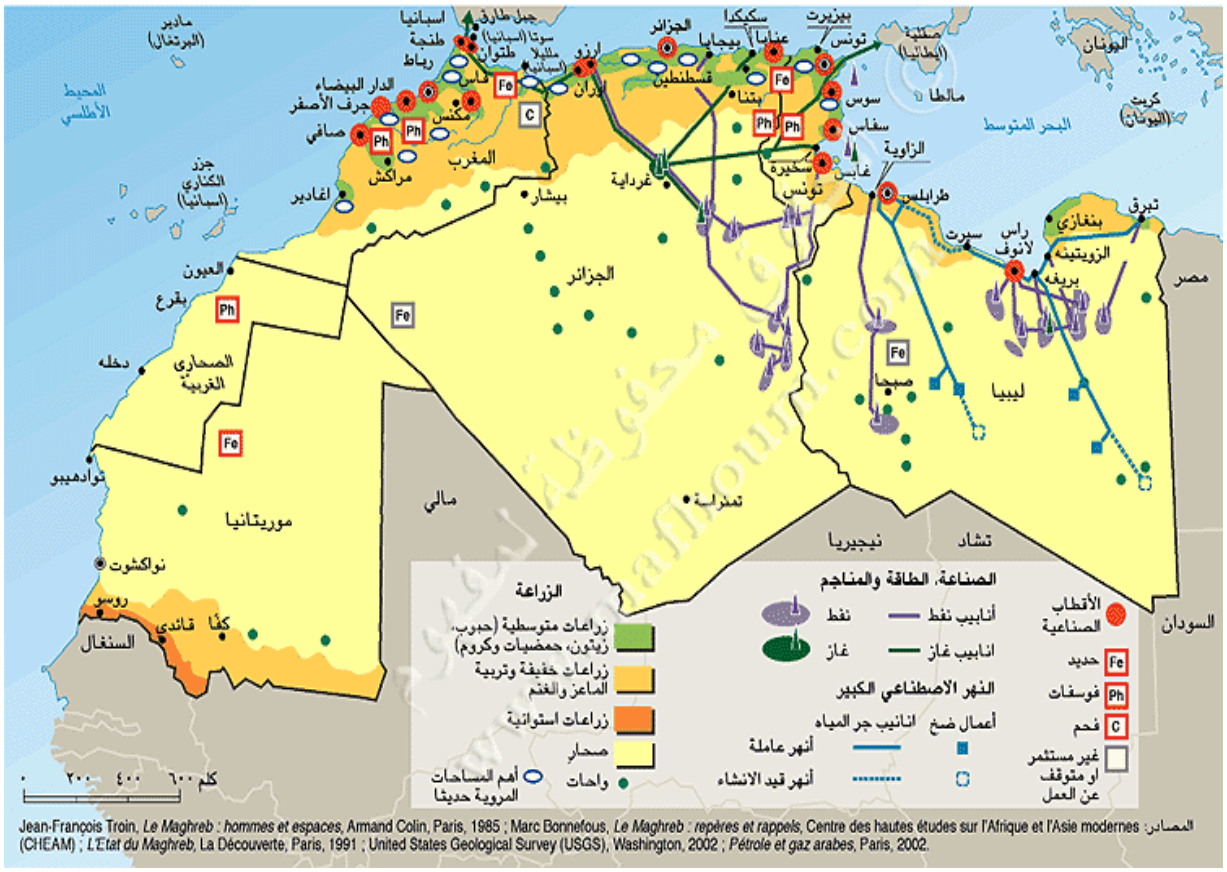

خارطة المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي.**المصدر**: **http://argan.ucoz.com/index/uma/0-18**

والمجموعة البشرية للمغرب العربي يبلغ تعدادها ما يقرب من 75 مليون نسمة أي ما يعادل 30% من سكان الوطن العربي موزعة على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على 6 ملايين من الكيلومترات مربعة ،أكثر من نصفها صحراء ، وتمتد هذه المساحة من الحدود الشرقية الليبية إلى شواطئ موريتانيا ، أي ما يعادل 45.4%من مساحة المنطقة العربية.[1]

[1] مصطفى الفيلالي،**المغرب العربي الكبير نداء للمستقبل**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989،ص ص،25-45.

المطلب الرابع : مكانة المغرب العربي في سياسات الدول الكبرى

يمكن اعتبار الموقع الجيوسياسي المتميز للمغرب العربي كجزء من شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وقربه من أوروبا، وامتداده جنوبا نحو القارة الإفريقية، بمثابة محددات رئيسية في إدراك حجم التفاعلات الإقليمية في المنطقة حاليا، سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي أو بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول على مواقع النفوذ، أو ما يرتبط بالحوار مع منظمة شمال الحلف الأطلسي" الناتو"، وأخيرا ما يتعلق بمسلسل التقارب مع إفريقيا جنوب الصحراء عبر آلية المبادرة الإفريقية الجديدة للتنمية المعروفة اختصارا "النيباد" أو عن طريق التجمع الإقليمي الجديد الذي يضم دولا من المغرب العربي والساحل والصحراء، والذي يطلق عليه تجمع "سين–صاد" أو مجموعة الساحل والصحراء.

لقد تفاوتت الاستراتيجيات التي اتبعتها كل قوة عالمية أو إقليمية في التعاطي مع دول المنطقة، فبينما تميل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها دول الاتحاد الأوربي إلى التعاون مع الدول العربية على نحو متمايز ككيانات منفصلة، وليست ككتلة واحدة متماسكة وبالتالي فقد كانت المصالح ولا زالت هي المحرك الرئيسي لردود أفعال القوى الإقليمية حيال أي تطورات تجتاح المنطقة، وكلما تلاقت مصالح تلك القوى، كلما تعاظمت فرص التنسيق والتعاون فيما بينها، وكلما تناقضت هذه المصالح، فإن التنافس سيكون هو سيد الموقف وتختلف مستويات هذا التنافس حسب نجاح أو إخفاق تلك القوى المتنافسة في تقنين تلك المنافسة، ولا يقل اقليم المغرب العربي أهمية في أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحكم القرب الجغرافي والتاريخ الاستعماري فيه، أو ضمن الاستراتيجيات المتبعة للادارة الامريكية اقتصاديا وأمنيا وفق الشراكات الأخيرة مع الدول المغاربية والجوار(الساحل الافريقي) في اطار مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة سواء داخل اقليم

المغرب العربي وإعتبار هذا الأخير أراضي مرور للتجارة غير المشروعة وانتشار الحركات الارهابية. [1]

ومنذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي برزت مشاريع دولية ذات طابع تنافسي، وإن استبعدت العديد من الأوساط السياسية الرسمية أن تكون من هذه الطبيعة، وشددت على جوانبها التكاملية والتعاونية، فعلاوة على الإطار التقليدي الذي جمع بلاد المغرب بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية 1969 حتى الآن ،فهناك تزايد حثيث للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وبتوجهات السياسية والجيوستراتيجية في المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط عموما، ويمكن أن نضيف إليهما المشروع الذي روج له الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"، منذ حملته الانتخابية في ماي 2005 ، والعمل من أجل إقناع بعض قادة ضفتي المتوسط بإستراتيجيته في تطوير العلاقات البينية لبلدانهم، في إطار "الاتحاد من أجل المتوسط ."[2]

أولا : اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة

لا شك في أن الاهتمام المتزايد بالموقع المغاربي في ظل الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة أدى إلى التأسيس لرؤية أمريكية جديدة للمنطقة المغاربية، قائمة على توسيع مناطق النفوذ لتشمل هذه المنطقة على اعتبار أنه على عكس الرهانات الاستراتيجية، فإن المجال الاقتصادي لا يعرف تقاسم الأدوار ففي ظل اقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتيجيين، وازداد

[1] – سيدي سيداتي العلوي،" **منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي**"، العدد 100،مجلة الكترونية أراء حول الخليج،10-04-2015،لوحظ يوم 11-03-2017،من الموقع الالكتروني:
http://araa.sa/index.php?view=article&id

[2] – أمحمد مالكي، **اتحاد المغرب العربي ورهانات التكتلات الإقليمية**، "ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة 17-18 فيفري 2013"، مركز الجزيرة للدراسات ،2013 ص05.

هذا الاهتمام بشكل ملفت وكبير منذ العام 2002 حيث اختلط فيه الدافع الاقتصادي بالأمني. [1]

وترى فيه الإدارة الأمريكية وخاصة البانتاغون في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية، فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، وقريبة من قاعدة "روتا في قادش" بالجنوب الإسباني، والتي يخطط "البنتاغون" لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري، أما وزارة الخارجية الأمريكية فترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا. [2]

إن مشروع الشراكة المغاربية–الأمريكية يضمن للولايات المتحدة عدة مكاسب في مقدمتها التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية وإذا كان هذا المشروع يصطدم بمصاعب جمة، منها ما يتصل بمحدودية وضبابية الرؤية الإستراتيجية –الأمريكية نفسها أما الإشكال الأبرز، الذي يطرحه الرهان الأمريكي في المغرب العربي، فيتمثل في نتائجه المضاعفة على مستوى العلاقات الأمريكية– الأوروبية والعلاقات المغاربية – الأوروبية.

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية ينطوي على عدة ملفات أمنية واقتصادية والملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها " بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في أفريقيا "، وخاصة بعدما صار المغرب العربي أحد المعابر الرئيسة لعناصر تلك الجماعات نحو أوروبا، تحت ستار الهجرة السرية .

---

[1] – Abdenour benantar et autres, **la Méditerranée occidentale entre Régionalisation et Mondialisation**, Algérie, Bejaia : CREAD, 2003, p 88 .

[2] - عبد الله تركماني ، **مكانة المغرب العربي في عالم متغير**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،07–02–2008، شوهد يوم 09–03–2017،من الموقع الالكتروني: **http://www.mokarabat.com/s3512.htm**

أما الجانب الاقتصادي فقد زاد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في موريتانيا والسنغال وربما الصحراء الغربية، علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي، ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري وذلك المكتشف في إفريقيا الغربية، كما يبدو أن سواحل المنطقة الممتدة من شمال السنغال إلى خليج ليبيا ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعي والمعدني مغرية للجانب الأمريكي. [1]

لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى تجسيد اهتمامها الاقتصادي بالمنطقة المغاربية، من خلال إطلاقها عدة مبادرات شراكة إقليمية، والتي تخدم إستراتجيتها الشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة مع إطلاق مسار برشلونة الأوروبي عام 1995 ، وظهور مؤشرات التنافس مع الأوروبيين، فأطلق الأمريكيين مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية،[2] والمعروف باسم مبادرة" إيزنستات "نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية لشؤون الاقتصاد "ستيوارت ايزنستات" والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بينها وبين هذه الدول الثلاثة مستبعدة على الأقل في مرحلة أولى كل من ليبيا وموريتانيا وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب ادوارد غاب المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:

1-إجراء سلسة من الحوارات المكثفة بين مسئولي الحكومات الأربعة.

2-إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

3-إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث وبينها وبين الولايات المتحدة. [3]

وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في سياسة واشنطن تجاه المنطقة المغاربية، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية

---

[1] - عبد الله تركماني ، مرجع سابق .

[2] - ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص 201.

[3] - Abdenour benantar et autres , Ibid

للمنطقة والمبنية على أساس عسكري إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا، وكان تسويق " مبادرة إيزنستات" تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، حيث كانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت–إيزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية في 16 جوان1989 ثم بعد ذلك المغرب، وختامها الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية–المغاربية في08 نوفمبر 1998 بمناسبة زيارة رسمية لإيزنستات للجزائر. [1]

وعليه فتكمن أهداف الإدارة الأمريكية من خلال الشراكة إلى ما يلي :

1- إلغاء الحواجز التجارية وحرية التدفقات الاستثمارية، وتحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو مغاربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة.

2- تغيير اهتمام دول المنطقة المغاربية –المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلى منطقة واحدة تحت الرعاية الأمريكية، من أجل إقامة منطقة التبادل الحر.

3- حصر وتطويق الآليات والأطر التي طرحتها مبادرة الشراكة الأورومتوسطية، والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية.

4- إن هذه المنطقة تشكل سوقا كبيرة، ومعبرا نحو الدول الإفريقية الأخرى، ومجالا واسعا للاستثمارات الأمريكية التجارية، وإذا ما تم تطويرها وتوسيعها يمكن أن تكون البديل لكل ما تواجهه الاستراتيجيات الأمريكية من انتكاسات في المستقبل في مناطق أخرى، وذلك أن إعادة هيكلة الاقتصاد وإقامة تعاون اقتصادي مع دول المنطقة، سوف يمثل سوقا احتياطية مضمونة، خاصة أنه ليس للولايات المتحدة ماض استعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة ، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا مثلا.

[1] - ناظم عبد الواحد جاسور ، مرجع سابق ، ص 144.

5- ولعل الهدف الأساسي من هذه المبادرة هو الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وتأمين طرق نقل النفط، وتضييق الممرات الاقتصادية على أوروبا وتكريس الهيمنة الأمريكية على مختلف بقاع العالم. [1]

وتبلور اهتمام الادارة الامريكية بالمنطقة المغاربية بعد احداث 11سبتمبر 2001 بحيث طرأت عدت تغيرات في العلاقات المغاربية-الامريكية مفاده طغيان الهواجس الأمنية في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة المغاربية، والتي رأت في تعاظم خطر الإرهاب،الذي يهدد مصالحها، وازداد اهتمام الإدارة الأمريكية، وخاصة جهاز **CIA** بالمنطقة ، بعد تغلغل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وفي إطار الاستراتيجية الأمنية والعسكرية التي بلورتها واشنطن، مما أدى إلى تراجع التركيز على قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان وغيرها، وتأكيدا لهذا الاتجاه عقدت اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل من المغرب والجزائر وتونس وجعلت هذه البلدان تخضع لخط التوصيات الأمريكية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والتنسيق الاستخباراتي، بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية والعسكرية لها.[2]

وتصنف الجزائر كشريك رئيسي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية-الإفريقية لمكافحة الإرهاب، حيث لقيت مبادرة إنشاء مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب بالجزائر دعما أمريكيا صريحا، وكنتيجة لذلك ازدادت وبشكل ملفت زيارات كبار المسئولين الأمنيين الأمريكيين إلى المنطقة المغاربية، ومن أبرزها :

1- زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية "جورج تينيت" والذي قام بجولة زار خلالها كل من المغرب، والجزائر وتونس سنة 2004 .

[1] - شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 3 ص 145.

[2] - المرجع نفسه، ،ص109.

2- زيارة "روبرت مولر" رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كل من المغرب والجزائر في فيفري 2006 .

3- زيارة وزير الدفاع "دونلد رامسفيلد" إلى الدول المغاربية الثلاثة بين 11 و 13 فيفري 2006 .

وبالطبع فإن موضوع الإرهاب والتنسيق والتعاون الأمني كان على رأس الاهتمامات فهناك وحدات خاصة من الدول المغاربية عدا ليبيا شاركت بالفعل إلى جانب القوات الأمريكية في عمليتي" أكتيف أنديفور" في المتوسط، و"فلنتلوك" في الساحل والصحراء الإفريقية، وشاركت في هذه الأخيرة قوات من 13 بلد أوروبيا وأفريقيا بإشراف الولايات المتحدة، هي تونس والجزائر وتشاد وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا والسنغال وبوركينافاسو وفرنسا وهولندا وبريطانيا، مما يجعل من غالبية المصادر تؤكد أن عملية توقيف الرجل الثاني في الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2004 ، "عبد الرزاق البارا" كانت بالتنسيق مع القوات الأمريكية، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن ترصد تحركاته.

وقد توجت هذه المساعي بإجراء مناورات عسكرية أطلسية وأمريكية مشتركة مع قوات تسعة بلدان مغاربية وافريقية شهر جوان 2005 استمرت عشرة أيام، وأدرجت في إطار خطة تدريبات مشتركة سميت" المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب "والتي خصص لها الكونجرس 100 مليون دولار. [1]

ثانيا :الاهتمام أوروبي بالمنطقة

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية جيو-إستراتيجية كبرى لأوروبا للدرجة التي جعلت بعض الخبراء في القضايا الإستراتيجية أمثال MARC BOUNEFOUS يصرح في إحدى كتاباته ما يلي"يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي ،هذا الإقليم يجعلنا

[1] - جورج الراسي ،"**ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي؟**" ، مجلة المستقبل الالكترونية ،الأربعاء 10 أيار 2006 – العدد 2260 – ص 19، شوهد يوم 21-03-2017 من الموقع الالكتروني:
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=177914

دائما أمام حقيقية مهمة وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة، ومن ثم فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الأنظمة الحاكمة فيها من الرباط إلى طرابلس ، حتى ولو كانت موضوع انتقادات"[1]

وتعتبر أوروبا إلى وقت قريب أهم شريك لدول المغرب العربي، سواء في إطار الشراكة الأورو–مغاربية أو الأورو–متوسطية، أي بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، أو في إطار شراكات ثنائية، ولقد لعبت العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والاقتصادية، دورا بارزا في الاهتمام المبكر بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة ما تعلق منها بمنطقة المغرب العربي، حيث حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما للسوق الأوروبية المشتركة في عام1957 إشراك الدول المغاربية (تونس والمغرب) في المشروع المتوسطي ثم إلحاق الجزائر بعد استقلالها من خلال اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة.[2]

وجاءت العلاقات الأورو–مغاربية وفق علاقات مبنية على أهداف غير مشتركة، فمجالات التعاون متشابهة تسعى إلى تحقيق التنمية لكلا الطرفين، ففي المجال الاقتصادي، إن الهدف من الشراكة كغاية هو إنشاء منطقة للتبادل الحر مع كل من تونس

[1]– زرقون الحاج إسماعيل ، مرجع سابق ، ص232.

[2]– عبد الحليم بن مشري ، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ورقة مقدمة في ندوة " **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**" الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 17–18 فيفري 2013.

والمغرب منذ عام 1995 ، والجزائر منذ عام 2002 ، حيث تكون هناك في عام 2020 مع هذه الأخيرة سوق حرة مشتركة، مثلا. [1]

أما في الميدان السياسي والأمني (المقاربة الأمنية)، فيعتبر أمن المنطقة أمنا مشتركا من خلال طرح آليات للتعاون جديدة لدول الجوار بعيدة من طرح فكرة العضوية فالنمو الاقتصادي في الأقطار المغاربية يرتبط بتطور العلاقات مع السوق الأوروبية التي تجاورهم، والمزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين جنوب والبحر الأبيض المتوسط وشماله، بحيث تظل الدول الأوروبية الشريك الاقتصادي المتميز بحكم عوامل الارتباط بين الطرفين، حيث إن تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين جاء بعقد اتفاقيات مباشرة عديدة، ساعدت على ذلك عدة عوامل ، كالعامل الجغرافي والثقافي وما تفرزه عمليات الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية.

المبحث الثاني : طبيعة الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي

بعدما حصل الدول المغرب العربي على استقلالها، فقد توجهت اهتماماتها إلى تحقيق مسألتين هامتين، الأولى تتعلق باستكمال بناء الدولة وهياكلها، والثانية تحقيق تنمية اقتصادية مع اختيار نماذج عديدة أو تجارب في المجال البشري حيث لعبت الدولة كإطار جوهري في الميدان السياسي،و التفت حوله القوى الاجتماعية والاقتصادية سعيا لإيجاد تفاهم عام خاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي مثل إرساء علاقات عمل دائمة بمؤسسات القطاع العام لضمان حد أدنى من الأجور، وتدعيم أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك وذلك لكسب الدعم الضمني لأنظمة الحكم السائدة.

فتجسدت الدولة في المغرب العربي، رغم الاختلافات الواضحة من خلال الأنظمة السياسية بالإضافة إلى اعتبارها القوة التي بإمكانها إحداث تغيرات في الداخل خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[1]

[1]– انظر في عبد اللطيف بوروبي، "**العلاقات الاورومغاربية بعد 2001 تعاون بلا شراكة**" ،آراء ونقاشات، بيروت ، مجلة المستقبل العربي، (ب ت ن)، ص98.

فإذا نظرنا إلى أنظمة الحكم في دول المغاربية الخمسة لوجدنا أنها في معظمها أنظمة حكم متشابهة، فنظم الحكم في الدول المغاربية هي نظم جمهورية عدا المملكة المغربية التي تتبع النظام الملكي.[2]

بالرغم من أن الأنظمة السياسية في المغرب العربي لم تعرف إلا فترات قصيرة من الاستقرار السياسي، بحكم تعرضها من حين لآخر لمحاولات التغيير عن طريق أعمال العنف والاضطرابات التي تقوم بها قوى أو تيارات سياسية تدعي العصرنة والانفتاح، وبالرغم تصدع البنى التي تقوم عليها هذه الأنظمة، إلا أنها أبدت مقاومة عنيفة اتجاه كل محاولات التغيير، ومن ثم يمكن القول أن المدافعين عن هذه الأنظمة أجهضوا كل مبادرات التكيف مع التحولات الدولية والداخلية التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يسمح لنا من اعتبار ما تسميه القيادات السياسية في المغرب العربي بالإصلاحات السياسية التي تجلت في أغلب الحالات في شكل تعددية سياسية مقيدة مجرد محاولة يائسة لتجديد مصادر مشروعية هذه الأنظمة.[3]

لذلك فإن الأنظمة المغاربية قد وقعت فيما سماه صمويل هنتجون "بفخ الديمقراطية " trap of democracy ، حيث اندفعت بشكل سريع فتح المجال السياسي للقوى المعرضة تحت ضغط الواقع الاقتصادي المتردي، والغضب الاجتماعي المتزايد، وكذا الشروط الخارجية التي تربط بين تقديم القروض والمساعدات بالديمقراطية، وهى بذلك تلجأ إلى الحلول السهلة التي قد تزيد في تعقيد الأمور لأن الديمقراطية ليست وصفة سحرية نستطيع القضاء بها على كل المشاكل التي تراكمت عبر الزمن، حيث أن الديمقراطية هي

---

[1] – محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية المتوسطية ،1987 ، ص26 .

[2] –جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة سياسية، الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع ،2004ص 46.

[3] - حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر، مطبعة دار هومة، 2010ص 64.

أولا وقبل كل شيء معركة اجتماعية وسياسية طويلة من أجل إيجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة والمجتمع معا .[1]

المطلب الاول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

تعد الجزائر من بين أكثر الدول العربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسية عنيفة منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر،وقد كان لهذه التحولات والأحداث بقدر ارتباطها باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة وتضارب أو تلاقي أفكار وأهداف الأطراف والقوى السياسية الجزائرية المختلفة من جهة أخرى، أثاراَ شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائر ومن بينها النواحي السياسية التي يمكن أن تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي .[2]

قبل التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، لابد من الاعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتدادا كبيرا في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لابد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مَر بهما النظام السياسي الجزائري، الأولى هي مرحلة الأحادية الحزبية التي إتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الوحدوي في تسيير الدولة والمجتمع و مرحلة ثانية إتسمت بالتعددية.[3]

فمنذ الاستقلال عام 1962، حرصت الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الذي عاشت من خلاله في هدوء نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد كحزب

---

[1] - برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية** ، ط4، دار بوشان للنشر، 1990، ص 45.

[2] – فاروق أبو سراج" النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص والبدائل "**مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 02، الجزائر، جوان 2006، ص 07.

[3] - علي بوعنقة و عبد العالي دبلة"الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"**المستقبل العربي**،العدد 225 بيروت نوفمبر1997، ص60.

طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دورها ظل محدودا في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية .[1]

فقد جاء دستور عام 1963 في مادته 23 بأن " جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطليعة الواحد في الجزائر" الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً لكونه "...يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب الحرب التحرير وضمان مواصلة الثورة... فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، و هو إطار الديمقراطية الحقيقية و وسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصوراً جديداً للديمقراطية يمكن للجميع من التعبير على أنفسهم ..."[2] ، وتكريساً لنظام الحزب الواحد في النظام الجزائري فقد جاد في دستور 1976م في مادته 94 بأن "يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد" الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها "أيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية.[3]

ورغم كل ذلك قد أوجد النظام السياسي الجزائري آلية خاصة التي أستعملها أثناء تداوله السلطة، والتي من بينها عدم قبول لأي منافسة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أو الخارج وفي كثير من الأحيان استطاع أن يتخلص من منافسيه بطريقة سلمية، وفي

---

[1] - سليمان الرياشي و آخرون، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999 ، ص 41.

[2] - ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006 ، ص 86.

[3] - سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر، دار الهدى، 1990، ص48.

بعض الأحيان بطرق عنيفة، وهذا ما جعله يتسم بالصفة العسكرية التي أعطت الدور الرائد للجيش وليس لأية قوة سياسية أخرى.[1]

ويمكن القول أن نظام الحكم في الجزائر قد مرَ بمرحلة أولى عملت الدولة من خلالها على بناء مؤسساتها، وذلك عبر مشروعها التنموي الذي أثر في تكَون البنية الاجتماعية الجزائرية الحديثة بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتل مكاناً قيادياً ورياديا في جهاز الحكم، وهو ما أثر على تكوين تحالفات جديدة شاركت في العملية السياسية و أعطت الشرعية للنظام في إبعاد كل الفئات التي يمكن أن تسبب تهديداً للسلطة، وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات توجه براغماتي مرتبطة بالجيش، وتعمل من أجل تحقيق مصلحة الطبقة التي تؤيد مصالحه وتوجهاته، وهو ما جعل المشاركة في العملية السياسية من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى جد محدودة، وذلك بسبب غياب المؤسسات السياسية المؤطرة للجميع من جهة وعزوفها عن المشاركة من جهة أخرى.[2]

ونظرا للتسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد، نشأت أزمة سياسية شديدة[3] أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، فقد كانت هذه الأحداث عبارة عن بداية مسلسل تطور الأزمة الجزائرية،بسبب الأوضاع العامة لحياة الموطن، وخاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ظاهرة الرشوة والاختلاسات وتلاشي القيم، ولاشك أن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن هذه الأزمة، مما أظهر الدولة عاجزة عن الإمساك بزمام الحكم.[4]

---

[1] - سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سابق،ص209.

[2] - الطاهر خاوة ، **المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة الجزائر**، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2010ص44.

[3] - فاروق أبو سراج الذهب طيفور، النظام السياسي الجزائري " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني، **مجلة الدراسات السياسية** ،العدد 02 الجزائر جوان 2006ص180.

[4] - محمد بلقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993ص78.

مما لاشك فيه أن أحداث 5 أكتوبر 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية إذ اعتبرنا خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية الانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري[1] وبدأت الاصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 3 نوفمبر 1988 وتمثلت هذه التعديلات في ما يلي:

1- خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة

2- تعديل المادة الخامسة من الدستور 1976*

إلغاء الفقرتين الثانية والتاسعة من المادة 111 من دستور 1976*

3- منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب. [2]

وتكْملة هذه التعديلات، جاء دستور 23 فيفري 1989. ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على

---

[1] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 142.

* تنص المادة 05 من دستور 1976 على أن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عند طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين، وقد عدلت في المادة 06 من دستور 1989 وفحواها: الشعب مصدر لكل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب. المادة 07 من دستور 1989: السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة الموسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين،لرئيس الجمهورية أن يلتجأ إلى إرادة الشعب مباشرة.

* تنص المادة 111 من دستور 1976: يضطلع رئيس الجمهورية ، بالإضافة الى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور بالسلطات و الصلاحيات الآتية:

1- يمثل الدولة داخل البلاد و خارجها.

2- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة.

3- يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب و الدولة.

[2] - ناجي عبد النور ، مرجع سابق ،ص143

الحكم، إلا أن هذا التغيير السياسي يمثل جانبًا من تطلعات الشعب في المسار التطوري العام للمجتمع، ولكن الجانب الرئيسي الذي كان موضوع التنديد بالنظام هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والناتجة عن عجز النظام في تسيير شؤون البلاد. [1]

ويقضي دستور 1989 بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع السري العام المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ورئيس الجمهورية يرأس القوات المسلحة وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، أن يكون من أصل جزائري ويكون مسلما بالإضافة إلى وجوب تخطيه سن الأربعين.[2]

لقد فتح دستور 1989 في مادته 40 عهدا جديدا لنظام الحكم في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي، والتي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 05 جويلية 1989. [3]

أما فيما يخص مسألة التداول على السلطة، نلاحظ تطوراً ايجابياً بالنسبة للجزائر حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال، تداول ثلاث رؤساء جزائريين على الحكم . فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك أي من 1992–1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم، لكن من وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن هذا التداول أفرغ من محتواه الحقيقي، حيث أن أمر هذا التداول محتكر من طرف الفئة الحاكمة، لم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة سنة 1991 و لكن في هذه السنة تمت انتخابات تشريعية فازت بها الجبهة الاسلامية للإنقاذ و تم توقيف المسار الانتخابي على إثرها. [4]

---

[1] - شليغم غنية، مرجع سابق ، 1999، ص 109.

[2] - فاروق أبو سراج الذهب طيفور، "**النظام السياسي الجزائري : دراسة مقارنة للنظام الجمهوري ، الرئاسي**"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر ، جوان 2006 ، ص180.

[3] - شليغم غنية، المرجع نفسه ،ص 109.

[4] - عمر فرحاتي " النظم السياسية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير" **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 02، جوان 2002، ص78.

أما بشأن العلاقات بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، والمخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شعور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي انعقاده العاديتين أو في حالة الاستثناء هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما في دستور 23 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الاستثناء فقط ، [1] ولكن وبسبب القصور الذي إنتاب دستور1989 والمتمثل في المؤسس الدستوري الجزائري الذي أخذ بفكرة الجمود النسبي، بمعنى أنه يسمح بالتعديل لكن بموجب إجراءات أكثر تعقيدا من تلك المتبعة في وضع النصوص التشريعية تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

مرحلة المبادرة : بالرجوع إلى الباب الرابع من كلا الدستورين 1989 و 1996 نجدهما قد حددا الجهة المكلفة باقتراح التعديل الدستوري:

– بالنسبة لدستور 1989 قصر حق المبادرة على رئيس الجمهورية وحده، الأمر الذي يعني رجحان كفة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وهذا ما نصت عليه المادة 163 منه

– أما دستور 1996 فقد تميز بديمقراطية أكثر إذ جعل السلطة التشريعية مخولة لاقتراح تعديل دستوري إن توفر نصاب ¾ أعضاء الغرفتين معا، لكن هذه المبادرة لابد أن تمر على رئيس الجمهورية الذي له كامل السلطة التقديرية لقبوله أو رفضه.

– إن دستور1989 لم يحتوي على نص يبين الهيئة المكلفة برئاسة الدولة حينما يقترن شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الاستقالة مع شغور المجلس الشعبي الوطني بسبب الحل، ليعلن بذلك حالة الفراغ الدستوري، و حتى لا تظل البلاد دون مؤسسات، قام المجلس الأعلى للأمن (وهو هيئة استشارية) بإنشاء هيئة أسند إليها مهمة رئاسة الدولة

[1] - علي الدين هلال و نفين مسعد، **النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار و التغيير** ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص131.

هو المجلس الأعلى للدولة، ليليها فيما بعد إعداد أرضية الوفاق الوطني، إلا أن الأوضاع لم تبق على تلك الحال إذ سرعان ما تم الرجوع إلى المسار الانتخابي من جديد، وكان أهم موعد انتخابي هو الاستفتاء الشعبي يوم 28 نوفمبر 1996من أجل التعديل الدستوري،الذي تضمن تنظيما جديدا للسلطات. [1]

لقد تحتم إجراء تعديلات عليه في سنة 1996 لتؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وتتجلى مظاهر تقوية المؤسسة التنفيذية من خلال:

1- توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية لتمتد إلى مجال عمل السلطة التشريعية والقضائية والدبلوماسية والعسكرية .

2- إضعاف البرلمان بجعله في مجلسين، وإخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى المنتخبة) لمراقبة وموافقة مجلس الأمة (الغرفة الثانية).

3- تقييد البرلمان بقيود تجعله حبيس المؤسسة التنفيذية، بحيث تمنح حق التشريع لرئيس الجمهورية بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان، او في حالة الاستعجال وفقا للمادة 120 من دستور 1996. [2]

والملاحظة أن هذه الإجراءات والقوانين التي أقرتها السلطة عبر مسارها سواء أثناء الأحادية الحزبية أم أثناء المرحلة التعددية الحزبية والدعوة إلى الديمقراطية بالإضافة إلى تأثير أحداث العنف التي مرت بها البلاد، فإن المشاركة السياسية كانت في عمومها ضعيفة وذلك بسبب استمرارية إعتقاد الشعب بأن نتائجها محسومة مسبقاً لصالح فئة معينة(تتمثل في النخبة الحاكمة) دون غيرها وتأثير الظروف الاجتماعية التي قادت إلى عدم الاهتمام وغياب الوعي السياسي، وانعدام الثقة في تكوين الأحزاب واختلال تكوينها

[1] - التعديلات الدستورية في الجزائر. من الموقع الالكتروني:
http://www.alg17.com/vb/showthread.23/03/2012

[2] - حاحة عبد العالي و يعيش تمام أمال،"**تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل دستور 1996**"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 04 ،(ب ت ن) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، ص 260.

(هيكلياً وتنظيمياً) وهو ما أدى إلى انحراف العديد منها عن مسارها الحقيقي، وارتمائها في أحضان السلطة من أجل استمرارية تواجدها والحفاظ على مصالحها وتقاسم الغنائم فيما بينها. [1]

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي المغربي:

إن شرعية الحكم في المغرب تتأسس على عملية تحويل مستمر للسلالة الملكية والدم الملكي للمملكة المغربية ممتد سلالياً على مدى أربعة قرون، موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف ومدموغ دستورياً عبر الفصل الثاني الذي يبين أن عرض المغرب وحقوق الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر وهذه الشرعية تستمدها كذلك من المرجعية الدينية المتمثلة في إمارة المؤمنين التي تجعل من القائم على أمور المسلمين الحامي لضرورات الشرع الخمس (المال، الدين، النفس، العقل، الملة) مما يفترض تمتعه بكافة الصلاحيات والسلطات التي قد تصل إلى حد الاطلاقية لتحقيق ذلك فالسلطان يلقب بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين لأنه خلاصة السلالة النبوية والأشراف العلوية. [2]

قد يبدو لمعظم الباحثين في النظام الملكي المغربي أنه يجمع بين التقليدية والحداثة، انطلاقاً من النظرة الخارجية لهذا النظام والتي تحاول أن تطبق ما هو مطروح من الأطر والنماذج النظرية للنظام السياسي في عالم الجنوب، وكذلك من خلال متابعة الأشكال الدستورية القانونية التي يتخذها النظام الملكي المغربي، كبنية سياسية حاكمة أو من خلال القراءة غير التاريخية لخُطب الملك كمحور مركزي في النظام وتصريحاته المختلفة وان كان الواقع أقرب إلى القول بأن النظام الملكي المغربي ينطلق أساساً من حقل التقليدية كأساس لشرعيته الدينية والتاريخية لكي يدخل مستوى الحداثة الملكية الدستورية .

فبعد اعتراف فرنسا باستقلال المغرب في معاهدة 2 مارس 1956 بقيادة محمد الخامس الذي شكل حكومة وطنية في سبتمبر 1955، وبدأ العمل لإقامة حكومة

[1] - حاحة عبد العالي و يعيش تمام أمال ، مرجع سابق، ص 45.

[2] - الطاهر خاوة، مرجع سابق ،ص 49.

دستورية، ثم أنشأ بعدها مجلساً وطنياً مكوناً من 76 عضواً يمثلون الأحزاب والمنظمات المهنية والطائفة اليهودية.

فقد حكم الملك محمد الخامس حكماً مطلقاً باعتباره فترة انتقالية من مرحلة الحماية إلى مرحلة الاستقلال وكان وضع المغرب مستقراً، حيث كانت نظرة الشعب للملك كزعيم وطني قاد البلاد إلى الاستقلال وكان يعمل لإقامة ديمقراطية نيابية إلا أنه توفى في عام 1961 حيث تولى العرش الحسن الثاني الذي أجرى استفتاء شعبي على الدستور الذي أعلنه وتمت الموافقة عليه عام 1962. [1]

لقد قام النظام المغربي لما بعد الاستقلال على خلق توازن وانسجام بين المؤسسات الدستورية تحت رقابة الملك الذي احتفظ له الدستور الصادر في سنة 1962 بالاستمرار في أداء دوره التاريخي في الحكم، فعلى مستوى المؤسسات الملكية، ليس هناك فصل بين السلطات وهو يمارس جميع السلطات التي يمارسها حاليا رؤساء الدول في مختلف الأنظمة، كما تميز الدستور المغربي باعتبار الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات المحلية والغرف المهنية مؤسسات دستورية أُناط بها مهمة تأطير الموطنين وتمثيلهم. [2]

وفي نوفمبر من نفس السنة، تم افتتاح أول برلمان مغربي، إلا أن الدستور عجز عن ضمان سيِّر المؤسسات البرلمانية، بسبب التيارات الحزبية المتصارعة والتي رفضت برنامج العمل الذي أعلنه الملك من أجل تشكيل حكومة إئتلافية، وعلى إثرها أعلن حالة الطوارئ في 7 يونيو1965 والتي استمرت الى سنة 1970، بعدها عرض الملك على الشعب المغربي دستوراً جديداً وأجريت الانتخابات النيابية وافتتح المجلس النيابي دورته في 9 أكتوبر عام 1971 لإعادة النظر في الدستور، ثم عرض الملك مشروعا جديدا

[1] - عبد الله الحسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة**، (د، م، ن)الجامعة المفتوحة، 1997ص 316.

[2] - شليغم غنية، مرجع سابق، ص47.

للدستور جرى عليه الاستفتاء الشعبي في مارس 1972 حيث يعتبر الأساس الذي يقوم عليه الحكم. [1]

وعليه فقد شهد المغرب التعددية الحزبية بعد الاستقلال وبروز بعض أحزاب المعارضة منها، الحزب الشيوعي، حزب الأحرار المستقلين، الحركة الشعبية .[2]

ومع بداية التسعينيات، طرأت على العالم تغيرات سياسية واقتصادية جوهرية أهمها نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، ورافقت هذه التحولات انتشار قوى لدعوات الإصلاح الديمقراطي، وقد دفع عجز الدساتير الثلاثة السابقة والإصلاحات السياسية الشكلية التي رافقتها قوى المعرضة اليسارية إلى المطالبة بتغييرها وتعديلها كحد أدنى، فتمخض عن كل هذه التطورات دستورا جديدا في عام 1992 الذي أُقر الاستفتاء عليه في 14 سبتمبر من نفس السنة، إلا أنه لم يحمل في طياته أي تغيير جدي يذكر، بل تم الاكتفاء فقط بتعديل بسط للفصل 24 الذي أصبحت صبغته كالتالي:" يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة بالاقتراح من الوزير الأول، وله أن يعفيهم من مهامهم".[3]

و نتيجة لذلك، تمت تعديلات جديدة على دستور 1992، وذلك في سنة 1996 جاءت مستجيبة فقط لبعض مطالب المعارضة الثانوية التي وردت في مذكرتها التي وجهتها للملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 23 أفريل 1996، وتمثلت اجمالا حول حقوق الانسان والحريات العامة، حيث تم الاعتراف المغرب بحقوق الانسان كما هو معترف بها عالميا،وأصبح يتشكل البرلمان المغربي من غرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين

[1] - شليغم غنية، مرجع سابق، ص317.

[2] - دوجلاس أشفورد، **التطورات السياسية في المملكة المغربية** (ترجمة عائدة سلمان عارف و أحمد مصطفى)، بيروت ، دار الثقافة، 1963، ص389.

[3] - إدريس الشامخ "قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية" من موقع الالكتروني: **www.albadilahadari.com** 22/07/2012

(الفصل36)، وحول العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والاصلاح الإداري تم تجاهل المطالب الاساسية المتعلقة بصلاحيات الملك والحكومة والوزير الاول، بحيث لابد من التنصيص بصريح العبارة على تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية حتى لا تتكرر تجربة الوزير الأول "إدريس جطو"، وتفويت سلطة تشكيل الحكومة ومحاسبتها وإقالة الوزراء له، وترأس اجتماع المجلس الوزاري بتفويض ملكي أثناء غياب الملك أو انشغاله بأجندة أخرى، لضمان انتظامية انعقاد المجلس وفعاليته، وتمتيع مجلس الحكومة بسلطات متوازنة مع صلاحيات مجلس الوزراء، أي أن تكون لدينا حكومة ذات سيادة سياسية حقيقية، يرأسها الوزير الأول فعليا وليس شرفيا، و إقرار التصويت الإيجابي على الحكومة بدلا من التصويت السلبي المعمول به الآن، إذ يشير الفصل 60 من دستور1996 صراحة على أن الوزير الأول يتقدم أمام كل من مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ليعرض البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، وهذا يعني أن الحكومة تكون قائمة وممارسة لاختصاصاتها بالمفهوم القانوني بمجرد تعيين الملك لها ولا تحتاج إلى تصويت البرلمان عليها، فالتصويت يخص البرنامج وليس الحكومة، تحويل الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى سلط حقيقية منفصلة عن بعضها ومتوازنة فيما بينها.[1]

وفي سياق إنقلاب معادلة الحكم إقليمياً رأساً على عقب بعد الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن على والرئيس المصري حسني مبارك، و الليبي معمر القذافي وفي وقت بدأت تعيش دول أخرى في نفس المحيط على صفيح ساخن وعلى رأسها سوريا واليمن، فقد سعى الملك المغربي محمد السادس، بذلك إلى استباق أي تحركات إحتجاجية واسعة في البلاد عبر إصدار مقترح الدستور الجديد في سنة 2011 يحمل مجموعة من التغييرات الايجابية التي جاءت بها الوثيقة وهي كالتالي :

[1] - إدريس الشامخ ، مرجع سابق .

1- يعين الملك رئيس الحكومة من داخل الحزب الذي يحتل صدارة الانتخابات بعكس ما سبق، يعين الملك كما يشاء (الفصل 47).

2- تقليص بعض الصلاحيات السياسية و الدينية للملك وتعزيز صلاحيات الوزير الأول الذي يصبح لقبه الجديد "رئيس الحكومة" (الفصل 87 حتى 112).

3- يحظى رئيس الوزراء بصلاحيات حل مجلس النواب والذي كان من صلاحيات الملك .

4- يوسع المقترح نطاق صلاحيات البرلمان.

5- بحسب مشروع الدستور فإن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة و التشاركية وعلى مبادئ الحكم الجيد وربط المسؤولية بالمحاسبة (الفصل 1).[1]

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي التونسي

عرضت فرنسا في عام 1955 على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلى وتأجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا أكثر من سبعين سنة من النضال الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952، ولقد رفضت المغرب اقتراح فرنسا في حين قبل الحزب الحر الدستوري الجديد، وبذلك تم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي [2] ،وتم الإعلان عن قيام الجمهورية التونسية في 25/07/1957 ومن خلال اسم الدولة فقد أعلن عن قيام الجمهورية ويكون رئيسها رئيس الجمهورية وفقا لدستور1959 فإن السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة المنتخب لمدة خمس سنوات، وهو الذي يعين الوزير الأول ومجلس الوزراء

[1] - محمد العجاتي، **الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب**، مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، جويلية 2011، ص04.

[2] - مارك نرفان، **حوار مع احمد بن صالح : تونس التنمية والمجتمع والسياسة**، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980، ص45.

وأن المجلس الوطني المنتخب هو الآخر ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري. [1]

لقد خول دستور 1959 للرئيس فرض نظام الحزب الواحد في إطار تعددية شكلية أي أن الدستور يسمح بتعدد الأحزاب، لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم، مما يكرس الأحادية الحزبية واقعيا. [2]

إن الخطوة التي خطاها بورقيبة فيما يخص إجراءات الاستقلال قد أحدثت شرخا عميقا شق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري وقد كان لهذا الانشقاق تداعيات خطيرة على عموم الهيكل الاجتماعي والسياسي التونسي إذ أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين:

قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات، وبالتالي موالى لرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد –الحبيب بورقيبة– ولجماعة الديوان، السياسي وقسم معارض لهذه الاتفاقيات و موالى للأمين العام للحزب الدستوري – صالح بن يونس – ولجماعة الأمانة العامة، ولقد استطاعت "اليوسفية " أن تجرف ورائها جماهير واسعة وتيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية. [3]

عين الحبيب بورقيبة رئيساً للوزراء عام 1956 من قبل اللجنة الدستورية وقد رأى في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية ضرباً من الفتنة يجب القضاء عليه كلية، وعليه حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس، على حساب الجناح الوطني العربي الإسلامي، الذي وجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع للتهميش أو الانضمام إلى التيار البورقيبي.[4] هذا الأخير سعى على كل الأصعدة إلى تعزيز زعامته الفردية، فجسدها

---

[1] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص50.

[2]- paul Batta et claudine Rulleau . **le grand Maghreb des Imdépendances à L'an2000**, Alger, Edition Laphonic.1990 p 60.

[3] - مارك نرفان ،مرجع سابق ص45 .

[4] - عباس عائشة، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، جامعة الجزائر، 2008، ص102.

بإلغاء النظام الملكي حيث استصدر قرار من اللجنة الدستورية بعزل" الباي محمد الأمين" وهو آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس، وتم انتخابه من قبل اللجنة الدستورية، كرئيس مؤقت عام 1957، ثم أجريت اقتراعات عامة لإختيار رئيس الجمهورية في 1959-1964 و1971،أسفرت عن انتخابه رئيساً مدى الحياة في نوفمبر 1974 بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخاباً حراً ومباشراً كل خمس سنوات. [1]

فخلال هذه المرحلة(بين 1957 الى 1959)، تم تحقيق علاقة الدولة بالمجتمع بمبادرة النخبة التسييرية في اتجاه تأميم دولة- أي احتكار السلطة من قبل نخبة صغيرة- وتأميم دولة المجتمع أي القرارات تتخذها النخب، وليس الشعب أو المواطنين، فوجود مشروع كهذا مكن وبدرجة هامة التزام السكان والإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي فبإسم الوحدة الوطنية ودفع التنمية و حرص النظام التونسي على تكريس نظام الحزب الواحد فقد، توصل الحزب الدستوري- الذي أصبح يدعى الحزب الدستوري الاشتراكي منذ سنة 1964- بفصل رصيده التاريخي، تمكن من تعبئة الناس واستيعاب الصراعات وتحييد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها المعارضة الشيوعية. [2]

أما المرحلة الثانية(الانتخابات الرئاسية لسنة 1964)، فقد شهدت بداية مؤسسة النظام السياسي والمشاركة، لكن هذه العملية لا تزال في مرحلتها الجنينية نظراً لتمسك النخب الحاكمة بالأشكال القديمة للتأطير والمراقبة السياسيين وذلك عن طريق نموذج تعبوي تكون في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية و مشروع إعادة هيكلت المجتمع، وقد تبلور

[1]- Jenayah, Ridha **« les élections présidentiel et législatives tunisiennes a travers le scrutin du 03/11/1994 »** intégratioms N : 10/1978 / P 67

[2] - محمد عبد الباقي الهرماس، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص108.

بعد أن نجحت القيادة الوطنية من إزالة كل تعبئة منافسة، ومنه انطلقت النخبة السياسية في عملية إصلاح فعلية شاملة مظهرة عزيمتها للتدخل في جميع المجالات والنشاطات. [1]

وفي سبتمبر من سنة 1974 إنتخب المؤتمر التاسع للحزب " بورقيبة " رئيساً مدى الحياة، وعين هذا الأخير مكتسباً سياسياً يتكون من 20 عضو، ضم 14 وزيراً دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب والحكومة وتم تعديل دستور 1975، عززت من إصلاحات رئيس الجمهورية [2]، ومن بين صلاحيات الرئيس إحداث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع إلى أحد، وبناءاً عليه فإنه وبعد عشر سنوات من التجربة الاشتراكية رفع الرئيس شعار الاقتصاد الحرّ دون أن يقابل ذالك تغيير نظام الحزب الواحد، وقد ارتفعت حركات الاحتجاج الاجتماعي وصدرت عدة أحكام بالسجن ضد 175 شخص أغلبهم طلاب بعثيون، ماركسيون بتهمة التخطيط لقلب النظام أو الإطاحة به. [3]

وفي أفريل 1981 أعلن الرئيس بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الأيديولوجي أو المادي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع بورقيبة شرطاً أخراً وهو ضرورة حصول الحزب على 5% على الأقل من الأصوات الانتخابية التشريعية المقرر إجراءها في نوفمبر 1981 ولقد كان من شأن تلك الشروط خاصة الأخيرة منها تفريغ تلك الخطوة (التعددية) من محتواها حيث أدى ذالك إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، حركة الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي التونسي) إذ لم يتحصل أي من تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة في حين حاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94.6% من إجمالي الأصوات

[1] - محمد عبد الباقي الهرماس ، مرجع سابق، ص109.

[2]- paul Balta,op,cit,p69

[3] - شليغم غنية، مرجع سابق، ص45.

الانتخابية، وهو ما أهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان، بالإئتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل وبذلك لم تتحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي. [1]

لقد أخذ بورقيبة خلال الفترة الممتدة من (1955-1987) إلى إستيراد الحداثة الغربية وتطبيقها في تونس سعياً منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي. [2]

ولقد شهدت سنوات الثمانينات حالة من الانهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي التونسي والمجتمع وذلك بسبب العنف الممارس ضده وخاصة ضد المعارضة وقادة الاتجاه الإسلامي، وتزامن ذلك مع تدهور الحالة الصحية للرئيس" بورقيبة "بحيث لم تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي وبذلك وجد" زين العابدين بن علي" الفرصة الموالية للوصول إلى سدة الحكم، مستنداً إلى التقرير الطبي الذي أثبت عجز الرئيس ومستغلاً عمله كرئيس للوزراء ونائب للرئيس، في تلك الفترة لتولى رئاسة الجمهورية، وهذا حسبما جاءت به المادة 57 من الدستور التي تنص أن لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته أو في حالة العجز التام، واعتماداً على ذلك قام" زين العابدين بن على" بإنقلاب سلمي في07 نوفمبر 1987. [3]

وبالفعل تحركت قوات الجيش في السابع من نوفمبر عام 1987 وحاصرت المؤسسات الهامة في الدولة، وبعد ذلك بساعات أعلن الرئيس زين العابدين نبأ توليه للسلطة وبذلك دخلت تونس فيما أطلق عليه "بالعهد الجديد". [4]

---

[1] - عباس عائشة، مرجع سابق، ص 109.

[2] - المرجع نفسه، ص 103.

[3] - وائل أنور بندق، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**، المجلد الثاني، مصر، دار الفكر الجامعي، 2004، ص 156.

[4] - المرجع نفسه ، ص157.

ففي ما يخص مدة انتخاب رئيس الجمهورية، في فيفري 1988 وفي محاولة من الرئيس "بن علي" على تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد أدخلت تعديلات على الدستور وشملت إلغاء الفقرة التي تنص على حكم الرئيس مدى الحياة في المادة 42 من الدستور وأصبحت بذلك خمس سنوات ينتخب الرئيس ولا يزيد عن عهدتين فقط، وألا يزيد عمره عن 70عاماً، كما يمارس رئيس الجمهورية حق الاعتراض الذي لا يمكن أن يرفض إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس كما له حق في اقتراح التشريعات وسن القوانين بتصريح من المجلس الوطني، وفي عام 1997 تم تعديل المادة التي تنص على مدة الرئاسة وتصبح بموجبها العهدة الرئاسية غير محددة، حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في عام 1999-2004.[1]

المطلب الرابع : طبيعة النظام السياسي الليبي

لقد اتفقت بريطانيا وإيطاليا في10مارس من سنة 1949 على مشروع (بيفن سيفورزا) الخاص بليبيا الذي يقضي بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية، وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 مايو 1949 وقُدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه، ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة، نتيجة للمفاوضات لحشد الدعم لاستقلال ليبيا التي قام بها وفد من أحرار ومناضلي ليبيا للمطالبة بوحدة واستقلال ليبيا، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في1949/11/21 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وكُوِنت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة ولتبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.[2]

[1] - عباش عائشة، مرجع سابق ص 129.

[2] - تاريخ ليبيا المعاصر، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **12/08/2011http://ar.wikipedia.org/**

وتم تعيين مبعوث الأمم المتحدة للمساعدة في وضع دستور للدولة الجديدة، وشكلت جمعية دستورية لهذا الغرض عام 1950، حيث توصلت إلى حل توفيقي بين المناطق الثلاثة تقام بموجبه حكومة فيدرالية يتمتع كل إقليم فيها بحكم ذاتي واعتمدت الدولة النظام الملكي في سبتمبر عام 1954 وتم الاعتراف بها. [1]

كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتان هما طرابلس وبنغازي وثلاث حكومات محلية في طرابلس وبرقة وفزان. [2]

للملك حق اقتراح القوانين والمصادقة عليها إذ لا يمكن إقرار مشروع قانون أو نفاذه إلا بعد تصديق الملك عليه، وتعتبر سلطة الملك مساوية لسلطة مجلس الأمة في الحالات المتعلقة بتعديل الدستور الذي أخذ بنظام المجلسين: الأول يدعى مجلس الشيوخ و هو يمثل الولايات بأعضاء متساوية ،أما الثاني مجلس النواب فهو يمثل عامة الشعب ويمثل كل عضو فيه عشرين ألف نسمة من السكان.

وتتكون السلطة التنفيذية من الملك ومجلس الوزراء، وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية التي يتولاها الملك مباشرة أو بواسطة الوزراء الذين يتحملون وحدهم المسؤولية الوزارية الجماعية أو الفردية أمام مجلس النواب، وقد استمر الوضع هكذا إلى أن تم إلغاء الشكل الإتحادي للدولة في 27 ابريل 1963 وأُعلنت دولة موحدة وقسمت إلى عشر مقاطعات إدارية يرأس كل منها محافظ يتم تعيينه وعزله من مجلس الوزراء. [3]

[1] - عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص 350.

[2] - المرجع نفسه، 351.

[3] - عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص ص 352 ،353 ،354 .

وفي الفاتح من سبتمبر 1969، قامت الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي جعل حداً للنظام الملكي، وتولى قيادة البلاد. [1]

وتعتبر ثورة الفاتح تحولاً هاماً في حياة الشعب الليبي، حيث أطاحت بالنظام الملكي وأعادت بناء المجتمع وفقاً لمبادئ وقيم جديدة، وقد تأثرت بأفكار ثورة 23 يوليو1952 في مصر، بل أصبحت امتداداً لها حيث دعت إلى نفس المبادئ التحريرية التي سارت عليها ثورة 23 يوليو المتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة، من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل من أجل الوحدة العربية التي هي من أهم قضايا الثورة الإستراتيجية. [2]

ويسود ليبيا النظام الجماهيري في الحكم، الذي يعتمد على الديمقراطية المباشرة، أي أن الشعب هو من يحكم البلاد وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية، ولكن الحكم الفعلي يتم من قبل النظام العسكري، ويُعد المؤتمر الشعبي العام هو أعلى سلطة تشريعية في البلاد وذلك وفقا للدستور الليبي، الذي صدر في 11 ديسمبر 1969 وتم تعديله في 02 مارس 1977.

ويصنف النظام الليبي في جل الكتابات و وفق رأي معظم المراقبين ضمن الأنظمة الفردية على الرغم مما يعلن عنه الجانب الليبي من أنه حكم ديمقراطي "فريد" يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لكل فئات المجتمع عبر المؤتمرات الشعبية.[3]

وينبغي الإشارة إلى أن تركيبة النظام الليبي تختلف عن الأنظمة الموجودة في المغرب والمشرق العربي، وهو ما زاد في حدة الاختلاف، هو استناد النظام الليبي على فلسفة الكتاب الأخضر المعد من طرف القائد الذي يعتبره بمثابة "النظرية العامة الثالثة".[4]

---

[1] - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 52 .

[2] - عبد الله حسن الجوجو، المرجع نفسه، ص 355 .

[3]- دنيا الأمل إسماعيل،"**إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي**"،منموقع الاكتروني:
htt/www ahewar org/1207/2010/3061

[4]- Bourgi A et weiss p**. les Etats de la ligue Arabe** . les nouvelles editions Africaes .1979.p227.

وتتجسد سلطة الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الثورية حيث يقسم الشعب إلى مؤتمرات أساسية يمارس فيها المواطنون السلطة المباشرة ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع لجان الأمانات تتكون مؤتمرات غير أساسية، ثم تختار الجماهير لجانا شعبية إدارية تحل محل الإدارات الحكومية، وهي مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التي تملي عليها سياستها و تراقب تنفيذها

وتمثل مهمة المؤتمر في صياغة قرارات وتوصيات الجماهير في مؤتمراتها الشعبية و المهنية، و يمكن إجمال وظائف مؤتمر الشعب العام بما يلي:

1.وظائف التخطيط الاقتصادي والموازنة.

2.رسم السياسة العامة للدولة.

3.الوظائف التشريعية.

4.توجيه المؤتمرات الشعبية ولجانها.

5.محاسبة اللجنة الشعبية العامة.

6.اختيار أمناء اللجان الشعبية النوعية العامة.

7.اختيار أمين اللجنة الشعبية العامة.

وتكون مهمة اللجان الشعبية تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وهي مسؤولة أمام تلك المؤتمرات [1] ،أما قائد الثورة الليبية فليس له أي منصب رسمي في إطار السلطة الشعبية إلا انه القائد الأعلى للقوات المسلحة وليس للجيش النظامي محل في المجتمع الجماهيري، و وجوده مرحلي ويختفي بعد قيام المجتمع الجماهيري و قيام الشعب المسلح، إلا أن القائد يتمتع بثقل هام في النظام السياسي، وذلك من خلال تحريص الشعب وإرشاده لاستلام السلطة وممارستها وإقامة المجتمع المنشود. [2]

[1] – عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق، ص ص 358–359.

[2] – المرجع نفسه، ص 362

المطلب الخامس: طبيعة النظام السياسي الموريتاني

لقد خضعت موريتانيا للاستعمار الفرنسي، واعتبرت ملحقة بأفريقيا الغربية في شهر يناير 1920، ومند ذلك التاريخ أصحبت خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي على غرار أقاليم ما وراء البحار، ويرأس الإقليم نائب عام يمثل الحكومة الفرنسية ينتخب في الجمعية الوطنية تمثل في النائب أحمد ولد حرمة ولد بيانا.[1]

وفي عام 1956 تم إصدار "قانون دفير الإطاري" Loi cadre ou loi Defferre" الذي تولد عنه انتخاب جمعية إقليمية أنشأت أول حكومة محلية في موريتانيا عام 1957،حيث انتخب المحامي الشاب المختار ولد داده نائب رئيسها فاستصدر من الحكومة الفرنسية في 24 يوليو 1957 قرارا بنقل العاصمة من سانت لويس إلى نواكشوط و وضع حجرة الأساس في 05 مارس 1958، كما وحد التشكيلات السياسية ضمن حزب تجمع واحد استعداداً لاستفتاء ديسمبر1958 المعروف باستفتاء "نعم" أو "لا" لبقاء موريتانيا ضمن المجموعة الفرنسية الأفريقية، تلك المجموعة التي لم تعتمد إلا سنة واحدة، فسعى هذا الحزب لصالح البقاء ضمن تلك المجموعة وهو ما تم إلى حين وعارض فيدرالية مالي ودعاتها المحليين وتلا الاستفتاء إعلان الاستقلال الداخلي في 28 نوفمبر 1958، وتبعا لذلك أصبح للبلاد مجلس وزراء وجمعية تأسيسية.

وفي مارس 1959 أعلنت الجمعية التأسيسية إنشاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية وحصلت البلاد على الاستقلال في 28 نوفمبر 1960 في إطار استقلال المستعمرات الفرنسية في ذلك العام، وأصبح المحامي المختار ولد داده أول رئيس للبلاد. [2]

وفي أعقاب مرحلة الاستقلال الوطني، أقام دستور 20 مايو 1961 نظاماً رئاسياً ينتخب فيه الرئيس لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتمتع في ظله بصلاحيات

---

[1]–أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، 2004، ص 247.

[2]–محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الوقائع، آفاق المستقبل**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص 16.

هامة تتمثل في تعيين الوزراء وإقالتهم ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم، بينما بمارس الوزراء هذه السلطة بتفويض من رئيس الجهورية. [1]

وفي سنة 1965 تم تعديل الدستور ينص على أن حزب الشعب الحاكم هو الحزب الوحيد في البلاد وبسبب هذه الفردية المطلقة في البلاد بدأت تبرز في موريتانيا سلسلة من المشاكل الداخلية مثل إضراب عام 1968 في مناجم "الزويدات" والذي لم ينتهي إلا بالقمع العسكري للمتظاهرين وعليه فقد بدأت تظهر حركات يسارية في موريتانيا أهمها: الحركة الوطنية الديمقراطية.

وللتخلص من أعباء هذه الحركات التي استطاعت أن تستقطب شرائحا من الناس داخل المجتمع الموريتاني فقد أقدمت الحكومة على إصدار وتنفيذ سلسلة من المشاريع السياسية الإصلاحية للتنفيس عن الاحتقان ومن أهم هذه المشاريع: التخلص من تبعية الفرنك الفرنسي، وإنشاء النقد الوطني في أواخر 1972 بالإضافة إلى إلغاء الاتفاقيات المجحفة في حق موريتانيا والتي كانت تربطها بفرنسا مثل تأميم شركة "ميفيرما Miferma" في سنة 1974، وفي العام الموالي دعت الحكومة الموريتانية إلى مؤتمر "الوضوح" إذ جرى توحيد كل الأحزاب السياسية، وتبني ما يعرف في موريتانيا بالاشتراكية الإسلامية. [2]

وفي أواخر سنة 1961 تم وضع أول دستور موريتاني في العام الموالي، جرت انتخابات رئاسية في موريتانيا وكان المرشح الوحيد هو "مختار ولد داده" ولذلك كان هو الفائز الوحيد، وفي ديسمبر 1961 انعقد وبمبادرة من الحزب الحاكم وهو الحزب التقدمي الموريتاني مؤتمر الوحدة الوطنية الموريتانية وحضرته الأحزاب السياسية وهي الحزب

[1]–أحمد منيس، مرجع سابق، ص 248.

[2]– يحي أبو زكريا، **النظام السياسي في موريتانيا منذ الاستقلال**" متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
Islamtoday.net 09/04/2002.

الحاكم (حزب التقدمي الموريتاني) والاتحاد الوطني الموريتاني والاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا، حزب النهضة.

وفي عام 1991 أعلن الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عن قيام الديمقراطية التعددية، وعلى إثر هذا الإعلان تم إعداد دستور جديد للبلاد، تم اعتماده في استفتاء شعبي عام وتم إصداره في 20 يوليو 1991.

وبصدور الدستور بدأ العمل على إقامة المؤسسات الدستورية التي تنص عليها، حيث نظمت انتخابات رئاسية تعددية في يناير 1992، تنافس فيها أربعة مرشحين وتم انتخاب الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع ليتسلم مهامه الرئاسية لتكتمل بذلك إقامة كافة المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستور 20 يوليو 1991.[1]

و من أهم تلك المؤسسات مايلي:

- انشاء مجلس وزراء يترأسه الرئيس وينص دستور على أن يترأس الرئيس مجلس الوزراء(المادة 25)، وينتخب الرئيس لمدة 6 سنوات بالاقتراع العام المباشر بالأغلبية المطلقة.
- وقد جاء في المادة 45 حول السلطة التشريعية على أن: "يمارس البرلمان السلطة التشريعية وأن يكون يتشكل بغرفتيه هي الملجس الوطني ومجلس الشيوخ (المادة 46) ويكون انتخاب النواب لمدة 05 سنوات بالاقتراع المباشر (المادة 47).

أما السلطة القضائية فقد جاءت في الدستور الموريتاني عبر المادة 89 على أن "السلطة القضائية مستقلة على السلطتين التشريعية وتنفيذية وأن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء.[2]

[1]–"النظام السياسي الموريتاني" متحل عليه من الموقع الالكتروني: **http//awgonline.net**

[2] – المرجع نفسه .

المبحث الثالث: التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي:

تتسم معظم الدول في المنطقة العربية بمركزية سلطوية مفرطة، فالتسلطية عنصر أصيل في المجتمعات العربية، فهي أسلوب للحكم، ومنهج حياة وطريقة مسيطرة في التفكير، وهي مرتبطة بعوامل تاريخية، ولا تتبع نمطا واحدا، وإنما لها نماذج فرعية تتضمن درجات متفاوتة من التسلطية والهدف من التأرجح بين النماذج الفرعية للتسلطية وفقا لما يراه "خلدون حسن النقيب" هو محاولة إرضاء المواطنين دون أن يغير ذلك من احتكار النخبة الحاكمة الفعال لمصادر الثورة والقوة [1] ، فالنخب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ليست في حاجة إلى تأييد شعبي للاستمرار في الحكم بما دفعها للمبالغة في تجاهل الأسس والمعايير الدولية التي لا تقوم من دونها حياة سياسية أو اجتماعية سليمة ومنتجة.[2]

فالمشاركة السياسية التعددية التي ينظر إليها كالحركية الأساسية المؤسسة للتحول الديمقراطي ضعيفة أو غائبة، فالتعددية لا يمكن حصرها بوجود عدد من الأحزاب السياسية، بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة، أي قادرة بأن تنشأ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية بالجزء، وخاصة في إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة، ويمكن فعليا المواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها المواطنة.[3]

فيمكن تصنيف الدول العربية بناءاً على مؤشر التعددية السياسية إلى دول تأخذ بنظام التعدد الحزبي الشكلي، وينتهي بها الأمر في أغلب الأمم إلى وجود حزب كبير هو الحزب الذي تسانده السلطة وإلى جواره أحزاب غير مؤثرة ولا فعالة (مصر)، وهناك دول

---

[1]- Mhamd Berkouk: " **the Arab word between Oriental despotism and liberal democracy : An American perpsctive** "the Diplomat. June 1996 , p 20.

[2] - مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006 ص ص 515، 516 .

[3]- jeam leca :" Democratization in ihe Arab world : uncertainty vulnerability and legitimacy . Atentative conceptualization and some hypolheses "in Ghassan Salamé :" Democracy without democrats : the renewal of politics in the Muslim world "london 1996.p 48

تأخذ بفكرة الحزب الواحد القائم (سوريا) كما أن هناك دول ترفض الأحزاب مثل ليبيا والسعودية. [1]

أما على المستوى الثاني للمشاركة السياسية، أي الانتخابات فكثيرا ما يعاب عليها بأنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم إحترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة كما وقع في تونس، أو بمنع الأحزاب و الجماعات المعارضة من الترشح كما يقع في أغلب الدول مثل: سوريا ومصر وتونس، أو حتى بخلق شروط تعجيزية لا تمَكن أحزاب المعارضة من تقديم مرشح لها، ومما يضفي الصفة غير الديمقراطية على هذه الانتخابات هو توريث الحكم للأبناء بعد الآباء، كما وقع في سوريا (في عائلة الأسد) أو كما في مصر (مع جمال مبارك) أو في ليبيا (مع سيف الإسلام القذافي). [2]

وبسبب كل هذه العوامل الداخلية السالفة الذكر بالإضافة إلى محددات ومؤثرات خارجية قامت في الدول العربية مجموعة من التحركات والتحولات كان لها الأثر على خارطة هذه الأنظمة، من ثورات شعبية كان من أهم نتائجها الإطاحة بالنظم السياسية التسلطية كما حدث في مصر وليبيا وتونس.

وبالتركيز على النظم السياسية المغاربية فقد عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات سياسية بسبب أنها كانت ومازالت تسيطر عليها نخب سياسية حاكمة تقليدية تُوَلي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة مستخدمة في ذلك وسائل شتى.

وتصاحب المراحل الانتقالية في كثير من الأحيان، بروز التهديدات الأمنية ذلك أن هذه المرحلة من التحولات السياسية غالبا ما يصاحبها فراغ في مؤسسات الدولة بين سلطات سابقة وأخرى جديدة، وتتنوع التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة بين أشكال قديمة كانت تعرفها الدولة وأخرى جديدة تكون بفعل الأحداث السياسية وتأثيراتها، أو القوى السياسية وجماعات المصالح المرتبطة بالنظام السياسي السابق والتي تحاول

[1] - عبد الله بلقزيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 20.

[2] - المزيد من التفاصيل : أنظر في أمحند برقوق : الإصلاح السياسي في الوطن العربي : رؤية مستقبلية،(ب ت ن)

الاستثمار في الفراغ الأمني بافتعال بعض الإشكاليات الأمنية قصد العودة إلى السلطة أو على الأقل المحافظة على الحد الأدنى من المصالح والمكاسب السابقة، هذا الوضع تعيشه الدول المغاربية التي شهدت تحولات سياسية بدرجات متفاوتة وامتدت تأثيراته لتشمل فواعل أخرى كان في مقدمتها الموجة الجديدة من الحركات الإرهابية، وتزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، واحتمالات الانقسام في ليبيا وتدفق الأسلحة منها على مالي الذي أعطى زخما جديدا لانتشار مظاهر مختلفة للعنف البنيوي في المنطقة. [1]

وقد عرفت منطقة المغرب العربي دينامية انتخابية كبيرة عام 2014، وبالقدر الذي يشكل المشهد الحالي في المنطقة من دول تتحول نحو نظام أو وضع سياسي مختلف (تونس،ليبيا)، أو ذات تجربة سياسية جديدة (المغرب)، وهو ما يفترض ان يمثل قاعدة ممكنة لارساء نماذج ديمقراطية في المنطقة،فإن هذه المسارات السياسية مازالت تواجه تحديات داخلية تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها،وأخرى خارجية تتمثل في محاولات ايقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة وارجاعها الى وضع ما قبل الثورات، مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي انتجتها الثورات مزيدا من نقاط القوة ، وتبقى احتمالات العودة إلى الأنماط السياسية في الحكم التي سبقت الثورات العربية مسألة ممكنة [2].

وعليه سنستعرض بعض التحولات السياسية في دول المغرب العربي خاصة في فترة ما يسمى "بالربيع العربي" حتى اليوم ونذكر منها بعض الإصلاحات في هذه النظم وهي: الإصلاحات الدستورية (تعديل دستوري)، التعددية السياسية (الحزبية).

---

[1] - سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران2 – الجزائر – ، 2016. ص 61.

[2]– كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات،01-01-2015،(ب م ن)،ص 02.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية

ليس هناك أمل في التقدم على طريق الإصلاح والديمقراطية دون تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية، حيث يرى "برهان غليون" "أن هذا الإصلاح يشكل هو نفسه رافعة للعمل الديمقراطي"، كما أن بناء مفهوم المواطنة أو إحيائه يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية، وتطهير الدولة ومؤسساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية و المؤسسات الاجتماعية كافة من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ، فالمؤسسات السياسية القائمة في الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، لا تصلح لتنمية أي قيم من قيم الديمقراطية مثل الحرية، العدالة، المساواة، التضامن، التكامل، الاحترام المتبادل، التداول السلمي للسلطة. [1]

أولا: الإصلاحات الدستورية : لقد شهدت الدول المغاربية منذ استقلالها عدة دساتير و كذا تعديلات تماشياً مع تطور الظروف الدولية والداخلية التي عايشتها

1- الاصلاحات الدستورية في الجزئر:

شهدت الجزائر منذ استقلالها عدة دساتير متمثلة في دستور 1963، 1976 المشبع بالفكر الاشتراكي وتم تعديله في كل من 1980 و1988 والذي بقي ساري المفعول إلى أن تم إستبداله بصفة ضمنية بدستور 1989 بعد إحداث أكتوبر 1988 الدامية. [2]

وبالرغم من هذه الإصلاحات التي جاء بها الدستور 1989 إلا أن الوضعية السياسية الديمقراطية في الجزائر واجهت صعوبات عديدة وقصور بعد استقالة الرئيس شاذلي بن

[1] - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 518.

[2] - بوخاتم عمر، " **الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات و دواعي التغيير** "، ورقة مقدمة للملتقى الدولى : التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية و الضغوط الخارجية، جامعة الأغواط، الجزائر ،ماي2008 ، ص04.

جديد ودخول الجزائر في دوامة العنف بعد أول انتخابات تعددية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عام 1991 وتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992. [1]

وحكم المجلس الأعلى للدولة وكنتيجة لهذا جاء دستور 1996 لتغطية الفراغ الدستوري والنقص الوارد في دستور 1989 وتوسيع الصلاحيات الرئاسية وضمان بقاء و استمرارية النظام فقد حُضر دستور 1996 النشاط الحزبي القائم على أسس دينية أو طائفية وكذا ضيق قانون الانتخابات، كما أقر إنشاء الغرفة الثانية (مجلس الأمة)، لتضييق سيطرة وتأثير الغرفة الأولى على القرار السياسي وبعده شهدت الجزائر آخر تعديل في سبتمبر 2008 الذي سار في نفس خط دستور 1996 من حيث توسيع صلاحيات وسلطات الرئيس وتمديد عهدة الحكم وكذا استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول (الوزارة الأولى). [2]

وفي ظل الاحتجاجات التى عمت بعض الدول العربية والمغاربية وأدت إلى سقوط أنظمة عتيدة كمصر وليبيا، فقد سارعت معظم الدول العربية إلى مسايرة التيار التغييري والتوجه نحو الانفتاح والمزيد من الديمقراطية من أجل امتصاص حماس الشارع، فلم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن تلك الاحتجاجات والتغيرات بحيث تبنى قادة البلاد بعض المشاريع المستقبلية التى تصب في قالب التغيرات في السياسة الداخلية، و أهم هذه التغيرات جاءت من خلال تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم 15-04-2011، عن ضرورة إدخال إصلاحات تشريعية ودستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، كذا رفع حالة الطوارئ التي دخلتها البلد منذ 09-02-1992 ، حيث تم ذلك بأمر رئاسي في يوم 24-02-2011 ، ويشير بعض المحللين إلى أن هذه الإصلاحات

[1] - غاني بودبوز، **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص175.

[2] - سيد أحمد كبير، **التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية و التأثيرات الخارجية (1989-2009)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009 ص 94.

السياسية راجعة لموجة التغيير في الشرق الوسط، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الاحتجاجات في بداية جانفي 2011، تعود لارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية مثل السكر والزيت، حيث توفي خمسة أشخاص وجرح 800 آخرون في العاصمة وبعض المدن الجزائرية على غرار قسنطينة و وهران ومنطقة القبائل جراء انفجار الشارع ، كما انه ومع حادثة انتحار التونسي"محمد بوعزيزي" رصدت حوادث انتحار متفرقة، لكن السلطات الجزائرية لم تلجا إلى العنف وقامت بخفض السعار. [1]

وفي ظل تأزم الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة وتزايد وتيرة التهديدات الامنية ،فقد اقدمت السلطة السياسية في البلاد من اجراء تعديل دستوري،هو الثاني في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ومن أهم ماجاء به ما يلي:

1- ترسيم "الأمازيغية" كلغة ثانية في البلاد إلى جانب العربية، والسماح بترشح الرئيس لولايتين رئاسيتين فقط، تمتد كل منها 5 أعوام، بعد أن كانت مفتوحة، إضافة إلى تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة العملية الانتخابية .

2-كما نص التعديل، على أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الوزراء بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، بعد أن كان يعينه دون الرجوع إليها، كما جاء فيه لأول مرة حق البرلمان في مناقشة الاتفاقيات الدولية قبل المصادقة عليها من قبل الرئيس، وتخصيص جلسة شهرية بالبرلمان لمناقشة جدول أعمال تقترحه كتل المعارضة .

3-وفي جانب الحريات، جاء في المشروع تجريم المعاملات اللاإنسانية ضد المواطن وحرية التظاهر السلمي للمواطن، ومنع سجن الصحفيين بسبب كتاباتهم. [2]

---

[1] - مريم براهيمي،**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغاربية**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة–الجزائر،2012،ص 30.

[2] - نافع الشتيوي، **الجزائر المتقلبة.. تحولات متسارعة في النظام السياسي تمهيدا لما بعد بوتفليقة**،TRT العربية،30-01-2016، شوهد يوم 25-03-2017،من الموقع الالكتروني: **http://www.trtarabic.tv**

2-الاصلاحات الدستورية في المملكة المغربية:

بالرغم من التعديلات والانفتاحيات التي قدمها المخزن في المجال السياسي إلا أنها لم ترق إلى الطموحات المطلوبة، بفعل أن الملك كان دائما يعمل على إبقاء سيطرته وتكريس هيمنته على المجال السياسي وذلك من خلال مركزية ضبط المجال السياسي التي تتم من خلال عدة سياسات كالاعتماد على الزعامات المحلية في مراقبة المجال السياسي والتحكم فيه، وتكثيف تواجد السلطة في كافة المناطق خاصة البعيدة منها، وكذا احتكار القرار السياسي (خاصة الاستراتيجي). [1]

وفي سياق الثورات التي يشهدها العالم العربي وخاصة منطقة المغرب العربي وما حدث في تونس من تغيير للنظام والإطاحة بالنظام الليبي بفضل التدخلات الأجنبية (الناتو)،فإن رياح التغيير قد هبت على المملكة إذ في يوم 20 فيفري 2011 اختارت قوى شبابية مستقلة ومعها بعض الهيئات الشبابية السياسية والإسلامية المعارضة، إطلاق حركتها للمطالبة بتغيير عميق في المغرب وأقرت تاريخ 20 فيفري عنوانا لها ومنذ انطلاقها إلى اليوم لا تزال حركة 20 فيفري نشطة في تنظيم احتجاجات شعبية في مناطق متفرقة من المغرب، واجهتها السلطات المغربية بالاعتقالات وأحكام السجن وعنف شديد من قبل قوى الأمن، فقد فاجأت هذه المظاهرات السلطات المغربية من حيث إعداد المشاركين فيها واتساعها إلى العديد من المدن المغربية ومناطقه.

وفي هذه السياق جاء خطاب الملك محمد السادس في 09 مارس 2011 الذي دعا فيه إلى تعديلات دستورية، داخل إطار ثوابت الملكية وإمارة المؤمنين، محدداً سبع مرتكزات أساسية لهذه التعديلات واعداً بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطات ويعطي صلاحيات أكبر لكل من رئيس الحكومة ورئيس البرلمان، وعين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد، ووضع على رأسها القانوني عبد اللطيف المنوفي وإلى

[1] - عبد السلام نوير، **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص 99.

جانب هذه اللجنة كلف الملك مستشاره محمد معتصم بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات حول مقترحات التعديل الدستوري. [1]

وانطلاقا مما سبق فيما يخص المواد التي اقترحها الملك المغربي محمد السادس للاستفتاء والتي تم مناقشتها في المبحث السابق، فيمكننا ملاحظة عدة نقاط، إذ أن الطرح الأساسي يرتبط بطبيعة النظام فتسمية النظام الجديد الذي سيرسيه الدستور الموعود برلمانياً أمر غير واضح، بما أن النص الدستوري الذي اقره الملك لا ينص صراحة على ذلك إذ يقول في فصله الأول أن نظـام الحكم في المغرب "ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي"

وينعكس ذلك في عدة نقاط في الوثيقة المقترحة:

1.أكد محمد السادس أن الفصل (19) الذي كان يثير جدلا كبيراً بحديثه عن قدسية الملك قد جرى تقسيمه إلى فصلين، فالفصل الأول يحصر الصلاحيات الدينية للملك في أمارة المؤمنين، ورئاسة المجلس العلمي الأول عن سلطاته السياسية، أما الفصل الثاني، فيحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وبالتالي تم النص على أن "شخص الملك لا تنتهك حرمته" أي عاد من جديد لربط الدور السياسي بالمكانة الدينية (الفصل 46).

2.في كل باب من أبواب المشروع، يحتفظ الملك بصلاحياته كرئيس للدولة وأمير للمؤمنين باعتباره السلطة الدينية العليا في المملكة، ويبقى الملك رئيساً لمجلس الوزراء وللمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويظل قائداً للجيش و يرأس "المجلس الأعلى للأمن" الذي أنشئ حديثا. [2]

[1] - تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي ؟، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسية، جوان 2011 ص ص 02-03، (ب ت ن).

[2] - محمد العجاتي، مرجع سابق، ص 05.

3.رئيس الوزراء لا يعين مسؤولين بل يقدم اقتراحاً بتعيينهم وهناك فرق كبير بين التعيين والاقتراح، لذلك فإن تسمية رئيس الحكومة غير دقيقة لأنها حكومة برئيسين، والحديث عن فصل السلطة غير مضمون في هذه الحالة (الفصل 47).

4.رئيس الحكومة لن يكون من حقه إقالة أي وزير في الحكومة إلا بموافقة من الملك بينما للملك، بحسب مشروع الدستور،يمكن أن يقيل أي وزير فقط باستشارة مع رئيس الحكومة(الفصل 47).

5.الدور الذي أخاطه المقترح الجديد للدستور للملك في مجال القضاء يخل بالمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، حسب المحليين المعارضين للوثيقة (الفصل 115).

6.على الرغم ان النص الدستوري الجديد يبقي "الإسلام دين الدولة"، وأن الدولة تضمن فيه لكل فرد، حرية ممارسة شؤونه الدينية، فقد ألغيت الإشارة إلى حرية المعتقد (الفصل 03). [1]

وفي 2011/07/01 أعلنت وزارة الداخلية المغربية نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو98.7 % على الدستور وأن نسبة المشاركة بلغت 73.46% ورحبت عموما الأحزاب المؤيدة للدستور بهذه النتيجة، مؤكدة على نزاهة عملية الاستفتاء وسلامتها، في حين سجلت تصريحاتا متناقضة لقياديين من حزب العدالة والتنمية حول نزاهة الأرقام المعلنة.

ووصفت حركة 20 فيفري تلك النتائج بالمزورة و أكد ناشطوا الحركة أن المغاربة قاطعوا بشكل واضح عملية الاستفتاء، إضافة إلى ما وصفوه بخروق كبيرة سجلت قبل أيام من موعد الاقتراع و يوم الاقتراع من بينها تعميم خطب الجمعة الرسمية في المساجد تدعو المصليين إلى التصويت بنعم، وتصف التصويت بالواجب الديني و استخدام الأموال وتهديد العمال في معاملهم بالطرد في حال عدم التصويت بـ "نعم" [2]

[1] - محمد العجاتي ، مرجع سابق ، ص 06.

[2] - تعديل الدستور في المغرب إصلاح ام احتواء التحول الديمقراطي، مرجع سابق ، ص 06.

وعبرت قوى سياسية عن رفضها لهذه النتائج، واصفتاً إياها بالمهزلة وبأنها مزورة وأوضحت أن هذه الأرقام لا تخرج عن أرقام الاستفتاءات السابقة بدءاً باستفتاء 1962 الذي أقر الدستور بنسبة 97.5%، ومروراً باستفتاء دستور1970 الذي تم إقراره بنسبة 98.70 % واستفتاء دستور 1972 الذي تم إقراره بنسبة 98.75% واستفتاء دستور 1992 الذي تم إقرار بنسبة 99.98 % واستفتاء دستور 1996 الذي تم إقراره بنسبة 99.56 %.[1]

3-الاصلاحات الدستورية في تونس:

فبعد تولي زين العابدين بن علي دفة الرئاسة بادر هذا الأخير بتغييرات جذرية على النظام التونسي، ففي أفريل 1988 تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية، بشرط الالتزام بالدستور و(القانون) كذلك تم تعديل قانون الصحافة، وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وتقييدها بدورتين وأن لا يتجاوز سن الرئيس بـ 70 عاما، والملاحظ من هذا أن الرئيس بن علي حاول في بداية عهده إضفاء الطابع الديمقراطي والانفتاح على النظام التونسي، خاصة مع المعارضة بمختلف تياراتها وتوجهاتها وبالتحديد الإسلامية، وقد تمكن النظام التونسي من تضييق الخناق على المعارضة حيث أقفل القضاء العمومي ولجأ إلى القمع خاصة خلال فترة (1993-1994) حيث منع أي معارض من المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في مارس 1994، وزج برئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المرزوقي في السجن كونه حاول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية[2] ويعتبر الإصلاح الدستوري الجوهري الذي حظي بإجماع الشعب من خلال أول إستفتاء عام شهدته البلاد في 26 ماي 2002، منعرجاً حاسماً على درب الإصلاح السياسي

[1] - تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 07.

[2]- olfa lamloum " Tunisie : quelle Transition Démocratique? In jean-noel Ferriéet est jeam – claude santucci (eds) Dispositifs de démocratisation et Dispositifs Autoritaires en Afrique du nord paris: CNRS éditions . 2006. p121.

المؤسس لجمهورية الغد وامتداداً طبيعياً للنفس التحديثي العريق الذي طبع حياة تونس فكراً وسياسة منذ القرن التاسع عشر.

وقد طالت التنقيحات بمقتضى هذا الإصلاح نصف فصول الدستور التونسي الصادر في 01 جوان 1956، لتمثل بالخصوص حماية الحريات وحقوق الإنسان في كونية مبادئها وشموليتها وتكريس كرامة الفرد وحماية الحياة الخاصة وحرمة الاتصالات والمعطيات الشخصية والتنصيص على الضمانات المكفولة للمتقاضين ضمن نص الدستور إلى جانب ترسيخ قيم الولاء لتونس و التضامن و التسامح والاعتدال و الوسطية بين الأفراد و الأجيال و الفئات. [1]

وبالرغم من توالي الإصلاحات والتعديلات في عهد بن علي على غرار الإصلاح الدستوري لسنة 2002 الذي يقر من خلاله لرئيس الدولة بالترشح لولايات جديد، وكذا إنشاء مجلس المستشارين سنة 2005 ما يجعل البرلمان يتألف من مجلسين، وفي 16 يوليو 2008 كانت هناك اجراءات اقتصادية ومالية لمنطقة المناجم في محافظة قفصة، بعد حركة احتجاج على البطالة والفساد،ولكن تم قمع هذه الاحتجاجات بقسوة، وبقيت هذه الإصلاحات دوماً شكلية، [2]

وفي خضم الأوضاع الاقتصادية المزرية لبعض المدن التونسية خاصة الجنوبية، فقد عرفت منطقة سيدي بوزيد تطورات وأحداث ساخنة من احتجاجات ومظاهرات شعبية عمالية غاضبة وذلك بسبب الاحتقان المتراكم والبطالة التي لم يعد يخل منها بيت وكانت القطرة التي أفاضت الكأس في ربوع ولاية تعتبر الأكثر فقراً وبطالة خصوصا على مستوى خريجي الجامعات، حادثة محاولة انتحار الشاب العاطل عن العمل محمد البوعزيزي. [3]

---

[1] - الإصلاحات السياسية في خدمة مبادئ وخيارات الاستقلال : من الموقع الالكتروني
htt://www.independrence .tn/arabic/index

[2]– olfa lamloum .ibid .P 122

[3] - عبد السلام التوكابري " سيدي بوزيد انتفاضة الشغل " من موقع الإلكتروني **.comwww.Tunisalmoslima**

فقد أقدم هذا الرجل من محافظة مدنين، على إضرام النار في نفسه، لتكون هذه الحادثة الشرارة الأولى لثورة 14 يناير التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. [1]

ومما يفسر هذا الاستقطاب الشعبي الكبير حول مطلب واحد ،وكما يفسره الدكتور"المولدي أحمر" من خلال ثلاث دوافع رئيسية:

–تضرر أغلب الفئات الاجتماعية من السياسة العامة المتبعة في البلاد، سواء على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي ، والتي واكبت الحريات الفكرية والسياسية.

–تحول النخب السياسية الحاكمة نتيجة بقائها زمنا طويلا في إدارة دواليب السلطة خارج كل مراقبة أو منافسة،الى مجموعة ضيقة من الأفراد والعائلات والزبائن،(الاوليغارشية) مما ترتب عنه فقدانها لقدرتها التنظيمية والاخلاقية على التواصل مع الغالبية الواسعة من أفراد المجتمع.

–إن التجانس الذي دعمته سياسة بناء الدولة الوطنية الجديدة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، جعلت من العروش والجهات والتقسيمات بين الريف والحضر مفردات غير وظيفية في حشد جماهير المتضررين من الأزمة السياسية والاجتماعية للبلاد على نطاق رغم أن بداية الأحداث كانت في مناطق معزولة وبعيدة. [2]

وفي المرحلة الأولى وإثر اندلاع الثورة، ضمت الحكومة محمد الغنوشي آنذاك كلا من حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي اللذان تمثلا لأول مرة في الحكومة وكان ذلك لعدم السماح بخلق فراغ في الساحة حسب قراءة كلا الحزبين في حين خير التكتل من اجل العمل والحريات الانسحاب منها، وتموقعت بقية التنظيمات الحزبية خارج الحكومة و إلتحقت أغلبها بمشروع "مجلس حماية الثورة" الذي كان مشروعاً، طرح على نفسه أن يكون مراقباً لعمل الحكومة الانتقالية، وضم هذا المشروع مختلف الحساسيات

[1] -"يو بي اي " تونسي يضرم النار في جسده على طريقة البوعزيزي " من موقع الإلكتروني:
www.ALHADATH-yemen.com 20/08/2011

[2] - الأحمر المولدي، **الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية ،في ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات(مجموعة من المؤلفين)**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012، ص128.

مثل حركة النهضة، حزب العمال الشيوعي، حزب الإصلاح والتنمية، حزب العمل الوطني الديمقراطي، حركة الوطنية الديمقراطيين وعدد آخر من الأحزاب. [1]

وتشهد الأوساط السياسية والقانونية التونسية جدلاً واسعا حول نمط الاقتراع الذي سيجري على أساسه انتخاب المجلس التأسيسي، الذي سيتولى صياغة دستور جديد للبلاد، وكذا حول طبيعة النظام السياسي الذي سيتبناه هذا المجلس لتأسيس جمهورية ثانية بعد الجمهورية الأولى التي شهدتها تونس غداة الاستقلال في إطار دستور 1959، ففي ظل المشهد السياسي التونسي هناك جهات تدعو إلى تبني بالنظام البرلماني باعتباره يضمن تمثيل جميع القوى السياسية في برلمان قوي يحد من سلطات رئيس الجمهورية ويراقب أداء الجهاز التنفيذي ككل، وفي خضم هذا النقاش، يقول عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي "محمد صالح بن عيسى" أن الحديث عن النظام البرلماني وكأنه النظام الأمثل أو رفض النظام الرئاسي وكأنه الأسوء، هو حديث "فيه شيء من الشطط" موضحاً أن النظام الذي كان سائداً في تونس في عهد النظام السابق ليس بنظام رئاسي بل هو نظام "رئاسوي" احتكر فيه رئيس الجمهورية أهم الصلاحيات داخل الدولة واستأثر بها، بما أدى إلى الاختلال الكلي للتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وتفاقم ذلك بهيمنة الحزب الحاكم (التجمع الدستوري) على تركيبة البرلمان بمجلسه.

وأضاف السيد "محمد صالح بن عيسى" في ندوة حول الاستقلال الديمقراطي في تونس أن النظام الرئاسي الحقيقي هو الذي، يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، وليس فيه لرئيس السلطة التنفيذية مطلق الحرية، بل إن البرلمان يملك من الصلاحيات ما يؤمن حداً

[1] - تأزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة : المشهد السياسي والتجديد والديمقراطية التقدمي يناقشان التحالف ...النهضة تتحسس المشهد اليسار في وحدة مهزوزة والأحزاب الجديدة غائبة متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **www.tunisafreebloyspotcom.com**

أدنى من التوازن السياسي، يجنب الهيمنة المطلقة لرئيس السلطة التنفيذية، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

بعد الأحداث التي شهدتها تونس، فقد عرفت مسالة صياغة الدستور مجالات واسعة من النقاش في أواسط السياسيين وأصحاب الاختصاص، حيث شكل فتح النقاش الدستوري أولوية القضايا التأسيسية خلال المرحلة الانتقالية، بهدف المرور إلى إعادة بناء وتفعيل الأداء المؤسساتي في البلاد، لاسيما بعد إعلان الرئيس المؤقت في03 مارس 2011 تعليق العمل بدستور عام 1959 والانطلاق في عملية إعداد دستور جديد للبلاد حيث كلل ذلك بانتخاب مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 يتولى مهمة الإعداد والصياغة لهذا المشروع، ولتجنب الفراغ القانوني والمؤسساتي.[2]

وعليه انطلق عمل المجلس المنتخب والمكون من مختلف التشكيلات السياسية الموجودة في البلاد، في إعداد مسودة الدستور، التي عرض شكلها الأولي في أوت2012 ثم أصدر بعد مضي أربعة أشهر وتحديدا في ديسمبر 2012 مسودة ثانية معدلة، بعد مناقشة العديد من القضايا الخلافية حول التوجهات الكبرى والخيارات المتاحة أمام اللجان خصوصا ما تعلق منها بطبيعة الدولة (دينية أم مدنية) وكذا قضايا الحقوق والحريات العامة ليتواصل النقاش والذي انتهى بالإعلان عن اكتمال مشروع الدستور وعرضه على الموقع الرسمي للمجلس في01 جوان 2013. [3]

وتوج مسار سنتين من العمل المتواصل من النقاشات والحوارات والتجاذبات بين مختلف القوى السياسية حول فصول الدستور، بعرض وثيقة الدستور على التصويت في 04-01-2014 وتم الانتهاء من المصادقة على الدستور بالفصول في 23-01-

---

[1] -"وكالة المغرب العربي " انقسام الطبقة السياسية حول نمط الاقتراع وطبيعة النظام السياسي الأنسب للبلاد، من موقع الكتروني: **www.maghress.com08/04/2011**

[2] – المالكي محمد، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية**، ضمن مشروع :تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت، المركز اللبناني للدراسات ، 2007 ، ص 25.

[3] – سعيدي ياسين ، مرجع سابق ، ص121.

2014، بينما تم المصادقة عليه برمته في جلسة عامة في 25-01-2014 ، ليوقع من طرف الرئيس المؤقت "منصف المرزوقي"، وينتهي مرحلة من الترقب والتخوف حول مصير العملية الدستورية والسياسية في دولة تونس. [1]

4-الاصلاحات الدستورية في ليبيا:

كان لعملية الانفتاح والاصلاح في ليبيا سماتها التي تميزها، فبعد شعور العقيد معمر القذافي بتصاعد الضغوط الداخلية والدولية عليه وعزلته الاقليمية، الناتجة عن سياساته، كان لزاما عليه إجراء بعض الانفتاحيات لتهدئة الجبهة الداخلية والدولية، فأعلن بداية 1988 إجراء إصلاحات تركزت على الجانب الاقتصادي بالخصوص، كما قام بالإفراج عن المساجين والمعتقلين السياسيين، وإلغاء المحاكم الثورية واستبدالها بمحكمة الشعب، وإقرار وثيقة حقوق الإنسان، وكذا حرية التنقل والسفر للخارج[2]، وفي سنة 2000 قام بإعادة النظر في الميزانية وأقر إعادة توزيع عوائد النفط وكذا التخلي عن المركزية السياسية ثم في سنة 2003 حث على إصلاح جذري في الاقتصاد[3]،وفي الوقت الذي وضع القذافي نفسه فوق الجميع بأن يشار إليه بـ " القائد"، فإنه يعطي رئاسة الدولة نظريا إلى الأمين العام لمؤتمر الشعب العام الذي يجري تغييره تباعاً بتوجيهات "القائد" وهو ما حدث في 2003/06/13 عندما أعلن القذافي في تصريح مفاجئ عن ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية للتوجه نحو الرأسمالية، وخصخصة القطاع العام لأن "الشعب لا يفهم الاشتراكية" ليتم في نفس اليوم تنحية الترايكي رئيس مؤتمر الشعب العام القديم وليحل محل شكري غانم وهو المعروف باتجاهاته الرأسمالية.[4]

---

[1] – سعيدي ياسين ، مرجع سابق ، ص122.

[2] - محمد صادق صبور، **مناطق الصراع في إفريقيا** ، القاهرة، دار الأمين، 2006، ص152.

[3] - سعيد عكاشة، **الجدل حول التحولات الديمقراطية و الليبرالية في ليبيا** ، أحمد منيسي(محرر)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص ص 237،240.

[4] - شريف منصور، **تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي و الأقليات في الوطن العربي خلال عام 2003**، القاهرة ، مركز بن خلدون، 2003، ص 97.

لم يقتصر الإصلاح أو التحول نحو الديمقراطية في ليبيا على القادة السياسيين أو في شخص القائد معمر القذافي، بل شملت حتى نجله سيف الإسلام. ففي الملتقى الأول للفعاليات الشبابية والذي تتكون عضويته من قرابة 400 ألف شاب من خلال نشاطهم في إطار ما يعرف بـ "المنظمة الوطنية للشباب الليبي" والمنعقد في 2009/08/21 في مدينة سرت، ألقى سيف الإسلام خطابه غير التقليدي الذي أعلن فيه عن مشروع متكامل تحت عنوان: "معاً من اجل ليبيا الغد".

وعليه يمكن فهم بروز ظاهرة سيف الإسلام الإصلاحية من عدة زوايا أهمها:

1.المكانة التي يتمتع بها سيف الإسلام من خلال كونه إبن العقيد معمر القذافي.

2.مرحلة التحول التي تمر بها ليبيا منذ عدة سنوات، وهي مرحلة غير تقليدية خاصة من الناحية الإيديولوجية.

3.تزايد القلق في الشارع الليبي، وتشكل رأي عام حول فكرة فشل المشروع الثوري السابق في تحقيق التنمية والرفاهية.

4.شعور الليبيين بأن الإجراءات الثورية الاستثنائية، قد قمعت وأرهبت الغالبية العظمى من أبناء الشعب. [1]

ويطرح مشروع سيف الإسلام رؤية لليبيا المستقبل تمتد حتى عام 2019، أي عند بلوغ الثورة عامها الخمسين، وهذه الرؤية في حد ذاتها تؤكد أن عمل سيف الإسلام إضافة إلى أنه طويل المدى، يدور في فلك النظام القائم ومن خلاله وليس في مسار موازٍ أو معاكس له ويمكن إختزال المعادلة التي يتبناها سيف الإسلام ويقوم عليها مشروعه الإصلاحي في:

مشروع "معا نحو ليبيا الغد" و"مشروع الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية" اللذان سيقودان إلى التحول عام 2019. يحتوي مشروع "ليبيا الغد" على مجموعة أهداف وبرامج في عدة

[1] - دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق ص 03 .

مجالات وقطاعات حيوية أهمها: التعليم، الصحة، أجهزة الأمن، المؤسسة العسكرية، القضاء، القطاع المالي، قطاع السياحة، الإسكان، التخطيط العمراني، الاستثمار، الإعلام.

ويسير المشروع جنبا الى جنب مع "مشروع الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية"، الذي يمكن أن نعتبره الحلقة الرئيسية في مشروع الإصلاح، و الذي ينبني على دراسة أعدت من قبل مجموعة من الخبراء والمتخصصين الليبيين والأجانب تقدمت بها مجموعة فوكس **Focus group** الأمريكية إلى مجلس التخطيط العام الليبي في 09 فيفري 2006، تحت إشراف مايكل بورتر **Michael porter** من جامعة هارفرد الأمريكية. [1]

والملاحظ هو تركز الإصلاحات والإنفتاحات في ليبيا على المجال الاقتصادي إذ لم يشهد الجانب السياسي أي تغيير بل يدل اعتماد إصلاحات، عمل النظام على شراء الرضا الداخلي والولاء بتوزيع عوائد الريع النفطي وإقرار حريات اقتصادية، إذ أن واقع الوعود الإصلاحية الليبية منذ بدايتها لم ترق إلى مستوى إحداث تحول ديمقراطي، حيث تعتبر ليبيا أقل الدول المغاربية انفتاحاً خاصة في المجال السياسي.

وبسبب كل هذه التراكمات التي أفرزها النظام الليبي منذ تولي القذافي قيادة ليبيا، وفي سياق الثورات الشبابية والاضطرابات التي شهدتها كل من تونس، مصر، والتي انتهت بإسقاط النظاميين الذين بقيا لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، جاء الدور على الجماهيرية الليبية والتي شهدت احتجاجات وانتفاضة شعبية انطلقت شرارتها يوم الثلاثاء 14 فيفري 2011 في مدينة بنغازي متأثرة بثورتي تونس ومصر، ثم انتقلت إلى معظم المدن الليبية حيث قاد هذه الاحتجاجات شبان ليبيون طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية.[2]

[1] - دنيا الأمل إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 04.

[2] - الاحتجاجات الليبية الأسباب، من الموقع الإلكتروني: **. Com/forum/23-02-2011www.Moshreq**

وتشير التحليلات التي أوردتها بعض الصحف البريطانية إلى أن الليبيين سئموا الفساد المستشري في كافة أنحاء البلاد وسئموا الخوف وانتهاك حقوق الإنسان و أن الإصلاح الاقتصادي وحده لا يكفي.

ومن بعض مطالب الشعب الليبي التي رفعها غداة اندلاع الاحتجاجات ما يلي:

1. المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واسعة مثل صياغة دستور جديد للبلاد تضمن المشاركة الفعلية للشعب و وضع حد لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، وحرية تشكيل الأحزاب و إطلاق حرية الرأي والتعبير.
2. المطالبة بتنحية العقيد معمر القذافي حيث يعتبر أقدم حاكم عربي، أتى إلى السلطة إثر انقلاب عسكري جرى في الأول من سبتمبر 1969.
3. الكف عن انتهاكات حقوق الإنسان مثل أعمال القمع والتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية والمسؤولين في الدولة، وترويع المواطنين إلى حد يصل حتى ارتكاب المجازر ضد المعارضين.
4. المطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية مع أن ليبيا تجني سنويا عشرات مليارات الدولارات من تصدير النفط.
5. الكشف عن مجزرة سجن أبو سليم و المتورطين فيها، ففي 29 جوان 1996 قامت قوات خاصة بمداهمة سجن أبو سليم وفتحت النار على سجناء عزل موقوفين لانتمائهم لجماعات إسلامية وقتل نحو 1200 سجين، وضلت تلك القضية أمراً ممنوعاً الحديث عنه في ليبيا حتى عام 2009.

وكانت هناك دعوات من الليبيين معارضين إلى القيام بثورة ضد النظام فقد قام الناشط "حسان الحجمي" بالدعوى إلى انطلاق ثورة في كافة أنحاء ليبيا يوم 27 فيفري 2011 في ذكرى إحداث مدينة بنغازي 2006 الخامسة. [1]

[1] – ملف شامل عن الثورة الليبية ،2011 من موقع الكتروني: **25-08-2001www.Mkank.com/vb/**

وبعد سقوط نظام العقيد معمر القدذافي فقد تم الإعلان عن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وهي أول وثيقة رسمية تصدر بعد الثورة في ليبيا، هي اللجنة المكلفة بصياغة نص الدستور، حيث أنشئت بموجب نص الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من طرف المؤتمر الوطني العام بتاريخ 09 أبريل2013 ، والذي نص على ضرورة إنشاء هيئة تأسيسية عن طريق الانتخاب تتولى مهمة صياغة الدستور، وتم انتخاب هذه اللجنة، تحت اسم لجنة الستين 60 ، وشملت مكونات المجتمع الليبي بتخصيص 20 مقعد لكل منطقة أو جهة، في حين تعذر انتخاب 13عضو لأسباب أمنية وسياسية.

عملت هذه اللجنة مند تشكيلها على تبني خيار المشاورات وفتح النقاشات العامة حول مضامين المسودة الأولية للدستور الجديد، ومكنها ذلك من تلقي الاقتراحات والرؤى من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحتى المواطنين متبنية في ذلك خيار الورقة البيضاء لمباشرة عملها في إعداد الدستور الجد. [1]

5-الاصلاحات الدستورية في موريتانيا

بدأت مظاهر الإصلاح في موريتانيا من قبل، خاصة بعد تنظيم انتخابات بلدية في العواصم الولايات سنة 1986، فكانت فاتحة خير على العمل السياسي للموريتانيين ويمكن اعتبار تجربة الانتخابات المحلية هي الخطوة الأولى في مجال الإصلاح السياسي المحتشم الذي قام به الرئيس ولد الطايع والذي حاول من خلاله تدشين الانفتاح على المجتمع السياسي الوطني وقد جسده في مطلع سنة 1991 عند إقراره دمقرطة الحياة السياسية من خلال الاستفتاء الشعبي على دستور يقر بالتعددية الجزبية ويمنح العديد من الحقوق والحريات العامة ويتيح فرصاً واسعة أمام المواطنين للمشاركة في تدبير الشؤون العامة، ويعتبر دستور1991 بمثابة إعلان ميلاد الجهورية الموريتانية الثالثة. [2]

[1] – سعيدي ياسين ، مرجع سابق ، ص 118.

[2] –محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 414، 420.

وقد دأبت موريتانيا على الاحتماء بالانتخابات كلما تفاقمت الأزمة السياسية من أجل امتصاص الآثار السلبية للاحتقان الداخلي، ومن أجل كسب تأييد المجتمع الدولي وبخاصة الدول الكبرى المانحة للعون العام الموجه للتنمية جاءت انتخابات نوفمبر 2003 في هذا الاطار العام، بحيث اعتبرت هذه الانتخابات التعددية الثالثة من أكثرها أهمية من ناحية المشاركة، فقد كانت هناك امرأة من بين الستة مرشحين وكان هناك إقبال كبير نحو صناديق الاقتراع مما يعكس المنافسة القوية في الانتخابات رغم أنها حسمت لمعاوية ولد سيد أحمد طايع بنسبة 66,69%، ومن خلال هذه المشاركة فقد أرسل الناخب الموريتاني بثلاث رسائل مفادها أن:

-الإصلاح المنشود ينبغي أن يتم من داخل النظام وليس من خارجه ذلك أن الانقلاب على الرئيس معاوية لا يخدم المشروع الديمقراطي.

-لقد عبر الناخب الموريتاني من خلال مشاركته في الانتخابات عن رأيه الصريح وقال بلغة الأرقام أن المزايدات السياسية والوعود الانتخابية لا تغري المواطن المتبصر.

-أراد الناخب الموريتاني من خلال مشاركته في هذه الانتخابات أن يوجه الى جميع الفرقاء السياسيين والرأي العام الوطني والدولي رسالة مفادها أن إرادة الشعب في المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع هي الطريق السليم نحو الديمقراطية، من دون أن يحدث ما من شأنه أن يخل بالنظام العام أو أمن البلاد واستقرارها.[1]

ثانيا: اصلاحات حزبية (التعددية السياسية)

لقد ساد نظام الحزب الواحد كافة القارة الإفريقية بعد الاستقلال نظراً للوضعية التي تميزت بها الدولة في إفريقيا في تلك الفترة، والطبيعة التعاضدية (الكوربوراتية) التي اتسمت بها الأنظمة إلى فترة ثمانينيات القرن العشرين، أين بدأت عملية التحول الديمقراطي والانفتاح ،تنتشر على مستوى القارة السمراء فيما يعرف بالموجة الثالثة وهبوب

[1]- محمد الأمين ولد سيدي باب، مرجع سابق ، ص 385.

رياح الديمقراطية حيث فتحت الإصلاحات السياسية والدستورية التي تميزت بها هذه المرحلة أبواب التعددية في بلدان المغرب العربي، مما سمح بتشكيل أحزاب، هذه الأخيرة التي تعتبر قوام العملية الديمقراطية، وآخر معالم النظام السياسي الديمقراطي الحديث من حيث عملها كرابط بين النظام السياسي والسلطة[1]، وتعتبر التعددية الحزبية من أهم القضايا المثارة والتي فرضت نفسها كإحدى التحديات السياسية الهامة التي واجهت دول المغرب العربي بعد فترات طويلة كان يتم التركيز فيها على قضايا التنمية والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات الخارجية.[2]

فلقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 تحولاً سياسيًا في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة و البارزة لهذا التحول تتمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد المؤسس على الأحادية السياسية وعدم السماح بالتعدد و لا بالتداول على السلطة بين قوى مختلفة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية. [3]

وبما أن دستور 1989 يعد المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر فقد أشتمل على العديد من المبادئ والأسس التي تدعم عملية الانتقال إلى التعددية السياسية من أهمها:

1. فتح المجال أمام التعددية الحزبية وذلك بالسماح بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما ورد في المادة 40 من دستور 1989 السابقة الذكر، بعدما كانت المادة 49 من دستور 1976 تنص على نظام الحزب الواحد بقولها "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على نظام الحزب الواحد"، إلا انه بنص المادة 40 التي تعد نواة الدستور، وضع حد لهذا النظام و

[1] – سيد أحمد كبير، مرجع سابق، ص 101

[2] – شليغم غنية، مرجع سابق، ص 106.

[3] - خولة كلفالي، **مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23**" كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 11/10 ديسمبر 2005، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص174 .

فتح الباب أمام التعدد وحق جميع التشكيلات السياسية المعتمدة الدخول في المنافسة السياسية.

2. وضع الشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية وإعادة النظر في قوانين الانتخاب والإعلام والجمعيات وقوانين أخرى لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة والدخول في المنافسة السياسية، حيث عرفت هذه الفترة ما يمكن أن نسميه بثورة قوانين.[1]

إن اختيار التعددية الحزبية كوسيلة للتنشيط و تفعيل الحياة السياسية، كان نتيجة لتبني نظام الديمقراطية اللبرالية الذي تم تدشينه من قبل الجزائر من خلال دستور 1989، ونظام التعددية هذا عدا عن كونه مجموعة مبادئ وقواعد ومجموعات وآليات ومؤسسات، فإنه وبعد تياراً فكرياً تدعمه فلسفة معينة تتمحور حول فكرة ترفيه الفرد في كنف الجماعة وتقويم وجوده من خلال الدفاع والمحافظة على حقوقه وحرياته، كما أنه يعد من أهم أركان ودعائم فكرة دولة القانون[2]، وقد فتحت وطأة الأحداث التي استجدت على الساحة السياسية والأمنية مطلع التسعينات،غداة إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، الباب على التحول الديمقراطي، وتبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلق نتائج لم تتمكن الإدارة آنذاك من التنبؤ بها إذ اصطدمت الديمقراطية الفتية، بعوامل ثقافية وإيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري، وأمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد بعد المصادقة على تعديل دستور28 نوفمبر 1996، الذي اعتمد هذه المرة مصطلح "الأحزاب السياسية" بدل الصياغة المقنعة المستعملة في دستور سنة 1989 المتمثلة في مصطلح"الجمعيات ذات الطابع السياسي"، فقد نصت المادة 42 من تعديل سنة 1996 على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريـات الأساسية و القيم

[1] - خولة كلفالي ، مرجع سابق ، ص183 .

[2] -"أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989" من الموقع الإلكتروني:
htt//Linaforumouf.com/18/11/2008

والمكونات الأساسية للهوية و الوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد و سيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة.

وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الرعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة. و يحظر على الأحزاب السياسية أي شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلهما.[1]

كما عرفت نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة، عدة مواعيد انتخابية لها علاقة بالتعددية السياسية، نذكر منها:

1. الانتخابات البرلمانية للغرفتين والانتخابات البلدية عام 2002.
2. انتخابات الرئاسية لعام 2004 التي تجسد لقاعدة احترام المواعيد الانتخابية المحددة دستوريا، وانتخابات 2009 الرئاسية. [2]
3. بالإضافة إلى هذه المواعيد الانتخابية فلا بد من التطرق إلى الاستفتاء الشعبي على قانون الوئام المدني الذي صدر في 13 جويلية 1999 وهو قانون يحل محل قانون الرحمة لعام 1995 الذي أقره الرئيس الجزائري الأسبق اليمين زروال الهادف إلى إرجاع الخارجين على السلطة، بالإضافة إلى هذا هناك استفتاء شعبي آخر حول السلم والمصالحة الوطنية

[1] - أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989"، مرجع سابق.

[2] - كربوسة عمراني، " **مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة** " في كراسات الملتقى الوطني الأول : التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 139.

الذي صادق عليه الشعب في 29 سبتمبر 2005، والذي جاءت نسبة القبول بـ نعم 97.36 % من أصوات.[1]

وفي إطار البرنامج الإصلاحي الذي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011، درس مجلس الوزراء يوم الأحد 2011/08/28 مشاريع قوانين، تتعلق بنظام الانتخابات الذي جاء تجاوباً مع المطالب العريضة التي صدرت عن المشاركين في المشاورات السياسية المنادية بوضع الانتخابات التي ستنظمها الإدارة تحت إشراف السلطة القضائية و إخضاعها لمراقبة الأحزاب وممثلي قوائم المرشحين الأحرار التي تشارك في هذه الانتخابات، كما درس مجلس الوزراء و وافق كذلك على مشروع قانون عضوي يحدد إجراءات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المنبثق من المادة 31 مكرر من الدستور التي تلزم بترقية مكانة المرأة في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى مشروع قانون عضوي يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية المنبثقة من أحكام المادة 103 من الدستور التي تنص خاصة على أن نظام حالات بطلان الحق في التّرشح وحالات التنافي مع التمثيل النيابي سيتم تحديده بموجب قانون عضوي. [2]

أما في المغرب

إن المستقبل السياسي للمملكة المغربية مرتبط بتصورات كل من الملكية والأحزاب السياسية التي لم تعد أحزاب الحركة الوطنية إلا فاعلاً واحداً ضمنها، حيث نجد أن هناك خيارات متباينة لكل من الملكية و الاحزاب فيما يخص تفعيل التعددية السياسية .

فالملكية تواجه اختيار تفعيل الانتقال من التعددية الحزبية إلى التعددية سياسية تتحول فيها الأحزاب إلى فاعل سياسي مسؤول عن الاختيارات السياسية الكبرى في ظل

---

[1] - البار أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 149-151.

[2] -" مجلس الوزراء يقر مشاريع قوانين منبثقة عن الإصلاحات السياسية " من الموقع الالكتروني:
www.elbilad.net/ 29/08/2011

حكومة حزبية تتخذ القرارات حسب منطق التحالفات والانتخابات و إذا كان الاختيار هو الأقرب إلى مفهوم الديمقراطية الناجحة، والتي تجعل منها الثقافة السياسية السائدة اليوم. [1]

ففي العقد الأخير من حكم الملك الحسن الثاني، جرت انتخابات في 14 نوفمبر 1997، شارك فيها حوالى 16 حزباً سياسياً تمثل خمسة عشر منها في مجلس النواب من أصل 325 عضو منتخبين بالاقتراع الأحادي الأسمي الأكثري في دورة واحدة وهو أسلوب الانتخاب الذي دأب المغرب على اعتماده منذ أول اقتراع تشريعي في ماي 1963، كما أنه الانتخاب الأول في ظل الثنائية المجلسية التي عاود المغرب الأخذ بها مع دستور 1996 بعدما انقطع عنها حين توقف عمل البرلمان عقب الإعلان عن حالة الاستثناء في يونيو1965. [2]

وفي عهد الملك محمد السادس، جرت انتخابات في 27 سبتمبر 2002، وشارك فيها ستة وعشرون حزباً سياسياً، أي بزيادة عشرة أحزاب قياساً بإقتراع 1997، ولعلّ مرد ذلك إلى التوسع الذي شهده الحقل الحزبي ابتداءاً من عام 1999، حيث تأسس ستة عشرة حزبا بين الأعوام 1999-2006،و رأى النور أغلبها بين 1999-2002، كما أن من اللافت للنظر في هذه الانتخابات هو انتقال المغرب من "الاقتراع الأحادي الإسمي الاكثري على دورة واحدة" إلى "الاقتراع باللائحة"، علماً أن الأخذ بالنمط الجديد للانتخاب جاء نتيجة مناقشات بين مكونات الحقل السياسي المغربي،في سياق مطالبة الأحزاب السياسية المغربية بتطوير التجارب الانتخابية إلى ما هو أحسن. [3]

---

[1] -–يوبا اليكهام " **التعددية في المغرب : بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية** " من موقع الكتروني:
www.ahewar.org/1542 العدد 2006/05/06

[2] - محمد المالكي، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية : حالة المغرب الأقصى**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص65.

[3] - المرجع نفسه، ص 67.

وتعد انتخابات 27 سبتمبر 2002، أول انتخابات مغربية تجرى في موعدها دون تأخير على نحو ما كان سائداً في البلاد ونظراً لتغيير الأوضاع السياسية هذا و قد عكست هذه الانتخابات مجموعة من الدلائل من أهمها:

1. إتسامها في مجملها بالنزاهة والشفافية: وهو ما أرجعه البعض إلى غياب وزير الداخلية السابق إدريس البصري فيما يعد مؤشرا ايجابيا يضمن سٌير الانتخابات دون تزوير.
2. اتسام الحملات الإعلامية بالجدية و بحرصها على توعية المواطنين بأهمية نزاهة العملية الانتخابية، بل إن السلطات قامت بإتخاذ عددا من الإجراءات ضد بعض المسؤولين الذين ثبت تورطهم في مساندة ودعم بعض المرشحين بشكل أخَل بحيادية الانتخابات.
3. عكست هذه الانتخابات نضج تنظيمات المجتمع المدني.
4. تبدت نزاهة هذه الانتخابات في شغل حزب العدالة والتنمية وهو حزب ذو توجه إسلامي للمرتبة الثالثة.[1]

– وفي 07 سبتمبر 2007، جرت انتخابات شاركت فيها ثلاثة و ثلاثون حزباً سياسياً، وهي ثامن انتخابات منذ عام1963، فقد كان متوقعاً أن يشارك فيها قرابة خمسة عشر مليون ناخب وناخبة، في حين لم تتغير الخريطة البرلمانية قياساً على ما كان عليه الأمر في الولايتين التشريعيتين السابقتين 1997–2002، فنتائج اقتراع سبتمبر 2007 أفرزت مرة أخرى برلماناً فسيفسائياً، تمثلت فيه ست وعشرون هيئة سياسية هو عدد الأحزاب نفسها الممثلة في برلمان 2002–2007 مع حصول فوارق في عدد المقاعد المكتسبة من حزب إلى آخر، مما يعني استحالة بروز أغلبية أو أغلبيات متقاربة من حيث التوجهات الفكرية والإديولوجية. [2]

[1] - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص، 256–257.

[2] - محمد المالكي، مرجع سابق، ص ص 69–72.

أما تونس:

فقد أجرت تونس أول انتخابات تعددية في عهد بن علي في سنة 1989 حيث تنافست ستة أحزاب أهمها التجمع الدستوري الديمقراطي والمحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب، ثم جاءت الانتخابات البرلمانية عام 1994، حيث شاركت القوى الإسلامية الممثلة في حركة النهضة، وقد تلت تلك الإصلاحات تعديلات أخرى أدخلت على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مقارنة بالانتخابات السابقة. [1]

وقد تم إجراء تعديلات جوهرية مجدداً على قانون الانتخابات في نوفمبر 1998 وجاءت هذه التعديلات قبل إجراء آخر انتخابات نيابية في أكتوبر 1999، ومن بين هذه التعديلات هو أن لا يسمح للأحزاب السياسية بأن تتبنى مبادئ أو تمارس أنشطة على أساس الديانة أو اللغة، أو العرق أو النوع الاجتماعي.

وأنشأت التعديلات الدستورية التي أُقِرت سنة 2002، غرفة عليا هي الهيئة التشريعية التونسية والمتمثلة في "مجلس المستشارين".

بالإضافة إلى تعديلات على الحملة الانتخابية من خلال التعديل الاستثنائي على دستور يوليو 2008، وصوّت البرلمان التونسي على تلك التعديلات في أفريل 2009، وقد نصت تلك التعديلات على ما يلي:

1. خفض سن الانتخاب من 20 إلى 18 سنة.
2. البت في الطعون المتعلقة بالانتخابات في أجل 15 يوماً.
3. خفض سن الترشح لمجلس النواب إلى 23 سنة. [2]

[1] - عباش عائشة، مرجع سابق، ص130.

[2] -" برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: ملامح الدولة، الانتخابات في تونس، من موقع الكتروني: **www.pagar.org**

أما في ليبيا:

يذهب القانون الليبي إلى حد اعتبار أي عمل حزبي "خيانة في حق الوطن" تصل عقوبتها إلى الإعدام في القانون "تحريم الحزبية" الصادر في يونيو 1972،حيث تم اعتقال حوالي 152 من الكوادر الجامعية العليا والطلبة والمهنيين بتهمة الانتماء إلى الجماعة الإسلامية الليبية، التي دعت للتغيير السلمي في ليبيا وعرفت أيضا بجماعة الإخوان المسلمين حيث بدأت محاكمتهم في مارس 2001، وأقرت المحكمة بحكم الإعدام على عبد الله أحمر عز الدين في 16 فيفري 2002، مع سالم أبو حنك بعد محاكمة جرت أمام محكمة الشعب في طرابلس.

وتحت ضغط المجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، أعلنت جمعية حقوق الإنسان التابعة للقذافي الدولية للجمعيات الخيرية والتي يرأسها سيف الإسلام القذافي في بيان أصدرته في سبتمبر 2003، أن الجمعية تقدمت بمذكرة للجهات المختصة، تناشدها العمل على إطلاق سراح مجموعة من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وذلك لغرض إعادة إدماجهم والاستفادة منهم... [1]

[1] - شريف منصور، مرجع سابق، ص 98.

الخلاصة:

خلاصة القول يختلف مسار التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي من حيث النماذج السياسية والأمنية ،أحدها نموذج اقصائي عنيف في ليبيا، والآخر توافقي تشاركي في تونس والمغرب، في حين نجحت تجارب الديمقراطية في تجاوز المراحل الانتقالية الصعبة خاصة في الجزائر،لكن تضل معادلة الأمن والاستقرار السياسي رهينة منطق القوة والصراع،فقد عرفت السنوات الأخيرة تحولات سياسية وأمنية عكست عددا من الديناميات التي حدثت في هذه الكتلة من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها،لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحولات الأمنية التي تشترك فيها معظمها ،بحيث لم تتمكن ليبيا من ايجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية ،بينما لم تنجح الانتخابات الرئاسية في موريتانيا اكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم واستمراره، أما المغرب فيواصل تجربته المتمثلة في الشراكة بين الاسلاميين والمؤسسة الملكية، أما الجزائر فقد عرف نظامها السياسي استقرارا واستمرارية رغم معارضة بعد الاحزاب حول اشكالية الرئاسة.

ورغم كل هذه التحولات والاصلاحات السياسية التي تبنتها دول المغرب العربي،إلا أنها مازالت تواجه تحديات داخلية ،تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات ايقاف مسار التحولات التي شهدتها عدداً من دول المنطقة، وارجاعها إلى وضع ما قبل الثورات،وذلك مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي انتجتها الثورات مزيدا من نقاط القوة، وتبقى احتمالات العودة إلى الأنماط السياسية في الحكم التي سبقت الثورات العربية مسألة ممكنة حيث تراجع جزء مهم من الاسلاميين ومن التيار الديمقراطي عن تصدر المشهد السياسي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي

لقد كان للتغيير في مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى مفهوم الأمن متعدد القطاعات تداعيات وانعكاسات في طبيعة التهديدات الأمنية في الفترة التالية للحرب البادرة لتتصاعد أهمية مصادر التهديدات غير التقليدية أو اللاتماثلية، ومن سماتها الرئيسية أن مصدرها ليس الدول وأنها ليست عسكرية وأنها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتطلب في معظم الأحيان تعاونا متعدد الأطراف مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض والتحركات السكانية والإجرام المنظم وأمن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها [1]، وهذا راجع الى التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في العقد الماضي وتشهدها في العقد الحالي،قد تركت أثارها على التفاعلات الدولية المختلفة، وكذا على النظام الدولي وترتيباته، وهذا ما يجعل الدارسين المختصين يعيدون النظر في مناهج وأطر تفكيرهم ونظرياتهم وافتراضاتهم المتعلقة بدراسة الظواهر الدولية.

ولما كان موضوع الأمن يعد من أولويات السياسات القطرية والدولية، توجب إعادة النظر في هذا المفهوم الذي واجه بدوره تحديات جديدة، في ظل تنامي هيمنة القوى العظمى على النظام العالمي والتراجع المتنامي لمفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، ومراقبة التسلح وحماية البيئة، وهيمنة سياسات التكتلات الإقليمية والعالمية هذه القضايا جميعها دفعت الدارسين وصناع السياسة إلى إعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني، وبدأ الاهتمام بموضوع الأمن يتسع ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بل حتى الفكرية، كما بدأ النقاش يتركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي والعالمي وكما تم استبدال الدولة كمرجعية

[1]– عبد الرحمن رشدي الهواري،" **التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط**" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 ، القاهرة ، مركز الأهرام، جانفي 2001 ، ص239 .

في الدراسات الأمنية بالإنسان، فبدأ أيضا النقاش يتبلور حول مفهوم الأمن الإنساني[1]، و تعيش منطقة المغرب العربي على غرار مناطق إقليمية عديدة في العالم تهديدات تقليدية وأخرى لا تماثلية جديدة فرضتها التغيرات في بنية النظام الدولي وملامحه، وكذلك البناءات المعرفية والأبعاد المفاهيمية لتطور المجتمع الدولي والتغير في بنية العلاقات الجديدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة [2].

وبناء على ذلك عرفت هذه المنطقة عدة تطورات وتغيرات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، بعد ثورات الربيع العربي الشيء الذي جعل منه ميدانا خصبا للدراسات الأكاديمية التي تحاول تمحيص هذه الديناميكيات الجديدة التي دخلها، وإذا كانت مجمل هذه الدراسات تركز على الجوانب السياسية أو التاريخية، فإن الجوانب الأمنية لم تحظ بذلك القدر من الدراسة، وهو ما يدفع إلى فهم تحدياتها وأهم الإشكاليات المحيطة بها.

[1]–محمد بابوش، " **التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي** "،02–02–2013، شوهد يوم :15–02–2017 **من الموقع الالكتروني:** **http://www.oujdacity.net/national-article-73433-**

[2]– العربي العربي،"التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة "المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 07–06–2016 ، شوهد يوم 11–01–2017 من الموقع الالكتروني:
http://maspolitiques.com/ar/index.php/11-publicatons/366-risq

البيئة الأمنية لدول المغرب العربي

بعد أحداث11 سبتمبر2001، اتخذت الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية ودوائرها الجيوسياسية الإفريقية والمتوسطية خاصة ، منحى جديدا حيث أصبح من الصعب تحديدها أو السيطرة عليها، وعليه فقد أخذ الأمن في المنطقة المغاربية أبعادا جديدة فلم يقتصر على بعده العسكري فقط، كما يشكل الجوار والقرب الجغرافي عامل مهم في انتشار وتوسع هذه التهديدات لتمس جميع الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي، مما انعكست على الأمن في المنطقة بشكل شامل لجميع أبعاد الأمن. [1]

وتشهد دول المغرب العربي لاسيما تلك التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي تهديدات وعدم استقرار أمني أساسا في أنشطة التنظيمات السلفية والحركات الجهادية والقاعدة والاتجاهات السياسية او الحزبية المواجهة لها، مما يعرض مسالة شرعية الدولة واحقيتها في استعمل الاكراه والعنف وتحقيق الأمن محل الشك، وهذا ما يظهر مواجهة الجماعات السلفية في تونس وليبيا.

في الحقيقة حتى وان كنا لا يمكننا أن نرد ظهور هذه الجماعات إلى ثورات الربيع العربي وإنما كانت موجودة قبلها،إذ احتضن المغرب العربي عمل عديد من الجماعات المتشددة يعود نشاطها إلى بدايات العنف في الجزائر الذي ارتبط بالمسار التحول الديمقراطي وتوقف المسار الانتخابي سنة 1991 بعد فوز الحزب المعارض للسلطة وهو"الجبهة الاسلامية للانقاذ" "Fis" ، ثم ظهور بوادر لأعمال مسلحة في الجزائر التي قادت إلى شبه حرب أهلية وكانت إمتدادا لبداية أعمال عنف داخل الأقطار المغاربية الأخرى،غير أن القاعدة في بلاد المغرب العربي أرادت استغلال فرصة الربيع العربي لتوسيع قاعدة الانخراط في صفوفها من خلال خلق وجه مدني–دعوي للقاعدة بتنظيم حملات لكسب العقول والقلوب من خلال العمل الدعوي والخيري تقام على هوامش المدن

[1]–محمد بابوش، مرجع سابق.

والقرى، وهو ما تم فعليا من خلال تأسيس "تنظيم أنصار الشريعة" داخل البلدان التي عرفت حراكا سياسيا مع الربيع العربي،لاسيما البلدان التي ظهر فيها فراغ أمني على غرار تونس وليبيا.[1] حيث عرفت المنطقة حركات تنقل غير عادية للأسحلة من ليبيا إلى دول الجوار وحتى منطقة الساحل الافريقي خاصة مالي والنيجر واستعماله من طرف الجماعات المتطرفة ،حيث أدى ذلك التدهور الأمني الذي أعقب الانقلاب العسكري على النظام في مالي، كما ترتب عنه ظهور جماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال والتي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت بالانفصال

الجماعات المسلحة في المغرب العربي

وهذه أهم الحركات المسلحه الناشطة في هذه المنطقة الحساسة والمهمة جدا هي:

جماعة أنصار الدين: هم طوارق من أصول عربية، يرأس هذه الجماعة المدعو "إياد أغ غالي"، والحركة ذات توجه سلفي تدعوا إلى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في دولة مالي ولكنها لا تطالب باستقلال شمال مالي، مؤسس هذه الجماعة "إياد غالي" تأثر بالفكر السفلي حينما عمل كدبلوماسي لبلاده في منطقة الخليج العربي، وتعد هذه الحركة أكبر الجماعات المسلحة وينظر إليها بمثابة طالبان في أفغانستان.

القاعدة في بلاد المغرب العربي: تنظيم منبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية يترأسها "عبد المالك دروكدال"، أبو مصعب، وهذه الجماعة الأكثر تسليحا وخبره قتاليه عن باقي المجموعات، كما تمتاز بعلاقاتها مع شيوخ القبائل في المنطقة لكل ذلك فان لهذه الجماعة اليد العليا في المنطقة، وهي المحرك الحقيقي لكل الفصائل الاسلامية المسلحة في شمال مالي، كما تهدف هذه الجماعة إلى تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي خاصة الوجود الفرنسي والأمريكي، وينظر التنظيم إلى منطقة شمال مالي على أنها المنطقة التاسعة لإمارة الصحراء وفق التقسيم الإداري لتنظيم القاعدة، حيث يقسم التنظيم

[1]–مليكة فريمش،"**القاعدة في المغرب الاسلامي واستراتيجية محاربتها**" في نسيم بلهول:الحوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان دار حامد للنشر والتويع، 2016 ،ص245.

شمال إفريقيا إلى مناطق عسكرية تمتد بين مالي والنيجر ونيجيريا وموريتانيا وتشاد، ويتولى إمارة هذه المنطقة المدعو "يحيى أبو الهمام".

حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: يقودها المدعو"محمد ولد نويمر"، وتدعو هذه الحركة إلى الجهاد في منطقة غرب إفريقيا، وتتمركز في مدينة (قاو) في شمال مالي، وهذه الحركة انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومعظم مقاتليها جزائريين وموريتانيين وطوارق، وتمتلك ترسانة عسكرية جيدة، ولها روابط قبليه متينة وحضور ميداني واسع.

كتيبة أنصار الشريعة: مقرها الأساسي تونس وتفرعاتها في ليبيا وفي الشمال،يتزعمها المدعو"عمار ولد حماها"،معظم مقاتليها من أبناء قبائل البرابيش والعرب، ويصفها زعيمها بأنها كتيبه إسلامية شعبية إقليمية، تهدف إلى تطبيق شرع الله في كل دولة مالي، و قامت خلال السنوات الأخيرة بـ حوالي 100 هجوم إرهابي منها الهجوم على قاعدة تقنتورين في الجزائر، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل، بالاظافة إلى الهجوم الذي نفذ على القنصلية الامريكية في بنغازي، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي وآخرين.

كتيبة الموقعون بالدماء: يتزعم هذه الكتيبة الجزائري"خالد أبو العباس"، مختار بالمختار،أو "الأعور"،حيث شكلها حديثا بعد أن تم عزله عن زعامة كتيبة الملثمين، وقامت هذه الحركة بالهجوم على مجمع "عين اميناس" للغاز في الجزائر حيث احتجز عددا من الرهائن،و في عملية نوعية ، تمكن الجيش الجزائري من تحرير الرهائن و القضاء على معضم الارهابيين.

زعيم الكتيبة، مختار بالمختار، معروف بمشاركته وتزعمه لعمليات التهريب في المنطقة خاصة تهريب الدخان، ولذلك يطلق عليه "مستر مالبورو"، ولهذا السبب تم طرده عن زعامة كتيبة الملثمين.

حركة تحرير ازواد: يرأسها "بلال اغ الشريف"،وهي حركة سياسية عسكريه مؤلفة من الطوارق تأسست عام2011، وترفض هذه الحركة تطبيق الشريعه الاسلامية في شمال مالي،وتدعوا

للتفاوض مع الحكومة المركزية بخصوص وضع شمال مالي، إلا أن هذه الحركة تم حصر نفوذها لصالح الحركات الاسلامية، ولم تعد تسيطر فعليا على أي جزء من منطقة شمال مالي، ومن هنا عرضت هذه الحركة مساعدة فرنسا والقوات الافريقية لقتال المجموعات الإسلامية في المنطقة. [1]

المبحث الأول :التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية.

توسعت التهديدات الأمنية إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالإرهاب وبالجريمة المنظمة وانتشار السلاح، هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بمتغيرات داخلية وخارجية وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي ، تعقد هذه التهديدات واستفحالها أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية وانتهى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغاربية.

العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى استفحال التهديدات.

العوامل الخارجية : هناك مجموعة من العوامل زادت من حدت التهديدات أهمها ما يلي[2]

- الأزمة الليبية و تدفق السلاح الطوارق.
- المجندون الماليون والنيجريون الذين فروا في أكتوبر 2011 وكانوا تحت إمرة خميس القذافي
- التنافس الصيني الغربي على الثروات التي يتمتع بها السودان، قاد نحو تقسيم السودان إلى دولتين– دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان.

[1]–محمد بابوش، مرجع سابق.

[2]–عمر فرحاتي، **اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، مداخلة في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، جامعة ورقلة 28 – 27 فيفري 2013، ص14 .

العوامل الداخلي[1]

مرتبطة بمجموعة من العوامل أهمها:

-غياب المساواة والتوازن بين المناطق سواء من حيث التنمية أو تمثيل أبناء المنطقة في مختلف مؤسسات الدولة

-الانقلاب العسكري وأثره على تأزيم الأحداث، وعدم قدرة الجيوش النظامية على السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وليبيا والاستحواذ على مناطق وفرض منطقها وسياستها.

المطلب الأول:التهديدات الأمنية اللاتماثلية الصلبة

أولا: الإرهاب في دول المغرب العربي

تتسم ظاهرة الارهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي ،ولاسيما من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الاهداف والعضوية والنشاط ، بل ان الجماعات المتطرفة تتبنى الاسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل الجماعة الاسلامية المقاتلة، الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الارهابية في بلدان المغرب العربي،مثل الجماعة المغربية المقاتلة،والجماعة الاسلامية التونسية المقاتلة ،والجماعة الليبية المقاتلة.

مفهوم الإرهاب اصطلاحا

في المعجم السياسي: نجد كلمة أرهب تعني، "محاولة نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية"[2]، في الموسوعة السياسية " الإرهاب هو استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال،وبشكل عام استخدام

[1]-عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص15 .

[2]- هيثم الكيلاني: **إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية**، مجلة الوحدة، العدد 67، أفريل 1990، ص .4

الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[1] وعرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب على أنه" استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية" [2]

وفي الموسوعة السياسية والعسكرية وردت سمات العمل الإرهابي بأنه "عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما ويقوم به أفراد (أو جماعات) مستقلون أو مدعومون من دولة ما، وقصده تحقيق أهداف سياسية"[3]

اما تعريف الارهاب لدى المفكرين العرب فنذكر :

الأستاذ الدكتور "نبيل حلمي" يعرف الإرهاب بأنه (الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يحدد حريات أساسية، ويكون هدفه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها اتجاه موضوع معين) [4]

الدكتور"عصام صادق رمضان" يعرفه بأنه لاستخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد الأفراد ويعرض للخطر أرواحا بريئة أو يؤذيها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير في موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر على الضحايا المباشرين" [5]

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون: **الموسوعة السياسية**، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص153.

[2]– عبد الناصر حريز: **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي – دراسة مقارنة**، ط1، مكتبة مدبولي، 1997 ، ص25.

[3]– فيراس البيطار: **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، عمان، دار أسامة، 2003، ص ص15–16.

[4]– احمد نبيل حلمي:**الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القاون الدولي العام** :دار النهضة العربية، القاهرة 1988 ص 27.

[5]– عصام صادق رمضان: **الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة22، العدد 75، جويلية 1986، ص24

علاقة الإرهاب ببعض المفاهيم المشابهة له:

-**الإرهاب والجريمة السياسية:** إذا كان الإرهاب هو عنف منظم متصل لتحقيق أهداف، فإن الجريمة السياسية لا تشترط دائما أن تكون عنفا، وحتى ولو كانت عنفا فإنه ليس متصلا أو منظما[1]

-**الإرهاب وحرب العصابات:** لا يميز الإرهاب في هجوماته بين الأهداف المدنية والعسكرية وبين المقاتلين وغير المقاتلين، في حين تستهدف حرب العصابات المباني الحكومية والقوات كالنظامية والعسكرية، كما أن حرب العصابات من جهة أخرى تسعى إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في السعي إلى الاستقلال والتحرر، وهو هدف تكتيكي يتمثل في إلحاق ضرر مادي ومعنوي في صفوف العدو، في حين تستهدف العمليات الإرهابية الدعاية وإثارة الانتباه إلى قضيتهم [2]

ويعتقد البعض ان تنظيم القاعدة في المغرب العربي يتجه نحو استراتيجية اقليمية أكثر منها تدويلية والدليل على ذلك صدور وثيقة في مارس 2013 ،من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تسير في الاتجاه نفسه،حيث تحدثت عن ظرورة انظمام"هجرة"الشباب في تونس والمغرب والجزائر إلى جبهات القتال في شمال مالي وجنوب الجزائر لمواجهة النفوذ الفرنسي وكذلك لمواجهة النظام الجزائري، وهذا ما يؤشر على التحول نحو"أقلمة" الجهاد بدلا من "تدويله"،مما يؤكد الطبيعة المحلية للتنظيم،وقد لمحت إلى أفضلية البقاء في المنطقة المغاربية للقيام بأعمال الدعوة والاستقطاب ،على الالتحاق ببؤر التوتر في سوريا وغيرها واعتبرت أن هناك محاولة لافراغ الساحة من المقاتلين عبر تسهيل عملية سفرهم للخارج، ما يحد من قدرتهم على التحرك داخل بلدان شمال افريقيا .

[1]- عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996، ص89.

[2]- لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة ، ص 288.

ورغم هذا البعد الاقليمي الذي تحدثنا عنه غير أن لجذور هذا التنظيم خصوصيات داخلية.[1]

1-الحركات الإرهابية في الجزائر

لقد عانت الجزائر من ظاهرة الارهاب أكثر من غيرها من دول المنطقة المغاربية ،حيث عرفت البلاد صراعا دمويا بين الجماعات الاسلامية المسلحة والجيش خلفت من وراءها مئات الالاف من القتلى والجرحى والمفقودين وقد دامت قرابة عشرة سنوات (1991-1999) وسميت بالعشرية السوداء[(*)2]

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان"**الجماعة المسلحة** " و"**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**"، فالأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية"، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة[3] ،والتي نشأت سنة 1998، وكان أول من ترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل وخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد الملك دروغدال" المعروف بـ"ابو مصعب عبد الودود،و هو الرئيس الحالي لهده الجماعة[4].

ان الاختلاف الواضح بين النقاد حول البدايات الحقيقية لظاهرة الارهاب ، قد جعلنا ندرس هذه الظاهرة منذ قيام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فهناك من يقول انها بدأت

---

[1]- توفيق المدني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الاصولية في السلطة**، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2013، ص ص69،68.

[(*)]حرب العشرية السوداء. تلك الأحداث التي إستمرت من 1991 الى 2002 وقتل فيها مايقارب .200,000 شخص في الجزائر و كان الصراع المسلح خلال العشرية السوداء بين النظام الجزائري القائم وفصائل متعددة وصفت بأنها تتبنى أفكار موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ و الإسلام السياسي. منها الجماعة الإسلامية المسلحة و الحركة الإسلامية المسلحة و الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح و الجيش الإسلامي للإنقاذ وهو الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ. بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لالغاء الانتخابات التشريعيه في البلاد تخفوفا من فوز الإسلاميين فيها.

[2]- ادريس عطية،**الارهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة و اليات مواجهتها**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص:دراسات افريقية،جامعة الجزائر 3،2011،ص152.

[3]- محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص 78.

[4]- شبكة النبأ المعلوماتية، "**تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنات ثرية ووجوه متعددة**"، أفريل 2007، من موقع الالكتروني: **http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm**

عندما قام الجيش بقيادة "هواري بومدين " بالاستيلاء على السلطة وما تلته من تبعات في تلك الحقبة[1].

وهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة " هواري بومدين" وظاهرة الفساد السياسي، وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري في دائرة الأزمة، الذي نتج عنه إهتزاز شرعية النظام، وهو ما عبر عنه بعض السياسيين الجزائريين بصعق هيبة الدولة.

واتجاه آخر يرى أن العنف ارتبط بتوقيف المسار الانتخابي سنة1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية لانقاد (FIS)، والتي حلت بعد التعديلات الدستورية التي تحظر إقامة أحزاب سياسية على أساس ديني أو جهوي .

والإرهاب الاسلاموي الجزائري ليس وليد الحرمان الذي شعر به الأصوليون اثر إيقاف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992، فالحركة الاسلاموية الجزائرية استعملت السيف والمرشة دوما ، ومنذ سنة 1964 هاجم الإسلاميون الجزائريون الاشتراكية الجزائرية مستغلين القدوم المكثف لمعلمين شرق أوسطيين الذين عمموا لدى الشبيبة أفكار الإخوان المسلمين والوهابية. [2]

كذلك تفاقم و تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد لنمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في

[1]– محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشـر الذهبي للطباعة ، القاهرة،2000، ص61.

[2]– لعميد :عبد الرزاق معيزة، ، **الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب** ، مجلة الجيش ، العدد473 ديسمبر 2002 ص 21،22.

المجمعات الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي[1].

وبالإظافة إلى ما ذكر ، يمكن اعتبار أن السبب الحقيقي في ظهور الجماعات الارهابية كان نتيجة التجزئة والتقسيم الذي تعرضت له الجبهة الاسلامية للانقاذ[2]، والتي عرفت انخراط هذه الجماعات في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح[3]، وتعتبر "**الجماعة السلفية للدعوة والقتال**"التي انشات في عام 1998علي يد حسن حطاب أخطر من "**الجماعة المسلحة**"، حيث أعلنت عن تغيير اسمها من" **السلفية للدعوة والقتال** " إلى " **تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي**"، وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة" أسامة بن لادن"،الذي زكى المبادرة وأصدر بيانا[4]، لتصبح بعد هذا التغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلا للقاعدة لها في شمال أفريقيا في جانفي 2007 ويعتبر معظم المتتبعين انها نتيجة فعلية للحرب الامريكية على الارهاب بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة ولكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم. [5].

---

[1]– محمد سعد أبو عامود، "**الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر**"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ،العدد 113، 1993، ص 114.

[2]– بدر حسن الشافعي،"**الجزائر ..ماذا بعد مرور عقد من الزمن**"،مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، مجلد 37،العدد148،افريل 2002،ص ص103–105 .

[3]– الوقت – ميدل إيست أون لاين، "**القاعدة في المغرب العربي – عدو مجهول صحة الفراغ السياسي–** "،من الموقع الالكتروني: **http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130**

[4]– عمار جفال، " **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 13.

[5]– دنيا الوطن، "**الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب**، من الموقع الالكتروني: **http://www.alwatanvoice.com**

وتعتبر أغلب العمليات الارهابية التي تبناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي داخل الجزائر تندرج في اطار الارهاب المحلي حيث تبنت تفجيرات العاصمة التي طالت مبنى رئاسة الحكومة والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية.[1]

ويعتبر الهجوم على القاعدة النفطية "تيقنتورين" بجنوب شرق الجزائر في 2013 من بين التهديدات العنيفة التي تبناها تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"، بالاضافة الى محاولة اختطاف الطاقم الدبلوماسي الجزائري في ليبيا من طرف جماعة "مختار بلمختار" والتي تصدى لها جهاز الأمن الجزائري، حيث أرادت الجماعة من وراء هذه المحاولة الى استبدالهم بعناصرها الموجودة في السجون الجزائرية بعد اعتداء "تيقنتورين"، وقبلها قامت "منظمة الوحدة والجهاد في غرب افريقيا"Moujao" والتي قامت في 05 افريل 2012 باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة "قاو" شمال مالي وكل ما يعرف عنها هو اسم قائدها "حمادة ولد محمد خيرو" ،حيث يبقى الشك والغموض يدوران حول هذا التنظيم منذ تاسيسه حيث استهدف مباشرة الجزائر رغم أن تسميته متعلقة بغرب افريقيا وليس شمالها ويستهدف هذا التنظيم بشكل خاص الجزائر وهذا ما دفع بعض المسؤولين الصحراويين كوزير الخارجية و الأمين العام لاتحاد العمال الصحراويين يصرحان بان هذا التنظيم من تأسيس المغرب. [2]

إلا أن هذه الهجمات قد عرفت نقلة نوعية في طبيعة نشاطها لتتخطى الحدود الجزائرية كعمليات اختطاف للأجانب، كما أنها تعتبر المسؤولة على الهجمات بالقنابل المحشوة بالمسامير على مترو الأنفاق في باريس عام 1995.[3]

كما دعت هذه الجماعة في2007/1/8، إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة: (ها هي فرنسا تخرج البارحة من الباب وتخرج اليوم من النافذة بل وها هي أمريكا

---

[1]– ادريس عطية،مرجع سابق، ص154.

[2]–مليكة فريمش ، مرجع سابق ، ص261.

[3]–مرصد الإرهاب، "**الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة**".نقلا عن: **http://www.alerhab.net**

أيضا تدخل من الباب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد أن تواطأ معها لص الدار)[1] ، وقال أن التنظيم لن يتردد في ضرب و.م.أ كلما وأينما استطاعت ذلك وفي أي مكان من العالم.

واضاف قائلا: (إذا كانت الإدارة الأمريكية تعتبر حربها ضد المسلمين شرعية فلماذا لا نعتبر نحن حربنا على أراضيها شرعية أيضا)، وقال أن تنظيمه يخطط لشن هجمات على مصالح أمريكية تسعى للسيطرة على ثروات الطاقة في المنطقة، وقال أنه ما زاد غضبنا هو أننا وجدنا أنفسنا على لائحة الولايات المتحدة الأمريكية السوداء متهمين بالإرهاب، فلذلك قامت هذه الجماعة بهجمات ضد سياح غربيين وعدة تفجيرات في بلدان مختلفة، أما الجماعة المسلحة فنشاطها محليا يهدف للقضاء على أنظمة الحكم الداخلية لإقامة دولة إسلامية[2].

وهذا ما جعل الدول الغربية تعمل على تقديم إستراتيجيات لمواجهة و احتواء هذا الخطر لأنه أصبح مصدرا لتهديد مصالحها في الدول الإسلامية و أمنها القومي، فقد دعى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عند زيارتة للولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر 2001 إلى ظرورة تكثيف الجهود الدولية لمحاربة الارهاب كظاهرة دولية وليس قطرية [3]

2- الحركات الإرهابية في المغرب

تعتبر المغرب من اوائل الدول التي شهدت عمليات ارهابية منذ سنة 1973، حيث تطورت هذه الحركات تدريجيا وبطريقة هائلة داخل النظام المغربي، ويعود ظهور التيار المتطرف من السلفية والمسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام1991 حين ظهر في السعودية وبلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن

[1]- عمار بن عزيز، مرصد الإرهاب، " **أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا**" من الموقع الالكتروني: **http // www. Alerhab . net**

[2]- مرصد الإرهاب،**" قاعدة دول المغرب العربي يهاجم قيادات بلدان المغرب"**،من الموقع الالكتروني: **http://www.alerhab.net**

[3]- إدريس عطية،**مرجع سابق**، ص154.

التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان،"الذين استباحوا في نظرهم أرض الإسلام" وحينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر و دخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية[1].

وتنامى ذلك التيار في المغرب في سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط والمراقبة، وتعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها"تيارا منهجيا عقديا أصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى"[2]، ويعود أصل السلفية الجهادية في المغرب إلى المجاهدين القدامى في أفغانستان والذين شاركوا في حرب طويلة ضد الاتحاد السفياتي سابقا ما بين أعوام 1980و1989 وبعد نهاية الحرب عادوا إلى المغرب ،وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ،أضحت بلاد الرافدين ملاذا للجهاديين المغاربة ضد الجيش الأمريكي، حيث يتصدرهم أبو أسامة المغربي الذي لعب دورا كبيرا في عمليات انتحارية في العراق و من أبرزها نسف مبنى الأمم المتحدة و تصفية موظفين رفيعي المستوى وفق تقارير وزارة الداخلية العراقية ،وكان مؤسس هذا التنظيم هو عبد الكريم المجاتي الذي كان وراء الهجمات الإرهابية في مدريد 2004،حيث كان واضحا منذ البداية أن تلك العملية مرتبطة بخلايا متطرفة في المغرب والتي انبثقت عن تنظيم"الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة" والتي تتبنى نفس الأفكار الجهادية السلفية في الجزائر، أما التفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء عام 2003 و2007 فقد تبنتها جماعة "تنظيم الصراط المستقيم" و "خلية عبد الفتاح الرايدي"على التوالي.[3]

وتكشف الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الارهابية في المغرب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي،خلفا للموقف المغربي الذي يؤكد على

---

[1]– عبد الحكيم أبو اللوز، " **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 21.

[2]– عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق ، ص 21.

[3]– MATIEU GUIDERE, **EL_QAIDA A LA CONQUETE DU MAGHREB, LE TERRORISM AUX PORTES DE L,EUROPE** ,EDITION DU ROCHER, MONACO France,2007

محلية العمليات الارهابية لاسيما مع ما تكشف من أن منفذي العمليات الارهابية في الدار البيضاء كانوا يعتزمون مهاجمة سفن حربية تابعة لحلف شمال الاطلسي (NATO) كانت تزور المغرب في افريل 2007 في اطار تدريبات مشتركة مع القوات المغربية ،كما تعزز هذا الراى بحقيقة أن المنفذين من الفكر العملياتي للقاعدة القائم على نظام الخلايا الصغيرة والتي يرأس كل منها قائد يسمى ب"الامير"[1]

3- الحركات الإرهابية في ليبيا

اختلف الفكر الجهادي في ليبيا عكس الجزائر و المغرب إلى حد كبير ،حيث ظلت المواجهات بينها و بين السلطات الليبية منذ بداية التسعينات ، فقد ركزت هذه الجماعة في عملياتها ضد النظام الليبي و كانت لها أشواطا طويلة و أعنفها كانت محاولة اغتيال الزعيم الليبي "معمر القذافي" [2]

وفي ليبيا كانت الجماعة المقاتلة تؤسس هيكلها التنظيمي تحت قيادة "عبد الله بلحاج"، وتقوم بتطوير المهارات القيادية للمسؤولين عن الخلايا والوحدات في جميع أنحاء البلاد وكانت الجماعة تعتزم بناء قدراتها بشكل شديد الدقة، غير أنها سرّعت من مخططها بسبب التأمين السيئ لإحدى العمليات في عام 1995، وقد حاول أعضاء في "الجماعة المقاتلة" إخراج أحد رفقائهم من مستشفى في بنغازي، غير أن قوات الأمن الليبية أصبحت على بينة من خطتهم وتحركت بسرعة لقمع الحركة، ونتيجة لذلك اضطرت "الجماعة"إلى الإعلان عن نفسها بشكل رسمي لأول مرة في أكتوبر 1995.

وقد توقف تمرد "الجماعة المقاتلة" وحملتها الإرهابية داخل ليبيا بحلول عام 1998غير أنه لم يعلن عن وقف إطلاق النار الرسمي حتى عام 2000، وتم سجن العديد من أعضاء الحركة في ليبيا، في حين قرر بعض الهاربين العودة إلى أفغانستان، بمن فيهم أمير الجماعة المقاتلة في ذلك الحين، "الشيخ أبو عبد الله الصادق"، والمسؤول الديني الرئيسي،

[1] -ادريس عطية،مرجع سابق، ص155.

[2] -المرجع نفسه، ص156.

"الشيخ أبو المنذر الساعدي"، و"أبو أنس الليبي"، غير أن حفنة من أعضاء الحركة ظلوا في المنفى في لندن، ولعبوا في النهاية دوراً هاماً عندما بدأت الجماعة المقاتلة عملية المصالحة مع النظام الليبي عام 2005. [1]

وقد تبنت "**الجماعة الإسلامية المقاتلة**" لأفكار تنظيم القاعدة و أعلنت الولاء لها بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قياداتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو اليزيد"، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في "بلاد المغرب الإسلامي" بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية والجغرافية لمنطقة المغرب العربي، وقد اعتبرت الجماعة المقاتلة الليبية، نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة ، وصلابة مواقفهم تجاه تعميم تيار الجهاد العالمي والحفاظ على نقاوة قيادته و التميز في الأطروحة التنظيمية، ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوان الظواهري عن تقديمها بوصفها: "**كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا**"[2]

و لكن بعد إعلان المصالحة بين "الجماعة" و نظام "القذافي" ،فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن "بن لادن" عام 2009، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي، بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء وكتب قادة "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" وثيقة يراجعون فيها أفكارهم ، أطلق عليها

[1] محمد أمين،"**أبو أنس الليبي من الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة إلى القاعدة**"، مجلة الكترونية :السلام اليوم، 07-10-2013، شوهد يوم :28-08-2016، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/28227.html

[2]- أكرم حجازي، "**القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة**"، من الموقع الالكتروني : **http://www.tawhed.ws**

" **دراسات تصحيحية في فهم الجهاد و الحسبة و الحكم على الناس**"، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي[1]

وقد وصفت هذه المراجعات بأنها تحول من الراديكالية السياسية في فهم الإسلام إلى اللاراديكالية في العمل الإسلامي المعاصر، و تفصل هذه الوثيقة ، جوهر هذا التحول من فكر المواجهة إلى فكر المراجعة،[2]

وتحول الربيع العربي في ليبيا إلى منعرج جد عنيف خاصة بعد الحرب التي دامت حوالي 8 أشهر لإسقاط النظام و التدخل الأجنبي تحت غطاء دولي، وبالتالي استغلها تنظيم القاعدة وحولها إلى فرصة ذهبية من أجل الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة التي أصبح من الصعب معرفة حتى عدد ونوع ما تستحوذه، كما كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال دون قيود ورقابة إذ أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة، بينما ظهرت جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات ، مستغلة غياب أي سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح .

فقرب ليبيا من معاقل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،مكنتها من اختراق حدود أكثر من دولة ،وحولت هذا الفضاء الذي توفره الصحراء إلى ملاذ يحتمي به عناصرها خاصة في عمليات احتجاز رهائن من الدول الغربية ومقايضتها بالمال، ومنطلقا لشن هجمات خاطفة على الجيوش النظامية لإضعاف قدراتها الدفاعية .

وزادت الحكومة الانتقالية من سوء الوضع بالتأخر في تنفيذ برامج تنموية حقيقية واكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين أصبحوا قادرين

---

[1]– أيمن حسن ، "**الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف**" ،**05-09-2009** ،**شوهد يوم 28-08-2016** ، من الموقع الالكتروني : **http://www.muslm.net**

[2]– نعمان بن عثمان، " **هذه مراجعات الجماعة المقاتلة**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص ص 18-19.

على إرغامها في الكثير من الأحيان على الرضوخ لمطالبهم ،لو بالدعوة لنظام الامتيازات يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه من باقي الشعب. [1]

4 – الإرهاب في تونس

نظرا للوعي الأمني في تونس ، هناك القليل من الحركات الإسلامية المقاتلة في تونس وينحصر نشاطها مع الجزائر، وأقدم هذه المجموعات هي "الجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس" والتي أسسها "طارق معروفي" في سنوات التسعينات وتعد هذه الجماعة من الجماعات التي انضمت إلى القاعدة في المغرب العربي.

فالتجربة التونسية تتماثل مع الحركة الإسلامية مع المغرب من حيث "الامتداد التاريخي" ومع الجزائر من حيث كيفية التعاطي السياسي والأمني، فقد شاركت شخصيات ذات نفس إسلامي في حركة التحرير بتونس منذ عقد العشرينات من القرن الماضي وأبرزها الشيخ "عبد العزيز الثعالبي" قبل أن يتخلص الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة كل الشخصيات التي تتميز بالبعد الديني في تعاطيها للعمل السياسي في البلاد ويؤسس برنامجه من أجل التخلص من الاستعمار على أساس "مدني علماني" واستمر في ذلك مع استقلال البلاد عام 1956.

وحتى أواخر السبعينات من القرن الماضي كانت التجاذبات السياسية في تونس بين الحكومة التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي الدستوري(التجمع الدستوري الديمقراطي حاليا) والاتحاد التونسي للشغل وحركات يسارية قائمة، ومع وصول البلاد إلى أزمة اقتصادية عميقة في بداية الثمانينات بالإضافة إلى تزايد الصراع حول من يخلف "بورقيبة" ،فقد وجد وزير التربية الذي تم تعيينه آنذاك رئيسا للحكومة "محمد مزالي"، ذو النفس العروبي، الفرصة مواتية لإعلان التعددية السياسية في مسعى للتنفيس السياسي. [2]

[1]–مليكة فريمش ، مرجع سابق ، ص ص257،258.

[2] –MATIEU GUIDERE, Ibid

غير أنه تمّ إقصاء الإسلاميين من إضفاء الشرعية على نشاطهم فأسسوا حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي" اختارت العمل السري، كما شهدت تونس تأسيس فرع "لحزب التحرير الإسلامي" المعروف أنه يأمل الاستيلاء على السلطة بواسطة الانقلاب، غير أنه سرعان ما تمّ تفكيكه قبل أن يعلن قبل بضعة أسابيع من وجوده في تونس من دون أن يتمّ التأكد من دقة ذلك، وبعد تغيير حركة "الاتجاه الإسلامي" اسمها إلى حركة النهضة، تماشيا مع دستور البلاد الذي يحظر إنشاء الأحزاب على قاعدة دينية أو لغوية أو عرقية، وقعت على وثيقة "الميثاق الوطني" بعد صعود الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى السلطة في انقلاب غير دموي وشاركت في لائحات مستقلة .

وكشفت تلك الانتخابات عن صعود التيار الإسلامي الذي حاز، وفقا لأرقام غير رسمية على نحو ربع نسبة الأصوات وهو ما جعل السلطات التونسية تدخل في مواجهة حاسمة معه أدت فيما بعد إلى إدخال أغلب أعضائه السجن والمنفى، وجديرا بالذكر أن "الخصوصية" التونسية التي تتمثل في كثير من مناحي الحياة انعكست بدورها في التعاطي مع "الظاهرة الإسلامية" في مجتمع غلب عليه التحديث حتى "التغريب" مثلما يصر على ذلك النشطاء الإسلاميون.

فعلى خلاف الجزائر والمغرب، يرفض المجتمع التونسي ومعه السلطات الحاكمة، أي نفس "وهابي منغلق" في الحركات الدينية حيث أن تونس تعد واحدة من أبرز العواصم الإسلامية في التاريخ مثل القاهرة وبغداد ودمشق فضلا عن كون الكثير من علمائها شكلوا مرجعية "للشرق الإسلامي" مثل الطاهر بن عاشور وكذلك شيخ الأزهر خضر حسين التونسي.

غير أن تلك "زيف الخصوصية" انكشف عندما اهتز منتجع جزيرة جربة على عملية انتحارية في أبريل 2002 نفذها تونسي ،وشكّلت تلك العملية صدمة في دولة تقدم نفسها "عصيّة" على الإرهاب، غير أنّ المحلل السياسي "عادل منتصر" يشدد على أنّ هجوم جربة ليس دليلا على وجود القاعدة في تونس لأن من نفذها قدم خصيصا من خارج تونس

كما لم يثبت أي تورط لتونسي من داخل البلاد فيها، ولا تتوفر في مواقع الشبكة الإلكترونية وكذلك في وثائق الاستخبارات المعلنة أي إشارة إلى وجود تنظيم مسلح متشدد في تونس باستثناء ما تداولته أجهزة استخبارات غربية عن وجود تنظيم على علاقة "بأنصار السنة" سرعان ما تبين لاحقا أنه غير دقيق أو في أفضل الأحوال فإنّ الأمر ربما يتعلق بتنظيم تونسي متشدد مجهول خارج البلاد.

وللمفارقة فإنّ عددا من "أبرز وجوه تنظيم القاعدة" في خارج تونس هم تونسيون "تميّزوا" أكثر من غيرهم في تنفيذ عمليات "نوعية" كان لها أثر مأساوي، فقد أثبتت التحقيقات أنّ من اغتال قائد تحالف الشمال الأفغاني "أحمد شاه مسعود" هما "صحفيان مزيفان" تونسيان. وشكّلت عملية الاغتيال تلك منعرجا في التناحر بين الفصائل الأفغانية.

وفي فيفري 2006 فجر تونسي من عناصر تنظيم القاعدة، وفقا للسلطات العراقية ، ويدعى "أبو قتادة التونسي" قبّة الإمامين الهادي والعسكري مما شكّل حسب الكثير من المحللين منعرجا صوب حرب أهلية في العراق.

كما يقول المحققون الأسبان إن مخطط الهجوم على مدريد في 2004 هو تونسي، وتزامنت نهاية 2006 وبداية 2007 مع "اشتباكات مسلحة" في تونس بين قوات الأمن هناك مدعومة بالجيش، وعناصر "مجرمة" وفقا للسلطات التونسية التي قالت لاحقا إنّها على علاقة بعناصر "سلفية" في الجزائر. [1]

5- الإرهاب في موريتانيا

يمكن اعتبار موريتانيا من بين الدول المغاربية أكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى في منطقة الساحل و باقي دول المغرب العربي، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه

[1] -MATIEU GUIDERE, Ibid

الصحراء الغربية آو مالي، كما أن تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. [1]

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى بـ" تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات : "الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و "الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية" و "الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" " السلفية الجهادية"، وهناك من يضيف "الجماعة الإسلامية التونسية"، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.

فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة والتي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتتبعين سببا مباشرا في الانشقاقات المتتالية في صفوفها، تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بدايته بتوسيع نشاطه نحو الصحراء، و بتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى و استهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، والقيام بعمليات تفجيرية في أوروبا. [2].

ويفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة في 2002 – 2003 بهذا التحول الكبير في نوعية عملياته، بتاريخ 24 جانفي 2007 ، وعليه فقد أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة في02 نوفمبر2006 وتبني البعد الخارجي وإعطاء عملها بعدا دوليا[3] ، وكانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها، وهي: "الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر GSPC" و "الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL" و" الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM"

[1]– ادريس عطية، مرجع سابق، ص158.

[2]– عمار جمال ، مرجع سابق ، ص 13.

[3]– مليكة فريمش ، مرجع سابق ، ص 245.

و"الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICT"[1]،حيث حولت منطقة المغرب العربي إلى قاعدة ومصدر تمويل، وشكلت الجزائر قاعدة انطلاق رئيسية للتونسيين إلى العراق وتحولت تونس قاعدة للانطلاق نحو سوريا، وعليه فقد أصبح تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال يلعب دورا محوريا على الصعيد الإيديولوجي و التنظيمي والتنسيق بينه وبين الجماعات الجهادية في تونس والمغرب، وقد زاد نشاط الجماعة السلفية في السنوات الأخيرة حيث نفذت أعمالا مسلحة في الصحراء والنيجر ومالي وتشاد وموريتانيا اذ ساهم تدني الأوضاع في ليبيا بشكل كبير في تدعيم هذا الانتشار[2]

وذلك رغبة منها في الحصول على نوع من الشرعية ، فالقاعدة توحي لدى العامة من الناس بالمواجهة مع الهيمنة الأمريكية، كذلك تحقيق ترقية سلم الحركات المسلحة والانتقال من حركة محلية إلى حركة ذات بعد إقليمي، والاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة وعابرة للحدود مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية للدعوة والقتال. [3].

إن انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها، كما للقاعدة أهدافا بقبول هذه الجماعات كفرع تابع لها، **إذ نجد أن القاعدة تهدف إلى :**

- محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة.
- توسع ميدان المواجهة لكل منطقة لشمال إفريقيا والساحل.
- الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى وخاصة العراق.
- الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

وبالمقابل يمكن تلخيص أهداف الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في النقط التالية:

[1]– عمار جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]– مليكة فريمش ، مرجع سابق ، ص 255.

[3]Mathieu Guidère . **AL Qaida à la conquête du Maghreb** :**le terrorisme aux portes de l'Europe** Monaco, édition du rocher, 2007, p 120

- التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم.
- الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية: فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفلسطين وتحسن السمعة لدى الرأي العام الجزائري و الإسلامي الذي ارتبط اسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة.
- الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود.
- الاستفادة من التغيرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية[1].

وما نلاحظه بالنسبة لنطاق عمل هذه الجماعات، أنه تم استبدال تسمية المنطقة من "المغرب العربي" إلى "المغرب الإسلامي"، حتى لا يكون هناك فروق بين من هو عربي وغير العربي، و اعتبار الإسلام هو الرابط المشترك بينهم، أو أنه الستار على أعمالهم، و الملاحظ لبيانات الجماعة، أنها تعتمد في خطاباتها إلى التركيز على الجانب الديني كصلة ترابط بين شعوب دول المغرب العربي على اختلاف الأعراق بين عرب و أمازيغ و توارق ...الخ ، بالإضافة إلى المصطلحات المنتقات في خطاباتهم و التي تتسم بالقساوة و العدائية[2] ،وهذا ما يوضح لنا أن الوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف هذا التنظيم هي عنيفة و مسلحة. ما يجعلها تشكل مصدر تهديد لدول المغرب العربي والدول الغربية كذلك.

لقد حاولت التنظيمات الجهادية استغلال ما يسمى بالربيع العربي بعد سقوط بعض الأنظمة العربية إلى صالحهم ،واعتبروها خطوة أولى نحو تحقيق أهدافهم ،وهذا رغم أن مطالب الشعوب التي عرفت حراكا كانت مدينة(مدنية) في مجملها، لكن هذا لم يمنع الجهاديين من تأويلها وصبغها بقالب يتماشى ومبادئهم وآرائهم حيث عبروا عن ذلك في

[1]– عمار جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2]– خالد إبراهيم المحجوبي، "**الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري**"، من الموقع الالكتروني : **http://www. Ahewon.org / debst / show.art. asp raise= 200651**

العديد من تصريحاتهم وتعاليقهم التي نشرت في مواقعهم في الانترنت وكتبهم التي نشرت بعد سقوط الأنظمة العربية ،بعدما نصبوا أنفسهم قادة للعالم الإسلامي ككل. [1]

المرجعية الفكرية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها فكر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

هناك اختلاف في أوساط المثقفين والسياسيين في العالم العربي حول المرجعية الفكرية لتنظيم القاعدة، و من خلاله يبرز تساؤل رئيسي حول أيدلوجيا التنظيم ، في كونه إفراز لأفكار الإسلام السياسي المتأثر بالمنهج السلفي ، أم هو نتاج طبيعي بين المنهج السلفي بمتغيرات جديدة لها علاقة بإفرازات النظام الدولي الحالي.

بخصوص الأطر والخلفية الفكرية لهذه الجماعات المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، فهي تشترك نفس الأطر والمرجعيات الفكرية مع القاعدة، ويمكن الاعتماد على آراء و المواقف الفكرية والعقدية لقادة وزعماء هذه الجماعة للتعرف على أهم المبادئ والأسس التي تشكل وتوجه نشاطات وأعمال القاعدة في المغرب العربي وفق منهج متكامل ،ويتبين أن فكر القاعدة تكون من لقاء ابن لادن والظواهري، فبعد أن استقر الظواهري في أفغانستان وهناك كان اللقاء الأول مع ابن لادن، وفي هذه اللحظة بدأت فكرة القاعدة بالنمو حتى تشكلت في صورتها النهائية عام 1998 بإعلان الجبهة ثم اختزلت في القاعدة [2]

ويختلف تنظيم وهيكل القاعدة عن العديد من المنظمات الإرهابية التي تعتمد تنظيما هرمي الشكل ،يتلقى أوامره من قمة الهرم بينما نجد القاعدة مزدوجة التنظيم تعمل في شكل مسطح وعلى شكل خطي، يحث مكنتها هذه الازدواجية التنظيمية من العيش أطول والصمود رغم الجهود المبذولة للقضاء عليها. [3]

و من أهم المرتكزات والمبادئ التي يقوم عليها فكر القاعدة:

---

[1]– مليكة فريمش، مرجع سابق ، ص250.

[2]– اسامة شحادة، مرجع سابق.

[3]– مليكة فريمش، مرجع سابق ، ص ص250،251.

1-**الحاكمية:** يفهم من الحاكمية في الخطاب السلفي للجهاد وجوب أن يعم الإسلام عقيدة وطقوسا وعبادات وشرعية وسلوكا وأخلاقا جميع أنحاء المعمورة . و الحاكمية في المنظومة السلفية هي الحكم بما أنزل الله ويقصد بالحكم المطابقة إلى حد التمثل الفعلي أي، المطابقة بين المقصود الإلهي للنص والتمثل البشري له[1]، و هي تعبر حسب العلماء كامتداد لفكر الخوارج الذي جاء بقاعدة "لا حكم إلا حكم الله"، ويؤكد في هذا السياق أبو عبيدة عبد الكريم الشاذلي – أحد أبرز المنظرين للسلفية الجهادية بالمغرب– التحاكم إلى الدساتير شرك، ومادامت آلهة معبودة يكفر واضعها و كل من تحاكم إليها، لأنها من الثمار الخبيثة للعلمانية التي هي الجاهلية المعاصرة، وحتى البرلمان و نوابه هم أوثان منصوبة) ،وأن (الديمقراطية ليست هي الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى نصرة الإسلام،و خوض غمارها بل هو ضرب من العبث وتضييع للجهود والطاقات و إلقاء بالنفس إلى التهلكة)

2-**التكفير:** أي عقيدة تكفير الحكام الذين لا يحكمون بما أنزل الله بل يلجئون –كما سلف الذكر– إلى الديمقراطية و العلمانية كبديل للشرع الإلهي،و يجد هذا الفكر التكفيري جذوره الأولى عند " الخوارج"، الذين ظهروا في زمن علي و معاوية –رضي الله عنهما– و رفضوا فكرة التحكيم بينهما، وقاموا بعدها بتكفير علي ومعاوية وتكفير من لا يقول بقولهم ولا يؤمن بفكرتهم. [2]

وعموما وحسب البروفيسور"بروس هوفمان" Bruce Hoffman تضم القاعدة أربع مستويات مختلفة لكنها غير حصرية وهي :

1-القيادة العليا المركزية Al Qaeda Central Senior Leadership: وتظم القيادة المركزية ويعتقد أنها متمركزة حول الحدود الأفغانية والباكستانية وهي في تنسيق متواصل.

[1]– سامي إبراهيم، " **هل للسلفية الجهادية جذور فكرية**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص 15.

[2]–. عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سابق ، ص 21.

2-إتباع وشركاء القاعدة Al Qaeda Affiliates And Associates: وتضم الأتباع والمنتمون للقاعدة لاسيما تلك الجماعات المسلحة التي تستفيد من القيادة الروحية للقاعدة وما تزال تتلقى تدريبات والأسلحة والدعم المالي واللوجستيكي منها ،ويمكن ذكر القاعدة في المغرب العربي والقاعدة في العراق والقاعدة في الجزيرة العربية وتنظيم شباب الصومال، وعليه فان التباين العددي والجغرافي لهذه التنظيمات دليل على استمرار وجود القاعدة وقدرتها على التأثير.

3-شبكة القاعدة El Qaeda Networ وقد تكون محلية أو خارجية وهي مجموعة الخلايا والتنظيمات المتفرقة والمنتمية للقاعدة والتي كانت أو لا تزال لها علاقة مع القاعدة بما في ذلك في تدريبها.

4-مجرة القاعدة ElQaeda Galaxy: وهم الإسلاميون الراديكاليون من شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط أو جنوب شرق أسيا وكذلك الذين دخلوا الإسلام ويعيشون في أوروبا أو إفريقيا أو شمال أمريكا والذين قد لا يكون لهم علاقة مباشرة بالقاعدة ولكنهم مستعدون ومهيؤون للقيام بهجمات لمساندة ومؤازرة ودعم الأجندة الهجومية للقاعدة. [1]

وتظهر استراتيجية القاعدة أو مستويات عملياتها حسب البروفيسور"هوفمان" كالأتي:

1-الاستنزاف Attrition: من خلال سعي القاعدة إلى سحق وإرباك وقهر كل منافسيها وتسبب في اضطرابات اقتصادية ومالية سواء للولايات المتحدة أو كل العالم.

2-التفرقة Division: وخلق انشقاقات وتفرقة داخل كل قوى التي تريد محاربتها.

3-الدول الفاشلة Failing States: حيث تواصل القاعدة حملاتها لخلق الاضطرابات داخل الدول، وتشكل الدول الفاشلة فرصة لتوسيع ثروتها ونفوذها في المنطقة.

4-القوة المضاعفة Force Multiplier: حيث تعمل على تقديم الدعم و التأطير والمساعدات المستمرة لأتباعها وفروعها من الحركات الإرهابية.

---

[1]-Bruce Hoffman."Al Qaeda's Stategy " **http://globalecco.org/ctx-v1n1alqaeda-stratey**.
وللمزيد انظر في مليكة فريمش، مرجع سابق ، ص ص252،253.

5-المعتنقون وذوي اليد النظيفة Converters And Clean Skins: حيث تسعى القاعدة إلى استخدام المعتنقون الجدد للإسلام في الدول الغربية والذين ليس لهم سوابق حيث بإمكانهم القيام بالعمليات الإرهابية بدون أي شك فيهم.

6-الانتهازية Opportunism: حيث تسعى إلى استغلال الثغرات الأمنية والدفاعية وتستعملها وبسرعة قصد القيام بهجمات خاطفة.[1]

ثانيا: الجريمة المنظمة في دول المغرب العربي

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي وتمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية ، بل تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وتضعفها مسببة فقدانا للثقة في العمليات الديمقراطية وهي تخل بالتنمية، وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح ، ولقد ساعدت الظروف والتغيرات العالمية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الدول وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وثورة الاتصالات والمواصلات وانعكس ذلك على زيادة أنواع الأنشطة التي تمارسها العصابات الإجرامية عبر الدول.

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة عدة مجالات من أهمها، غسيل الأموال ذات المصدر غير المشروع، وجرائم الالكترونية – قرصنة واختراق غير مشروع لأنظمة الغير وبرامجهم ، من خلال تقليد البرامج أو نسخها أو تدميرها–، وجرائم التزوير، والاتجار بالأشخاص، والنشاطات الإرهابية، والاتجار بالأسلحة المحظورة أو بالمخدرات وتهريب الآثار، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية،وغير ذلك من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإجرامية[2]

[1]Bruce Hoffman."Al Qaeda's Stategy– Ibidm.

[2]– مايا خاطر،"**الجريمة المنظمة العابرة للحدودالوطنية وسبل مكافحتها**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27،العدد2011،03،ص510.

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم قد انعكس سلبا على الدول مما أدى إلى عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها بما في ذلك الدول الكبرى والمتقدمة، بحيث برزت الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي تقوم بها منظمات إجرامية، حيث انتقلت هذه الأخيرة في ممارسة نشاطاتها الإجرامية من النطاق الداخلي للدول إلى النطاق الدولي مستغلة في ذلك عدم وجود تنسيق كافي بين الدول في مختلف المجالات خاصة المجال القانوني والقضائي والمجال الأمني، وهذا يوضح لنا انه لا يمكن إيجاد حلول لمكافحة هذه الظاهرة في النطاق الداخلي للدولة، فالجريمة المنظمة بأنشطتها المتعددة والمختلفة تسعى للتأثير على تماسك المجتمعات واستقلال الدول ،وبالتالي التأثير على المؤسسات الاقتصادية، والسياسية الدولية والوطنية وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه الظاهرة وذلك بتنسيق الجهود الدولية.[1]

المفهوم اللغوي و الفقهي

التعريف اللغوي:

تفيد كلمة الجريمة والجرم لغة، الذنب، تقول منه (جرم وأجرم واجترم) والجِرم بالكسر للجسد وقولة تعالى (ولا يجرم منكم شنآن قوم) ،أي لا يحملنكم و (تجرم)علية أي ادعى علية ذنبا لم يفعله[2]،كما يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقاباً بدنيا أو معنويا، أما كلمة المنظمة فهي مشتقة من (نظم)اللؤلؤ جمعه في السلك ومن (نظم)الشعر و(الانتظام)الاتساق ويفيد فعل نظم التدليل على الوضع أو الحالة التي تكون عليها الجماعة أو الاتحاد الذي تجمعت إرادة الأعضاء فيه على تحقيق أغراض معينة[3]

[1]–محمد فوزي صالح،**الجريمة المنظمة و اثرها على حقوق الانسان**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق، جامعة محمد فارس المدية، الجزائر، 2009، ص08.

[2]– محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت :مكتبة لبنان، 1989، ص81 .

[3]– فائزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002،ص30.

التعريف الفقهي

لقد توافقت مختلف آراء الفقهاء المتخصصين في الميدان القانوني على صعوبة إيجاد تعريف موحد للجريمة المنظمة وهذا راجع لعدة أسباب فالبعض يتناولها من عامل التنظيم والتنسيق الذي يهيكلها وآخرون يتناولونها من زاوية الاستمرارية التي تتميز بها، ويراها البعض الآخر في تواطؤ مجموعات من الأفراد على الإعداد لها بطريقة تكفل لها النجاح والاستمرارية ومن هذه التعريفات، التعريف بأنها"الظاهرة الإجرامية التي يكون وراءها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، وقد تمارس نشاطها داخل إقليم الدولة أو تقوم بأنشطة إجرامية عبر وطنية، أو تكون لها علاقات بمنظمات متشابهة في دول أخرى"[1]

كما عرفت الجريمة المنظمة بأنها "فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكبها جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، وتتمتع بصفة الاستمرارية ويعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم، ويكفل ولاءهم وإطاعتهم للأوامر الصادرة من رؤساؤهم وغالبا ما يكون الهدف من هذه الأفعال الحصول على الربح، وتستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها كما يمكن أن يمتد نشاطها الإجرامي عبر عدة دول"، ويعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في جنيف عام 1975 أول مؤتمر دولي يعالج موضوع الجريمة المنظمة والذي عرفها بما يلي" يقصد بها الجريمة التي تتضمن نشاطا، إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال و ترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي"[2]

---

[1]– محمود شريف بسيوني .**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، القاهرة :الطبعة الأولى، دار الشروق، 2004 ، ص11.

[2]– ماروك نصر الدين، "**الجريمة المنظمة بين النظرية و التطبيق**"، مجلة أصول الدين الصراط العدد03 سبتمبر 2000 ، ص131.

وفي تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام2000 نص على أنه يقصد بتعبير"جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[1]

أما الانتربول فقد عرف الجريمة المنظمة من خلال الندوة التي انعقدت في باريس سنة1988 على أنها "جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف بصفة أولية إلى تحقيق الربح، ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية"، إلا أن هذا التعريف وردت علية، ملاحظات من عدة دول، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث أنه لم يشر إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف الجماعة المنظمة، مما جعل الأنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة ويضيف شرطاً في تكوين الجماعة المنظمة وهو الهيكل التنظيمي ويضيف عنصرا جديدا وهو الاعتماد غالبا على التخويف والفساد في تنفيذها لأهدافها[2]

العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة

تتداخل في كثير من الأحيان عمل الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق بينهما، فالإرهاب من خلال علاقاته مع جماعات الإجرام المنظم يعمل هذا على إيجاد الدعم و الإسناد لنشاطاته، خاصة ما يتعلق بالتمويل بحيث يعمل على تمويل نشاطاته من خلال تجارة المخدرات والأسلحة والبشر وعمليات التهريب ولذلك سنحاول إبراز أوجه التشابه و الاختلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، بحيث نجد أن **الخصائص المشتركة** بينهما تتمثل فيما يلي:

[1]– محمد شريف بسيوني و خالد محي الدين، **الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية**،الجزء الثاني القاهرة: دار النهضة العربية ، 2007 ، ص.2

[2]–طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة : دار النهضة العربية، 2000 ، ص54.

-كل من الإرهاب والجريمة المنظمة يتخذ من العنف غير المحدود وغير المشروع لتحقيق أهدافه، ناهيك عن نشر الرعب و الخوف بهده الوسائل.

-تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما و القائم على العلاقة الهرمية بين أعضاء، وتعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة غاية في التنظيم فضلا عن السرية الكبيرة في تنفيذ المهام[1].

-يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام تحقيق الأمن والتنمية بحيث يشكلان تهديد على الأمن والاستقرار الوطني و الدولي كما أنهما يشكلان تهديدا على الأفراد والجماعات والدول

-يتميز الإرهاب والجريمة المنظمة على أنهما ظاهرة عابرة للحدود متجاوزة للأوطان[2]

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في:

-العنف من طرف الإرهاب يكون غير محدود، ويمس الجميع دون تمييز بينما نجد العنف عند جماعات الجريمة المنظمة يكون بقدر تحقيق الهدف.

-تقوم بعض الدول والحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعبر عن الاعتراف بهذه الجماعات بغض النظر عما ترتكبه من جرائم، الأمر الذي لا يحدث مع جماعات الإجرام المنظم.

-يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب ذات طابع سياسي بينما تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى تحقيق مطالب مادية تتعلق خصوصا بالمال.

-تصدر الجماعات الإرهابية تصريحات سياسية عند تنفيذ عملياتها الإجرامية بينما جماعات الجريمة المنظمة فتحافظ على السرية و تحرص دائما إلى إخفاء أنشطتها. [3]

---

[1]-يونس ذكور" **الإرهاب و المجرم المنظم أية علاقة** "على الرابط الالكتروني: **http:www.ahewar.org**

[2]-عبد المجيد محمود، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس2007، ص 75.

[3]-سليم بوسكين، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص دراسات إقليمية،جامعة الجزائر3 ، ص 89.

واقع الجريمة المنظمة في بلدان المغرب العربي

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور ،تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار[1] .

يشكل المغرب حسب ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة كأكبر بلد منتج و مصدر للقنب الهندي(الحشيش)في العالم تشكل تهديدا على جيرانها و على" البلدان الهشة " حسب هذه الهيئة اعتبر رئيس ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة" يوري فيدوتوف " أن أكبر جزء من المخدرات المنتشرة على الصعيد العالمي مصدرها المغرب وبعده أفغانستان ، لم يترك تقرير ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة الذي يعتبر مرجعا في مجال مراقبة إنتاج و تصدير المخدرات أية حجة أمام المغرب بما أنه أظهر أن مساحة 47.500هكتار مخصصة لهذه الزراعة في المملكة المغربية و أن الأمر يتعلق بأكبر مساحة عالميا مخصصة لزراعة القنب الهندي مقابل 12.000 هكتار في أفغانستان.

في هذا الإطار أكد ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة أن سوق المخدرات هي احد العوامل الأساسية التي" تغذي أوضاع اللااستقرار الاقتصادي و السياسي في العالم[2].

---

[1] −Pascale Perez et Laurent Laniel "**croissance et …..croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsahrienne 1980-2000** " ; Hérdote ;n°112 ;la découverte ; 1er trimest ;2004 ;p.124.

[2]−الشهيد الحافظ،" **المغرب باعتباره أول منتج و مصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطرا على الجوار و على البلدان الهشة**"، شوهد يوم 2015 / 04 / 24، ، من الموقع الالكتروني: **http://www.spsrasd.info/content**

1 - الجريمة المنظمة في الجزائر

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول من التهديدات التي تترتب عن نشاط جماعات الجريمة المنظمة، خاصة وان نشاط هذه الجماعات لها امتدادات عبر وطنية خاصة مع دول الساحل ودول الجوار، وما يزيد من حدة وتعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية وامتدادها نحو دول الساحل، ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تهريب المخدرات والأسلحة، تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

تجارة الأسلحة وتهريبها: وحسب بعض التقديرات السنوية لقيمة التجارة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بين07 و10 ملايير دولار، وتجري عمليات الاتجار بالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في الدول الإفريقية خاصة دول الساحل[1]، وأصبحت الجزائر تعاني أكثر من ظاهرة التهريب والمتاجرة بالأسلحة خاصة في الجنوب الجزائري، بعد الأزمة الليبية الأخيرة وسقوط نظام القذافي، بحيث أصبحت تجارة الأسلحة تجارة رائجة في دول الساحل، مع احتمال وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية خاصة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبالتالي يصبح التهديد الأمني مزدوج وعلى أكثر من صعيد، وقد أحبطت قوات الأمن والجيش الجزائري العديد من محاولات تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر الحدود الليبية في الآونة الخيرة خاصة بعد الانفلات الأمني في ليبيا، الذي أدى إلى تفخيخ منطقة الساحل بالأسلحة المنتشرة، وما يؤكد هذا الطرح الوضع الأمني الخطير في مالي، خاصة بعد إعلان الأزواد تشكيلهم لدولة في شمال مالي مستفيدة من السلاح الليبي المتسيب، وفتحت سوق السلاح في ليبيا على كل الأطراف، فصارت قبلة لتجار المخدرات وعصابات التهريب وحتى الجماعات الإسلامية أضحت ليبيا الوجهة المفضلة لها، بدلا من التوغل

[1]- فائزة يونس الباشا، مرجع سابق ، ص 69.

كثيرا إلى أقصى مالي ومواجهة خطر قبائل الطوارق المتحالفة مع مصالح أمن الدول في المنطقة لمكافحة الإرهاب [1].

وتحول تهريب السلاح في الجزائر إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، ونجد أن الأزمة الأخيرة في ليبيا ساهمت في توفير كميات كبيرة من الأسلحة وبمختلف الأنواع والأحجام، وحسب المصادر الأمنية فإن قوات الأمن والجيش أوقفت أكثر من200 متهم بتهريب السلاح في الحدود الجنوبية والشرقية خلال عام 2011،وفككت 10عصابات متخصصة في تهريب السلاح إلى الجزائر بعضها يعمل لصالح القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحجزت1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر، وهنا مكمن الخطر الكبير لما تتحالف عصابات الإجرام المنظم مع الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتشير التحقيقات الأمنية أن نشاط عصابات التهريب يعكس زيادة الطلب على السلاح في الجزائر، حيث تغيرت أنواع الأسلحة المهربة إلى الجزائر فبعد أن كانت تقتصر على أسلحة خفيفة مثل المسدسات وبنادق الصيد، صارت الآن رشاشات من مختلف الأنواع وحسب تحريات مصالح الأمن فإن أهم مصادر السلاح الذي كان يهرب إلى الجزائر كانت حتى 2011 هي السودان وتشاد، وبعد اندلاع الأزمة في ليبيا تغيرت الأوضاع وصارت ليبيا المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر، وغالبا ما يتم نقلها عبر النيجر ومالي قبل دخولها الجزائر[2].

تجارة المخدرات وتهريبها: أما تجارة وتهريب المخدرات فهي من بين أبرز التحديات والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل مجاورة الجزائر لبلد مثل المغرب الأقصى الذي يعد من أكبر المصادر للمخدرات في العالم

[1]– محمد عبد السلام" .**ليبيا تحولت بمختلف مدنها إلى سوق مفتوحة لتجارة السلاح في ظل الأوضاع التي خلفتها الثورة**"، في03–11–2011 ، لوحظ يوم:09–09–2016 على الرابط الإلكتروني: **http://www.djazairess.com**

[2]– سليم بوسكين، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص دراسات إقليمية،جامعة الجزائر3، **مرجع سابق**، ص 80.

وحسب إحصائيات 2008 فإن المغرب الأقصى ينتج 877 ألف طن من القنب الهندي وحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة 2009 فإن كميات المخدرات التي ينتجها المغرب الأقصى توجه للاستهلاك الإقليمي خاصة دول شمال إفريقيا وأوروبا[1] وتعاطي المخدرات ظاهرة عالمية، فقد أبلغ 134 بلدا وإقليما عن وجود مشكلة تتعلق بتعاطي المخدرات في التسعينات، ومع أن القنب هو العقار الأكثر استخداماً فما يزال الهيروين والكوكايين العقارين الأشد خطورة و تعقيداً أما من الناحية الإقليمية فالعقاقير الرئيسية التي تتطلب علاجا هي الأفيونيات في أوروبا وآسيا وأستراليا، والكوكايين في أميركا الشمالية والجنوبية، والمنشطات الأمفيتامينية في شرق وجنوب شرق آسيا، والقنب في أفريقيا[2].

وتشكل المخدرات تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية والأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع، وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات[3]، وحسب الإحصائيات الأمنية الجزائرية سنة 2007، فإن القضايا المتعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والأقراص المهلوسة فقد سجلت ذات المصالح 4093 قضية، تورط فيها 5767 شخص وحجز 82800 كلغ من القنب الهندي 20677كلغ من الكوكايين وكذا104491 قرص مهلوس تأتي بعد ذلك القضايا

[1]– الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، **التقرير السنوي**، نيويورك : منظمة الأمم المتحدة، 2009 ، ص74.

[2]– أمين شحاته ،"**المخدرات :خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار**"، من الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/specialfiles

[3]– "**تجارة المخدرات أنقدت الاقتصاد العالمي**"، مجلة الجيش ، عدد 516 ، أفريل 2010 ، ص 49.

الاقتصادية والمالية بتسجيل 3019 قضية تورط فيها 6715 شخص وفي الأخير تأتي الهجرة السرية ب2155 قضية تورط فيها 3073 شخص.

وحسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها فإنه هناك أكثر من 300 ألف شخص مستهلك للمخدرات في الجزائر منهم 85 بالمائة محكوم عليهم قضائيا، يوجد منهم 95 بالمائة من الذكور و5 بالمائة من النساء، فيما أكد عن تسجيل 42 ألف حالة تمت معالجتها من سنة 2008 إلى 2010 عبر الوطن[1]

وقد كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان2010 "بتين زاوتين" بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية اسفرت عن مقتل 13 جمركي بمدينة "بالمنيعة" جنوب الجزائر على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية "بشار" جنوب غرب الجزائر المعروفة كممر للتهريب. [2]

غسيل الأموال: يعد غسيل الأموال ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الإنسان إلى إخفاء مصادر الكسب التي حصل من خلالها على أموال غير مشروعة، غير أن عمليات غسيل الأموال قد تزايدت بصورة كبيرة في العصر الحديث، عندما اتسع نشاط الجريمة المنظمة والذي صاحبه في الوقت ذاته استخدام أساليب أكثر كفاءة في عمليات الإخفاء، حيث تحتاج عمليات الغسيل في العصر الحديث إلى مهارات خاصة واستخدام أساليب عدة للنجاح في الحصول على مستند رسمي لملكية الأموال بصورة قانونية.

إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في مضمونها حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها بأنه"عملية تحويل الأموال

[1]– عبد المالك سايح، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، من الموقع الإلكتروني:**www.onlcdt.mjustice.dz**

[2]– الحاج ولد إبراهيم، **أزمة مالي" انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012، ص 04.

المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بعائدات هذا الجرم"، وتعد عائدات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالآثار وتزوير العملة.

وتمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإحلال Placement وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي والهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها وذلك بنقلها إلى مكان الهدف.

المرحلة الثانية :مرحلة التغطية Alyening حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج Intégrationحيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد ويصبح من الصعوبة بمكان التمييز بينها وبين الأموال الآتية من المصادر المشروعة[1]

ومع انتشار الجريمة المنظمة وتجارة وتهريب المخدرات والأسلحة ونشاط الإرهاب في الجزائر، أصبح تبييض الأموال موضوعا خطيرا على الاقتصاد الوطني، بحيث يحاول مرتكبوا هذه الجرائم إخفاء حقيقة مصادر أموالهم من خلال عمليات تبييض الأموال، بحيث يتم توظيف هذه الأموال في مشاريع واستثمارات لدفع الشبهات عن مصادر دخلهم غير المشروع ومراوغة السلطات الحكومية والأجهزة الأمنية، ويعرف المشرع الجزائري جريمة تبييض الأموال على أنها "تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية

[1]– محمد فتحي عيد،**الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**،الرياض:مركز الدراسات و البحوث ،2010 ،ص37–38.

بغرض إخفاء وتمويه المصدر الغير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متواطئ في ارتكاب الجريمة الأصلية أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو كيفية التصرف فيها وحركتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم أنها عائدات إجرامية."[1]

2 - الجريمة المنظمة في المغرب

إن جريمة غسيل الأموال من بين المعضلات التي تواجه الحكومة المغربية في ضل تنامي ظاهرة التهريب عبر الحدود المتاخمة للبلاد ، حيث تعتبر الجزائر منطقة مرور بالنسبة لجرائم التهريب القادمة من المغرب ، والتي ينشأ عنها متحصلات تكون عرضة لمخاطر غسل الأموال، ومن الجرائم التي يعاني منها المغرب تجارة المخدرات، إذ يقدر حجم التجارة الدولية في نبات القنب المخدر من أصل مغربي ب 5.5 مليار دولار أمريكي وفقا لآخر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن المغرب في هذا الشأن، وتعتقد السلطات المغربية أن مخاطر غسل الأموال داخليا الناتجة عن هذه الجريمة هي مخاطر محدودة ومن المعتقد أن الجزء الأكبر من عمليات غسل الأموال تتم في القارة الأوروبية. [2]

وتبعا لمصادر أمنية مغربية فإن سنة 2013 قد تم حجز أزيد من 100 طن من مستخلص القنب الهندي، وأكثر من 219 طن من الكيف، و14.5 كلغ من الكوكايين وأكثر من 450 ألف و357حبة مهلوسة، وأن الكميات المحجوزة من الحبوب المهلوسة المعروفة باسم "القرقوبي"، شهدت زيادة كبيرة، حيث أنها زادت بنسب مضاعفة مع سنة2012، كما أن معظم كميات حبوب الهلوسة تم حجزها على مستوى الحدود الشرقية للبلاد، وخلال النصف الأول من سنة 2014، تم حجز 94 طنا من الشيرا، و221 كلغ

[1]- الجمهورية الجزائرية،القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب مادة رقم2

[2]- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، **تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب**، المملكة المغربية ،06-11-2007، ص ،18.

من الكوكايين و142 ألف و415 حبة مهلوسة، مبرزا أن سنة 2014 تميزت باكتشاف خط جديد للاتجار الدولي في مخدر الكوكايين انطلاقا من البرازيل عبر رحلات جوية تجارية. [1]

3 – الجريمة المنظمة في تونس

لم يعرف القانون التونسي الجريمة المنظمة بل عرف نوعا منها ألا وهو الإرهاب بالفصل الرابع(04) من قانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ بتاريخ 10 ديسمبر 2003 والذي يتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. حيث "توصف بإرهابية، كل جريمة، مهما كانت دوافعها،لها علاقة بمشروع فردي أو جماعي من شأنه ترويع شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو بث الرعب بين السكان، يلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية مع دول الجوار الجزائري والليبي ،أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتهريب الاضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التهريب خاصة المخدرات والأسلحة التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة[2] .

وترتبط التنظيمات "الإرهابية" في منطقة شمال أفريقيا، سواء المنضوية تحت لواء "قاعدة المغرب الإسلامي" أو غيرها مع شبكات التهريب المنتشرة عبر المناطق الحدودية، بمصالح وعلاقات عمل في إطار ما يسمى بـ"الجريمة المنظمة"، وانطلاقا من هذه المعادلة فإنه وجب التأكيد على أن المهرب لا يؤمن إلا بالكسب والثروة، أي أنه لا وطن له غير المال،

[1]– **المغرب يلتزم بجعل محاربة تهريب المخدرات "أولوية وطنية"**، من الجريدة الالكترونية هيسبريس،18–09–2014، شوهد يوم 09–03–2017،من الموقع الالكتروني: **http://www.hespress.com/societe/241119.html**

[2]– سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–الجزائر ،2015، ص147.

أما الإرهابي فيسعى إلى تنفيذ ما يؤمن به من فكر حتى وإن تعارض مع مفهوم الوطن ، وهنا يلتقي الاثنان المهرب والإرهابي فهما "لا وطن لهما."[1]

ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديدا صريحا لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة- خاصة وأن ليبيا باتت تشكل خزان سلاح في المنطقة للجماعات الإرهابية – يعني المزيد من الإجرام والعمليات الإرهابية ومزيد من الضحايا في الأرواح ومزيد من الخسائر المادية ومزيد من عدم الاستقرار.[2]

4 – الجريمة المنظمة في ليبيا

إن شساعة الشريط الحدودي للجهة الغربية لليبيا مع تونس والجزائر وبعد سقوط النظام السياسي بها، مما أضحت عرضة لكي تكون ممرا آمنا لتهريب السلاح ولكل أنواع الجريمة المنظمة ، وذلك في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي وغياب التنسيق مع دول الجوار خاصة مع البدايات الأولى للحرب الأهلية في ليبيا، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

تهريب والمتاجرة بالسلاح : تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة" الثوار"، وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة .وعلى رأسها الجزائر .فتهريب الأسلحة

---

[1]– حياة الغامي، **الجريمة المنظمة تتسع في تونس لتشمل مصالح بين المهربين**، المغرب اليوم،25-11-2016، شوهد يوم 09-03-2017، من الموقع الالكتروني: **http://www.almaghribtoday.net/amp/43/125303**

[2]– سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014**، مرجع سابق ،ص147.

الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللاأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل إفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات إجرامية والإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش وغيرها. [1]

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام "القذافي" ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الدول المتاخمة للحدود الليبية،وهذا ما أدى لاتساع نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، تزايد نشاط الهجرة غير الشرعية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في أفريقيا.

كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسيب، وبحيث تزايد نشاط تهريب وتجارة السلاح بشكل رهيب في المنطقة، أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب والساحل الإفريقي، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية "بعين أميناس" جنوب الجزائر. [2]

---

[1]– مهدي تاج،" **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، في02 –10– 2011، من الموقع الالكتروني : **http://studies.eljazeera.net**

[2]– كمال القصير،" جيوبوليتيك المغرب العربي : قراءة في ديناميات عام 2014" ، مركز الجزيرة للدراسات، في 01–01– 2015 من الموقع الالكتروني: **http://studies.eljazeera.net**

وللمزيد انظر في: سليم بوسكين، مرجع سابق، ص ص ،168–169.

5- الجريمة المنظمة في موريتانيا

لقد أصبح من المعروف أن الشبكات التي تمارس تهريب المهاجرين سرا من بلدان العبور إلى بلدان الاستقبال، ترتبط بعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، للمصالح المتبادلة بين الطرفين، وما يرجح ذلك أكثر، هو تزايد الجريمة المنظمة في موريتانيا مع تزايد حجم المهاجرين، حيث أشار تقرير صادر عن مفوضية الإتحاد الأوروبي عام 2009 ، إلى أن موريتانيا أصبحت بلدا من بلدان عبور للجريمة المنظمة، في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات إلى أن ما بين 49 ألف و50 ألف مهاجر يدخلون شهريا إلى موريتانيا قادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، لكن تلك الإحصائيات لا تحدد بالضبط كما يستقر من هذا العدد في موريتانيا وكم يعبر أراضيها إلى وجهات أخرى، من المؤكد أن نسبة منهم كبيرة تستقر بموريتانيا للاعتبارات السابقة. فتحول موريتانيا إلى بلد عبور للجريمة المنظمة كتهريب المخدرات والأسلحة وتوسع نشاط القاعدة في المنطقة. [1]

وفي دراسة أجرتها ممثلية الأمم المتحدة في موريتانيا كشفت أن أكثر من 92% من الموريتانيين يملكون أسلحة أغلبها عبارة عن مسدسات وبنادق خفيفة، فيما كشفت دراسة أخرى للمعهد الدولي لدراسة الأسلحة وجود 70ألف قطعة سلاح يتداولها السكان المدنيون في موريتانيا، وأكدت الدراسة أن أهم مصادر السلاح المتداول بطرق غير شرعية في موريتانيا هي السوق السوداء ومخازن الجيش وقوى الأمن، وقد تزايد نشاط تهريب الأسلحة في المغرب العربي، خاصة بعد الحرب على مالي التي ترتبط معها موريتانيا بحدود برية هي الأطول لكلا البلدين، تزيد على 2200 كيلومترا معظمها يقع في صحراء قاحلة وعرة المسالك والطرق، وفضلا عن كونها سوق مهمة لتجارة الأسلحة، تمثل موريتانيا معبرا رئيسيا لتجارة السلاح في منطقة الساحل، ففي شهر جوان 2014 ضبط الدرك الموريتاني

[1]- ديدي ولد السالك، "**الهجرة في موريتانيا الخصوصيات والتحديات** " ورقة مقدمة لندوة " **تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي**" ، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، مناسبة ذكرى تأسيس اتحاد المغرب العربي.، 17-02-2008.

شحنة أسلحة في طريقها إلى الجماعات المسلحة في شمال مالي، شملت أكثر من مائتي رشاش كلاشنكوف .[1]

وفي شهر ماي 2014، أحبطت وحدة عسكرية جزائرية على الحدود مع موريتانيا محاولة تهريب كمية كبيرة من السلاح، وتم اعتقال مسلحين من جنسيات جزائرية وموريتانية، لهم علاقة بجماعات إرهابية، وتمت مصادرة كمية كبيرة من الذخائر الحربية معتبرة تتمثل 12 قذيفة"آر بي جي"، وحسب المصادر الامنية الموريتانية فان المهربين الذين تم ضبطهم ينحدرون من تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والجزائر ونيجيريا والسينغال وليبيا وبوركينا فاسو[2]

ثالثا : ظاهرة الهجرة غير الشرعية(تداعيات الأمن الإنساني)

تشكل الدول المغاربية مصدرا للهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها حيث تزداد نسب البطالة وتقل البدائل والفرص لتحسين الأوضاع أمام فئات مهمة من المجتمع وخاصة فئة الشباب ما يجعل خيار ركوب قوارب الهجرة السرية رغم كونه مغامرة غير محسوبة العواقب أمر وارد كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من الدول الصحراوية خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء وما يشكله هذا الأمر من أعباء اجتماعية واقتصادية على الدول المغاربية ، كما يحمل معه تهديدات خاصة ما تعلق الأمر بنقل الأمراض،المخدرات، انتشار الجريمة وغيرها من الأمور السلبية هذه الظاهرة المتمثلة في تعاظم حركة الهجرة الإفريقية نحو وعبر المنطقة المغاربية ورغم تضارب الإحصاءات الدقيقة فهي تشكل تحدي أمني للدول المغاربية[3]

[1]– خديجة الطيب، "**تهريب السلاح في موريتانيا.. حرب الصحراء المفتوحة**"، المجلة الالكترونية العربي الجديد،01-08-2014، شوهد يوم 09-03-2017، من الموقع الالكتروني:**https://www.alaraby.co.uk/investigations**

[2]– المرجع نفسه.

[3] –Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie**. European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

مفهوم الهجرة غير الشرعية

لقد عرفت الهجرة قديما وكانت تتميز بالانسيابية تبعا لإغراض ،وكانت تتسم بالإنسانية فمن هجرة إلى اكتشاف أرض جديدة، إلى هجرة للتبادل الحضاري والثقافي والاجتماعي، ثم إلى هجرة قسرية نتيجة لأوضاع إنسانية كالزلازل والفيضانات ،أو نتيجة الحروب بين القبائل والإمارات، لكنها في المجمل كانت تتسم بالبساطة، فلم تعكس هذه الحركة في التنقل إلى ظهور مشاكل وليس فيها أي تعقيدات متعلقة بجواز سفر أو الإقامة والجنسية أو غيرها من الإجراءات الحالية.

هناك من يعرف "الهجرة" على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية ،أو جزء من الحركة العامة للسكان ،على شكل تنقلهم من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ،أما "الهجرة غير الشرعية" فتعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان إلى مكان أخر، بطرق سرية مختلفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا[1].

ويمكن تصنيف الهجرة إلى صنفين، شرعية "نظامية" أو غير شرعية "غير نظامية" فتعني الهجرة الشرعية "هي الرحيل وترك الأهل والوطن بهدف البحث عن الرزق أو بحثا عن ملاذ آمن أو لتحسين الأوضاع الثقافية والعلمية للفرد، أو اللجوء الإنساني طلبا للأمن من التخويف والإرهاب أو الحروب والنزاعات"[2]، لكن معظم الأدبيات ترجع أسباب الهجرة بشقيها إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد وتحليل التكلفة والعائد، وذلك حسب التصور الذي تتبناه النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، في حين تعددت الدراسات لترى أن التفسير الاقتصادي غير كاف. [3]

---

[1]– دوبي بونوة جمال، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والاسباب**"مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، منشورات المركز الجامعي تمنراست–الجزائر ،العدد 01،جانفي 2012،ص30.

[2]– قوي بوحنية و عصام بن الشيخ ، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر**"، المجلة الاكاديمية العربية ، الاكاديمية العربية بالدانمارك مع جامعة المستقبل باليمن ، العدد 10،2011 ، ص 35.

[3]– اجلال رافت ، **المغتربون العرب في شمال افريقيا في المهجر الاوروبي**،القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة،2008. ص10.

ويرى عدد من الباحثين بان ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،أضحت من اكبر المعضلات الاجتماعية في هذا العصر، وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات ، وأصبحت بذلك تؤثر على الأمن والاستقرار فيه وقد تولدت عن هذه الظاهرة العديد من أوجه الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري[1].

الهجرة غير الشرعية نحو المنطقة المغاربية.

تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة جنوب الصحراء ومن الساحل الإفريقي وتشير الدارسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب 420000 مهاجر يتمركز اغلبهم في ولايات الجنوب ، فحسب دارسة قام بها الباحث "نصر الدين حمودة"، لصالح مركز (CARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى وليست أمنية– سياسية كما كان يعتقد، فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدارسة أن 73% من المهاجرين أجابوا بأن سبب الذي جعلهم يهاجرون هو سبب اقتصادي محض، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم ثم في المرتبة الثانية هناك البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية43,1% من الحالات، أما الفئة التي حلت في المرتبة الثالثة كانت أسبابها الأمنية والسياسية فتدهور الوضع الأمني حفز 4,3%فقط للهجرة نحو الجزائر، والأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من2% من المهاجرين فقط [2]

وتعتبر الهجرة غير القانونية بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلة لها، إلا أنها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور،

[1]– شوقي نذير، "**واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تامنراست–الجزائر** ، مجلة افاق علمية ، منشورات المركز الجامعي لتمنراست–الجزائر ، العدد 05، جانفي 2011،ص277.

[2] –Nacer-Eddine Hammouda , **Ibid**

ذلك أن الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه الأمن الإنساني، حيث يتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة والأمن الوظيفي[1]، والفقر من بين آثار الهجرة غير القانونية على اقتصاديات الدول التي من بينها الجزائر، كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين،وتعاظم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها السكان الأصليين، ولذلك فهم يحدثون خللا في ميكانيزمات وآليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها[2].

أصبح المهاجرون الأفارقة المتواجدون بالجزائر بصفة غير قانونية يشكلون قوة عاملة رخيصة يستفيد منها أصحاب المشاريع الاقتصادية خاصة في الجنوب الجزائري[3] ما جعلهم ينافسون الجزائريين على العديد من المهن خاصة في الولايات الجنوبية، كالعمل بالمطاعم محلات الخياطة، الفلاحة، التلحيم وبورشات البناء، لذلك فان أرباب العمل في الجزائر يميلون إلى هذه الفئة من المهاجرين مقابل أجور منخفضة، بالإضافة إلى تهربهم من الالتزامات القانونية التي تفرض عليهم دفع بعض المبالغ المالية[4].

بدأت الدول المغاربية في تطوير قوانين تنظيم الهجرة، والحصول على التأشيرات والإقامة وذلك لمحاربة الهجرة غير الشرعية، حيث قامت المملكة المغربية بتطوير قانون يتعلق بتنظيم الهجرة في نوفمبر2003، أما الجزائر وضعت في جوان 2008 إجراءات أكثر صرامة من السابق، فيما يتعلق باستقبال الأجانب وإمكانية البقاء في البلد ، أي شروط

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين ، " **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي** "،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2009،ص.94، من الموقع الالكتروني:
http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books.

[2] رمضاني حينوني" **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست**" شوهد يوم 17-04-2016 من الموقع الالكتروني: **http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic**

[3] KHADIJA ELmadamad **, "les migrations et leurs droits au Maghreb ",** MAROC: Casablanca, 2004, p 76. **http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001395/139531f.pdf**

[4]- شوقي نذير، " **واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست**"، شوهد يوم 2016/04/17. من الموقع الالكتروني:
http://acharia.ahladalil.com/t1341-

الحصول على الإقامة كما قامت الجزائر بوضع قانون يجرم مغادرة أراضي البلد بشكل غير شرعي في مارس 2009، لكن المعدل المنخفض للتعاون والتنسيق بين الدول المغاربية زاد من صعوبة إيجاد طرق وأساليب فعالة في مواجهة التجارة والهجرة غير الشرعيتين، حيث تجدر الشارة إلى تكرر حوادث مرور المهاجرين من الصحراء الإفريقية، عبر الحدود الجزائرية نحو المغرب متجهين إلى وجدة، حيث يتم القبض عليهم من طرف قوات الأمن المغربية وإعادتهم إلى الجزائر، لتقوم الجزائر بدورها بدفعهم إلى الخروج من البلد، حيث يعيدون المحاولة و يدخلون الجزائر متجهين إلى المغرب. [1]

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية اللينة

أولا : التهديدات القيمية

يعتبر وصول الإسلاميين إلى السلطة من أكبر التحديات التي تواجه الدول المغاربية في رسم سياسة خارجية تضمن مصالح هذه الدول، من دون تخوف غربي من تصاعد التطرف وضرب المصالح الغربية في المنطقة[2]، ويعتبر انتشار ظاهرة "الإسلام الاحتجاجي" بمنطقة المغرب العربي امتدادا طبيعيا للتفاعلات التي طرأت على هذه الظاهرة بالمشرق العربي وتحديدا النتائج التي ظهرت خلال المواجهة الدموية بين حركة الإخوان المسلمين في كل من مصر و سوريا.

فوصول حزب النهضة إلى البرلمان في تونس بنسبة 40% من الأصوات، كما صوت الشعب المغربي لصالح حزب العدالة والتنمية بنسبة 27% من الأصوات وتم تشكيل الحكومة بقيادة عبد الإله بن كيران، هذا بالإضافة إلى مطالبة القبائل الليبية بتطبيق الشريعة في نظام الحكم، كما هو الحال بالنسبة لموريتانيا، كما قررت حركة مجتمع السلم في الجزائر التخلي عن التحالف الرئاسي والتموقع في المعارضة، وأسست تحالفا مع أحزاب

[1]– مريم براهيمي ، مرجع سابق ، ص43.

[2]– تونس تقارير،"**آلاف المتظاهرين يطالبون بإدراج الشريعة في تونس كمصدر أساسي لتشرع الدستور**"، **جريدة القدس العربي**،18 مارس 2012.

إسلامية حركة النهضة والإصلاح تسمى التحالف الأخضر للحصول على الأغلبية في تشريعيات ماي2012[1].

وقد انتشرت هذه الحركات الأصولية في كل من تونس والجزائر والمغرب وليبيا باستثناء موريتانيا التي لم يظهر بها التيار الإسلامي الاحتجاجي إلا في نهاية فترة الثمانينات من القرن العشرين، ويتفاوت هذا الانتشار من بلد إلى آخر فضعف حلقة الحركات الأصولية توجد بليبيا و المغرب، وأقواها توجد بتونس والجزائر وذلك لعدة أسباب ذاتية و موضوعية[2].

ونستنتج أن البلدان التي تسامحت فيها السلط أكثر مع التيار الإسلامي الاحتجاجي وتركته ينشط، حتى ولو لم تمكنه من تأشيرة قانونية،هي البلدان التي تجذرت فيها هذه الحركات الاحتجاجية، فالسلطة في تونس (في عهد الرئيس بورقية) وفي الجزائر في (عهد الرئيس الشاذلي بن جديد خاصة في منتصف الثمانينات)، ساهمت في خلق وضعية جديدة قلبت المعادلة السياسية التقليدية القائمة على صراع الأحزاب المدنية ضد الحزب الحاكم لتصبح معادلة جديدة تقوم على استقطاب ثنائي بين الحركة الإسلامية والسلطة في كل من تونس والجزائر، لأن الأسباب الرئيسية هي أسباب اقتصادية اجتماعية، ثقافية فمثلا نجد تضرر الطبقة الوسطى في كلا البلدين قد بدأ مند النصف الثاني من السبعينيات وأدى إلى تهميش قطاع عريض من السكان خاصة الذين ولدوا إثر الاستقلال، هؤلاء يشكلون جمهورا واسعا من المستضعفين بتعبير الإسلاميين، أما العامل الثقافي فيمثل خاصة في قضية التعريب وهي قضية حساسة سهلت عملية استيعاب الأطروحات الأصولية في كلا البلدين في حين لم تبادر القوى اليسارية و التقدمية بإعطاء التعريب مضمونا عقلانيا ومتسامحا.

أما في ليبيا والمغرب فكان هامش التحرك بالنسبة للإسلاميين محدودا جدا، وقد تأثرت الحركات الإسلامية بالمغرب العربي بالتراث الفكري لحركة الإخوان المسلمين من ذلك أن حسن البنا و سيد قطب ومن خلفهم فرفضوا هيمنة إيديولوجية عقائدية بمنطقة المغرب

[1]– تونس تقارير، مرجع سابق.

[2] –Burgat F, **L'islamisme au Maghreb** , éditions Karthala ,Paris ,1988.p39 .

العربي وهو ما جعل مؤسسي هذه الحركات متشبثين بالحركة الأم مثل "الغنوشى" بتونس و" مطيع" بالمغرب[1].

والأسباب التي جعلت هذه الحركات تتأثر بفكر الإخوان المسلمين هو أنها تنادي "بالعودة إلى إسلام الأصول كما بلغه النبي"محمد صلى الله عليه وسلم" وطبقه بالمدينة لكن هذا الإسلام التاريخي لا يمكن معرفته بصفة صحيحة وجيدة لأن الوثائق التي تعود لهذه الفترة إما أنها نادرة أو تجزيئية وقد تم تنقيحها وتعديلها من طرف مؤرخين غير معاصرين للأحداث" و هنا تطرح مشكلة المصادر التي تتحدث عن فترة الإسلام الأولى[2].

ولعل الأسباب الرئسية لوصول الإسلاميين إلى الحكم وعقدها لتحلفات مع أحزاب أخرى هو اعتماد الأحزاب الإسلامية على برامج تعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والحفاظ على الهوية والتنمية، على شاكلة النموذج التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية،هذا النموذج للإسلام العصري الذي تقدمه الولايات المتحدة على أنه ينبذ التطرف ويحترم حقوق الإنسان،وممكن أن يتعايش مع الكيان الصهيوني في إطار ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير،فما على الدول الأروبية المجاورة إلا الترقب والحكم على أفعال هذه الحكومات الجديدة ومن ثم الحكم عليها إن كانت ديمقراطية أم تكرس الرجعية والتخلف وبالتالي التأكد من صحة نظرية صدام الحضارات[3].

ثانيا: التهديدات الاقتصادية

تعتبر الاقتصاديات الضعيفة للدول المغاربية وغياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية العامل الأساسي في تفجير الثورات،إلا أنه بالرغم من رحيل الزعامات التقليدية و العائلات الحاكمة التي تحوز على الثروة والامتيازات،تدهورت اقتصاديات هذه

---

[1] −Burgat F, **op.cit** ,p40 .

[2]− اعلية علاني، **الحركات الاسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية** ، القاهرة ،دار مصر المحروسة ، 2008، ص 24.

[3]− عبد الوهاب عمروش، "**الامن في منطقة المغرب العربي والساحل**"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد الثاني: اكتوبر 2013، جامعة الجزائر 3 ،ص 76.

الدول بشكل كبير، وهذا نتيجة النهب المتوحش للموارد للفئات الحاكمة سابقا، وغياب خطط فعالة لاحتواء العدد الهائل من مطالب الشغل حاملي الشهادات[1]، **إذ** تواجه الدول المغاربية عقدة التبعية الاقتصادية، فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول ،من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي ،مع هذا فان صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي[2] :

-تراجع نسبة النمو وصعوبة صمود القطاع المالي

-تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

-ارتفاع واردات الدول المغاربية.

ويعتبر التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا، حيث يقدر بنسبة2.5%، وتبين الإحصائيات أن78%من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوربي، الذي بدوره يضمن72% من الواردات لتونس،أما المغرب60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل62 % الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي[3]

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011 ، والذي بقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات

---

[1] -Gregory White,"**The 16 Maghreb's Subordinate position in The worlds political economy ",Middle east policy**, US:Blackwell publishing,N 07, winter 2007,P,S.

[2]-عمر فرحاتي، مرجع سابق ، ص 15.

[3]-عبد الكريم هشام،" **مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي قراءة اقتصادية**" ، شوهد يوم 20-04-2014، من الموقع الالكتروني : **www.politic-ar.com**

المتتالية في المنطقة المغاربية [1]، فعلى سبيل المثال يعيش واحد من أصل خمسة مغاربة تحت خط الفقر بأقل من دولارين في اليوم، في المقابل مازال اقتصاد الجزائر يعيش حالة من التبعية المطلقة لتصدير المحروقات وتقلبات أسعار النفط، هذا ما يشكل تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، و تزايد الفقر بشكل كبير في المناطق الداخلية، كما بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2010 حوالي 14 في المائة، و يفوق ضعف النسبة في الفئات أقل من 25 سنة ، فالثورة في تونس أدت إلى تراجع مداخيل قطاع السياحة بنسبة 40 بالمائة نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن و الفوضى، كما تأثر الإقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتوجات التونسية. [2]

وفي ظل هذه الظروف الراهنة تعرف المنطقة المغاربية تقاربا و وعيا سياسيا بحجم التحولات التي تشهدها المنطقة إلى جانب الأثار السلبية المترتبة عن هذه الثورات. كتدهور الأوضاع الاقتصادية من ليبيا وتونس، والضغوطات الشعبية المغربية المطالبة بفتح الحدود مع الجزائر للإستفادة في حجم السوق في الجزائر التي تعرف ارتفاعا فاحشا في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، هذه الموارد خصوصا الفلاحية التي هي موجودة بوفرة لدى المغرب ، وهذا ما أدى بالحكومة الإسلامية في المغرب إلى الإعلان عن رغبتها في تفعيل اتحاد المغرب العربي و فتح الحدود مع الجزائر، لكن هذه الأخيرة تربط فتح الحدود بملف الصحراء الغربية وضرورة منع الاستقلال للصحراويين وتطبيق المغرب لقرارات الشرعية الدولية، في المقابل تتخوف الجزائر من إدخال كميات هائلة من المخدرات في حدودها الغربية باعتبار المغرب المنتج الأول للحشيش في العالم . [3]

وفي نفس السياق يدعو منصف المرزوقي الرئيس التونسي الجديد إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة المغاربية من خلال تعميق التعاون بين الدول

[1]–عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص18 .

[2] –Gregory White, Ibidm

[3]– عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 79.

المغاربية من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي، وهذا ما أكد عليه من خلال زياراته الأخيرة لكل من المغرب والجزائر، و دعا إلى عقد قمة مغاربية في تونس نهاية السنة.

ولا تختلف الجزائر عن الرغبة التونسية والمغربية في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات الجديدة في المنطقة، باعتبار مطلب الوحدة هو من صميم روح التضامن بين الشعوب المغاربية وإيمانا منها بوحدة المصير، إلا أن الجزائر ومن منطلق شساعة حدودها تعطي أولوية لمعالجة التحديات الأمنية و الحربية المنظمة، والاتجار بالبشر وظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات التي تكلف خزينة الدولة تكاليف باهضة لا تستطيع تحملها بمفردها. [1]

وتعتبر الدول المغاربية أن الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول، باعتبار أوروبا المنطقة الأقرب جغرافيا والذي يرتبط معه باتفاقيات في إطار تنظيم فضاءات التعاون الاقتصادي،وذلك في مقابل جمود اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية،ومنظمة المؤتمر الإسلامي،هذا بالإضافة إلى وجود معطى جديد هو المنافسة الاقتصادية الأمريكية للكيان الأوروبي على المنطقة المغاربية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الأمريكي في المنطقة ردا عن سيطرة أوروبا على المنطقة الإفريقية. [2]

ثالثا: التهديدات السياسية

-إشكالية ضعف الديمقراطية.

إن حداثة التجارب الديمقراطية تعد من المخاطر التي تهدد أمن الدول المغاربية مهما تعددت المظاهر والأشكال التي تتخذها هذه الظاهرة، وهي تمثل معظلة لدى الدول العربية وتلاقي صعوبات في معالجتها، بما في ذلك دول المنطقة المغاربية، حيث أن ملف الاستبداد والسلطوية يحظى باهتمام مفكري وأكاديميي علم السياسة، والدراسة التي أعدها

[1]– محمود معروف ،" **وزراء خارجية الاتحاد المغرب العربي اختتموا اجتماعاتهم بالرباط....و القمة المقبلة قبل نهاية 2012**"، **القدس العربي**،9 فيفيري 2012.

وللمزيد امظر في عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص ص، 79، 80.

[2]– عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 77.

"ستيفن هايدمن" نائب رئيس معهد السلام الأمريكي تحت عنوان" تحديث السلطوية في العالم العربي"، توضح أن ظهور نمط جديد من أنظمة الحكم السلطوية في عدد من الدول العربية تكيفت مع سياسات التغيير السياسي من خلال تطوير استراتيجيات لتنظيم مطالب التحول الديمقراطي، كما حققت انفتاحا سياسيا محدودا، واستغلت لصالحها عملية الانفتاح لفرض حكمها السلطوي واتسمت بالطابع الشخصي والإكراه والقدرة على البقاء، مما ساهم في نشوء تحالف سلطوي ضد المعارضة من جهة ومطالب الديمقراطية وحرية السوق والعولمة من جهة أخرى[1]

إن تتبع ملف الديمقراطية يعني المعرفة بمسيرة النظم التي تتبناه أي الإطار السياسي الذي يعكس لنا نقائص توفر أو انعدام المناخ الديمقراطي السليم، ففي دول المنطقة المغاربية نجد **ليبيا** بدأت مسيرة رفض السلطة المركزية وتطبيق نموذج الممارسة المباشرة بمستوياتها العديدة، لكن بقي "معمر القذافي" الرجل الأول في الدولة والفاعل الوحيد إلى غاية رحيله عن طريق انتفاضة شعبية ضد حكمه تحولت فيما بعد إلى ثورة مسلحة بمساعدة قوى أجنبية، أما في **موريتانيا** هناك فساد النظام المدعم بنفوذ حزب الشعب الموريتاني ثم دخولها مسيرة الانقلابات العسكرية، والجزائر اقتربت من النمط التعبوي، أما في **المملكة المغربية** حيث يمثل الملك السلطة العليا في البلاد ولا أحد يستطيع محاسبته أو مساءلته ضمن قواعد الديمقراطية والشفافية[2].

---

[1]– ذويب العيد بن خليفة، **التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي1990 –2007** دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية،القاهرة ،2009،ص 49.

[2]– شاكري قويدر،**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية2001–2011**،دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة الجزائر3 ،2014 ،ص ص148–149.

أما **تونس** كان النظام مرتكزا على المشروعية الكارزماتية المتمثلة في الرئيس الراحل "بورقيبة" إلى غاية1987 الذي أدى بدوره إلى شخصنة السلطة في رئيس الدولة[1] لكن التغيرات في مجال التربية والتعليم والسياحة وحقوق المرأة التي شهدتها فترة حكم" زين العابدين بن علي" وفرت للرئيس مشروعية جديدة تختلف عن المشروعية التاريخية التي كانت لسلفه، لكن هذه الإصلاحات سرعان ما اصطدمت بسعي الإسلاميين(حركة النهضة الإسلامية) إلى المعارضة بقوة، مما أدى لتراجع السلطة عن بعض الانجازات الديمقراطية التي حققتها، هذا التراجع كان عاملا رئيسيا في إرساء عدم الاستقرار، أي عدم التزام الحكومة في عدة حالات بالقواعد الدستورية وانتهاكها.

إن الديمقراطية الحقيقية تفرض أن تقوم الحكومة التونسية بإعادة النظر في" الدولة الأمنية" السائدة آنذاك وبناء دولة كل المواطنين، لا دولة أجهزة أمنية تعتمد على خيار تشديد القبضة الأمنية على المجتمع لامتصاص الأصوات الشاذة المطالبة باحترام الحريات العامة، وتجريد المؤسسات التمثيلية من كل الصلاحيات القرارية الفاعلة بوضع كل الصلاحيات في يد الرئيس، لاسيما بعد ما تعالت أصوات داخلية تنادي بإحداث نقلة نوعية عبر الإصلاح الديمقراطي الجاد والعميق .إلا أن بقاء النظام السياسي منغلقا على نفسه وعدم انفتاحه على النخب المعارضة رغم الرقي الاقتصادي الذي تميزت به تونس في عهد "بن علي "مقارنة بباقي الدول المغاربية جعل منها لأن تكون نقطة انطلاق لانتفاضة الشعوب العربية ضد هذه الأنظمة المستبدة تحت غطاء الديمقراطية، هذا يقودنا إلى الاعتقاد أنه مهما بلغ تطور مجتمع ما دون تبني في سياسته قيم الديمقراطية المشاركتية فإن ذلك لا يضمن الاستمرارية.

[1]– عبد المالك الوزاني،"**الشرعية و الاختيارات الدستورية:حالة المغرب العربي**"، القاهرة ، مجلة الديمقراطية،العدد19، 2015،ص 74

من ناحية أخرى، يسود نمط الحكم الفردي في الأغلبية من البلدان العربية بما فيها الدول المغاربية، فالوصول إلى سدة الحكم لا يتم عبر الإرادة الشعبية، وإنما عبر انقلاب عسكري أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبي شكلي، وعند قمة الهرم السياسي تصنع القرارات وتفرض على القاعدة دون مشاركة منها بحجة أن ولي الأمر أدرى بمصالح الرعية وكيفية تحقيقها[1]

إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول المغاربية لضعف التعددية والشفافية وتراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون، عجل من بروز وجدية التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي ذلك أن مسألة الشرعية التي تعاني منها الدول المغاربية وغياب المشاركة السياسية أدت إلى سقوط الشرعية– التي تشكل درع الأنظمة السياسية –وبروز تهديدات حادة ومستعصية الحلول خاصة بعد تبني السلطة لسياسات العنف والقمع وشل حركة مؤسسات المجتمع المدني ولجوء بعض القوى الأخرى إلى العمل السري وتبنيها لظاهرة العنف المضاد والتطرف السياسي بسبب غياب المشاركة السياسية وكبت الحريات[2]

–مشكلة الأقليات.

لقد أدت التطورات التي عرفتها الساحة العالمية في ظل ما بات يعرف بعالم ثورة الاتصالات والمعلومات وبروز ما يسمى بالإعلام الجديد، وتسارع حركة نقل الأخبار بين الناس، إلى سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب، وفي ظل سهولة خرق الحدود السياسية للدول، وتذبذب مشاعر الانتماء والولاء، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أصبح من الممكن استثمار هذه القضايا لصالح طرف ما أجنبيا كان أو محليا في العلاقات الدولية المتشابكة لخدمة مصالح وأهداف معينة.

[1]–كمال المنوفي،"**الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"بيروت، مجلة المستقبل العربي،العدد80، 1985 ،ص 75

[2]– شاكري قويدر، مرجع سابق ،150.

وليست الدول المغاربية بمعزل عن هذه المؤثرات والتطورات إذ أصبحت هذه المشاكل مصدرا خطيرا من مصادر تهديد الأمن المغاربي الإقليمي والقومي على حد سواء، وأهمها مشكلة الأقليات التي هدّدت وتهدّد أكثر من دولة في جنوب المتوسط، خاصة الجزائر، المغرب وموريتانيا وبدرجة أقل تونس وليبيا.

وإذا كان التعدد العرقي يظل أمرا طبيعيا طالما يبقى في حدوده الاجتماعية في ظل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتوزيع الأدوار المجتمعية داخل فئات المجتمع وفقا للشفافية والنزاهة والتطور العلمي والمعرفي، فإنه يتحول إلى تركيب كيان قبلي مغلق كلما أسقطته السياسة الداخلية من حساباتها، وهذا يعني أن الصراع العرقي الداخلي ليس نتيجة لوجود الأعراق في المجتمعات المغاربية وانما هو نتيجة شعور هذه الأعراق بأنها كيانات مهمشة.

وفي هذا الإطار تواجه الدول المغاربية العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية نتيجة إفلاس وفساد النظام السياسي في هذه الدول، منها مشكلة الأمازيغ التي تطالب بحقوق ثقافية وسياسية أكثر، والتي تعني الجزائر والمغرب بالدرجة الأولى وتونس إلى حد ما، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد أن الأمازيغ يمثلون 40% من سكان المغرب، و30% من سكان الجزائر،10%من الليبيين، و5% من التونسيين، ويعود التطرف العرقي الأمازيغي في المنطقة المغاربية إلى الحقبة الاستعمارية التي استخدمت كثيرا من هذه الأقليات العرقية أو الدينية في تقسيم الوطن العربي وإضعاف مقاومة الحكم الاستعماري . وبعد الاستقلال اصطدمت بمسألة الهوية العربية، إذ كانت القومية العربية طاغية على كثير من الحركات السياسية العربية كالبعثية والقومية العربية الناصرية التي تعتبر وجود الأقليات بينهم دليل ضعف في دولتهم [1] الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن مكان السكان غير العرب في الدولة القومية.

[1]– غراهام فولر،"**الأقليات في العالم العربي**" من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1b9cf684-d13d-4c29-8f25-8f378394e9a2

رابعا: التهديدات الثقافية

أهم التهديدات الثقافية التي يواجهها الأمن الثقافي المغاربي التبعية الثقافية، إن الاحتكاك و التفاعل مع الحضارة الغربية الحديثة و الذي حدث بفعل الغزو لم يؤد إلى استبدال النظام القديم بنظام حديث، بل أدى فقط إلى تبعية ثقافية خطيرة تزامنت مع التبعية الاقتصادية و السياسية و اعتبرت وسيلة من وسائلها، وتشير هذه التبعية الثقافية إلى طبيعة العلاقة بين المجتمعات الغربية المتقدمة و المجتمعات العربية المتخلفة في شكل تبعية.

إن التأثير في هذا المستوى من التفاعل بين مجتمعين حضاريين يسري عادة من الحضارة الأقوى إلى الحضارة الأضعف، وأن تأثر الأقوى بالأضعف في هذه العلاقة هو عادة أيضا تأثر محدود جدا. فالطرف الأضعف في هذه العلاقة هو المجتمعات المغاربية ، التي تستورد منها المفاهيم والقيم والرؤى وأساليب الحياة، والتشكيلات التجارية والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأنماط التعليمية والفكرية والتكنولوجية والفنية والقيمية، والأفكار الجاهزة وحتى اللغة[1] ،ففي الجزائر مثلا تم فتح قناة خاصة تتحدث و تذيع بالفرنسية من برامج و أخبار وأشرطة، كذلك في المغرب فالقناة الأولى تذيع30%من البرامج بالفرنسية كما خصصت القناة الثانية كمعقل للإعلامTF1 الفرانكفوني الأكبر بالمغرب الفرنسية أما في تونس فعلى غرار شقيقتيها فنصيب البرامج الفرانكفونية يقدر ب 70%، و هذه نسبة لا يستهان بها. [2]

[1]–جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية :**أسئلة التطور والمستقبل** ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص 16

[2]–شبكة النبأ المعلوماتية،" **التبعية**"، شوهد يوم 2015 / 03 / 15 ، من الموقع الالكتروني : www.annabaa.or

خامسا: التهديدات الصحية

تواجه المنطقة المغاربية تحديات لتحقيق الأمن الصحي لمواطنيها، هذا على الصعيد لداخلي، أما على الصعيد الخارجي توجد هناك العديد من التهديدات التي تهدد الأمن الصحي للبلدان المغاربية، خاصة الأمراض والأوبئة سريعة الانتشار التي تظهر بالجوار وتسمى بأوبئة الجوار، يمكن اعتبار الانتشار الوبائي لفيروس إيبولا في دول غرب إفريقيا بمثابة التهديد الصاعد لدول الإقليم بالنظر إلى وقوع بؤر انتشار المرض على خطوط التماس مع حدود الإقليم في غينيا و سيراليون ونيجيريا وليبريا، وظهور حالات محدودة للإصابة في مالي وموريتانيا، مما يجعل دول المغرب العربي مثل الجزائر والمغرب إلى جانب السودان على قائمة الدول الأكثر عرضة لانتشار المرض، وتشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية الصادرة في منتصف سبتمبر2004 إلى أن عدد حالات الإصابة بالفيروس قد تصاعدت إلى حوالي 4985 في مقابل 2461 حالة وفاة، بمعنى أن نسبة الوفاة بالمرض تكاد تقارب49.3% ويظل التهديد الأكثر خطورة والأكثر تهديدا للأمن الصحي بالمنطقة المغاربية هو انتشار عدوى إيبولا[1]

سادسا: التهديدات البيئية

أصبحت تشكل تهديدا مشتركا لكل الدول المغاربية بدون استثناء خاصة نقص الماء، التصحر والجفاف ونقص الماء من بين التهديدات المشتركة للدول المغاربية حيث انه وحسب تقرير للأمم المتحدة فان أكثر المناطق تأثرا بنقص المياه تقع في شمال أفريقيا وغرب وجنوب آسيا، فنسبة25% من سكان أفريقيا يعانون أزمة للمياه مزمنة وشديدة في المغرب العربي تعادل46 مليار م³، 65% منها تأتي من مياه المجاري المائية[2] ومع موجات الجفاف المتكرر في العقدين الآخرين، فإنها قد تسببت في خسائر مهمة بالنسبة

[1]– المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، "**تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم**"، شوهد يوم02-12-2015 ، من الموقع الإلكتروني: **http://www.rcssmideast.org/Articl**

[2]– جمال حدار ،" **تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي**"،شوهد يوم 02-12-2015،من الموقع الإلكتروني : **http://politics-ar.com/ar2/?p=3013**

للمياه السطحية أما مشكل التصحر في المغرب العربي فهو نتيجة لتدخل عوامل ساهمت في تفاقمه ، مرتبطة بالنمط المتبع في إدارة الموارد الطبيعية المتوفرة ، هذا الوضع يدعمه تدهور التربة و الغطاء النباتي ، وقلة إنتاجياته، هذه الأوضاع تؤدي إلى تدهور شروط حياة الشعوب، والهشاشة المتزايدة اتجاه أبسط الأزمات المناخية.[1]

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الإقليمية وأثرها على أمن دول المغرب العربي

ارتبطت ظاهرة التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منظمة الساحل التي لم يعد ميكانزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح وبعضها الآخر بالهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي.

إن تعقد هذه التهديدات واستفحاله أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية والذي أدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغاربية. [2]

المطلب الأول: تهديدات الخلاف الجزائري-المغربي

في حقيقة الأمر يعتبر التناقض الجزائري المغربي محددا أساسيا لطبيعة العلاقات المغاربية ككل، حيث يعود التنافس العلائقي بين الدولتين أساسا-إضافة إلى الخلاف حول قضية الصحراء الغربية-إلى التعارض الحاصل بين إرادتيهما في تزعم المغرب العربي،إذ ترى كل منهما نفسها كقوة إقليمية في مقابل دول الجوار وبالتالي فهي الأجدر بالزعامة حيث تتميز العلاقات الجزائرية-المغربية بطبيعة "نزاعية كامنة" نتجت من اللايقين

[1]- المرجع نفسه.

[2]-فرحاتي عمر،" **اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي**" ، مرجع سابق.

الاستراتيجي وضعف الاتصالات والتفاعل بين الدولة الجزائرية والمملكة المغربية، الذي أدى إلى حالة من اللاأمن الذاتي عند كل منهما، والذي بدوره أدى إلى اللاأمن الجماعي في المنطقة، وأضفت إلى حالة من التأهب العسكري شبه دائم على الحدود الجزائرية-المغربية.[1]

أولا: أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب

إذا كانت بريطانيا لعبت الدور الأساسي في وضع كثير من حدود المشرق العربي، فإن فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور، وبنفس الديناميكية في أجزاء منطقة المغرب العربي، وعلى الرغم من الأجزاء من الحدود السياسية بالمنطقة، كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يجزمون بذلك ،أن ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث [2]

كما لاحظت هذه المنطقة عبر التاريخ مظاهر الوحدة والتجزئة شأنها في ذلك شأن بقية أقطار العالم العربي، حيث إن المنطقة المغاربية كانت تعرف بعض تجاربها التاريخية الطويلة وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية، إلى حدود الأطلسي مرورا بجميع سواحل إفريقيا الشمالية وصولا إسبانيا، وحتى فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية بالمنطقة فإن هذه الأخيرة ظلت دائما وعاءً حضارياً، وكتلة سيكولوجية متراصة، لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجزا أو حدودا إلا أن التحولات السياسية التي أخذت تخضع لها في ظل التدخلات الأجنبية هي التي أدت في نهاية المطاف إلى إفراز ظاهرة الحدود، وخاصة أثناء التدخل العثماني والأوروبي بالمنطقة. [3]

---

[1]- سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ،المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 462، أوت 2017، ص48.

[2]- وليد عبد الحي ناصيف ،**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، 2010، ص 89.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي:دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**،عمان : دار مجدو لاوي للنشر والتوزيع، 2001 ، ص 159.

وتشكل الاتفاقيات بين المغرب والجزائر بعد الاحتلال الفرنسي أهم النصوص والمراجع المتعلقة بنشأة الحدود بالمنطقة، إذا أن معظم هذه الفقرات من الاتفاقيات كانت تصب بصفة مباشرة على مسألة الحدود مع الجزائر ويعود الأصل لنشأة جزء من الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة فبعد ما تمكنت الإمبراطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي، ماعدا الجزء المتمثل في المغرب الأقصى، مما أدى إلى نشب منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما، وقد تم حسم بعض هذه النزاعات عن طريق تخطيط بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساسا للمفاوضات التي جرت بين كل من المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830.

ومما تؤكده بعض المصادر من اختلاف الحدود بين الجزائر والمغرب قد نشأ منذ الحقبة الاستعمارية حيث أن فرنسا تسيطر على الدولتين لكنها كانت تعتبر الجزائر جزءا من الأراضي الفرنسية بينما كانت المغرب محمية بموجب معاهدة محددة التاريخ، انتهت باستقلال المغرب عام 1956 لذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى توسيع حدود الجزائر فيما وراء الخط الذي كان يفصل بين الدولتين 150 كلم من الساحل للبحر الأبيض المتوسط، بما فيها جنوب هذه المنطقة فلم تكن قد خططت بعد ومن ثم توسعت فرنسا في إقليم الصحراء التابعة للجزائر حتى وصلت إلى الصحراء الغربية التي كانت تقبع تحت الاستعمار الاسبانية[1]

وان أول إشارة من طرف فرنسا إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقع الحدود بين المغرب والجزائر وردت في نص معاهدة الصلح المبرمة في" طنجة" بينها وبين المغرب في أعقاب معركة "بسيلي" التي دارت بين القوات الفرنسية المحتلة والقوات المغربية المساندة للثورة الجزائرية المناهضة لهذا الاحتلال وفي هزيمة المغرب اضطر إلى توقيع معاهدة "طنجة"

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ، ص 161.

في سبتمبر 1844، التزم بمقتضاها بالتخلي عن مواصلة الدعم للثورة الجزائرية كأحد الشروط لعقد الصلح مع فرنسا.

ومنذ حرب الرمال دخلت كل من الجزائر والمغرب في صراع سياسي، ومنافسة حادة ساهمت في تكريس حالة التوتر والقطيعة في علاقتهما[1] ومن بين مظاهر هذا التنافس أيضا هو سياسة كل منهما الاستقطاب لموريتانيا، وهذا من خلال توطيد علاقات الرباط مع تونس، مقابل فتور واضح في علاقات المغرب مع موريتانيا، في الوقت الذي سارعت فيه الجزائر إلى بعث الكثير من التراخي في أواصر علاقاتها مع نواكشوط.[2]

إن منبت نشأة النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب يقوم أساسا على" تناقض التصورات وتصادم المبادئ حول ترسيم الحدود"في الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى غاية 1988 والذي مثل المرحلة الأولى والنقطة الجوهرية في دراسة وتحليل الملف الحدودي بين الدولتين فالتصور المغربي ينطلق من"مبدأ الحق التاريخي"، والتصور الجزائري قائم على" مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار"، وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة والأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية، وأفضى تشبث الطرفين بتصور ما إلى تصعيد النزاع إلى مستويات أخرى أكثر شدة. [3]

يمكن القول أن الحدود بين المغرب والجزائر أخذت تعرف بوادر تسويتها منذ 1968 في أعقاب اللقاء الذي جمع وزيري خارجية البلدين" أحمد العراقي" و"عبد العزيز بوتفليقة"، وهو اللقاء الذي تمخضت عنه معاهدة" أفران" التي أعرب فيها الطرفين عن رغبتها في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تقتضيها العوامل التاريخية المشتركة بين البلدين، وهذا إلى جانب الجهود المبذولة في تسوية هذا النزاع والواضح منها هي جهود

---

[1]– محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي**، المغرب : إفريقيا الشرق ، 1999 ،ص 39.

[2]– سهى عيد رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، الطبعة1، مصر: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2009 ص 131.

[3]– محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي:مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية**، الجزائر ،إفريقيا الشرق، 1999، ص86.

منظمة الوحدة الإفريقية من خلال مبادرتها في الوساطة وأولها عام 1963 وجاءت هذه المبادرة سابقة لمبادرة الجماعة العربية لتسوية النزاع .

هذا وقد أبدت وساندت الجزائر بكل قوة مبدأ احترام الحدود والإبقاء على الحدود الموروثة فالرئيس" الشادلي بن جديد" في خطابه حول وضع الأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981، أعاد بتذكير هذه الفلسفة والعقيدة ... "وتعلن التزامها الكامل لصالح قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود البرية، من تاريخ تحررها"[1]

وفي سنة 1994 عرفت العلاقات الجزائرية–المغربية منحنى تصعيدي خطير، بعد اتهام الرباط للمخابرات الجزائرية بالظلوع في تفجير"فندق الأطلس" بمراكش، حيث أغلقت الحدود البرية بين البلدين كرد فعل من الرباط ،قبل أن ترد الجزائر بإجراء مماثل لينعكس ذلك على مسار التعاون الهامشي بين البلدين الذي استمر صداه إلى يومنا هذا رغم الجهود الداعية إلى فتح الحدود في ظل زوال مبررات الغلق وطبيعة الظروف الدولية التي باتت تتجاوز هذه المسائل إلى قضايا التعاون والتكامل،[2] إلا أن تبرير الطرفين يكمن في الاتهامات المتبادلة، حيث ترى الجزائر أن الجانب المغربي يقوم بسياسات ممنهجة لإغراق السوق الجزائرية بالمخدرات وكذا الدعم السري للخلايا الإرهابية في الجزائر، في حين تتهم المغرب الجزائر بتصدير الإرهابيين إلى المغرب وكذا عدم تقديم الدعم الكافي في محاربة الهجرة غير الشرعية بسهيل مرور المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية إلى المغرب الأقصى، وهذا ناهيك بالاتهامات المتبادلة في شأن محاولة كل بلد ضرب استقرار البلد الأخر.[3]

---

[1] –GHERARI Habib," **bornage des frontières Algériennes" : le mois en Afrique. Juin-Juillet,** n°. 225-226, 1984, p . 30.

[2]– سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ، مرجع سابق ، ص51.

[3]– المرجع نفسه ، ص 52.

ثانيا : تأثير أزمة الصحراء الغربية على العلاقات المغاربية

كان عام 1964 بداية التقارب المغاربي منذ تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمية ، وعقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي تمخض عنها العديد من الاتفاقيات والدراسات القطاعية المهمة وجاء "ملف الصحراء الغربية "عام 1974 ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي ، وليواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي ، وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويعزى الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة المزودة بسلطة فعالة والوجود القانوني إلى جانب هامشية فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في مختلف المجالات على طريق التكامل والاندماج ، وتماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق الأسواق المحلية ، وندرة رأس المال في بعضها" تونس والمغرب" وأدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج ، وهناك عوامل اجتماعية ثقافية سياسية أسهمت بدورها في هذا الفشل. [1]

إن العلاقات المغاربية لم تبنى يوما على أساس المصلحة والمنفعة العامة بين أطراف المنطقة وذلك بسبب قلة التبادلات الاقتصادية وقلة الاعتماد المتبادل وعوامل أخرى ،وبقي اقتراب الأطراف المغاربية من بعضها البعض رهينة الموقف من قضية الصحراء الغربية حيث يعتبر المغرب والبوليساريو والجزائر الأطراف الرئيسية في هذا النزاع وتبقى الأطراف الأخرى في المنطقة تميل بين المغرب والجزائر حسب الموقف من القضية الصحراوية حيث أن العلاقات الجزائرية–المغربية قطعت منذ اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية

[1]– محمد علي داهش، رواء زكي يونس، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي –الواقع ومتطلبات المستقبل** . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، أبوظبي ، العدد 101 ،(ب س ن)، ص 12.

سنة 1976 واستمرت إلى غاية 1988 ، وما مثلته هذه القطيعة من توقيف المسار الاتحادي الذي أرادت الدول المغاربية إتباعه حتى قبل استقلالها. [1]

أما علاقة الدول الأخرى بطرفي النزاع الرئيسيين المغرب والجزائر بقي حبيس موقف كل طرف من القضية الصحراوية، حيث ما لبثت المغرب بقطع علاقتها بليبيا بمجرد اعتراف الأخيرة بالجمهورية الصحراوية وبجبهة البوليساريو سنة 1980 ودعم الجزائر للانقلاب في موريتانيا على الرئيس آن ذاك" المختار ولد داده" وجاء أيضا على أساس الموقف الموريتاني من النزاع ، والتغيير الكبير في الموقف الموريتاني بعد هذا الانقلاب لصالح الجزائر وجبهة البوليساريو، وتدهور العلاقات الليبية الجزائرية في منتصف الثمانينات جاء بعد التقارب الليبي المغربي وبقيت تونس متحفظة وتدعم الحل السياسي بين أطراف النزاع ، وبهذا فإن الصورة العامة قبل توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي كان التجاذب والنزاع بين دول المنطقة المغربية، وخاصة بين قطبي المنطقة الجزائر والمغرب، وبدأ التجاذب بين الجزائر والمغرب منذ أن كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع الإسبان لتأمين هجرة مضادة لسكان الصحراء نحو مراكز تندوف- جنوب الجزائر-، إذ تزامنت عمليات الهجرة مع دخول القوات المغربية في فبراير 1976 ،إلى الصحراء على خلفية انسحاب القوات الاسبانية منها لكن الرد الجزائري كان أكثر عنفا من خلال الإعلان عن تأسيس "الجمهورية الصحراوية" من طرف واحد ما حدا بالمغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر. [2]

وتبين الخارطة التالية الأراضي الصحراوية المحتلة من قبل الاستعمار المغربي .

---

[1]- محمد أحمد العلوي، **اتحاد المغرب العربي مرتكزات التسوية في الصحراء الغربية** ، الاثنين19-11-2011 من الموقع الالكتروني : **http://almassae.ma/node 57994**

[2]-توفيق المدني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية** ، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2006 ، ص 30.

الشكل رقم:03

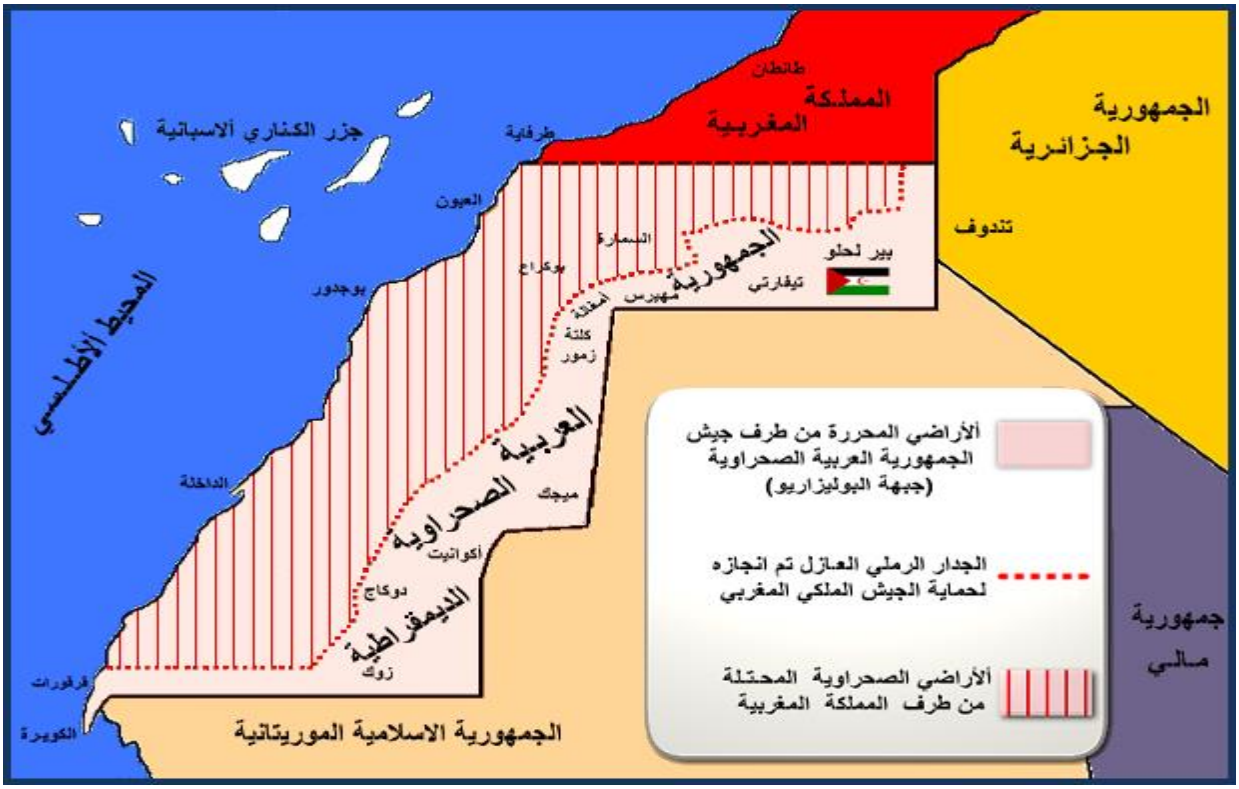

المصدر : ازمة الصحراء الغربية حرب افريقيا المنسية، 28-01-2014 ،منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء من الموقع الالكتروني: http://army-tech.net/forum/index.php?threads

واحتاج الأمر في غضون ذلك إلى سبع سنوات لعقد القمة الأولى بين الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي قال عنه الحسن الثاني يوما" لقد أجبر على تولي رئاسة الجزائر"، غير أنه وجد فيه محاورا أعاد ملف العلاقات الجزائرية المغربية إلى الواجهة وما تلتها من أحداث في ملف الصحراء الغربية، خاصة عندما التقى العاهل المغربي بقيادي جبهة البوليساريو "بشير مصطفى السيد" ما مهد الطريق أمام انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي في مراكش فبراير 1989.[1]

ثالثا: سباق التسلح في المغرب العربي

شهدت المنطقة المغاربية سباق تسلح بداية سنة 2000 فقد استغلت الجزائر تحسن مداخليها النفطية والهدوء النسبي الذي عم البلد بعد قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية ورجوع الأمن، وتؤكد دراسة لمؤسسة" فوركاست انترنشونال" Fore Cast

[1]– توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص 31.

International وهي منظمة مختصة في مسائل الدفاع ، أن الجزائر إحدى الدول الإفريقية الأكبر إنفاقا في مجال التسلح، ففي سنة2008 خصصت الميزانية العامة 295 مليار دينار جزائري(4.4 مليار دولار) لوزارة الدفاع، كما صرفت، منذ أواخر التسعينيات، ما معدله 3.2 مليار دولار سنويا لشراء تجهيزات ومعدات حربية،وفي المقابل ازدادت حمية المغرب في تسليح جيشه، فقد خصص في2008 حوالي40% من مداخيله للنفقات الأمنية، كما رفعت موازنة صندوق شراء المعدات الحربية الملكي وتصليحه من 4.5مليارات درهم(600 مليون دولار) إلى 10.2 مليارات درهم (1.3 مليار دولار). [1]

وتبرر المملكة المغربة توجهها نحو الإنفاق العسكري لعدة اعتبارات وهي:

أولها : النزاع الحدودي الجزائري – المغربي.

ثانيا : قضية الصحراء الغربية.

ثالثا : المنافسة الجهوية مع كل من الجزائر واسبانيا، والسعي نحو إيجاد مكانة إقليمية مناسبة في المنطقة.

أما الجمهورية الجزائرية فلديها رؤية واضحة في هذا الصدد ومغزى تطور مسارا لتسلح في الجزائر يعود إلى عاملين أساسين: **أولهما** يتعلق بتحديث وعصرنة المعدات العسكرية والقوات المسلحة الجزائرية، حتى لا يتعرض الأمن القومي للتهديد ويحافظ على مستوى مقبول من التهيؤ والتأهب بشريا وعتاديا والتحكم في آخر التكنولوجيات العسكرية.

أما العامل الثاني : يخص السعي للتزود بنظم تكنولوجية جد متطورة، قادرة على مراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود بهدف تحسين التغطية الدفاعية داخل التراب الوطني بأكمله و لتعقب تحركات و تنقلات الجماعات الإرهابية لاسيما في منطقة الساحل. [2]

---

[1]– ياسين تملالي،**عن مسؤوليّة أوروبا في «سباق التسلّح» بين المغرب والجزائر**،**الموقع الالكتروني**، الأخبار،17–02–2017، من الموقع الالكتروني: **http://www.al-akhbar.com/node/116956**

[2]– الحامدي عيدون،**امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف–مسيلة–الجزائر،2015،ص ص89،88.

ويبين الجدول التالي نسب تسلح جيوش بلدان المغرب العربي .**الشكل رقم :04**

المصدر: تسليح جيوش بلدان المغرب العربي من الموقع الالكتروني: www.sasapost.co

ولكن برغم من حجية كل من هاذين العاملين إلا أنه تبقى الاعتبارات الجيوسياسية الأمنية (زيادة التهديدات والتداعيات العابرة للحدود– الإرهاب تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها) و الإقليمية (التنافس الإقليمي ومواجهة التوسع المغربي–قضية الصحراء الغربية–) ذات خلفية جد مهمة في تطور مسار الإنفاق العسكري الجزائري المتصاعد، نظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر وزيادة التداعيات الجيوسياسية للانفلات الأمني على كافة الجبهات الحدودية في العقود الأخيرة، يلاحظ أن الحكومة رفعت ميزانية الدفاع للعام 2014لتصل إلى21 مليار دولار، بنسبة4.95% من الناتج الوطني الإجمالي بعد أن كانت تقدر ب4.21% سنة 2012 حسب تقرير البنك الدولي ،وهي الأعلى من ضمن كل

القطاعات حيث تشكل حوالي 15%من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز سنة 2013سوى 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و 6 مليارات للأجهزة الداخلية. [1]

المطلب الثاني: التهديدات الاقليمية

أولا: الأزمة الليبية

لقد أسهمت التحولات التي حدثت في المنطقة –التي مازالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011–في سرعة تغير الديناميكيات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليا تحديات متزايدة ،مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي–الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة–احد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوارها، حيث، تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة "إن اميناس" في الجنوب الشرقي للجزائر[2]، إذ تشير بعض التقارير إلى تهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "ار بي جي" RPJ[3] وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا. [4]

فمع تفتت دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات مراقبة الحدود وانهيار الدولة أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق– وكلتاهما من المجموعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء – ميالة أكثر للعنف وأقل جنحًا للسلم وللثقة بالدولة أو التعاون معها، ومنه دخلت ليبيا في معضلة مجتمعية أمنية قائمة على فكرة **الفوضى الناشئة** Emerging Anarchy على حد تسمية" باري بوزن "Barry Posen"

---

[1]– **الحكومة ترفع ميزانية قطاع الدفاع ل 2014 : الخزينة تنفق 20 مليار دولار لمواجهة الهواجس الأمنية**، شوهد يوم17–02–2017 ،من الموقع الالكتروني: **http://www.al-fadjr.com/ar/economie/261511.html.**

[2]– عبيد ايميجن،**انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا**، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **http//tsudies.aljazeera. net /reports /2014 .htm**

[3]– خالد حنفي،" الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد88، ابريل– 2012 المجلد 47 ، ص 188.

[4]– عبيد ايميجن،**مرجع سابق.**

أين تجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدا، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي. [1]

وهناك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي ،وقد ظهرت آثارها بشكل كبير في عام 2014، **أولا:** المواجهات العسكرية، **ثانيا:** التدخل الأجنبي ،**ثالثا:** جهود الحوار وشهدت سنة 2014 محطات مهمة عكست التاثير الفاعل الخارجي في الازمة الليبية،حيث عرفت تلك الفترة منعطفا ملحوظا على المستويين الأمني والسياسي ،وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" بما يمثله من ارادات خارجية إلى المزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، و قد شهدت نفس السنة قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة ،التي يقودها خليفة حفتر،التي انطلقت في 16ماي 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا، وبين عملة فجر ليبيا التي تضم ثوارا من مشارب مختلفة[2].

لقد انتجت تفاعلات عام2014 مشهدا سياسيا بشرعيتين متنازعتين، **أولها** المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي يتمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، وهو البرلمان الذي انتخب في جوان2014 في خصم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين أكبر المكونات السياسية الليبية، متمثلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الاسلامين وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليا أو مدنيا.

ورغم تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا، فإن هذا الخيار لم يحقق انجازات كبيرة لسببين رئيسيين، **أولهما:** عدم وجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة

---

[1] –Barry R Posen, "**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**";Edited by ,Barry Buzan and Lene Hansen ,"**International Security** ",Volume II,The Transition To The Post-Cold War Security Agenda,(London: Sage Publications LTD,2007),p p . 338-339.

[2] – كمال القصير، مرجع سابق ، ص 03.

الليبية، كما لم تستطع بعض الأطراف العربية–التي تتدخل في ليبيا بعدة أشكال– من تشكيل اتجاه عربي صوب الهدف نفسه، و**ثانيهما:** وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيد عن الحسم العسكري، وذلك استنادا إلى واقع التسليح الذي يتمتع به الثوار الليبيين وعملية فجر ليبيا بشكل عام.

إن ليبيا في ظل الحكومة العاجزة التي لا تحكم حتى في العاصمة طرابلس، أصبحت مصدرا تمويليا للسلاح للجماعات الإرهابية والتكفيرية في المنطقة المغاربية والساحل، لأن الميليشيات المسلحة ترفض الانصياع لمنطق الدولة، وتريد إعادة تقسيم السلطة بين الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يجعل ليبيا مهددة بالتقسيم إلى دويلات طائفية، لاسيما أن بعض القبائل بدأت ترسم حدود هذه الدويلات .

ففي ظل تفجر الحرب الأهلية في ليبيا، والتي ستكون لها تداعيات سلبية وخطيرة على دول الجوار(مصر وتونس والجزائر)، لاسيما على حدود تلك الدول حيث يجد الإسلاميون المتشددون أرضية خصبة لتنقل السلاح وربما تصدير الدمار والعنف والفوضى إلى هذه البلدان العربية، لكي تتحول إلى"إمارة إسلامية" باعتبارها الأنموذج الذي تريده تنظيمات" القاعدة" و" داعش" ،وحتى "جماعة أنصار الشريعة" ، فإن تسرب الأسلحة من ليبيا باتجاه النيجر ثم شمال مالي، يصب في تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، كما يزيد من علاقاته مع التنظيمات الأخرى المتقاربة معه فكريا، حتى أن تقرير للأمم المتحدة حذر من وصول الأسلحة الليبية إلى جماعة "بوكو حرام" المتشددة في نيجيريا، وأشار التقرير إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة "بوكو حرام" المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. [1]

كما أن تصاعد المواجهة بين الحركات الجهادية في ليبيا يفاقم التوتر لدى جميع الحركات الجهادية في دول الساحل والصحراء تضامنا ودعما للحركات الإسلامية

[1]– خالد حنفي، مرجع سابق ، ص 189.

الراديكالية في ليبيا باعتبارها مصدر الإلهام والدعم لتلك الحركات ومنها حركتا التوحيد والجهاد وأنصار الدين في مالي، وحركة تحرير دلتا النيجر، وجماعة" بوكو حرام" في نيجيريا، هذه الجماعات المرتبطة والمتحالفة مع المنظومة الجهادية في ليبيا تستعد لتصعيد عملياتها ضد أطراف غربية أمريكية وفرنسية وبريطانية ردا على التدخل العسكري الأمريكي في العراق ومهاجمة (داعش)، خصوصا بعد أن تشكل تنظيم مماثل في منطقة المغرب العربي يحمل اسم الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي (دامس)، ومن المتوقع طبقا للتقديرات الإقليمية أن تكون كل من مصر وتونس والجزائر أحد أهم ساحات الانطلاق الإرهابي لهذه الجماعات المتشددة. [1]

علاقة الجماعات الجهادية الليبية بتنظيم الدولة(داعش)

لقد عرفت سنة 2014 تطورات أمنية خطيرة في ليبيا بسبب الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة، لما لها من آثار سلبية على دول المغرب العربي ودول الساحل بشكل موسع[2] بحيث تشكل البيئة الليبية مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي، أججت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير"أزواد"، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي، وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر هو"حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم "أزواد"، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا،كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجر علاقة صراعية مع الطوارق. [3]

---

[1]– أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في الجزائر**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016،ص195.

[2]– كمال القصير، مرجع سابق ، ص 04.

[3]–زياد عقل، **الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، من الموقع الالكتروني: **http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=: 178**

وفي داخل المشهد الليبي فهناك تطور ملفت للاهتمام بين تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) والمجموعات الجهادية في مدينة "درنة" شرق ليبيا، التي تعرف انتشارا لمجموعات مسلحة مثل"مجلس شورى شباب الاسلام"، الذي يضم تنظيم"انصار الشريعة" العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي والجزائر،حيث يتبع المجلس فكريا وحركيا تنظيم"الدولة الاسلامية في العراق والشام"، وهذا ما يؤهل مدينة "درنة" لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجه تنظيم الدولة في شمال افريقيا،وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من امكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة.

وقد حسم "تنظيم الدولة الاسلامية" مسألة تواجده في شمال افريقيا ومصر خلال الاجتماع الكبير الذي نظمته قيادات هذا التنظيم وذلك في مدينة "درنة"الليبية ،وحضرته قيادات تنظيم "انصار الشريعة" بتونس" سيف الله بن حسين"(ابو عياض) والجزائري "مختار بلمختار" والقيادي اليمني المعروف باسم"ابو حنيفة اليمني"،واحتضنت مدينة "درنة" الليبية أول اجتماع لتنظيم داعش خارج العراق وسوريا، وذلك بعد أن أعلنت قيادات "انصار الشريعة" بكل من ليبيا و تونس ولائهم "لأبي بكر البغدادي" [1].

ثانيا : الدولة الفاشلة في مالي

تعرف الدولة الفاشلة، هي تلك التي لا تستطيع السيطرة على كامل أقاليمها، و غير قادرة على احتكار العنف في يد الأجهزة النظامية، وتنتشر بالجماعات المسلحة التي تعمل على حماية المصالح الإثنية والعرقية، كما يغيب حكم القانون وينتشر الفساد في الحكومة، وتصبح هذه الأخيرة غير قادرة على توزيع الموارد الأساسية لجميع السكان، وبالتالي ندرة الموارد تؤدي إلى الصراع المسلح[2].

[1]– كمال القصير، مرجع سابق ، ص 05.

[2]– عبد الوهاب عمروش، "**الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية العدد 189،جويلية 2012،ص24.

تعتبر مالي من بين أفقر الدول الإفريقية وهذا لعدة عوامل أهمها جغرافية كون أغلب أقاليمها صحراء قاحلة تتميز بقلة المياه في الشمال، وندرة في الموارد الرئسية فقد بلغ عدد السكان في مالي أكثر من 13.4 مليون نسمة بمعدل نمو يفوق2.4%، وتحتل مالي المرتبة 160 عالميا حسب ترتيب الأمم المتحدة للتنمية الإنسانسة لسنة 2010.

وتعرف مالي اضطرابات سياسية حادة خصوصا بعد الانقلاب العسكري على الرئيس و تعيين حكومة انتقالية، ولعل شمال مالي الغني بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم هو ساحة صراع بين الجماعات الانفصالية الموالية لقبائل الطوارق والحكومة في بماكو، بحجة أن الحكومة لم تعمل على توزيع الثورة بشكل عادل بين الشمال الغني بالموارد الطبيعية[1]، ولعل تدهور الأوضاع في مالي أدى إلى انتشار العديد من أعراض الدولة الفاشلة غير القادرة على مراقبة جميع أقاليمها، ولامركزية السلاح في يد السلطة، والانقلاب الأمني وانتشار الفساد في المنطقة. [2]

وفي محاولة للدول الإفريقية لاحتواء الأزمة في مالي فقد رفضت الهيئة الإقليمية لغرب إفريقيا المعروفة بالمنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، كلا التطورين اللذين شهدتهما مالي أي الانقلاب العسكري واحتلال المتمردين لشمال مالي، ولمعالجة هذا الوضع المعقد، تبنت "الإيكواس" كجزء من إستراتيجيتها الشاملة لإعادة الحكم المدني إلى مالي فرض عقوبات محددة على النخبة الحاكمة بباماكو ومجلسها العسكري، وكما دعمت فتح حوار مع المتمردين الطوارق ومسلحي الحركة الإسلامية، غير أن الحوار تعثر مما عجل هذا الوضع الجديد بتدخل فرنسا عسكريا في 11 جانفي2013. [3]

---

[1] –**Group de travail regional sécurité Alimentaire et Nutrition,Document stratégique version 2012 Plan de réponse Face a la crice alimentaire et nitritionnelle au sahel**, Dakar, FAO,2012,p8.

[2]– عبد الوهاب عمروش،"**الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل**"، مرجع سابق ، ص 81.

[3]– فريدوم أونوها،"**التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"24-02-2013، شوهد يوم24-03-2017،من الموقع الالكتروني:**

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html

وهذا ما توضحه هذه الخريطة التي تبين مناطق الصراع بمالي بشكل عام بالاظافة الى معاقل القوات المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية.

الشك رقم :05

المصدر: فريدوم أونوها،"التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"24-02-2013.من الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201321480481439 42.htm l

فشمال مالي[*]يعتبر منطقة عبور مهمة للمخدرات خصوصا الكوكايين المقدر ب1.8 مليار دولار القادم من أمريكا اللاتينية عبر غينيا والسنغال ومالي نحو أروبا والدول العربية كما هو

[*]**منطقة شمالي** مالي، **طالب سكانها بالانفصال منذ استقلال البلاد 1960 مشعلين صراعا سياسيا وعسكريا مع الحكومة المركزية عُرف إعلاميا بـ**"قضية أزواد"، **وفي عام 2012 أعلنت** "الحركة الوطنية لتحرير أزواد "**كبرى تنظيمات الإقليم استقلاله في دولة، يشكل أزواد نحو 66% من مساحة البلاد ويمثل أهله 10% من مجموع المواطنين** ، تقع منطقة أزواد شمالي مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع آدغاغ أيفوغاس المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين منطقتي أزواد وآدغاغ أيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل أزواد ولايات تمبكتو وغاو وكيدال وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة،وتبلغ مساحة إقليم أزواد 822 ألف كلم مربع أو ما يقارب 66% من مساحة مالي الكلية البالغة مليونا و240 ألف كلم مربع، وتعادل مساحة الإقليم مجموع مساحتيْ فرنسا وبلجيكا معا. يسود الإقليمَ مناخ صحراوي أو شبه صحراوي، فمعظم أراضيه هي جزء من الصحراء والكثبان الرملية. ويحتوي باطن أرضه على بحيرات من الماء، وتتغذى الوديان والبحيرات الموسمية من فيضانات نهر النيجر.

الحال بالنسبة للحشيش المنتج في المغرب والذي يدر على المهربين ما قيمته12 مليار دولار، والذي يهرب أساسا للدول الأروبية باعتبارها المستهلك الرئيسي للحشيش المغربي .[1]

وترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي:

أولا: المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الاقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ثانيا: المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "إبراهيم أغ باهانغا" قبل موته الغامض في أوت 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا –حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية– سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

ثالثا: حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: "إياد أغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل "أغ باهانغا" ،وتسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي"وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد، وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

[1]– عبد الوهاب عمروش،"**الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل**"، مرجع سابق ، ص 81.

رابعا: الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة، ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدات لمصالحها،إلا تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها مؤخرا تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي. [1]

ويسعى تنظيم القاعدة إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا النائمة التابعة له والمجموعات السلفية المتماهية معه من أمثال "المجموعة الإسلامية المقاتلة الليبية" LIFG "المجموعة المقاتلة الإسلامية المغربية""MIFG الجبهة الإسلامية التونسية TIF " و "الجماعة الموريتانية للدعوة والجهاد" GMPJ للقيام بالقلاقل وأعمال العنف لخلق مناخ متوتر في البلدان المغاربية إضافة إلى الاعتداء على الأجانب بل وعمليات التفجير الانتحارية التي تستهدف مصالح الدول الغربية على وجه الخصوص، ويرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يعتبر تونس نقطة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة له نظرا لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها(1000) ألف كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولها (500) خمسمائة كيلومتر مع ليبيا[2]

---

[1]– قوي بوحنيه ، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**،31-01-2016 ، شوهد يوم17-02-2017 من الموقع الالكتروني: **http://www.qiraatafrican.com/home/new**

[2]– محمد الأمين ولد الكاتب، التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، ورقة مقدمة في ندوة " **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**" الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص04 ،2013.

ثالثا : أزمة الطوارق

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحدّيات الأمنية التي تواجه المنطقة المغاربية بحيث تصنف كموروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر ومالي وبوركينافاسو سنة1960 ، والجزائر1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية، المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة والتي اتفقت على احترام مبدأ" عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 –الاتحاد الإفريقي حاليا–، ومعلوم أن تقسيمات الحدود الجغرافية للصحراء كانت اعتباطية ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، إذ أنها تمت بالاتفاق بين فرنسا التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها ، وإسبانيا بخصوص الصحراء الغربية وإيطاليا بالنسبة لصحراء ليبيا. [1]

حيث تبين الخارطة التالية الأقاليم التي يتواجد فيها سكان الطوارق، بدأ من شمال بوركينافاسو إلى مالي في محافظات كيدال وكمبوكتو وقاو ، إلى الحدود الغربية مع النيجر، في منطقة الساحل الافريقي، اما تواجدهم في المغرب العربي، فانه بنسب متفاوتة حيث تعتبر منطقة تامنراست وجانت –جنوب الجزائر – من أكبر معاقل التوارق إلى غاية الحدود الغربية لليبيا في منطقة غدانش وقات ومورؤوك.

[1]– الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص112.

الشكل رقم 06

المصدر: خارطة تواجد الطوارق(شعوب الصحراء) في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

من الموقع الالكتروني: https://www.google.fr/search?q

ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر خاصة في كل من مالي والنيجر، فقد عرف التوارق تهميشا واضطهادا في عشرية الثمانينيات مما أجبروا على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقها، فقد قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد خمسة عقود في مالي، وشهدت الفترة ما بين عام1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، [1] والتي انتهت باتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية،وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبيا، حتّى اندلاع تمرد جديد في جانفي2012 بعد أن عاد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الماليين الذين شاركوا في الحرب الأهلية الليبية إلى شمال مالي، وحملوا معهم أسلحة ثقيلة وصغيرة أخذوها من المخازن الليبية وانسحب معظمهم إلى تلال" تين السالك "على مقربة من الحدود الجزائرية. [2]

[1]– حمزة، حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011، ص75.

[2]– الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص 114.

رابع : التهديدات القادمة من منطقة الساحل الافريقي

يعتبر إقليم الساحل من أفقر أقاليم العالم، وبالتالي فمن الطبيعي أن يواجه تحديات الفقر المدقع، وتأثير التغيرات المناخية ودوام ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وسرعة نمو السكان، وضعف الحكامة، والفساد والتوترات الداخلية التي لا تجد حلولا، وخطر العنف الأصولي، والراديكالية، وتجارة المخدرات، والإرهاب المرتبط بالتهديدات الأمنية .

وتواجه دول الإقليم هذه التحديات بشكل مباشر، وأهم الدول التي تركز عليها الاستراتيجية هي موريتانيا ومالي والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية فإنه من البداهة أن التحديات تؤثر كذلك على أجزاء من بوركينافاسو تشاد، وهناك الكثير من التحديات تؤثر على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجريا، والتي يعتبر التزامها ضروري لمواجهة تلك التحديات والتطورات السياسية الحالية في المغرب العربي ولها نتائج علي وضعية إقليم الساحل.

فعند النظر إلى العلاقات الخاصة التي تطبع دول الإقليمين فإن الحضور المهم لمواطني إقليم الساحل في دول المغرب العربي والمخاطر التي قد تنجم عن انتشار السلاح في الإقليم، والمشاكل التي تواجه إقليم الساحل لا تؤثر على السكان المحليين فحسب، وإنما تؤثر كذلك على مصالح المواطنين الأوروبيين[1].

على الرغم من عوامل الضعف الذاتي التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي" جنوب الصحراء" و "خاصة مالي"، والتي أهلتها لتدخل غالبيتها في إطار الدول الفاشلة جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف من التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، ولتدفعها لتصبح جزءًا من"قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورا بإيران والجزيرة العربية

[1] انظر في "**الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل**" ،الاتحاد الاوروبي ، 13-10-2013، شوهد يوم 13-01-2017 من الموقع الالكتروني: **http://www.alakhbar.info/video/115-2013-10-13-20-05-42.html**

حتى القرن الإفريقي، ليضم هذه الدول ليصل إلى المحيط الأطلنطي غربا، حيث شهدت المنطقة مصادر تهديد داخلية وخارجية تأثرت بها دول الجوار (المغرب العربي).

بالنظر لخارطة الأزمات الداخلية التي تعرفها إفريقيا يمكن تعريف الساحل الإفريقي ب"قوس الأزمات" انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان دارفور)، تشاد وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر، مالي وموريتانيا، كما أنه من المنتظر أن تتوسع وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية وذلك لتوفر عدد من الحركيات السببية ومنها أساسا الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، الطوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية وحتى القبلية في تشاد وفشل الدول الجديدة التي ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية، في عمليات البناء السياسي للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسة في كثير من دول الساحل وضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا). [1]

على مدى السنوات القليلة الماضية أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تشهد العديد من التهديدات الأمنية بفعل تنامي العديد من المشاكل التي أدت إلى تحوله إلى مسرح العمليات الإرهابية وأنشطة متطرفة لبعض الجماعات الإسلامية من قبل تنظيم القاعدة الذي أصبح في الآونة الأخيرة من المنظمات الإرهابية الأكثر شهرة من حيث عملياتها الإرهابية فقد كانت هذه المنظمات الإرهابية تنفذ عملياتها الإجرامية من تفجير واختطاف للرهائن في الدول الإفريقية ،ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت أهميته، الأمر الذي جعل دول الساحل الإفريقي تدخل في حالة استنفار قصوى والتأهب للتصدي لتلك التنظيم وأيضا

[1]– سعد ناجي جواد وعبد السلام بغدادي,**الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي** ، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط 1 ، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة ، 1999،ص59.

الشعور بالخوف من تلك الأعمال الإرهابية التي تجعل أمن منطقة الساحل الإفريقي في خطر كبير.

لقد استفادت خلايا تنظيم القاعدة والجماعات السلفية المقاتلة، في شمال إفريقيا وبلدان الساحل،من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة في بلدان المنطقة، ومن غياب التنسيق والتعاون الإقليميين في ما بينها،وعدم وجود استراتيجية إقليمية مشتركة لمحاربة الإرهاب خصوصا في مواجهة مساحات صحراوية شاسعة تتجاوز قدرة منظومة أمنية محلية واحدة على مراقبتها وضبطها، وقد ساعدت هذه المعطيات الجماعات المسلحة في تحويل منطقة الصحراء إلى ملاذ آمن بعيد عن أي سلطة أمنية أو عسكرية، الأمر الذي مكنها من التناسل واستقطاب مقاتلين جدد، والولوج إلى مصادر تمويل مهمة لدعم مشروعها الإرهابي، حيث اعتمدت بشكل أساسي على التمويلات الناتجة عن الفديات مقابل الإفراج عن رهائن الدول الأجنبية[1].

فقد طلب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 30 مليون أورو مقابل تحرير3 رعايا إسبان،و بالتالي تعتمد هذه الجماعات على تمويل 90% من نشاطاتها على أموال الفدية والمقدرة إجمالا ب 50 مليون أورو، وهذا ما ترفضه الجزائر جملة وتفصيلا، وتطالب بتجريم دفع الفدية في العديد من المناسبات[2]، وبالاضافة الى عائدات المتاجرة في الأسلحة والمخدرات والسجائر المهربة عبر الحدود مع العصابات الدولية، خاصة من أمريكا الجنوبية والمتاجرة في تهريب البشر[3]

[1] إدريس الكنبوري،**هذه التحديات الأمنية الجديدة أمام المنطقة المغاربية**، جريدة هاسبراس الالكترونية، 22-02-2015 ، شوهد يوم 04-01-2017 ، من الموقع الالكتروني :**http://www.hespress.com/orbites/255777.html**

[2] Wolfram Lacher **,Organized crime and terorism in the sahel drivers : Actors, options** ,Germany : German Institute for international and security Affaires, March 2007. **www.swp-berlin.org.p.2**

[3] إدريس الكنبوري، مرجع سابق.

كما شهدت منطقة الساحل ومالي على وجه الخصوص عمليات تهريب واسعة للسلاح من ليبيا إلى دول إفريقيا وهذا بعد زوال نظام القذافي، فتتواجد في منطقة الساحل حوالي 81000 قطعة سلاح كلاشنكوف، بالإضافة إلى تهريب صواريخ أرض جو وألغام مضادة للدبدبات و أسلحة نصف ثقيلة من ليبيا، وقد أعلن أحد المسؤولين في النيجر أن المرتزقة النجريين الذين كان يعملون لصالح القذافي عادوا إلى النيجر محملين بالأسلحة وتم مصادرة جزء منها فقط، هذا ما يشير إلى انتشار رهيب للأسلحة ومؤشر على تزايد معدلات الجريمة والإرهاب في المنطقة. [1]

1- تحالفات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل

تعقدت الأمور في منطقة الساحل الإفريقي بمجرد تحول الاهتمامات السياسية للجماعة السلفية للدعوى والقتال وإعلانها الانضمام تحت لواء تنظيم القاعدة، ،و تدويل العمليات الأرهابية من خلال انضمامها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "AQMI" سنة 2007، وبالتالي التنسيق مع الجماعات الإرهابية الأخرى كالشباب في الصومال ومنطقة "بوكو حرام" في نيجيريا،وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"MOJWA"وهي جماعة من الشباب المنفصلين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد"MNL" في شمال مالي، وتشير التقديرات أن عدد المقاتلين في الجماعات الإسلامية في ارتفاع كبير ما بين 200 و 800 مقاتل أغلبهم من العرب وقبائل الطوارق موزعين عبر الصحراء.[2]

وتوضح الخارطة التالية انتشار وتوسط تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي عبر أقاليمي المغرب العربي والساحل الإفريقي وتحالفه مع بعض قبائل الطوارق ،انطلاقا من

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 81.

[2]- Kalilou Sidibé **, Sécurity Management in northern Mali : Networks and conflictre solution** ,UK institut of devlopment studies rsearch report vol , 2012 , N77 **www.ids.acuk/ids/bookshop.p.18**

شمال مالي والتى أصبحت ملاذا لهذا التنظيم بالاضافة الى تحالفها مع مروجي التنظيمات الإجرامية الناشطة هناك.

الشكل رقم: 07

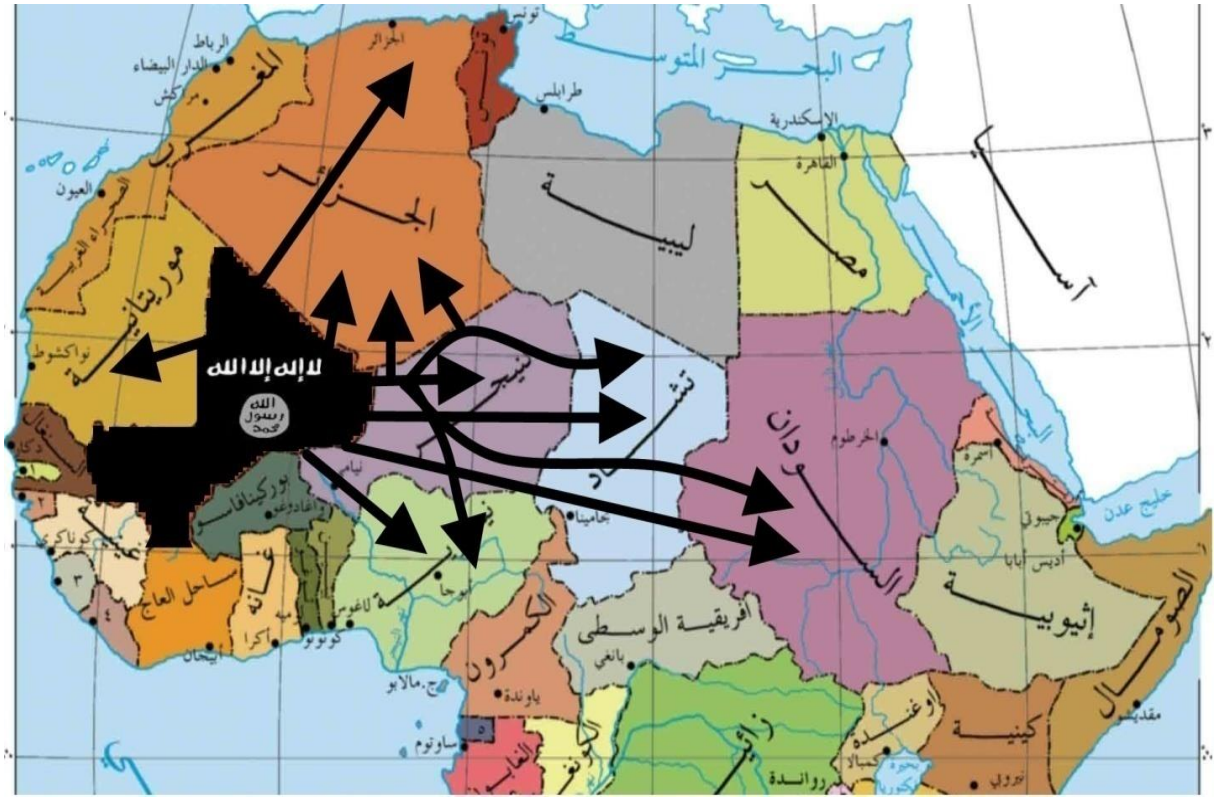

انتشار التنظيم الارهابي القاعدة في المغرب الاسلامي وتحالفه مع بعض قبائل الطوارق انطلاقا من شمال مالي الى الأقاليم المتاخمة له ، المصدر: https://www.google.fr/imgres?imgurl=http

إن الحديث عن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، يقودنا بالحديث عن الجزائر كونها كانت نقطة الانطلاقة لتلك الجماعات، ووفقا لمجالات التماس الجغرافي التي تجمع بين الجزائر وليبيا وتونس والمملكة المغربية ومالي والنيجر، فإن ذلك يعني بالضرورة مجال جغرافي آخر يستطيع من خلاله ذلك التنظيم الإرهابي العمل المسلح فيه فالصورة الجغرافية لعمل جماعات تنظيم القاعدة لشمال المغرب العربي كانت في تقسيم المنطقة[1].

فقد حاول تنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي القيام بتوسيع نشاطه على رقعة جغرافية إلى أبعد حد ممكن من خلال التوسع جنوبا نحو منطقة الصحراء الكبرى، في شكل إستراتيجية

[1]– hrach gregorian, **security jihadi threats in the sahara sahel is Rule of world affaires ,IE**MED 2007, pp 136-138 .

عسكرية أمنية جديدة تعكس الرغبة في لعب دور إقليمي مبني على سياسة ملأ الفراغ الجغرافي، لم تكن فكرة توسيع رقعة العمل الجغرافي للجماعة الإرهابية للدعوة والقتال وليدة أحداث وتداعيات 11سبتمبر 2001،فقد حاول التنظيم الإرهابي استهداف المصالح الأجنبية في المنطقة عبر فترات متفاوتة[1]، وقد كان للجماعات الإرهابية في منطقة المغرب العربي أهدافا إستراتيجية من خلال تحالفها في الساحل وذلك لعدة أسباب :

- خسر هذا التنظيم الإرهابي كل شيء في الجزائر، وتوسيع النشاط الميداني للعمليات الإرهابية المسلحة نحو منطقة الصحراء الكبرى
- خلق تحالفات جهوية على غرار العلاقة مع الجماعة الليبية الإسلامية للدعوة والقتال ومع خلايا إرهابية للجماعة السلفية، وأيضا مع الجماعة الإسلامية لمقاتلي المغرب والجماعة الجهادية في تونس ومحاولة استغلال الأزمات السياسية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة القرن الإفريقي ومناطق غرب إفريقيا .
- ويعتبر الأخطر أمنيا في شبكة التحالفات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي مع متمردي الطوارق[2]

2 – مخاطر الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

وبالاظافة إلى مخاطر الارهاب والتطرف فهناك عدة تهديدات اخرى، بحيث تعتبر الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة لدول المغرب العربي والقادمة من منطقة الصحراء الكبرى، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها مثل التهريب وتجارة السلاح وتجارة المخدرات[3] ،وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الخصبة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة فالدول المغاربية وبحكم أنها جزء من هذه

---

[1]–**Anneli Botha. Terrorism in the Maghreb: The Transnationalisation of Domestic Terrorism.in prespective on terrorisme. http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.**

[2]–Jean-luc marret, **évolutions récentes du GSPC « ELQAIDA au Maghreb islamique »**,12 mars2007,p 5.

[3] نبيل بوبية، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**"، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية،2009، ص. 83.

المنظومة يجعلها تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات تهدد امنها القومي[1]، فقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة ويضاف إلى هذا أن تنامي الجريمة المنظمة،والهجرة السرية،والجريمة الإلكترونية أو الرقمية ،التهريب (بنزين،سجائر،الأسلحة) يشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة[2]

تشهد منطقة الساحل الإفريقي عدة معضلات أمنية تتفاقم بشكل مستمر، من بين هذه الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة، تهريب السلاح الذي يتورط فيها المهاجرون غير القانونيين ،التجارة غير القانونية للأسلحة لها تداعيات على الأمن الدولي وتعتبر القارة الإفريقية وبالخصوص منطقة الساحل الإفريقي الأكثر تضررا نتيجة التدفق العشوائي للأسلحة، الأمر الذي يعيق مختلف جهود التنمية و الديمقراطية بالقارة الإفريقية، ويشكل تهريب الأسلحة الخفيفة ثلث المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وبهذا فهي تمثل تهديدا للأمن في إفريقيا خاصة و أن هذه الأخيرة أصبحت تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني[3].

وتعتبر الأزمات والحروب من بين العوامل التي تساعد على تزايد معدلات الاتجار بالسلاح وهو الأمر الذي ينطبق على الأزمة في ليبيا أين تحولت الى سوق مفتوحة للاتجار بالأسلحة وتهريبها، فأصبحت بذلك العصابات تستغل المهاجرين غير القانونيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدون في ليبيا

---

[1] ـــ، "**الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي** "، 27- 09-2008 ، شوهد يوم 2016/04/13.من الموقع الالكتروني: **masri-blog spot.com/2008/09/bloghttp://:samir**

[2] .عصام عبد الشافي ، "**معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 195 ،القاهرة ,2014، ص

[3] مولود غشة، "**التجارة الشرعية بالأسلحة- .هيمنة سماسرة الموت**" ، مجلة الجيش، ع547-فيفري 2012، ص ص.28 ،29

الفارين من العنف، فخلال حركة المهاجرين يتورطون في عدة قضايا من أبرزها تهريب السلاح فالحدود الجزائرية والتونسية في ظل الأزمة الليبية تشهد زيادة في حدة هذه الظاهرة وفي هذا السياق حذرت الندوة الجزائرية حول مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2010 من تحول منطقة الساحل الى خزان للبارود نتيجة لانتشار السلاح والمتفجرات وتورط الآلاف من العمال والجماهير والمرتزقة في هذه المنطقة[1]

وعليه فإن قضية الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة قد اصبحت قضايا تؤرق الدول المغاربية وباتت تهدد أمنها الوطني، خاصة بعد ما أصبح المهاجر غير القانوني يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة، حيث تشير أغلب تقارير الأجهزة الأمنية في المغرب العربي وخاصة الجزائرية والتونسية إلى حد ما أن حوالي 70 بالمائة من المهاجرين غير القانونيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود والتي على رأسها تهريب السلاح والاتجار به.[2]

وقد أظهرت القارة السمراء عجزا أمنيا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية وفي مدى جاهزيها وأولوياتها في محاربة تلك التهديدات الأمنية ،وهو ما يعني حالة تقصير أمني سواء كانت على المستوى الثنائي أو الجهوي أو الإقليمي أو الدولي، إضافة إلى جملة المشاكل الأمنية الأخرى التي تعاني منها الدول الإفريقية بشكل عام والتي تظهر عبر حملة ضعف في الأداء السياسي وضعف في الأداء الاقتصادي والتنمية بكافة أشكالها،وقد أشارت في ذلك منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار بالمخدرات"إن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بكافة أنواعها مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي" [3]

---

[1] ــ، "**أزمة ليبيا حولت المنطقة الى خزان بارود المساء**" من الموقع الالكتروني: شوهد يوم 2016/04/20 **www.djazairess.com/echchaab/51531**

[2] رتيبة بوعدمة، "**شرطة الحدود تفكك شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرات بالجزائر**"، 2009/06/02 ،**شوهد يوم 2016/04/21** من الموقع الالكتروني: **channel.net/2009/06www.algeria**

[3] Mpho masbaba ,**organized crime and corruption, fighting the problem within the NEPA frameurbort**, African securty ,vol .14,no 4.2005 ,pp 109-112

وعليه فيمكننا تلخيص الأسباب المباشرة التي ساعدت على انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

أسباب جغرافية: هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد ، القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وأوروبا وهو نفس العامل الذي يكون في الهجرة غير الشرعية وقرب الحدود وشساعتها وصعوبة مراقبتها بين دول جنوب وشرق وشمال وغرب إفريقيا وهو عامل مساعد على إدراك طبيعة التهديدات.

أسباب سياسية: نوجزها في ضعف الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على أقاليمها وسيطرة أمراء الحرب والميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة وانشغال الدولة بالنزاعات الداخلية والحدود فيما بين الدول.

أسباب اقتصادية واجتماعية: تظهر فيها معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة زيادة على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ومديونية الدول الإفريقية وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومناطق أخرى من بقاع القارة . [1]

[1] – جميلة علاق ، "**استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ، جامعة سطيف ، ديسمبر 2014 ، ص336.

خلاصة الفصل

لقد أضحت منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، من أكبر بؤر التوتر في العالم حيث يراها العديد من المحللين الأمنيين أنها مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، وعلى رأس هذه التهديدات، الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني ، فقد أصبح الوضع الجيوسياسي فيها فرصة إستراتيجية مهمة بالنسبة للإرهاب العابر للقارات، خاصة إذا نظرنا إلى التركيز المتزايد لتنظيم القاعدة على قارة إفريقيا، و ظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،بالإضافة إلى تحالف هذا الأخير مع تنظيمات أخرى ظهرت نتاجا للحرب الأهلية في ليبيا والتنظيمات المنشقة من شمال مالي في منطقة الأزواد و جماعة بوكو حرام، وعليه فان اعتبار مناطق من المغرب العربي –ليبيا– ومنطقة الساحل جبهة جديدة في الحرب الشاملة على الإرهاب ويبقى التهديد الحقيقي الذي يستهدف الدول المغاربية هو في أساسه مرتبط بالأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج الفقر والإقصاء والتهميش، فعلى **المستوى الاقتصادي** فإن أكبر هذه التحديات تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير حتى فرص عمل كافية للشباب، بسبب تفشي ظاهرة الفساد والرشوة بشتى الأنواع والأشكال وهذا راجع إلى ضعف آلية الرقابة.

أما على **المستوى السياسي** فان الهوة الموجودة بين السلطة والمجتمع، مع استعمال الدولة لسلطة الإكراه اتجاه الأفراد فإنه يؤدي إلى تغذية التطرف واحتمالات ظهور حركات العنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي، فالعنف السياسي مرتبط بانسداد الاتصال التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع.

وعليه فان الظروف الحالية في المنطقة تستدعي من الدول المعنية تبني استراتيجيات قطرية ودولية للحد من خطورة التهديدات الأمنية التي أضفت بظلالها على أمن الأنظمة السياسية المغاربية وحتى الإفريقية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفاصل الرابع.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على النظم المغاربية

لم يعد الشرق الأوسط هو المصدر الوحيد للإرهاب، بعد ظهور بؤرة جديدة له في مناطق مثل البلقان والجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى أمريكا الجنوبية ودول منطقة الساحل الإفريقي وافتقار العمليات الإرهابية الجديدة لأجندة سياسية محددة مما يزيد الأمر خطورة، وبالتالي تتطلب مواجهة الإرهاب مقاربات أمنية متعددة الأبعاد، طويلة المدى، تتناول الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا لظاهرة الإرهاب العالمي.[1]

تكتسي المقاربة الأمنية من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وعليه نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية اذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية ،وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة السياسات أو الاستراتيجيات الأمنية التي تضعها الدول المغاربية وخاصة الجزائر، المغرب وتونس باعتبار أن هاته الدول الثلاثة لها دور ملموس على الواقع في مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية في الجوار غير مستقر.[2]

وقد اتخذت دول منطقة الساحل مختلف الإجراءات لتجفيف منابع الإرهاب في محاولة منها لتضيق الخناق على هذه التنظيمات، وقد عمدت هذه الدول كذلك إلى تجريم الظاهرة الخطيرة والمتمثلة في تنظيم القاعدة و أي تنظيم آخر يهدد أمن استقرار الدول بشكل خاص لأنه وليد هذه المنطقة وهي منطقة الساحل الإفريقي.[3]

---

[1]–عبد الرحمان رشدي الهواري وآخرون ، **الإرهاب و العولمة** ، الرياض : مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية نايف للدراسات الأمنية ، ط1، 2002 ص151.

[2]–صالح زياني ،" **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 5 ، ص292 .

[3]–جريمي كنان، **إرهاب وانعدام الأمن في الساحل الإفريقي: درس في التزوير الجغرافي والسياسي**، سلسلة كتب أوضاع العالم، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011 ص345 .

المبحث الأول: الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية

اختلف أداء دول المنطقة المغاربية تجاه المخاطر والتهديدات الإرهابية، محليا وإقليميا فعلى المستوى المحلي وضع كل بلد سياسة أمنية محلية للتصدي لجماعات العنف المسلحة التي تزايدت في مرحلة ما بعد هجومات 11 سبتمبر 2001 ، حتى بداية ما يسمى "بالربيع العربي"، وقد تمثلت هذه السياسة المحلية في إعادة النظر في مناهج وأساليب وطرق لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة وصولا إلى المسائل الدينية، وإدخال تعديلات على شكليات الخطاب الديني السائد، في محاولة لتجفيف منابع التطرف والإرهاب بدءا من الأصول كما هو حال المغرب، الذي وضع منذ عام 2004، عقب تفجيرات الدار البيضاء في 2003، سياسة أطلق عليها رسميا تسمية "إعادة هيكلة الحقل الديني"، كما تمثلت تلك السياسة في إجراء تعديلات قانونية بهدف التصدي للأعمال الإرهابية.

وقبل استعراض الاستراتيجيات التي تبنتها دول المغرب العربي والساحل مع الشركاء الدوليين ،سواء في إطار الاتحاد الإفريقي أو في شراكات مع القوى العظمى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الخارطة التالية توضيح جل نشاطات الجماعات الإجرامية وتواجد القوى الأممية والدولية للحد من انتشارها .

الشكل رقم :08

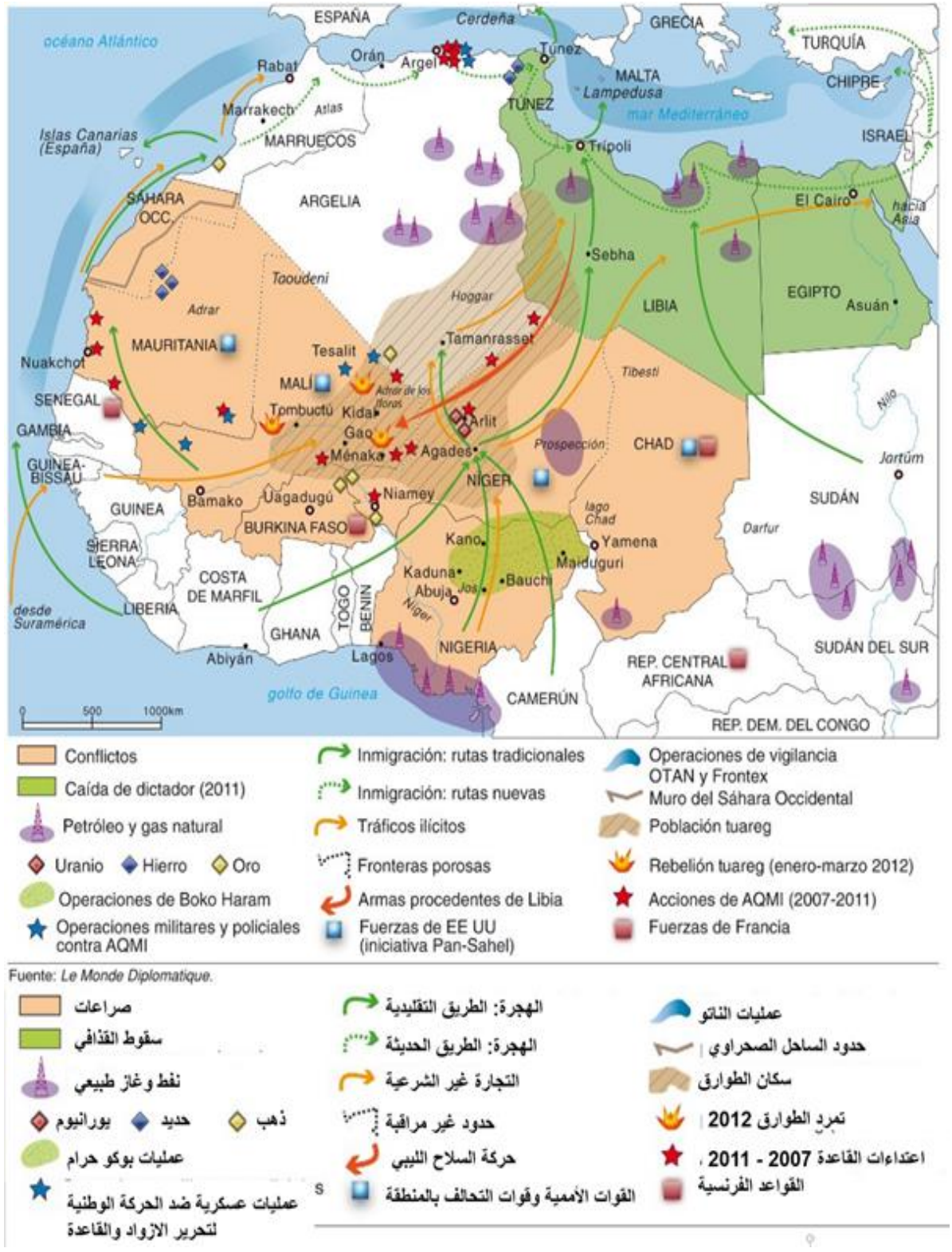

المصدر: صورة توضيحية للصراع الأمني والعسكري والاقتصادي بالمنطقة، مع التهريب والهجرة غير الشرعية، نشرت في موقع Le Monde Diplomatique الفرنسي. https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel

المطلب الأول :الاستراتيجية الأمنية الجزائرية

تعتبر الجزائر دولة محورية في شمال إفريقيا بحكم موقعها الجغرافي، ولديها رصيد في مكافحة الإرهاب يعود إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، كما تجمعها علاقات حسن الجوار مع مالي وتحظى بثقة قبائل التوارق في مالي، وهذا نتيجة التداخل القبلي بين كل من مالي وقبائل الطوارق في الجزائر، إلا أن الجزائر ترفض أي تدخل مغربي في قضايا الأمن في الساحل باعتبار أن المغرب لا تعد من دول الساحل كون الصحراء الغربية هي أراضي تحت الإحتلال المغربي، و محل مساندة من طرف الجزائر[1]

تستمد المقاربة الأمنية الجزائرية توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية ودبلوماسيتها،وأن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الأمن في الدولة[2]،تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو- سياسي المغاربي والإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 3636 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها خمسة معضلات كبرى تتمثل أساسا في: [3]

-صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.

-ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.

-بنى الاقتصادية الهشة.

-ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر.

-انتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي .

---

[1]-عبد الوهاب عمروش ، مرجع سابق ، ص87.

[2]-صالح زياني ، مرجع سابق ، ص292 .

[3]-أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والإستراتيجية الجزائرية**، محاضرة غير منشورة 2012

هذا ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن أن تكون المهدد الأول للأمن القومي الجزائري إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية[1] :

–تعتمد الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات اللاإستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

–ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

–ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن التحرك الجماعي" ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين[2]

الأول :الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب.

والثاني: رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر لكن دون استبعاد التعاون معها.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من خلال اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة

[1]–قوي بوحنيه ، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012،ص6 .

[2]–المرجع نفسه، ص12 .

والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) ، ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائزا قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها[1].

أولا: الجزائر في الفضاء المغاربي

تقع الجزائر في مناخ جيوسياسي و جيوبوليتيكي متغير وشديد التأثير بفعل تعدد العوامل، فمنطقة المغرب العربي تعرف منافسة سواء بين الدول الإقليمية ولا ينفك عنها حتى دور للقوى الخارجية، وعليه فان الصراع والتنافس بين الجزائر وليبيا والمغرب حول الزعامة الإقليمية والريادة بالمنطقة جعل منها محل اهتمام للعديد من الدارسين والباحثين مؤخرا باعتبارها كانت مسرحا لتغيرات هزت العالم بسقوط 3 أنظمة بشمال إفريقيا هي ليبيا وتونس ومصر.

سعت الجزائر في ظل هذا المناخ إلى البروز تدريجيا كقوة إقليمية في مكافحة الإرهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية وجغرافية، إذ تحاول ومنذ الاستقلال تكريس دورها القيادي على مستوى الدائرتين الإفريقية والمغاربية وذلك بمنافستها كل من المغرب وليبيا، وبفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك رسمي فعال بالمنطقة لا تنفك الدول الكبرى عن التعاون معه[2]، وارتكزت الجزائر في هذا التوجه

---

[1]– بوحنيه قوي،" **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**"، تم التصفح في 2015 / 3 / 1 على الساعة 20:32 ،متاح على الرابط الالكتروني: **http://www.el-hourria.com**

[2]–مهدي تاج ، **المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات، 2011 ، ص3

على عديد من النقاط جعلت كفتها تميل على حساب الأطراف الأخرى كتطور القدرة العسكرية إذ أنه وطبقا لإحصائيات2012 ما تزال الجزائر تمثل صدارة الدول الإفريقية من حيث القوة العسكرية بميزانية ضخمة نظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر[1]، بالإضافة إلى النزاعات التي تشهدها الحدود الجنوبية للجزائر على غرار أزمة مالي وقبائل الطوارق وانعكاسات الثورة الليبية كلها مخاطر وتهديدات أمنية تواجه الجزائر بحكم رقعتها الجغرافية الشاسعة وبحكم الزعامة الإقليمية في المنطقة[2]، على أساس ما سبق تمثل منطقة المغرب العربي فضاء جيو– سياسي وأمني مهم للجزائر ولتوجهاتها الاستراتيجية بالمنطقة وكذلك برسمها لعقيدة أمنية تتأقلم والتحولات الجارية.

ثانيا :الجزائر ضمن الدائرة الإفريقية

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تزايد للخطر الإرهابي في دول الجوار، لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل.[3]

---

[1] –**l Algérie 1 er puissance militaire africaine** " ،observe dans le 24/02/2015 ;21 :53 ; trouver dans l'adresse suivent : **www.maghreb-intellgence.com**

[2] –issam. k**, "classement des pays acheteur d arment pour la paix l algerie est au 8 em rang mondiale**," l'institue de Stockholm observe dans le 26/02/2015 **www.algeriesoir.com**.

[3]–عاطف قدادرة ، "**عقيدة عدم التدخل" تقيد "قدرة الجزائر في المناورة** "، **يومية الخبر**، ع 01 ، أوت 2102 ، ص2

وجدت الجزائر من خلال مبادرة" النيباد"[*]، الحل مختلف المشاكل التي تعاني منها القارة، فحين كانت الجزائر تدافع عن" النيباد "طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب 2006 ومكافحة غسيل الأموال، إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لمواجهة هذا الخطر العابر للحدود، وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد[1]

فالحل حسب الجزائر هو اعتماد مقاربة شاملة تضم اعتماد مالي لخطط تنموية شاملة لجميع الأقاليم وتوزيع الثروة بشكل متساوي بين الشمال والجنوب، والتنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية، وفي هذا الإطار ترفض الجزائر رفضا قاطعا تدخل قوات أجنبية في مالي لحل الأزمة الإنسانية المتصاعدة، خصوصا تواجد قوات فرنسية جنوب حدودها، وهذا بفعل العداء التاريخي بين البلدين، كما رفضت الجزائر مطالب أمريكية بوضع قواعد عسكرية بعد تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا سنة 2007 مهمتها الأساسية محاربة الإرهاب في إفريقيا وهذا نتيجة حساسية الجزائريين الكبيرة من تواجد قوات أجنبية على أراضيهم نتيجة التجربة الاستعمارية الفرنسية الطويلة. [2]

منذ 2004 التحقت الجزائر بكل من مالي والنيجر والتشاد في عمليات مشتركة ومناورات لمحاربة الإرهاب، وذلك بتقديم الخبرة والسلاح وكان ذلك تحت مراقبة أمريكية،

---

[*]النيباد:هي مختصر لمبادرة"الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية واجتماعية للقارة الأفريقية صاغها وتبناها رؤساء خمس دول أفريقية، هي مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي فيما بعد) التي عقدت في لوساكا عاصمة زامبيا في 2001.

1–بوحنيه قوي،" إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، مرجع سابق.

[2]– عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 87.

كما ساهمت الجزائر سنة 2005 كعضو رئيسي في مبادرة دول الساحل في محاربة الإرهاب،التي ضمت دول الساحل و كل من موريتانيا و نيجيريا كأعضاء ملاحظة.

أما سنة 2010 فقامت الجزائر بتنفيذ مبادرة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا بإنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة، وتأسيس قيادة أركان مشتركة للعمليات "CEMOC" ومقرها تمنراست(جنوب الجزائر)، وبالتالي تدعيم العلاقات الجزائرية المالية التي عرفت نوعا من الفتور في السابق.

وتعمل الجزائر من خلال هذه الخطوة قطع الطريق أمام أي مبادرات فرنسية نحو نشر قواتها في المنطقة لتعزيز نفوذها في شمال إفريقيا كونها قوى استعمارية سابقة تطمح في السيطرة على النفط واليورانيوم، وصد أي تدخل أمريكي أو أطلسي وإقامة قواعد عسكرية تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

وتتمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا بالرغم من اختطاف دبلوماسيا في إقليم غاو من طرف الجماعات المسلحة، وتمسكا منها بمبدأ عدم دفع الفدية للخاطفين الذي يعتبر حسبها مصدرا رئيسيا لتمويل العمليات الإرهابية،و لكن الرأي العام الداخلي بشعر بالسخط على الحكومة في تعاملها مع ملف المختطفين والذي يستدعي تحرك الجزائر نحو قبائل الطوارق في مالي و التوسط لدى الخاطفين لاسترداد الدبلوماسين. [1]

ولمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة قامت الجزائر بإعادة تحسين لإستراتيجيتها الأمنية، وذلك من خلال تفعيلها لأدوات صلبة وأخرى لينة، وتجسد منظومة "الدرع الأمني الصحراوي"، استراتيجية الجزائر في مجابهة التهديدات الأمنية المنتشرة بحدة على طول حدودها الجنوبية، وترتكز منظومة الدرع الأمني على تفعيل متوازي للأدوات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية والإعلامية، لذلك يشكّل التكامل المحوري بين

[1]– عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 87.

خماسية هذه الأدوات منظومة وطنية وإقليمية فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية التي أصبحت تحتل وبقوة المشهد الدولي، وهي تهديدات متراوحة في طبيعتها، فمنها ما هو ذو طبيعة عسكرية، ومنها ما هو ذو طبيعة غير عسكرية لكن يبقى العامل المشترك بين كل هذه التهديدات هو خصوصيتها العابرة والمتخطية للحدود الوطنية.

–تقوم منظومة الدرع الأمني الصحراوي في **شقها السياسي** على المنظور الدبلوماسي الجزائري في معالجة أزمات الدول المستمد من ثوابت الأمة، ومن تعهداتها الدولية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية.

ويستند هذا المنظور بدوره على تغليب لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية، والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية مبتكرة لتحقيق الأمن بالتنمية، لذلك تتطلب هذه الأخيرة (الحلول التنموية) إطلاق مشاريع إنمائية كبرى، وبرامج واسعة لمكافحة الفقر.

وعلى هذا الأساس حركت الجزائر دبلوماسية السلم والأمن في مالي،وقامت برعاية مفاوضات السلام بين أطراف النزاع، حيث توج هذا النشاط الدبلوماسي بالإمضاء على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. [1]

إنّ نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية جعلها تتجه صوب الأزمة الليبية حيث تقوم الجزائر حاليا بجهود حثيثة لجمع فرقاء الأزمة في هذا البلد، وتنال الجهود الجزائرية من أجل رعاية جولات الحوار السياسي في ليبيا إشادة أعضاء المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة .

وتبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية وتجفيف

[1]– كردالواد مصطفى،"**منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر**"**10–10–2015** ، شوهد يوم 16–09–2016 من الموقع الالكتروني: **http://sawtsetif.com/**

منابع تمويلها وفي هذا الشأن تمكنت دبلوماسية المنظمات الدولية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا من إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية.

-وفي **الشق العسكري** لمنظومة الدرع الأمني الصحراوي، أدركت القيادة الجزائرية مبكرا طبيعة عمليات مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في دول الجوار، باعتبارها مواجهة ضد تهديد لاتماثلي يستغل البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الصعبة، لذلك فهي بالأساس حرب استعلامات ومعلومات أكثر منها حرب مباشرة مع العدو .

إلى جانب أهمية عنصر الاستعلام والمعلومة الأمنية المسبقة لإجهاض مهددات الأمن الوطني الجزائري؛ فرض هذا النوع الجديد من الحروب اللاتماثلية Guerres Asymétriques على القيادة الجزائرية ضرورة إعادة نشر قواتها العسكرية في الجنوب الاستراتيجي، وذلك بالتنسيق مع باقي الأسلاك الأمنية، كما تم تدعيم هذه القوات بالعنصر البشري واللوجيستيكي اللازم للتعامل السريع مع أي اختراق أمني للداخل الجزائري.

وفي نفس السياق أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لعمليات التنسيق العسكري والإستخباراتي مع دول الساحل، حيث تَدعم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما أبدت التزاما بمسار نواقشط الذي تأسس سنة 2013 باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة، ويجتمع هذا المسار دوريا على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنطقة الساحل الصحراوي، وتصب كل هذه الجهود في إطار تبادل المعلومات والخبرات؛ من أجل الرفع من وتيرة التعاون الأمني والعسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح...الخ. [1]

[1]– كردالواد مصطفى، مرجع سابق.

– وتجدر الإشارة أيضا إلى أن منظومة الدرع الأمني الجزائري تستند في مجابهتها للتهديدات الأمنية التي تحدق بالأمن القومي الجزائري على مجموعة من النصوص القانونية الدولية (الاتفاقيات) والوطنية، فهذه النصوص لها أهمية كبيرة من الناحية القانونية والحقوقية، لأنها تضفي شرعية على جهود مختلف الأجهزة والقوات في عملياتها الخاصة لمكافحة التهديدات الأمنية.

– وفي ما يخص منظومة الدرع الأمني في شقها الاقتصادي يعتمد منظور السلطات الجزائرية في هذا الشأن على الوظيفة الأمنية للماء، من خلال دوره في صنع السلم، وفي تثبيت واستقرار السكان المحليين، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تنشيط الحركة الاقتصادية في منطقة صحراوية جافة على مدار السنة، لذلك يعتبر مشروع تحويلات المياه انطلاقا من المياه الجوفية لمنطقة عين صالح إلى غاية منطقة تمنراست وعلى مسافة 750 كلم، تجسيدا لمنظور الجزائر لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة القاحلة، وذلك على طول مسافات مد خطوط تحويلات المياه. [1]

ويلاحظ المتتبع للأحداث الجارية بأن التحذيرات الأمنية أصبحت في الآونة الأخيرة تصدر علنا من أعلى دوائر صناعة القرار الأمني في الجزائر، وهدف هذه التحذيرات هو تعزيز الشق الإعلامي لمنظومة الدرع الأمني بنشاطات التوعية والتحسيس من التهديدات الأمنية في إطار حق المواطن في الحصول على المعلومة الأمنية، وكذلك من أجل تمتين الوحدة الوطنية، ودعم انتظام الطاقة الدفاعية للأمة حول الجيش الوطني الشعبي لصيانة أمن الدولة وأمن شعبها والحفاظ على المصالح الإستراتيجية للأمة .

في الأخير، تضاف تجربة الدرع الأمني الصحراوي إلى سلسلة التجارب الناضجة التي تحوزها الجزائر في مجال مجابهة التهديدات الأمنية، فكل هذه التجارب جعلت منها عضوا فعالا في العديد من المبادرات الأمنية مع شركائها على المستويين الجهوي

[1]– كردالواد مصطفى، مرجع سابق

والعالمي؛ وفي هذا السياق تعتبر الجزائر عضو فعال في منظومة الأمن الدولي التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، كما تصنف الجزائر كأحد أنشط أعضاء الحوارات الأمنية المتوسطية، وفي مجال الأمن العربي المشترك تعد الجزائر عضوا قياديا بارزا في تنفيذ العديد من الاستراتيجيات الأمنية العربية، أما على مستوى منظومة الأمن الإفريقي فتبذل الجزائر جهودا معتبرة في إطار مبادرات وأجهزة الاتحاد الإفريقي. [1]

ثالثا:الجزائر والفضاء المتوسطي

تؤكد الجزائر أنها لا ترفض المشاركة في أي مبادرة قائمة على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التشاور والمنفعة المتبادلة من شأنها تحقيق الأمن في الفضاء المتوسطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا لاختراق سيادتها، وليست المقاربة التي تدافع عنها الجزائر ضمن الدائرة المتوسطية إلا امتدادا لعقيدتها.

فوفقا للمقاربة الجزائرية، من حق كل دول المتوسط أن" تتمتّع بأمن غير منقوص " وأن تختار" نظامها للأمن القومي "الذي ترى أنه الأنسب لضمان أمنها ويؤدي بها إلى التخلص من مختلف مهدداته دون تدخل أو إكراه خارجيين والتعاون للحد من مختلف التهديدات والأخطار التي تهدد الأمن في الفضاء المتوسطي على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب [2]

ويمكن رصد أهم الجهود الجزائرية في الحد من التهديدات الأمنية في النقاط التالية:

1-تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الاتحاد الأفريقي في دورته العادية بمدينة سرت الليبية في جوان2009 لتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات

[1]- كردالواد مصطفى، مرجع سابق.

[2]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري .الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر**، المكتبة العصرية، 2005،ص207.

الإرهابية وعلى المستوى العالمي من خلال الدور الرائد الذي لعبته في استصدار مجلس الأمن القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين.

2-الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه في جوان 1999.

3-اجتماع رفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القارة الأفريقية، الذي عقد في الجزائر في 11 سبتمبر 2002.

4-إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004.

5-ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي 16 مارس 2010.

6-ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية :احتضنتها الجزائر بتاريخ 7و8 سبتمبر 2011

7-اتفاق تمنراست ومؤسسة العمل الأمني :انعقد هذا الاتفاق في 12-13-08-2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في باماكو في نوفمبر 2008.

8-وحدة التنسيق و الاتصال "UCC" Unité de coordination et de communication نشئت في 06 أفريل 2010 في الجزائر.

9-لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" Comité d'état-major opérationnel أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010 .[1]

كما ترجع الجهود السياسية والدبلوماسية الجزائرية في معالجة مشكلة الطوارق في كل من النيجر ومالي منذ تسعينيات القرن الماضي من خلال الوساطة الجزائرية بين مختلف الحركات والفصائل الطوارقية والحكومة المركزية في مالي، وفي ظل الأزمة الأخيرة 2012 ظلت الحكومة الجزائرية وفية لالتزاماتها راعية بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، وهو ما ظهر جلياً من خلال تحرك

[1]- عربي بومدين و فوزية قاسي، "**المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت،(ب ت ن) ص137.

الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الأزمة مطلع 2012 في حث جميع الأطراف على ضرورة وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي وتوافقي يرضي جميع الأطراف، فضلاً عن أن جولات الحوار ما زالت مستمرة في الجزائر العاصمة حتى الآن. [1]

المطلب الثاني :الاستراتيجية الأمنية المغربية

تعتمد المقاربة الأمنية المغربية على البعد الوقائي من خلال التتبع والاستباق، وترتبط نجاعة هذه المقاربة على إدماجها مع الأبعاد(البعد الديني والبعد التنموي)والخاصة بمكافحة الإرهاب، فالمجهود الأمني لن يحقق النجاح إن لم تصاحبه مبادرات فاعلة لتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الدينية وهذه الرؤية المغربية[2]

أولا: المغرب والفضاء المغاربي.

إن بناء الفضاء المغاربي ظل دوما يشكل أولوية في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، إن المملكة المغربية، وإذ تحدوها رغبة حقيقية للمساهمة في تجسيد هذه التطلعات، إلى جانب باقي الشركاء المغاربيين، وإعادة بناء الوحدة العربية من خلال تنقية وتقوية العلاقات المغاربية والانخراط في عهد جديد يتجه نحو المستقبل، أكدت في مناسبات عدة حرصها على الالتزام بتفعيل الاتحاد المغاربي، وهو ما نص عليه الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 في ديباجته " أن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بالعمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي."

وتأكيدا لهذا المطلب، الذي تتقاسمه شعوب الدول المغاربية الخمسة، الملك محمد السادس في خطاب له يوم 06 نوفمبر 2011 ، الدعوة إلى اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية واستثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنطقة العربية

[1]– عربي بومدين و فوزية قاسي، مرجع سابق ، ص138.

[2]– قناة الجزيرة للأخبار، عبد الرحيم فقراء، جون اولترمان و محمد المنشاوي، من واشنطن ، قطر، 17 أكتوبر2014

والمغاربية وجدد ملك المغرب استعداد بلاده، العمل على انبثاق نظام مغاربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور، والتكامل والتضامن والتنمية.[1]

وتحقيق نظام مغاربي جديد يشكل بدوله الخمس، محركا حقيقيا للوحدة العربية، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو–متوسطي وفي الاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء وفي الاندماج الإفريقي .وبالرغم من أن واقع العلاقات السياسية المغاربية لازال بعيدا عن متطلبات شعوب الدول الخمس، فإن المغرب، يسعى إلى تعزيز علاقاته مع كافة الدول المغاربية، يظل مقتنعا بأن الحوار والتشاور والتوافق يشكل الطريق الملائم والأمثل لإنهاء النزاعات والخلافات التي تشهدها المنطقة[2]

بناء على ذلك بادر المغرب، ومنذ بداية سنة 2012، بجهوده الحثيثة والمعهودة من أجل المساهمة مع باقي الدول المغاربية الأخرى، في البحث عن السبل الكفيلة بتحريك العمل المغاربي المشترك، حيث قام وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي بعدة زيارات للدول الأعضاء بالاتحاد حيث تم استعراض وتدارس مختلف القضايا المطروحة جهويا ودوليا بهدف توحيد الرؤى والمقاربات وتبني الإستراتيجية الملائمة للعمل المغاربي للفترة القادمة بهدف مواجهة التحديات، التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة.

إن الأحداث التي تشهدها المنطقة مؤخرا تفرض على بلدان المغرب العربي والساحل والصحراء مزيدا من التنسيق والتعاون بشراكة مع الدول الكبرى ومختلف الفاعلين الدوليين لمواجهة هذه التحديات الأمنية الخطيرة، التي تقتضي معالجتها توحيد الجهود وتكثيف التعاون لإيجاد مقاربة أمنية متكاملة ومندمجة ووقائية ومنسقة بين دول الاتحاد من جهة وجواره في الساحل والصحراء من جهة أخرى، وذلك ضمن إستراتيجية شاملة

[1]– وزارة الخارجية المغربية، المملكة المغربية واتحاد المغرب العربي، تم التصفح 2015 / 3 / 2 على الساعة 18:53 ، متاح على الرابط الإلكتروني: **https://www.diplomatie.ma/arab/Politique**

[2]– وزارة الخارجية المغربية، مرجع سابق.

تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند إلى مبادئ الاعتدال والوسطية[1]

ثانيا :المغرب في الفضاء الإفريقي

اتسمت السياسة الخارجية المغربية، منذ البداية بالدعم والتضامن، كما خصصت الدبلوماسية المغربية هدفا استراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة حقيقية فاعلة وتضامنية تمخض عنه اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كمحاربة الفقر والأمراض، إضافة إلى مجالات الفلاحة والتغذية، في مجال السلم والأمن، لا يدخر المغرب أي جهد للإسهام في إرساء السلم والاستقرار في القارة، إذ كان دوما داعما لمبادرات الأمم المتحدة من أجل إعادة الاستقرار في إفريقيا كما لا يدخر أي جهد للدفع بقواته العسكرية للمساهمة في حفظ السلم في المنطقة.[2]

إن منطقة الساحل تتأثر سلبا بعوامل عدة، فبالإضافة إلى مشاكل التصحر والمجاعة و الفقر وسوء التغذية، تحولت هذه المنطقة خلال السنوات الماضية، إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية المنضوية فكرا ومنهجا في تنظيم القاعدة العالمي والمجموعات الانفصالية والمتاجرين بالأسلحة والمخدرات الشيء الذي بات يشكل خطرا على الأمن الإقليمي والدولي ولهذا فقد اتخذت المملكة المغربية سياسات من اجل الحد من التهديدات القادمة من الساحل والصحراء الكبرى والتي تشكل خطرا على أمن دول المغرب العربي حرص المغرب الذي ننتمي إليه.[3]

---

[1]– قناة الجزيرة للأخبار، عبد الرحيم فقراء، صلاح الدين مزوار، من واشنطن، قطر، 17 اكتوبر 2014

[2]– وزارة الخارجية المغربية،" المغرب / إفريقيا :دعم العلاقات التاريخية" ، تم التصفح 02-03-2015 من الموقع الإلكتروني: **www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/AfriquUS/Default.aspx**

[3]– سعد الدين العثماني، مداخلة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الاجتماع ضمن :رفيع المستوى حول الوضع في منطقة الساحل ،(نيويورك) 2012 ،ص2 .

لقد سجلت المنطقة مؤخرا انزلاقا خطيرا أدى إلى سيطرة مجموعات إرهابية أو مجموعات مسلحة أو مجموعات انفصالية أو مجموعات إجرامية على ثلثي التراب الوطني لدولة مالي مما يهدد أمن واستقرار هذا البلد بل أمن واستقرار المنطقة بأكملها، وعلى هذا الأساس، من الواجب إعطاء الأولوية لتقوية دولة مالي سياسيا واقتصاديا وإنسانيا وأمنيا، حتى يتمكن هذا البلد من استعادة وحدته الترابية ومواجهة مختلف هذه الجماعات التي تهدد استقراره، وإقامة تعاون وتنسيق عبر إقليمي بين دول الساحل والدول المغاربية وفيما بين هذه الدول والتجمعات لتحقيق الاستقرار في هذا الفضاء الاستراتيجي بإفريقيا، يبقى التوصل إلى نتائج ملموسة لتجاوز أزمة منطقة الساحل وعدم تكرارها، رهين أيضا بالتنمية المستدامة لهذا الفضاء، والذي لا يمكن أن يتحقق بدون سند فعال ومكثف من المجموعة الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ، وهكذا فإن الأزمات المترابطة و المتعددة الأبعاد التي تعرفها منطقة الساحل تستدعي مقاربة شمولية ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار بصفة متناسقة ومتزامنة كافة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هاته المنطقة، كما تستدعي منا تفعيل تلك الإجراءات الآنية[1]

ثالثا :المغرب في الفضاء المتوسطي

يشكل البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للمغرب فضاءا إستراتيجيا ذا أولوية كبرى ومجالا هاما للتعاون والشراكة مع دول الجوار الأورو–متوسطي، في هذا الإطار كانت السياسة المتوسطية للمغرب دائما تبحث عن التعاون وحسن الجوار ودعم أي مبادرة من شأنها أن تعزز جسور التقارب بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ويشارك المغرب في

[1]– سعد الدين العثماني، مرجع سابق، ص ص4 ،.3

كافة المبادرات المتوسطية الإقليمية بما في ذلك مسار برشلونة، والمنتدى المتوسطي، وحوار 5+5 والاتحاد من أجل المتوسط [1]

المطلب الثالث :الاستراتيجية الأمنية التونسية

تستند السياسة الخارجية التونسية إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص تونس كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية على تقوية أسباب التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيدا من العدل والديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية وتعميم الأمن والاستقرار والرخاء.

فالسياسة الخارجية التونسية تبني على مبادئ التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها وتغليب السلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات وتطوير العلاقات الدولية في كنف الاحترام المتبادل والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتندرج هذه المبادئ ضمن ثوابت السياسة الخارجية التونسية، وتشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية التونسية في تحركاتها، انطلاقا من مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على الارتباط الوثيق بين السلم والأمن والاستقرار والتنمية والديمقراطية، تعمل السياسية الخارجية التونسية في مختلف مجالات تحركها.[2]

أولا :تونس في الفضاء المغاربي:

دعم اتحاد المغرب العربي وتفعيل هياكله وتنشيطها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتباره خيارا استراتيجيا والإطار الأمثل للبلدان المغاربية لتحقيق اندماجها الاقتصادي وتوثيق علاقاتها مع التكتلات والتجمعات الأخرى ولاسيما منها الاتحاد الأوروبي ، تساهم تونس بطريقة فعالة في تدعيم هذا التوجه رغم المشاكل

[1]– وزارة الخارجية المغربية،" المغرب في جواره المتوسطي"، تم التصفح في 2015 / 3 / 2 على الساعة 18:35 ، متاح على الرابط الإلكتروني: **https://www.diplomatie.ma/arab/Politique**

[2]– وزارة الخارجية التونسية،" سياسة تونس الخارجية"، شوهد يوم 05-03-2015، من الموقع الالكتروني الإلكتروني **http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1**

التي تطرأ على الساحة المغاربية خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية[1]، تسعي تونس إلى تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي لضبط الحدود ومكافحة الإرهاب، وستوقع قريبا مذكرة تفاهم مع الجانب الليبي، لضبط المعابر والحدود وحل مشاكل أمنية عالقة، من بينها التبادل السريع للمعلومات.

كمى تسعى الدبلوماسية إلى التنسيق بين دول المغرب العربي لمكافحة الإرهاب إذ أن كل دول المغرب العربي معنية بمكافحة الإرهابيين، تشدد الإستراتيجية التونسية في هذا المجال على تبادل المعلومات وإحكام ضبط الحدود، والعمل مع الجزائر والمغرب للتنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة والتهريب، وتعتمد تونس على مقاربة شاملة وضعتها لمواجهة الإرهاب تتجاوز التدابير الأمنية إلى حزمة إجراءات سريعة ومتوسطة، أو بعيدة المدى تشترك فيها جهات عدة[2]

ثانيا :تونس في الفضاء الإفريقي

أولت تونس منذ الاستقلال علاقاتها مع إفريقيا مكانة خاصة وذلك تكريسا لبعدها الإفريقي وإيمانا منها بوحدة المصير وحتمية التعاون والتضامن مع الدول الإفريقية ، وفي هذا الإطار سعت تونس إلى دعم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إفريقيا سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الاتحاد الإفريقي الذي يمثل الإطار الأمثل للتشاور والتنسيق بين دول القارة ويعكس تطلعات شعوبها إلى مزيد من التعاون والتضامن والتكامل،وبعد ثورة 14جانفي2011 ،أصبحت الدبلوماسية التونسية تعتمد على مفاهيم الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، مما يجعل تونس متماشية مع التوجه الديمقراطي الذي يطمح إلى تحقيقه الاتحاد الإفريقي في القارة[3]

---

[1]– وزارة الخارجية التونسية،"المغرب العربي"،شوهد يوم 05–03–2015،من الموقع الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

[2]– محمد المكي أحمد ، **نسعى لتعاون أمني في المغرب العربي**"، مجلة الحياة الإلكترونية ،06–03–2015 ،من الموقع الإلكتروني: **http://alhayat.com/Articles/1934625/%D9%**

[3]– وزارة الخارجية التونسية،" تونس وإفريقيا " شوهد يوم 05–03–2015 ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=64&L=1

ثالثا :تونس في الفضاء المتوسطي

تؤكد تونس من خلال مبادرة دفاع (5 + 5)على أهمية إقامة دول الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط حوارا حول مختلف التحديات الأمنية وخاصة موضوع الهجرة، وتبني مقاربة سياسية شاملة ومتوازنة ومتشاور حولها، قائمة على روح الشراكة بين بلدان الانطلاق والعبور وبلدان الاستقبال، وذلك بهدف الاستفادة من فوائد الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة غير الشرعية، كما تؤكد الدبلوماسية التونسية على معاملة المهاجرين بطريقة مدروسة وإنسانية وتدبير موجات الهجرة الشرعية من أجل العمل، والتكوين المهني للمهاجرين وتوفير الرعاية الصحية، مع ضمان المساواة بين الرجال والنساء[1]

المبحث الثاني :الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المغرب العربي

ومع تطور التهديد القادم من ليبيا في الفترة الأخيرة، بدأت دول الجوار تبحث إمكانية العمل الجماعي للتعامل مع الموقف في ليبيا، ولعل الباعث الرئيس لهذا التحرك كان تطور حرب الميليشيات في ليبيا، وعدم تمكن عدد من الفصائل السياسية الليبية فضلاً عن الكيان الشرعي للدولة، من التواجد في ظل النزاع العسكري القائم بين الميليشيات المتصارعة، وهو ما راح يهدد دول الجوار أكثر من ذي قبل، وظهرت بوادر هذا العمل الجماعي في الجزائر في ماي 2014 عندما بادرت الجزائر بعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا على هامش الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز، ثم جاء الاجتماع الثاني في" غينيا "في نهاية شهر جوان من نفس السنة على هامش أعمال القمة الإفريقية.

وفي سياق التعامل مع الأوضاع غير المستقرة في ليبيا، والتي بدأت في تشكيل تهديدات إقليمية تتزامن مع سائر المشكلات السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي،

[1]– محمد عيادي،" إعلان تونس وتحدي تفعيل المقاربة الشاملة والمتوازنة لإشكالية الهجرة"، تم التصفح 06-04-2015 ، من الموقع الإلكتروني : **http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=9666**

عقدت دول جوار ليبيا الاجتماع الثالث لوزراء الخارجية في مدينة الحمامات في تونس حضره وزراء خارجية أو ممثلين عنهم كل من تونس، والجزائر، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر وممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وكالمعتاد، جاءت الدعوة لهذا الاجتماع لمواجهة الخطر الإقليمي الناجم عن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، ووقف عمليات العنف التي تهدد وحدة التراب الليبي وسلامة المواطنين، وكعادة الدول المجاورة لليبيا في السنوات الثلاث الماضية، لم تختلف النتيجة النهائية لهذا الاجتماع عن الاجتماعات المشابهة التي سبقته. [1]

المطلب الأول: على المستوى الثنائي

تعتبر الإجراءات الأمنية المشتركة من أهم صيغ التعاون الأمني سواء كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة، مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين، بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة،إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين، وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني، وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية،وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ،بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم التي تنشا عبر تبلور اجتماع لدى دولة حول ضرورة التعاون بينها لخفض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة،عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية واتفاقيات العمل المشترك.....الخ. [2]

إن السمة البارزة التي تميز التقارب الاستراتيجي الأمني لدول المغرب العربي، يكمن في العمل الثنائي أكثر منه عمل جماعي في إطار رؤية مغاربية وذلك انطلاقا

[1]– اوشريف يسرى، مرجع سابق ،ص190.

[2]– سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ، مرجع سابق ، ص 52.

من مصالح حيوية، ومدى تفاعلية العلاقات بين الدول من حيث التأثير والتأثر ولاسيما في حيز الوضع الدولاتي الآني، الذي بات يطغى على حسابات واستراتيجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي والمتأتي من دول الجوار الجغرافي حيث وفي إطار تضييق وحصر التنسيق والتبادل الأمني لجأت دول المغرب العربي إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر بين الدول بغرض مواجهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغاربية ،وذلك برغم اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونيات بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة، حيث كشفت عدة تقارير في هذا الصدد عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة. [1]

أولا : بين الجزائر و ليبيا

في شهري مارس و أفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، وتدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي السابق"علي زيدان" أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية . [2]

[1]–عبد الرزاق مقري،"**الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**"، ورقة مقدمة الى ندوة "**المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**"، مرجع سابق، 2013.

[2] – Shivit, Bakrania. "**Libya: Border security and regional coperation**" UK: GSDRC, **Rapid Literature Review** ,University of Birmingham , 2014.

ثانيا : بين تونس و ليبيا

وقع البلدين على اتفاق ثنائي حول التعاون الأمني في مارس 2012 وتضمنت الاتفاقية دوريات مشتركة لمراقبة الحدود، وتفعيل نقاط التفتيش، وتحسين التعاون في مجال تبادل المعلومات، ووعد رئيس المؤتمر الوطني الليبي بتقديم مساعدات مالية لتونس من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية والتي تقدر ب 200 مليون دولار، في أوت 2013 بطرابلس تم مواصلة مناقشة الرقابة على الحدود و تهريب السلع، وتعزيز التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب. [1]

ثالثا : بين الجزائر و تونس

بدأ التقارب الجزائري–التونسي عقب سقوط نظام "بن علي" حيث شهدت تلك الفترة زيارات مكثفة لمسؤولي البلدين، دشنها السيد "الباجي قايد السبسي "رئيس الحكومة التونسية المؤقتة في مارس 2011،ثم تلتها زيارة زعيم حركة النهظة التونسية السيد"راشد الغنوشي" في نوفمبر من نفس السنة، ثم زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس من أجل تسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية(50 مليون دولار كقرض و 50 مليون دولار كهبة). [2]

ووقعت اللجنة العليا المشتركة في07–04–2014 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة، كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة، كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع

[1] – Shivit, Bakrania , Ibdm

[2] – سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ، مرجع سابق ، ص 53.

جهوي لمسئولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى" داعش."[1]

رابعا : التقارب الجزائري–المغربي

لقد كانت لزيارة وزير الخارجية المغربي"سعد الدين العثماني" للجزائر في جانفي 2012 صدى كبيرا في الساحة السياسية المغاربية عامة وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة، وذلك عقب الاستقبال الكبير الذي حضى به الوفد المغربي بالإضافة إلى التقارب في وجهات النظر فيما يخص تحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله، وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية في 2013 إلى أن "العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب تخفي تنسيقا أمنيا قويا في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما يفسره الأستاذ الدكتور"قوي بوحنية "بقوله "**إن التنسيق الأمني الجزائري–المغربي موجود عمليا وميدانيا، لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية استراتيجية معلنة...**" [2]

يرى مراقبون أن التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب تفرضه المخاطر الأمنية المشتركة التي تهدد أمن البلدين خاصة على مستوى أمن الحدود، وتفرضه أيضا الاتفاقات الدولية التي تربطهما بدول أخرى، في صدارتها الولايات المتحدة الأميركية، في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، وكانت وكالة أسوشيتد برس الأميركية قد أشارت قبل

[1]– محمد ياسين الجلاصي،" **تعاون أمني تونسي – جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور**"، جريدة الحياة، 08–02–2014، شوهد يوم 28–02–2017. **http://alhayat.com/Articles/584403**

[2]– سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ، مرجع سابق ، ص 54.

الزيارة التي كانت مقررة لوزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى الجزائر والمغرب – التي تم تأجيلها– إلى أن هدف الزيارة هو إصلاح العلاقات بين الجزائر والمغرب، التي شهدت تدهورا بسبب حرب التصريحات، مشيرة إلى أن واشنطن قلقة من تدهور هذه العلاقات "لانعكاسها سلبا على مخططاتها في مكافحة الإرهاب بدول الساحل." ويرى الصحفي الجزائري المختص في الشأن الأمني"بن أحمد محمد" أن ظروف "الحرب الكونية على الإرهاب" فرضت على سلطات البلدين التعاون في هذا الشأن، "فرغم الخلافات الحادة بينهما، فإن التنسيق على أشده." ويوضح أن هذا التنسيق "قائم في ملفات عدة أهمها لجنة مختصة في ملاحقة الخلايا التي تعمل على تجنيد سلفيين للقتال في سوريا، بالتعاون مع دول غربية مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا، وتبادل البلدان معلومات عن نشاط الشبكات الإرهابية الدولية التي تضم مواطنين أوروبيين من أصول مغاربية، كما توجد أيضا لجان ارتباط أمنية مشتركة في مجال الأمن البحري لمنع عمليات التهريب البحري و"تسلل الإرهابيين"، ولجنة أخرى من خلال تنسيق القوات الجزائرية المغربية في إطار اتفاقيات "مكافحة الإرهاب الجوي"، وضبط أمن الأجواء وحماية سلامة الملاحة الجوية، والطيران العالمي في الطرق الجوية التي تخترق البلدين. ويرى أن هذا التنسيق "لم تفرضه واشنطن فقط"، بل فرضته أيضا التزامات البلدين بالاتفاقيات الدولية الأمنية مع حلف الشمال الأطلسي، والملحق الأمني في تفاهمات مجموعة 5+5 الذي يلزم الدولتين بتنسيق أمني بمعايير الاتحاد الأوروبي العسكرية والأمنية، مشيرا إلى أن هناك نظام تبادل معلومات أمنيا يضمن التواصل بين الجزائر والمغرب حتى في أسوأ الحالات. [1]

[1]– ياسين بودهان،" **الأمن يقرب الجزائر من المغرب: ضرورات إقليمية وداخلية تملي التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب**" الجزيرة نت،09–12–2013، شوهد يوم 20–08–2017، من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/

رابعا : بين الجزائر ومالي

في جانفي 2014، توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي بالتوقيع في 01 مارس 2014 على اتفاقية(*) سلام دائم وشامل وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذا للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات وضعف المركز، وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي [1]

على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وضبط الأمور القانونية والتنسيقية إقليميا إلا أن حدودها مع جيرانها لازلت تعاني الكثير من الاختراقات والتوترات ويتعلق الأمر بقضيتين أساسيتين:

1-استفحال الإشكالات المرتبطة بنمط" التهديدات اللاتماثلية" التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية ومنافذ حدودها من المشكلات القائمة حول الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب و غيرها و تنوع نواقلها.

(*) حيث وقع على الوثيقة إلى جانب ممثل الحكومة المالية ممثلو الحركات الانفصالية في شمال مالي، وهي الحركة العربية للأزواد المنشقة والتنسيقية من أجل شعب الأزواد ، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة وفريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر.

[1]- نور الدين دخان وعيدون حامدي،"**مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية** مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر- 2016 ،ص179.

2- استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا "بالغلق المستمر للحدود "كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 20 سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية، والذي يعد مقياسا للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البينية، لكن بقيت الحدود نفيذه فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين. [1]

المطلب الثاني: على المستوى المغاربي

لقد كانت هناك عدة مبادرات على مستوى اتحاد المغرب العربي في مجال مكافحة التهديدات الأمنية التي استفحلت بعض من الدول الاتحاد (ليبيا) بالإضافة إلى تداعيات الانفلات الأمني لدى دول الجوار(مالي) وفي هذا الإطار دعت الدول المغاربية إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية والسياسية والأمنية، لكن التركيز على البعد الأمني (التهديدات الأمنية) في العملية التكاملية المغاربية، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاتحاد المغاربي تكتل أمني بالدرجة الأولى، وإنما لأن هذا العامل بات يحتل عمق الانشغالات التكاملية لدول المغرب العربي، لذا سيتم التطرق إلى هذا العامل كأولوية آنية لمعرفة مدى قدرة هذا المتغير المحوري في إعادة بعث العمل المشترك، والتأسيس على ذلك في بناء اتحاد المغرب العربي الجديد، وبرؤية جديدة تكون أقرب إلى مسار تجربة " مجلس التعاون الخليجي" ، وتتجاوزه إلى مجالات أخرى غير أمنية حسب ما ورد في نص المعاهدة التأسيسية للاتحاد المغاربي، ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، وتماشيا وأهداف السياسة الدفاعية المشتركة بين الدول الأعضاء، جاءت المادة14 لتدعيم ذلك، حين نصت على أن" كل

[1]- نور الدين دخان وعيدون حامدي ، مرجع سابق، ص 180.

اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"[1]

وقد تمخضت عدة لقاءات واجتماعات على مستوى وزراء الخارجية ونذكر منها اجتماع الجزائر في جويلية2012 في دورته الاستثنائية حيث خصص لدراسة إشكالية الأمن، ودعا المشاركون في" بيان الجزائر"إلى ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة ضمن إستراتيجية شمولية تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند على مبادئ الاعتدال والوسطية ودعا في هذا الشأن إلى تكثيف اللقاءات التشاورية بهدف بلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي. [2]

استعرض مجلس وزراء الداخلية لدول المغرب العربي والمنعقد في الرباط 2013 التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، وأكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

و اتفقوا على ما يلي:

- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره
- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات

[1]– مانع جمال عبد الناصر،**اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**،الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع،2004 ،ص151.

[2]– **نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة ،اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي ، الرباط 21-04-2013، شوهد يوم 11-03-2017،من الموقع الالكتروني: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**

الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.
- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.
- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لاسيما القرار رقم 1904.
- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

وقد شدد وزراء الداخلية لدول المغرب العربي على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من اثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على:

- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية و تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة، للحد منها وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.
- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولاسيما الإرهابية منها. [1]
- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى [2]

و للوصول إلى النتائج التي تنادي بها معظم النخب السياسية في البلدان المغاربية من أجل الحد ومواجهة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة وفي دول الجوار ، فقد تحتم عليهم العمل في إطار جماعي وتبني تصور مشترك يجمع كل مكونات اتحاد المغرب العربي، وعليه فلابد من تبني الأفكار التالية:

1- مقاربات سياسية واقتصادية

- ضرورة اقتناع صانع القرار في الدول المغاربية بأهمية العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة المغاربية.
- دعم جهود التنمية في الدول المغاربية وتعزيز قدرتها لمواجهة مختلف التهديدات.
- التسريع في استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله، وتجاوز الخلافات البينية، وإيجاد حلول للمسائل العالقة والمعيقة لمسار التكامل المغاربي .
- أهمية التنمية المستدامة وتقوية التعاون العابر للحدود ودعم المشاريع المهيكلة الكبرى ذات البعد الإقليمي وضرورة التآزر الإنساني في مواجهة الحالات الطارئة.
- تحسيس المجتمعات المدنية بأهمية قيام الاتحاد المغاربي ومنحهم دورا في بناء السياسات الأمنية، لأنها تستطيع أن تقرب المسافات وتبني الجسور من خلال الروابط الثقافية والاجتماعية، وليس الاعتماد بصفة كلية على الحكومات والدول. [1]

---

[1]- سعيدي ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران2 – الجزائر – ، 2016، **ص 156**.

[2]- سعيدي ياسين ، **مرجع سابق، ص 157**.

– العمل على تعزيز صناعة هوية موحدة لدول المغرب العربي، واستغلال العوائد الاقتصادية لتجسيد الاستقرار الاجتماعي، والحصول على السلطة والتمكين لتعزيز الأمن في الإقليم.

–تعزيز مبادئ المواطنة، حقوق الإنسان وقبول الآخر، وقيام الإعلام بالدور الإيجابي وليس السلبي.

– ضرورة اقتناع الدول المغاربية، بأن المجتمع الدولي يتجه نحو التكتلات وليس الانفرادية والانعزال.

– العمل على بناء شراكة اقتصادية عبر إقامة منطقة للتبادل الحر، وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب بغية تقليص الهوة في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط، من خلال تشجيع الاستثمارات الأوربية وتوجيهها إلى الدول المغاربية لخلق فضاء للاستقرار والأمن.

–ضرورة تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي وتنشيط مؤسساته قصد التعاون الأمني ومواجهة التحدِّيات. [2]

2– المقاربات الأمنية والعسكرية

–إلزامية تطبيق اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه الموقعة في14 جويلية 1999 ومختلف الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

– وضع خارطة أمنية للمنطقة تعتمد على التنسيق بغية مواجهة التحديات كتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات، التي تعود عليهم بأموال تساهم في تأمين طرق الصحراء لجماعات التهريب، ما دفع بالتفكير إلى تشديد نقاط المراقبة وتكثيف التفتيش، ففي 2011 تم الاتفاق على نشر 5 آلاف جندي على الحدود بالاتفاق مع النيجر ومالي وموريتانيا، بغية تأمين الحدود من تسلل العناصر الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في

[1]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص13.

2– العربي العربي، **مرجع سابق .**

المغرب الإسلامي، وفي اجتماع لرؤساء أركان الجيوش لدول الساحل الأربعة المنعقد بالجزائر شهر أفريل 2011، تقرر دعم الوحدة العسكرية في ولاية تمنراست بالجنوب الجزائري بخمسة آلاف جندي إضافي.

– التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية تستدعي تضافر الجهود، وتنسيق السياسات الأمنية بين دول المغرب العربي لمواجهة التحديات الأمنية، تلافيا للتدخل الأجنبي في المنطقة، ويكون التعاون الأمني على أساس إرادة سياسية متجاوزة للأنانيات الضيقة، والخلافات البينية من أجل إرساء دعائم الأمن والسلم في المنطقة المغاربية في إطار الاتحاد المغاربي أو على الأقل بين دولتين أو أكثر لأنه مؤشر من مؤشرات نجاح النظام الأمني الإقليمي، وذلك في إطار التنسيق الأمني وليس الأمن التنسيقي. [1]

– وضع آليات فعالة لمكافحة الإرهاب مع تعزيز المراقبة الحدودية بما يضمن الحد من تهريب الأسلحة، تبيض الأموال والجريمة المنظمة.

– تشجيع تبادل المعلومات الأمنية بمختلف أشكالها وأنواعها. كتنسيق دول غرب المتوسط 5+5 لوضع آليات للتعاون الاستعلاماتي بغية احتواء انتشار ظاهرة الإرهاب.

– ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية.

– تفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية في مجال الاستخبارات، ورصد ومتابعة النشاطات الإرهابية داخل النطاق الإقليمي المغاربي.

– تعزيز التعاون وفق استراتيجيات أمنية فعالة، والعمل على إدارة الأزمة الليبية من خلال توسيع نطاق التعاون الإقليمي، بغية إيجاد مخرج يخدم مصالح الجميع قبل فوات الآوان.

–وجود نواة لقيادة عسكرية مشتركة تتوخى التنسيق في القضايا الأمنية على غرار حلف الناتو بغية وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 15.

– التنسيق مع القوى الدولية الكبرى، لكن وفق أجندات وطنية[1] وليس الذوبان في استراتيجيات تخدم مصالحها على غرار "أفريكوم" وهي القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة في إفريقيا ، والتي تهدف إلى تطوير التعاون العسكري مع الدول الإفريقية والقيام بعمليات عسكرية حربية عند الاقتضاء في القارة الإفريقية. [2]

المطلب الثالث: على المستوى الإقليمي

لما تتعدد المبادرات الإقليمية للأمن والتعاون في أي منطقة، فمن المفروض أن يكون ذلك دلالة على وعي دولها بضرورة التعاون الإقليمي، صيانة لأمنها القومي أيضاً، لكنها غالباً ما تعبر عن تنافس، متفاوت الحدة بين دول المنطقة فضلاً عن ذلك تعدد المبادرات يجعل الدول المعنية تتخلى عن مبادرات سابقة بمجرد ظهور عقبة أو إعلان مبادرة جديدة، والنتيجة أنها لا تنجح سواء في مساعيها السابقة او اللاحقة، وقد يحتدم التنافس إلى درجة أن كل دولة تريد أن تكون لها مبادرتها الإقليمية والنتيجة هي هدر للوقت والجهود الإقليمية وازدواجية في العمل (آليات إقليمية عدة تهتم بالمنطقة نفسها، وبالقضية نفسها، من دون تنسيق وتعاضد للجهود)، فيما تتفاقم الأزمات العابرة للأوطان، والتي لا تجد من يتكلف بها بجدية وبمواظبة ، ومع تصلب عود الفواعل ما دون الدولة في منطقة الساحل والصحراء، بداية من مطلع العقد الحالي وخصوصاً مع الأزمتين الليبية والمالية، ظهرت إلى الوجود أطر عدة للتعاون الإقليمي لكنها تبقى هي الأخرى من دون تأثير حقيقي على مجرى الأحداث.

---

[1]– وليام لويس، تر، عبد الله جمعة الحاج، **تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996 ص. 88. وللمزيد أنظر في: العربي العربي ، مرجع سابق.

2– العربي العربي، مرجع سابق .

وللمزيد انظر في: المنجي سعيداني، اجتماع مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي ، مخاطر "داعش" ومكافحة الإرهاب، 26-04-2016، شوهد يوم 11-03-2017 من الموقع الالكتروني **http://aawsat.com/home/article**

أولا: مبادرة دول الميدان(اتفاقية تمنراست)

وجاءت هذه الاتفاقية من خلال مقترح جزائري سنة 2010، وتضم كلاً من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لكنها لا تضم لا تونس ولا المغرب ،فالأخير استبعدته الجزائر من مبادرة دول الميدان، بدعوى أنه ليس بلدا ساحليا، وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح، حيث زودت بقيادة أركان مشتركة (لجيوش الدول المشاركة)، مقرها تامنراست (أقصى الجنوب الجزائري)،[1]حيث تم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء تحت اسم (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) وفقا ل" خطة تمنراست"، والتي تم الاتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة" تمنراست" بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة قوامها خمسة وعشرون ألف(25000) جندي منهم خمسة آلاف (5000) من طوارق مالي لشن عمليات عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية ولملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل والصحراء. [2]

ثانيا: الخلية الاستخباراتية:

تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في15-09-2010 لكل من الجزائر مالي، النيجر وموريتانيا إنشاء خلية استخباراتية مقرها "تمنراست" تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، من خلال تعزيز دور

1- عبد النور بن عنتر،"الأمن **في منطقة الساحل وتعدد المبادرات**"،المجلة الالكترونية العربي الجديد ،20-01-2015، شوهد يوم 28-02-2017 من الموقع الالكتروني: **https://www.alaraby.co.uk/opinion**

[2]- نور الدين دخان و عيدون حامدي، مرجع سابق ، ص 180.

المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية و المعلوماتية للدول المعنية، تقوم هاته الخلية بجملة من المهام منها:

1-رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم ، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء.

2-تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء، خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.

3-التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين – يوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا و النيجر و مالي و أشهرهم عمر الصحراوي.-

4-استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود و تعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن.

بناء على عملية جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة، إضافة إلى تأطير التعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات، والتنسيق بين ولاة ومحافظي المناطق الحدودية وترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة دول المنطقة. [1]

ثالثا: الاتفاق الجزائر وتونس وليبيا(تعزيز أمن الحدود)

عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 12-01-2013 بمدينة "غدامس" الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث في القضايا السياسية

[1]- الحامدي عيدون، مرجع سابق ، ص 160.

والاقتصادية[*]، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الديني، ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث، استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية " أمن وطمأنينة سكان المنطقة" وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود وبالمنطقة بكاملها، على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد. [1]

وانتهت هذه القمة بوضع استراتيجية للتنسيق الأمني، وتتضمن مايلي:

1-بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود.

2-إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث.

3-تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول الثلاث، وخاصة في المناطق الحدودية. [2]

رابعا: اتفاق الجزائر ومصر وتونس -في إطار آلية دول الجوار الإقليمي-

على هامش قمة دول عدم الانحياز المنعقد في 2012 اتفقت كل من الجزائر ومصر على البدء في آلية لتفعيل دور دول الجوار وذلك بهدف الحفاظ وعدم انهيار الدولة الليبية، وقد استهلت باجتماع على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في غينيا 2014، أما الاجتماع الثاني فقد تم في مدينة الحمامات التونسية ،حيث اتفق وزراء الخارجية المجتمعون على وضع خطة عملية للمساهمة في حل الأزمة الليبية، وتقرر تشكيل فريقي عمل برئاسة وزير الخارجية التونسي، أحدهما أمني على أن تتولى الجزائر تنسيق أعماله، والثاني سياسي وتتولى مصر تنسيق أعماله، وذلك لتوفير آليات التفاعل اللازمة

---

[*]اتفق رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال مع نظيريه التونسي حمادي الجبال والليبي علي زيدان على عقد اجتماعات كل 4 أشهر، لبحث القضايا الأمنية المطروحة بحدة بالحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة، وتم الاتفاق أيضا على تحضير اتفاق أمني مشترك وتسيير دوريات أمنية مشتركة.

[1]- نور الدين دخان و الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص 181.

[2]- سعيدي ياسين،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ، مرجع سابق ، ص 55.

مع الأزمة الليبية سعيا لتخفيض مستوى التهديدات الليبية لدول الجوار الإقليمي ومحاولة بلورة ملامح عملية سياسية ليبية يتم دعمها إقليميا.

أما الاجتماع الثالث لآلية دول الجوار الإقليمي فقد كان في 25-08-2014 بالعاصمة المصرية القاهرة، حيث تبلورت المبادرة المصرية-الجزائرية لحل الأزمة السياسية في ليبيا داعيتا إلى :

- دعوة المجتمع الدولي للتنسيق بين التحركات الإقليمية والدولية.
- التأكيد على ضرورة وحدة واستقلالية الأراضي الليبية.
- ورفض التدخل الأجنبي فيها .
- الوقف الفوري لكل العمليات المسلحة من أجل دعم العملية السياسية.
- تعزيز الحوار مع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف وصولا لتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد.
- تفعيل الدور" آلية دول جوار ليبيا" وخصوصيتها فيما يتعلق بتطورات الوضع فيها وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية.
- دعوة جميع الميليشيات والعناصر المسلحة بالتنازل عن السلاح والخيار العسكري في إطار اتفاق سياسي بين كل الفرقاء الذين ينبذون العنف ووفق آلية مستقلة تعمل برعاية إقليمية من دول الجوار ومساندة دولية.
- تعهد دول الجوار بتقديم المساعدة للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل،ووقف كل الأنشطة غير المشروعة للتهريب بكافة أنواعه.[1]

[1]- اوشريف يسرى ، مرجع سابق ،ص ص،201-202.

للمزيد انظر في: الطويل أماني ،" **الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا**" **من الموقع الالكتروني:** **http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1382**

خامسا: مجموعة الخمسة الساحلية

مبادرة ظهرت هي مجموعة الخمسة (05) الساحل التي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد، وتروم إلى الأهداف نفسها، أي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتتميز هذه المجموعة الجديدة باشتراكها في خصائص عدة، وبضعف دولها وغياب قوة إقليمية بين أعضائها، لكنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية، لاسيما فرنسا، حيث تعد دول هذه المجموعة شريكا قويا لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل، وبلغت درجة التناغم السياسي بينها وبين فرنسا إلى درجة أن المجموعة دعت في منتصف ديسمبر 2014 إلى تدخل دولي في ليبيا، في وقت كانت تعمل فيه الحكومة الفرنسة على تسويق فكرة التدخل، حتى لا تتحول ليبيا إلى معقل للإرهابيين على حد قولها، وقد أثار هذا الموقف الساحلي حفيظة الجزائر التي تتحرك لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا، رافضة أي تدخل أجنبي. [1]

خامسا: مبادرات دول الساحل

شرعت بلدان منطقة الساحل في إجراء مجموعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المزمنة المتعلقة بالحوكمة والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، مع أن حجم هذه التحديات يتفاوت من بلد لآخر ، وتم الشروع في برامج رائدة في عدد من البلدان دعما لهذه الجهود .

وتعتبر الإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي ،المقاربة الأفضل والأنسب لمواجهة المشاكل والتهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي، ويرجع هذا إلى عجز إستراتيجية المعالجة الأحادية والفردية لهذا المشكل ،هذا ما فرض على دول المنطقة

[1]– عبد النور بن عنتر،"**الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات**"، مرجع سابق.

ضرورة التنسيق مع بعضها البعض والعمل جماعيا لمواجهة هذه التحديات في إطار مؤسساتي تتمثل في الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا –نيباد–[1]

ويجب الإشارة إلى لجوء دول الساحل الإفريقي إلى اعتماد الإقليمية الأمنية أو المقاربة الإقليمية للأمن كآلية أو إستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة – بغض النظر عن نجاح أو فشل هذه الإستراتيجية– جاء كاستجابة لمجموعة من العوامل أهمها:

1–طبيعة الدول في هذه المنطقة التي توصف بالفشل والضعف والهشاشة في أدائها وبنائها المؤسساتي ووحدتها الوطنية خاصة وأن السلطات المركزية في هذه الدول عاجزة عن ضبط حدودها ومراقبة إقليمها ، وهذا ما يؤدي في كثير من الحالات خاصة في شروط الحياة الضرورية التي أقرها مفهوم الأمن الإنساني إلى انتشار الفوضى واللااستقرار.

2–شساعة منطقة الساحل الإفريقي هذا ما يجعل المراقبة الأمنية للحدود مستحيلة على أي دولة اعتبارا لضعف إمكانياتها العسكرية ،الأمر الذي تطلب تعاونا قويا بين دول الميدان ودعما دوليا لمساعدة هذه الدول بما تحتاجه من عتاد وخبرات ومعلومات استخباراتية.

3– الطبيعة المرنة والمعقدة وخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الأمنية الراهنة لكونها تهديدات عابرة للحدود ولهذا تعتبر المقاربة الإقليمية للأمن من بين أهم المقاربات التي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية سواء كانت هذه المشاكل والتهديدات تقليدية كالحروب الداخلية وحركات التمرد أو كانت جديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ....الخ، لأن هذا النوع من المقاربات يركز على أهمية وضرورة العمل الجماعي الإقليمي الذي يضمن التضامن

---

[1]– مماد صليحة ، "**مقاربات بناء الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية**"، **في المشكلات السياسية في القارة الإفريقية**، تحرير بومدين طاشمة ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى، 2015، ص ، 703.

الأمني بين دول المنطقة في إطار معاهداتي ومؤسساتي هذا ما يخفف بشكل كبير الآثار السلبية الناجمة عن هذه التهديدات التي تهدد دول التكتل الأمني. [1]

فقد أطلقت حكومة **النيجر** في عام 2012 ،" إستراتيجية تنمية وتأمين مناطق الساحل الصحراوية في النيجر" ،وتحتل الحكومة **الموريتانية** موقع الصدارة في الجهود الرامية إلى التشجيع على تعزيز إدارة الحدود الإقليمية، وفي هذا الصدد، استضافت المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي المتعلق بتعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء الكبرى في17 مارس 2013، بالإضافة أيضًا استراتيجية للأمن الغذائي، واستراتيجية للحماية الاجتماعية وبرنامجا مشتركا بشأن التغذية، وإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأم.

أما حكومة **بوركينافاسو** فهي تقود جهود الوساطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، فيما وضعت فيما يخص الجبهة الداخلية خطة عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل ،وتعهدت حكومة تشاد بتوفير 400 مليون دولار من عام 2012 إلى عام 2015 لتحويل القطاع الريفي من أجل إرساء الأساس للأمن الغذائي المستمر، وقدمت في جانفي 2013 مساهمة هامة وفي الوقت المناسب في جهود حفظ السلام في مالي وعقب إنهاء عمليات القتال الرئيسية، قامت حكومة **مالي** المؤقتة، من جانبها، بوضع وإطلاق خطة شاملة للإنعاش المستدام لعامي 2013 و 2014 وتتضمن الخطة الركائز المتعلقة بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمن الغذائي، والحوكمة، واللامركزية. [2]

[1]– مماد صليحة ، مرجع سابق، ص ، 704.

[2]– تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، 2013/354 ،14-06-2013، ص06.

سادسا: المبادرات على مستوى الاتحاد الافريقي

عمل الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه إلى تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية، واعتمد الاتحاد الكثير من الآليات التشريعية والمؤسساتية والمبادرات لمواجهة الظاهرة الإرهابية في القارة، بحيث أن تشابك المصالح والنفوذ وكذلك الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية بالنسبة لمكانتها الدولية والتنافس الدولي عليها، ورغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية والتفكير في بناء مسار تنموي مستمر على أساس الأمن والاستقرار، كل هذه العوامل جعلت من توفير الأمن و الاستقرار مطلبا أساسيا للمنطقة، ولذلك تعددت الجهود الإفريقية في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية في القارة .

1- **برنامج الحدود للاتحاد الافريقي AUBP (Programme The African Union Border)**

تم الإعلان عن برنامج الحدود التابع للاتحاد الإفريقي من طرف الدول الأعضاء للاتحاد سنة2007، وتضمن ضرورة وضع برامج جديدة لإدارة الحدود، وتعزيز السلام والأمن وضمان الاستقرار، على غرار تسهيل عملية التكامل و ترقية التنمية المستدامة في إفريقيا، وفي هذا الحيز فإن إستراتيجية تعزيز إدارة الحدود تعتبر بمثابة آلية تم تطويرها من طرف الاتحاد الإفريقي لدعم أمن الحدود وتنقل الأشخاص و البضائع في شتى مستويات التنسيق والتعاون، وكذا لتحسين المتطلبات المجتمعية ما بين دول أعضاء الاتحاد.

تضمن هذا البرنامج أربع عناصر:التحديد والترسيم، التعاون عبر الحدود، بناء مؤسسات وتنمية القدرات، تعبئة الموارد اللازمة، حيث انطلق هذا البرنامج بدعم من مؤسسة ألمانية(GIZ) Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit لإدارة الحدود في إفريقيا منذ سنة 2008 إلى غاية 2015 ، وكان لها دور في تدعيم الاتحاد

لترسيم الحدود ما بين مالي و بوركينافاسو والتوسط في حل الخلافات عبر الحدود بين العديد من سكان المناطق الحدودية في الساحل الإفريقي و جنوب الصحراء. [1]

2- خطة العمل الإفريقية في مجال منع ومكافحة الإرهاب

اعتمدت خطة العمل هذه في اجتماع رفيع المستوى لمنع ومكافحة الإرهاب الذي انعقد في الجزائر في سبتمبر2002، وذلك لتعزيز التعاون من أجل إيجاد سبل ملائمة وناجعة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال:

1-تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الحدود، بما في ذلك إصدار وثائق السفر والهوية أكثر حماية وأمنا، وإقامة تربصات تكوينية وتدريبية للجمارك وحراس الحدود لضمان كفاءة وأداء عاليين.

2-تحديث وموائمة النظم القانونية الوطنية والإقليمية لمواجهة التحديات الملقاة على عاتق دول الإتحاد الإفريقي.

3-وضع الصيغ النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

4- قمع جريمة التمويل ودعم الإرهاب، و تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإجرامية، ومراقبة كل التحركات للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية. [2]

ثم تم تبني" البرتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا "في سنة 2004بناءا على توصية قمة الاتحاد الإفريقي في داكار العاصمة السنغالية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب، والاجتماع الحكومي رفيع المستوى والذي يهدف إلى تحديث الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب وفق المقاييس العالمية.

---

[1]- الحامدي عيدون، مرجع سابق ، ص164.

[2]- المرجع نفسه ، ص165.

وللمزيد انظر في: عمورة أعمر، **التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011، ص106.

3-المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)

يعتبر المركز من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي وله 42 فرع وطني م 07 فروع جهوية، أنشئ عام 2004، وحدد مقره في الجزائر العاصمة، يقوم المركز بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب بين الدول الإفريقية، كما يقوم بإجراء البحوث لمساعدة الدول الإفريقية على إدراك أسباب وخصائص الإرهاب في القارة وسبل مواجهته.

وتبرز أهمية المركز في إجراء ونشر العديد من الدراسات والبحوث والندوات والتحليلات السياسية بصورة دورية في مختلف مجالات مواجهة الإرهاب مع إتاحة هذه البيانات والتحليلات لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، علاوة عن تطوير البرامج التدريبية من خلال مساعدة الشركاء الدوليين في تطوير الخبرات والاستراتيجيات الخاصة بمواجهة الإرهاب، وكذا برامج التعاون مع مختلف المؤسسات المهتمة بمكافحة الظاهرة الإرهابية المساعدة للدول الإفريقية على المستوي الوطني والإقليمي والدولي).[1]

4-خطة عمل في مجال مراقبة المخدرات و الوقاية من الجريمة

وإضافة إلى التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في منطقة الساحل، يتطلب التعاون الأقاليمي مع منطقة غرب أفريقيا والمغرب العربي الاهتمام، لأن العديد من التحديات المطروحة، بما فيها التدهور البيئي والإرهاب والجريمة المنظمة، هي تحديات ذات طابع أقاليمي، ويدعم الاتحاد الأفريقي من جانبه، تنفيذ خطة عمله بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة للفترة 2013-2017 ،فعن طريق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة، يدعم الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء في تنفيذ إطارها القانوني لمكافحة الإرهاب بتبادل المعلومات والتعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. [2]

---

[1]-ج إسماعيل،" **إفريقيا تسعى لحل مشاكلها**"، مجلة الجيش، عدد 155، الجزائر، أكتوبر 2009 ، ص ص،43-48.

[2]- تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مرجع سابق ، ص 07 .

5-خطة عمل طرابلس

جاءت على إثر أعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد في طرابلس في مارس2012، تهدف خطة العمل هذه إلى تعزيز الترابط والتعاون العملياتي بين ليبيا ودول الجوار على صعيد أمن الحدود، وتتضمن الخطة تحليل الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية الإقليمية خاصة انتشار الأسلحة والتهريب ومكافحة الإرهاب وأسباب التهديدات الأمنية الحدودية، واعتمدت الخطة حلولا مشتركة تضمنت الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة والاستجابة للاحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن، كما تضمنت الحلول ضرورة التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون المشترك خاصة التعاون الاقتصادي والتنموي والأمني، من أجل القضاء على المشاكل والتحديات التي تواجه دول المنطقة وتوفير الدعم المادي عن طريق التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف وقرر المؤتمر وضع آلية دائمة للتعاون الإقليمي. [1]

المطلب الرابع: على المستوى الدولي

لقد تبنت عدة دول استراتيجيات وخطط للتعامل والحد من خطر التهديدات الأمنية القادمة معظمها من دول الجنوب ، وذلك ادراكا منها بخطورتها وتأثيرها على أمنها القومي وعلى نفوذها ومصالحها ، خصوصا في المغرب العربي والساحل الافريقي، وقد ظهر ذلك جاليا من خلال التنافس بين أوروبا بقيادة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية عبر برامجها المقدمة لدول المنطقة أو من خلال التدخل العسكري المباشر(التدخل

[1]-المؤتمر الوزاري الإقليمي حول امن الحدود، جريدة الوطن الليبية، من الموقع الالكتروني:
http://www.alwatan.libya.com

الفرنسي في مالي وليبيا) والذي يمكن تلخيصه من خلال استراتيجيتين او نظريتن للتعامل مع هذه التهديدات: [1]

1- نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة: والتي تعتمد أساسا على الحل الأمني والتدخل المباشر للقضاء عليها ولم تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الارهايبية والقضاء عليها بشكل نهائي.

2- القوة الناعمة: والذي يمزج بين الحل العسكري والحلول السياسية والسلمية والذي يهدف إلى تقليل وتجفيف المنابع والأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب والعنف، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي وقد اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القوة العسكرية وعلى المساعدات الاقتصادية وعلى تدريب العناصر الأمنية للدول المعنية للتعامل بأكثر جدية مع كل أشكال التهديدات .

في هذا السياق أجرت مؤسسة راند RAND الأمريكية في جويلية 2008 دراسة بعنوان "كيف تنتهي الجماعات الإرهابية" وتناولت المؤسسة648 جماعة إرهابية نشطت مابين 1998 و2006 من بينه 244 جماعة إرهابية مازالت موجودة و268 تخلت عن العنف و136 انتهت واندمجت مع جماعات أخرى .

خلصت الدراسة إلى أن سقوط الجماعات الإرهابية يكون من خلال أربعة وسائل هي:

1- الدور البارز للشرطة و المخابرات و القوات العسكرية .

2- تمكن الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها .

3- اعتماد الجماعات الإرهابية سياسات غير عنيفة .

4- موت أو توقيف القادة و الشخصيات المحورية في الجماعات من خلال إسقاط الأرقام المعلنة عن الوسائل تسجيل مايلي :

[1]- فرحاتي عمر،" **أثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**" مداخلة بالملتقى الدولي حول "**التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة: الرهانات والتحديات**"، مرجع سابق.

1- متغير السياسات غير عنيفة كان هو المتغير الأكبر ، حيث أن 268 جماعة إرهابية تبنت هذا الأسلوب، نسبة زوالها كان 43% .

2- متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال 40% .من الجماعات الإرهابية .

3- متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها جاء ثالثا بـ 10 % من التنظيمات زالت لهذه القناعة

5-المتغير العسكري جاء الأخير بنسبة 7 % .

هذه الدراسة أثبتت أن الحل العسكري ليس الحل الأمثل ، وهذا الأمر الذي ينطبق على التدخل في شمال مالي ، إذ أن السيناريو الأقرب هو إعادة تموقع الحركات الإرهابية بقوة أكبر. [1]

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

لقد بدأ الاهتمام السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا يزداد منذ انتهاء الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد، فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات وعمليات تدريب لقوات دول إفريقيا وتزويدها بالمعدات، لكنها كانت لا تنطلق بهدف محاربة الإرهاب و إنما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام والوقاية من النزاعات ومحاربة التمرد الداخلي وحماية منابع النفط.

ونتيجة لتدمير السفارتين الأمريكيتين بكل من تنزانيا وكينيا في 1998 وسعت الولايات المتحدة من تعاونها لمحاربة الإرهاب مع هاتين الدولتين بالإضافة إلى كينيا وأثيوبيا وأوغندا ،وازداد تنامي الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني في إطار ما يسمى "بالحرب على الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001[2] ، إذ

[1]- فرحاتي عمر، مرجع سابق.

[2]- عبد العالي عبد العالي حور ، "**التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**" ، (ب م ن)،(ب ت ن)، ص 196.

لم يقتصر هذا التعاون في المجال الأمني مع دول المنطقة فقط، بل دخلت على غرار غيرها من الدول الكبرى الداعمة للحرب على الإرهاب، كفرنسا–بحكم التقارب التاريخي والاستعماري–والصين القوة الصاعدة والمنافسة في العالم[1].

وتبدي الولايات المتحدة الامريكية اهتماما متزايدا بإفريقيا كمناطق نفوذ جديدة بعد تدهور الأوضاع الأمنية بعد الحرب على العراق، ومشكلة الشرق الأوسط المتمثلة للإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولعل الاكتشاف المتتالية لمنابع النفط واليورانيوم في كل من السودان ومالي ونيجيريا، والطلب العالمي المتزايد على النفط أدى بهذه الدولة السعي نحو إعادة التموقع في إفريقيا، وإقامة قواعد عسكرية بها تجسيدا لهيمنة الولايات المتحدة على العالم[2].

لقد تعززت المخاوف الأمريكية على الأمن و استقرار منطقة الساحل الإفريقي إثر التحول الذي حدث بفعل تزايد وتيرة نشاط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، حيث استطاعت استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود الصحراوية الشاسعة ، والذي أتاح لها التحرك والقيام بأنشطة هددت كيانات وحكومات العديد من دول الساحل الإفريقي وقامت باختطاف العديد من مواطني الدول الغربية.

لهذا باتت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، وصارت عملية تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة منذ عام 2003.

---

[1]– كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا بعد 11 سبتمبر :إستراتيجيات الانخراط والتعاون** ، ط1 ، طرابلس، ليبيا ، أكاديمية الدراسات العليا، .2008 ص ص 53 ،52 .

[2] – Antonion Tisseron, **Après la shute de Kadhafi la bande sahelo saharienne entre jeux de puissance et logique de nusance**, Paris : institut thomas more, 30 septembre 20 **www.institut-thomas-more.org.p.3**

من هنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الاهتمام بهذه المنطقة يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، ولئن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة كما حدث في الجزائر" الهجوم على القاعدة النفطية تيقنتورين" جنوب البلاد ، فإن الحكومة الأمريكية تخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما تخشى من تهديد مصالحها في المنطقة على غرار ما حدث في دلتا النيجر حيث تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية، وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن .[1]

وقال مسئولون فى البنتاجون" **أن توسع الوجود العسكري الأمريكي فى أفريقيا أضحى أمرا ضروريا لمواجهة انتشار الفصائل المسلحة والمجموعات المقاتلة الموالية لتنظيم القاعدة فى شمال أفريقيا والصومال، ومجموعات مسلحة أخرى كجوزيف كوني زعيم حركة أوغندية مسلحة**" وقد أعرب الباحث الأمريكي كريج وايتلوك" **أن أفريقيا تحتاج مزيدا من الطائرات بدون طيار، وغيرها من طائرات المراقبة والتصوير،إضافة لمزيد من صور الأقمار الصناعية حيث يمثل ما يتلقونه فى الوقت الحالي نصف حاجتهم المطلوبة من أجل أفريقيا الشمالية و7% فقط من متطلباتهم التامة للقارة بأكملها.**"[2] كما هو موضح في الخريطة التالية:

[1]- **منطقة الساحل في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا**، 20-08-2015 ، شوهد يوم 08-03-2017 من الموقع الالكتروني: **https://tsaidali.wordpress.com**

[2]- **كريج وايتلوك** ، ترجمة أحمد عباس ،**"البنتاجون واللعب بالنار في أفريقيا"**، 15-03-2013 ، من الموقع الالكتروني:**http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8364**

الشكل رقم: 09

المصدر: **http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=836**

وتتعدد دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي ومن أهمها:

1- وضع اليد الأمريكية على مخزونات غرب إفريقيا النفطية، وزيادة الكميات المكتشفة في المنطقة ذلك أن 7 مليارات من أصل8 مليارات برميل نفط تم استخراجها عام 2010، الأمر الذي دفع بشركات النفط الأمريكية، وبخاصة "إكسون موبيل وشيفرون"، لإقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الاستراتيجي.

2- الحصول على النفط بأسعار منخفضة، وذلك لأن النفط الإفريقي يتمتع بمميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منها:

أ- قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الاستوائية ومصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا مما يوفر نفقات الشحن.

ب- يستغرق نقله مدة زمنية أقل مقارنة بجلبه من مناطق أخرى.

ت- كما أن النقل البترولي من غرب إفريقيا إلى مصافي البترول وقواعده في الولايات المتحدة يجنبها مخاطر النقل عبر قناة السويس والشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة الصراعات الدولية.

3- محاصرة النفوذ الأوروبي، وبخاصة الفرنسي،وتحجيم وتقليص الدور الصيني في غرب القارة من خلال زيادة الاستثمارات والصادرات في هاته المنطقة. [1]

ولتنفيذ كل هذه الاهداف ، فقد أصبح للولايات المتحدة ادراك بضرورة تنفيذ مبادرات ومشاريع شراكة مع دول المغرب العربي والساحل من أجل وضع قدم وساق في المنطقة في إطار حربها الاستباقية للتنظيمات الارهابية ، ونذكر من خلالها ما يلي:

1- القيادة العسكرية بإفريقيا (الأفريكوم)

وفي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة "بوش الابن" في نهاية سنة 2006 إنشاء "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا الأفريكوم" AFRICOM الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2007 وبدأ العمل الفعلي في فاتح أكتوبر 2008 انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا وهو مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافته من قبل إحدى الدول الإفريقية.

ويعتبر إنشاء (الأفريكوم) خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضا صارما أغلب الدول المعنية، فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب.[2]

ويعود تأسيس الأفريكوم إلى أمرين مهمين:

---

[1]- سمير قلاع الضروس ،"**التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي**" مجلة قراءات افريقية ،11-04-2016، شوهد يوم 08-03-2017. **http://www.qiraatafrican.com**

[2]- قوي بوحنيه ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مرجع سابق.

1- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية في مقدمتها النفط واليورانيوم.

2- تزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام 1998م، ثم تفجير السفينة الأمريكية "كول" في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة 2000، وتزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي.

وفي تقرير خاصٍ بلجنة الأزمات الدولية صادر في 2005، تحت عنوان"الإرهاب الإسلامي في الساحل.. حقيقة أم وهم؟" ينص التقرير على تعاظم النشاط الإرهابي في المنطقة، مستدلين بالتنظيمات والتشكيلات الإرهابية الموجودة، كتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المنتشرة في عمق القارة، وبالرغم من كل المحاولات التي قامت بها الإدارة الأمريكية، وغيرها من الدول التي اندمجت في إطار مكافحة الإرهاب، فإن هذا التنظيم اليوم أصبح أكثر خطورة وتخصصا في مناطق معينة، كفرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI ، الذي يتمركز في منطقة الصحراء الكبرى، كما لا يزال يضرب المصالح الأمريكية إلى يومنا. [1]

3- مبادرة دول الساحل لمكافحة الارهاب (PSI)

هي عبارة عن شراكة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا أنشئت في سنة 2004، وتعد هذه المبادرة مثالا عن النهج الأمريكي لمكافحة الإرهاب، وتهدف المبادرة إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية[2]، وقد شمل

[1]- سمير قلاع الضروس ، مرجع سابق.

[2] - Stephen Ellis, "**BRIEFING: THE PAN-SAHEL INITIATIVE"**, African affairs, vol. 103. N 412, Royal African Society, 2004, p. 459.

كذلك هذا التعاون تدريب عناصر من الجيش الموريتاني على أساليب وطرق محاربة العناصر الإرهابية والتصدي لها فقد دخلت موريتانيا في هذا الإطار وقد تضمنت هذه الشراكة تقديم مساعدات تدريبية، وخصصت برنامجا قدره ثمانية(08) مليون دولار لتشكيل قوة عسكرية قوامها 150 جنديا لتأهيل القوات المسلحة في كل من مالي، وموريتانيا، وتشاد والنيجر وهي المبادرة التي تم توسيعها لتشمل عشر دول أخرى في العالم2005[1].

3- مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP)

وهو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ووزارة الدفاع والملاحظ على هذا المشروع زيادة عدد الدول المعنية به ،فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح الدول المكونة لمنطقة الساحل مساعدات مالية وفق برنامج "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" "TSCTP" مبلغ 500 مليون دولار على مدى ستة(06) سنوات لدعم البلدان المتضررة من الإرهاب والمستهدفة بتهديدات القاعدة، في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء وهي الجزائر، تشاد ،مالي موريتانيا ، النيجر، السينغال، نيجيريا، المغرب[2]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الجزائر شريكا مهما وهذا إدراكا منها بالدور الإقليمي الرئيسي للجزائر في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، باعتبارها تملك زمام الأمور في المنطقة.[3]

وتتمثل الأهداف العامة البعيدة المدى والمتعددة الأبعاد للبرنامج في تعزيز القدرات المحلية للحكومات لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمات الإرهابية في منطقة

---

[1]- كاظم هاشم نعمة،مرجع سابق، ص، 53.

[2]- أعلية علاني، "**حوار حول التيار السلفي الموريتاني**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد- 28 ص،145 ،2010

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم،" **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لافريقيا فرصة أمريكية و منحة افريقية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ،2009،ص 94.

الساحل و أيضا إلى تنسيق التعاون بينها وبين شركائها بالمغرب العربي ، ويمكن تلخيص أهم نشاطات البرنامج في النقاط الآتية:

- **بناء القدرات العسكرية والحماية الإقليمية للحدود** :استنادا للبرامج العسكرية لتوسيع التعاون الأمني، لضمان توافر الموارد الكافية لتدريب وتقديم المشورة ومساعدة القوى الإقليمية، وإنشاء مؤسسات تعزيز التعاون الإقليمي)في الاتصالات، تبادل المعلومات(و تجهيز شركاء قوات الدول وتدريبهم على رصد ومراقبة الحدود، لتحديد أماكن وجود جماعات إرهابية وطرق التفاعل و الرد عليهم في دولهم.
- **بناء قدرات قطاع العدالة لمكافحة الإرهاب** :بزيادة القدرة القضائية لدول المنطقة لمحاكمة وسجن الإرهابيين، وتحسين إدارة السجون لمواجهة التطرف فيها، ومواجهة الجريمة المنظمة عبر وطنية.
- **الدبلوماسية العامة وإدارة المعلومات** :بالعمل على إرساء قيم التسامح والاعتدال والحكم الراشد، ومواجهة العنف والأفكار المتطرفة، وتشجيع السكان للإبلاغ عن التهديدات الأمنية للقوات الأمنية المشتركة.
- **التدريب المهني و المشاركة المجتمعية** :تقديم تدريبات مهنية للسكان الحدوديين والعمل على زيادة فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وفي القطاعات الأمنية، إشراك القادة الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني في الدول الشريكة لتخفيف الصراع ومواجهة التطرف العنيف، وتقديم الخدمات إلى الفئات المهمشة التي قد تكون عرضة لتجنيد الإرهابيين. [1]

وبناء على كل ما سبق يمكن سرد لمحة عامة عن بعض الأنشطة التي قدمتها الشراكة(TSCT) منذ أكتوبر 2013، ساعدت الولايات المتحدة في تقديم التدريبات

[1]– الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، 175.

وللمزيد انظر في :

Partnership "Building Partner Terrorism Lesley Anne Warner, **The Trans Sahara Counter Terrorism and Violent Extremism"**, Center for Stability and Development **Capacity to Counter** , CRM-2014-U-007203-Final, p. 11 Corporation CNA

والمعدات لدولة موريتانيا بهدف ترقية المراقبة على حدودها مع مالي، ودعم الوحدات المهنية خلال العمليات العسكرية لمحاربة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبالمثل، وقد تم دعم النيجر في الجهود المبذولة لحماية حدودها ومنع الإرهابيين الذين يحاولون عبور أراضيها، وقد عملت على عدة برامج من أجل مواجهة العنف والتطرف لدى الفئات الشبابية، بما في ذلك إقامة الدورات التعليمية والتدريبية في الجزائر والمغرب، وبرامج لتوظيف الشباب والتوعية الواسعة النطاق، تنمية المجتمع، والأنشطة الإعلامية في النيجر وتشاد.

4 – برنامج أمن الحدود للرقابة على الصادرات (EXBS)

تم تصميم هذا البرنامج الأمريكي لمساعدة دول معينة وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس على تطوير وتحسين إستراتيجية التجارة وأنظمة مراقبة الحدود، ويوفر برنامج**(EXBS)** المساعدة التقنية في المجالات الرئيسية كالقوانين واللوائح، الترخيص والإنفاذ، التعاون بين الحكومات والصناعة، التنسيق بين الوكالات والتعاون الدولي، وأن أهداف هذا البرنامج هي منع انتشار الأسلحة الخفيفة وكذا أسلحة الدمار الشامل التي تزعزع الاستقرار في المنطقة المغاربية، إضافة لمتابعة التحويلات غير المسئولة للأسلحة التقليدية من خلال المساعدة على بناء النظم و إستراتيجية وطنية فعالة لمكافحة التجارة غير القانونية. [1]

إلا أن الموقف الأمريكي من تواجد قوات أجنبية في المنطقة ما يزال غامضا بالنظر إلى تصريحات قائد أفريكوم الجنرال"**كارتر هام**" في الجزائر، بأن الولايات المتحدة ترفض التدخل الدولي في المنطقة وتفضل الحل السياسي، وإعادة الشرعية للحكم، مع اعترافه بأن الأزمة في مالي معقدة ومركبة، وهذا ما يدعو إلى الشك في مدى مصداقية الموقف الأمريكي المتحفظ إلا أن واقع التخل الأجنبي بقيادة فرنسا دعى إلى ضرورة دعم

[1]– الحامدي عيدون ، مرجع سابق 176.

لوجستي أمريكي والأخطر من ذلك تحليق طائرات أمريكية من غير طيار في شمال مالي، والتي هي مؤشر قوي على إمكانية تدخل أمريكي.

ثانيا: على المستوى الأوروبي (فرنسا)

1- الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا

أمام التطورات الدولية الراهنة من جهة وأمام التهديدات العابرة للحدود، فقد برزت الحاجة لدى دول الشمال إلى ضرورة وجود مفاهيم أمنية جديدة في استراتيجياتها الأمنية تتواءم مع طبيعة التحولات الدولية الجديدة حيث اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هذا المفهوم مع دول المغرب العرب والساحل الإفريقي. [1]

انعقاد أول اجتماع بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في القاهرة عام 2000 حيث تم الاتفاق على تقوية الشراكة من خلال الحوار المؤسسي والمضي بالعلاقات بينهما إلى مستوى استراتيجي جديد ، وتقوية الشراكة السياسية وتحسين التعاون فيما بينهما على كل المستويات، وتستند تلك الشراكة على التوافق الأفريقي الأوروبي على القيم والمصالح المشتركة والأهداف الإستراتيجية المشتركة، وتقوية التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة[2]، ففي أكتوبر 2009 اجتمعت تدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين(27) لتقدير ضرورة تعزيز قدرات دول منطقة الساحل هذا الاجتماع توج بإعلان استراتيجية أوروبية في الساحل سنة2011 ولعل هذا الإتزام الأوروبي جاء في إطار مقاربة أمنية شاملة في المنطقة[3]،ولطالما تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة إستراتيجية يحكمها مبدأ "المزيد من أجل المزيد"، المزيد من الإصلاحات، التي يؤمها مشروع "إستراتيجية من أجل

---

[1]- حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجيات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2015، ص 128.

[2]- مجموعة خبراء، **الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية معا**، بروكسل، الأمانة العامة للمجلس، ماي 2011، ص 19.

[3] -International crisis group, "**Mali pour une action international résolue et concertée**". **Policy Briefing Afrique** , N90 ,Dakar, 24septembre, 2012 p.7.

الساحل" الذي يركز على معادلة الأمن والتنمية في المنطقة كمدخل للإصلاح واستتباب الأمن والسلام في أقاليم تشهد تفككا اجتماعيا وسياسية و اقتصادية بالغاً.

فيما يلي الأهداف الرئيسية الأربعة من الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد:

1- تعزيز وتقوية الشراكة السياسية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لتحديد المشكلات ذات الاهتمام المشترك .وهذا يتضمن تقوية الروابط المؤسسية وتحديد التحديات المشتركة في مجال السلام والأمن بشكل خاص والهجرة والتنمية والتطوير والبيئة النظيفة.

2- تعزيز وتقوية السلام والأمن والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة على أساس الجنس والتنمية الاقتصادية المستدامة بما يشمل التصنيع والتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا في (MDG) والعمل على ضمان تحقيق كل الأهداف الإنمائية الألفية كل الدول الأفريقية بحلول العام2015

3- تقوية وتعزيز نظام التعددية الفعال بشكل مشترك في ظل مؤسسات قوية وشرعية.

4- لتسهيل وتعزيز الشراكة الموسعة القائمة على الأشخاص، سيعمل الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على تمكين الممثلين غير التابعين للدولة وخلق الظروف لتمكينهم من لعب دور فعال ونشط في التنمية وبناء الديمقراطية ومكافحة الصراعات وعملية إعادة البناء بعد الصراع. [1]

وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها حوالي450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب

[1]- مجموعة خبراء، **الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية معا**، مرجع سابق ، ص19.

إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون أورو كمبلغ اضافي من الصندوق الأوروبي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الانفاق على الاستقرار.[1]

وفي إطار محاولة القوى الكبرى للقضاء على ظاهرة انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها فقد قام الاتحاد الأوروبي من خلال دراسات معمقة في إيجاد خطوط عمل الاستراتيجية من أجل حلحلة وتشخيص سبب تفشي ظاهرة العنف في هذا الإقليم الصحراوي الواسع من خلال تركز الإستراتيجيات أولا على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة كموريتانيا والنيجر ومالي، وفي غضون ذلك يتم وضعها في سياق إقليم أكبر لتصل إلى تشاد وإقليم المغرب العربي وغرب إفريقيا، وترتبط بأربعة خطوط تكميلية وهي:

التنمية والحكم الرشيد وحل النزاعات الداخلية

أي المساهمة في الاقتصاد العام والتنمية الاجتماعية، تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي للتمكن من إيجاد حلول داخلية للتوترات السياسية والاجتماعية والعرقية،وتشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية ،وتطوير قدرات المؤسسات عادة إنشاء أو تقوية حضور إدارات الدولة، خصوصا في الشمال المالي والنيجري، المساعدة على خلق فرص اقتصادية وتعليمية للتجمعات المحلية، ومساعدة الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن عبر إنشاء الطرق وتقديم الخدمات الاجتماعية والحد من تأثير التغيرات المناخية.

المستوى السياسي والدبلوماسي

تطوير رؤية مشتركة واستراتيجية من قبل الدول الشركاء لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتعامل مع التحديات التنموية عبر إقامة حوار دائم على أعلى

---

[1]– بوشنافة شمسة،"**استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل):الرهانات و القيود**"، مداخلة بملتقى الدولي حول: "**التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**" مرجع سابق.

المستويات، مخاطبة الشركاء المعنيين بما في ذلك دول المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بشكل أكبر لتعزيز الحوار حول الأمن والتنمية في الساحل. [1]

الأمن وحكم القانون

تقوية القدرات الأمنية، وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة وأسلوب متخصص، والارتباط بمعايير الحكم الرشيد للتأكد من سيطرة الدولة .

محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية

المساعدة على تحمل الشعوب لمكافحة الإرهاب، تقديم الخدمات الأساسية اجتماعيا واقتصاديا وتقديم رؤية حول التشغيل للمجموعات المهمشة اجتماعيا، خصوصا الشباب المعرض للراديكالية، دعم القرارات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه الظواهر. [2]

وهناك العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي منها برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الممول على المدى البعيد ب 6,7 مليون يورو خلال الفترة بين2012-2014 تتعز بها القدرات المحلية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما طرحت الإستراتيجية إمكانية تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل تكون قادرة على توفير قوات التدخل والقمع، وتضمن تداول المعلومات والخبرات بين كل الشركاء.

كما يسعى جهاز الاستقرار هو الآخر لتمويل برنامج نظام معلومات شرطة إفريقيا الغربية بغلاف قدره 2,2 مليون يورو، وتتمحور المبادرة على تأسيس قاعدة تبادل معلومات بين أجهزة الشرطة في خمس دول هي البنين وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأنتربول ، يضاف إلى ذلك منحة الصندوق الأوربي للتنمية ب41 مليون يورو في الفترة 2012-2017 لصالح

[1]-تقرير الاتحاد الاوروبي حول: **الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل** ، مرجع سابق.

[2]- تقرير الاتحاد الاوروبي حول: **الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل** ، مرجع سابق.

مشروع السلم والأمن لدول" الإيكواس" بدعم وتقوية قدراتها المؤسساتية ،أما برنامج العمل لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة في نفس المجموعة فتم تدعيمه من الصندوق الأوربي للتنمية ب19,7 مليون يورو. [1]

2- فرنسا

تعتبر فرنسا من أكبر دول العالم تدخلا في افريقيا وذلك لعدة ، مثل تدخلها في تشاد في جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس "إدريس ديبي Idris deby " الذي كان على وشك السقوط بعد الأزمة السياسية التي عصفت بتشاد، والتدخل في2011 لإسقاط حكومة "لوران غباغبو" ضد الرئيس الحالي "الحسن واتارا" في كوت ديفوار الذي يقود حاليا "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، مما ساهم بشكل كبير في عملية التدخل الفرنسي بسرعة في مالي، بالتنسيق مع "الإيكواس"، بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي الأسبق "أمادو توماني توري"، كما أن لفرنسا وجود عسكري في خمسة دول إفريقية من خلال عدة اتفاقيات وهي أيضا مرتبطة بالعديد من الدول الإفريقية باتفاقيات للتعاون العسكري [2]، وهذا لرغبتها في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، بالإضافة لما سبق فلفرنسا أكبر قاعدة عسكرية في النيجر،أين تحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم االذي يمول 40% من الطاقة في فرنسا والحصول على أسواق كبيرة لمنتجاتها، فقد عملت فرنسا دائما على تقديم الدعم العسكري لكل من موريتانيا ومالي والنيجر وتمويل عمليات التدريب[3] ،وخاصة في شمال مالي وهو ما يعبر عن نزعة أوروبية فرنسية نحو التدخل العسكري في مالي، خصوصا بعد عمليات الاختطاف التي تعرض لها الرعايا الأوروبيون الذين يحملون أجندات سياسية في المنطقة[4].

---

[1]- جميلة علاق ، "**استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**" مرجع سابق، ص336.

[2]- سمير قلاع الضروس ، مرجع سابق.

[3]- كمال الزيات،" **قائد أفريكوم يؤكد أن واشنطن ترفض التواجد عسكريا في مالي**"، القدس العربي، 30 سبتمبر2012

[4] -International crisis group, Ibidm .

الشكل رقم :10

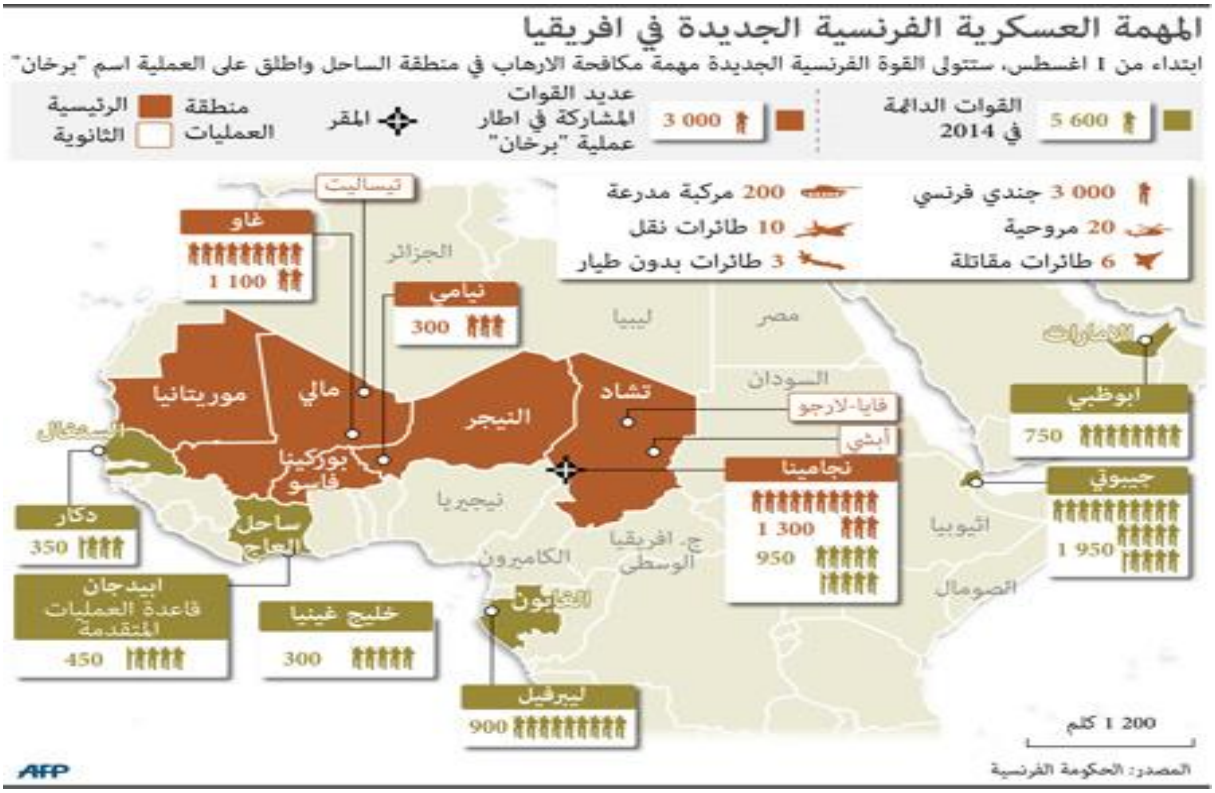

محمد رجب، التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا: محاربة الإرهاب أم حماية للمصالح ، صحيفة العرب الالكترونية، نشر في 07/01/2015،العدد:9790. http://alarab.co.uk/?id=42152

وتبين الخارطة أعلاه توزيع القواة المسلحة الفرنسية في معظم دول الساحل الإفريقي في إطار الحرب الفرنسية على الإرهاب في المنطقة.

وتعمل فرنسا على تعزيز تواجدها في منطقة الساحل على عدة جبهات دولية اممية وإقليمية وذلك من خلال تحفيز دول منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "ECOWAS" على نشر قوات عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة واحتواء الفوضى الأمنية في المنطقة ،في نفس السياق دفعت فرنسا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 2056 الصادر في 5 جويلية 2012 حول الوضع في مالي، فقد طلبت مالي رسميا من الأمم المتحدة للتدخل الأجنبي في الشمال بعد فقدانها السيطرة على هذا الإقليم، ويظهر جليا التقارب بين باماكو ومنظمة "ECOWAS" ورغبة فرنسا الملحة في نشر قوات إفريقية قوامها 3300 جندي في شمال مالي بدعم مالي ولوجستي وتحت رقابة فرنسية.

فمالي اليوم يواجه أزمة حقيقية فهو يبدي رغبة في استعادة الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في الشمال ،وهذا عن طريق نشر قوات أجنبية، وفي نفس الوقت يريد مالي الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الجزائر التي ترفض أي تواجد عسكري أجنبي على حدودها باعتبار الجزائر الدولة الإقليمية القادرة على التأثير بشكل رئيسي في الحرب على الإرهاب، واسترجاع الأمن والإستقرار عن طريق اعتماد الحل السياسي في شمال مالي هذا الأخير أصبح يمثل عمقا استراتيجيا جديدا للجزائر و تمكنها من دور الريادة في شمال إفريقيا منطقة الساحل.

إلا أنه وفي نهاية المطاف تمكنت فرنسا من التدخل عسكريا في مالي بمساعدة قوات إفريقية، وشئت هجومات على معاقل تنظيم القاعدة ، وأعلن الرئيس الفرنسي بأنه تم القضاء على رؤوس تنظيم القاعدة، وبالتالي تحجيم دور التنظيم في المنطقة، بالرغم من ذلك يعتبر التنظيم هذا التراجع فرصة لاعادة ترتيب أمورهم وأختيار قيادة جديدة لتنظيم القاعدة من بين قادتها ممن تمرسوا على القتال في أفغانستان. [1]

وتبني فرنسا مقاربتها الأمنية في المنطقة وخاصة بعد التخل في شمال مالي إلى جملة من الأهداف الاستراتيجية المهمة منها:

1- ضمان استمرار النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الحيوية.

2- حماية مناطق نفوذها التقليدي في إفريقيا وتسييجها من مخاطر التنافس الأمريكي، والصيني خاصة.

3- تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري المباشر إلى وضع حد لنفوذ القاعدة في المنطقة وخصوصا في شمال مالي من خلال عملية سيرفال "Serval"، وتهدف أيضا إلى الحد من قدرات القاعدة في التوسع والانتشار جغرافيا وبشريا، وبناء قدرات عسكرية قتالية عالية إضافة لاسترجاع الأمن في مالي.

[1]-عبد الوهاب عمروش ، مرجع سابق ، ص87.

4- تحاول فرنسا من خلال هذه المقاربة أن تضع حدا لكل الأنشطة الإجرامية المهددة لمصالحها الحيوية، والتنقل بالأموال والسيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الإفريقي.

5- كما تهدف المقاربة الفرنسية إلى الضغط على الأوعية التنظيمية لحركات التمرد، وتسعى كذلك – حسب لوران فابيوس – لإنهاء الاضطراب في البلاد في بعده الأمني والسياسي.

6- يمكن تفسير التدخل الفرنسي في شمال مالي بتواجد احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات، وكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا في اهتمامها بشمال البلاد خصوصا إقليم ازواد الذي أصبح في قلب اهتماماتها الإستراتيجية، وقد اسفرت التحريات التي تقوم بها شركة "طوطال" الفرنسية في حوض "تاودني" الموجود في موريتانيا والمتوغل شرقا نحو إقليم ازواد أثبتت وجود احتياطات هامة من النفط. [1]

ثالثا: على مستوى الأمم المتحدة[2]

1- استراتيجية الأمم المتحدة حول الأمن في منطقة الساحل

وفي أعقاب تدفق العائدين من ليبيا إلى المنطقة واستئناف النزاع المسلح في شمال مالي، عقد مجلس الأمن سلسلة من الاجتماعات واتخذ القرارات (2056) (2071) (2085) لسنة 2012 كما أصدر بيانا رئاسيا في 10 ديسمبر من نفس السنة من أجل التصدي بفعالية للتحديات المترابطة التي تواجهها منطقة الساحل ،وفي أفريل 2012، عينت منسقا إقليميا للشؤون الإنسانية لإعداد وتنسيق الاستجابة الإنسانية في المنطقة ، وفي أكتوبر 2012 عينت "رومانو برودي" مبعوثا خاصا لمنطقة الساحل ليقوم بتوجيه

[1]- عيساوة آمنة وشبياني ايناس ، "**انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الإقليمي الجزائري**"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول في: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** ، 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة –الجزائر–، ص 12، 2013.

[2]- سمير قلاع الضروس، مرجع سابق.

جهود المنظمة الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للمنطقة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار الإقليمي ضمن منظور مستدام و طويل المدى كما حدده مجلس الأمن الدولي بثلاثة الأهداف الاستراتيجية:

– تعزيز الحكومة الفعالة والشاملة في جميع أنحاء المنطقة.

– تدعيم القدرات الوطنية وآليات الأمن الإقليمي لمعالجة التهديدات عبر الحدودية.

–الدمج المرن لعملية التنمية في التدخلات الإنسانية .

وبالتالي تم تصميم هاته الاستراتيجية لتوفير أساس متماسك لمشاركة الأمم المتحدة في منطقة الساحل، كما أنها تتوخى مجموعة من الإجراءات المبتكرة بما في ذلك، وتعزيز الأمن الإقليمي وتحليل القدرات الإقليمية لإدارة الحدود، وتعزيز الحكم المحلي وقدرة الدولة على توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافا،[1] وتوضح الخريطة التالية مهمات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي في القارة السمراء، وخاصة منطقة الساحل التي تعرف انفلاتا امنيا بالاضافة إلى المناطق التي تتواجد بها القواة الفرنسية في إطار اتفاقياتها مع الدول المعنية للتصدي التنظيمات الارهابية وكل أشكال تهديد الأمن الانساني .

[1] –UNSC. **Report of the Secretary-General on the situation in the Sahel Region** , S /354/2013, Security Council , United Nations ,USA , 14-06-2013.

الشكل رقم :11 التواجد الاممي للقوي العالمية

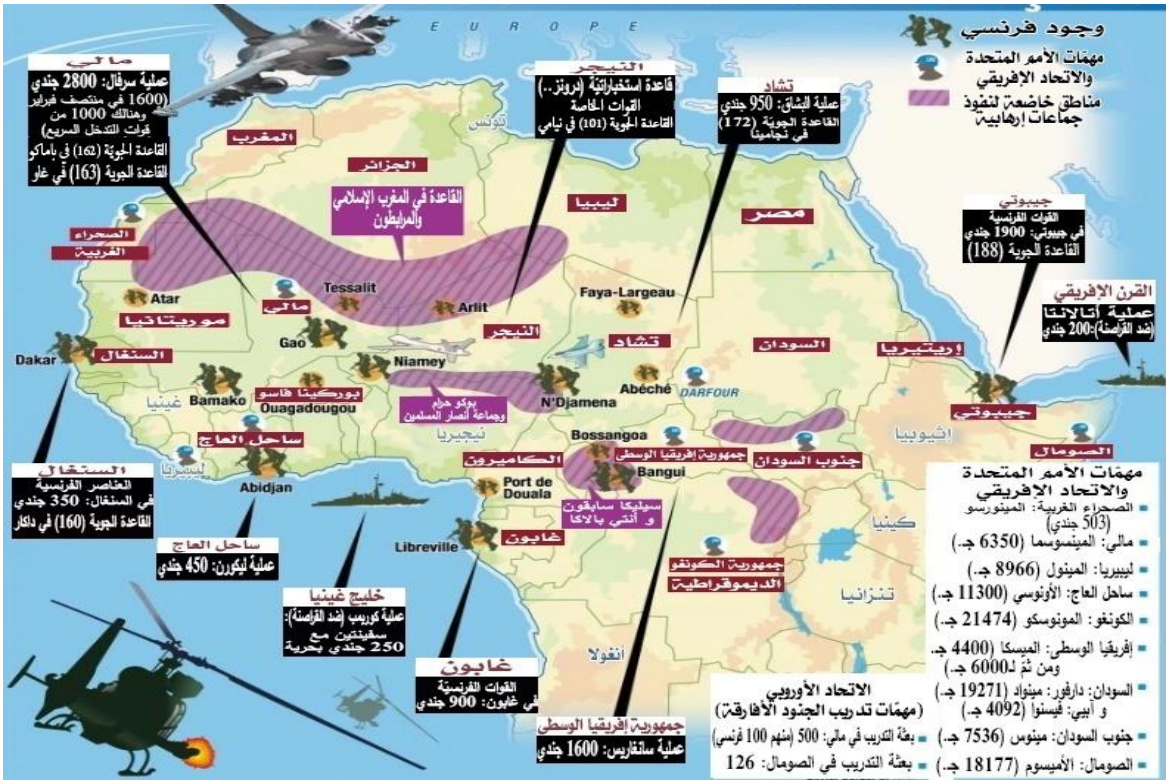

المصدر **https://www.sasapost.com/africa_and_domination**

2- بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL)

هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام 2011 م من قبل مجلس الأمن الدولي بم وجب قرار 2009 في سبتمبر من نفس السنة، لدعم السلطات الجديدة في البلاد في جهودها ما بعد مرحلة الصراع،وفي 14 مارس 2013، تم تمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا، وتتمثل مجالات تدخل مجلس الأمن الرئيسية في ما يلي:

- **هندسة وتنسيق القطاع الأمني** :حيث دعمت البعثة بوضوح الحكومة الليبية في ضبط الأولويات الوطنية(قصيرة و بعيدة المدى) في إصلاح قطاع الأمن و تكريس العدالة الانتقالية وسيادة القانون.

- **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج** :بتعاون البعثة(UNSMIL) مع منظمة الصحة العالمية لتوفير برامج نفسية و تدريبية للمقاتلين الثوار، الذين يعانون من اضطراب ما بعد صدمة الثورة.

- **أمن الحدود** :إذ عملت البعثة بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي لضمان توفير الدعم للتنسيق الدولي في مجالات أمن وإدارة الحدود في الوقت الحالي، و جعلها أكثر تكاملا و تماسكا.

- **إدارة الأسلحة والذخائر** : بتعاون نفس البعثة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) في نشاطات تدريبية لإدارة الذخيرة، والمساهمة في البحث والتخلص من الذخائر المتفجرة، مع وزارتي الدفاع والداخلية .[1]

3- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة- المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (UNODC ROMENA).

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة United Nations Office on Drugs and Crime **(UNODC)** هو برنامج إقليمي للدول العربية للفترة الممتدة من سنة 2011 إلى2015 ويغطي ثمانية عشر (18) بلدا بما فيهم دول المغرب العربي ومصر والسودان وهو جزء من البرنامج الإقليمي،الذي وضعه المكتب لإقامة شراكة إستراتيجية مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ويركز البرنامج على:

-مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب.

- تعزيز النزاهة وبناء العدالة.

-والوقاية من المخدرات والصحة.

[1]- الحامدي عيدون ، مرجع سابق ،ص ص،177-178.

وكجزء فرعي من مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة والإرهاب، يهدف المكتب لدعم تقييم دقيق لأنماط المخدرات والجريمة الإقليمية، وتطوير قاعدة أدلة الاستجابات السياسات والبرامج، كما يوجد أيضا أنشطة لبناء قدرات المناطق والبلدان لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك مراقبة الحدود. [1]

4- فرقة عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" الإنتربول "المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود

يتشكل الإنتربول من حوالي 189 بلدا، وهي أكبر منظمة عالمية للشرطة، ويتمثل دوره في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمانا، وتساعد البنية التحتية المتطورة للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة على مواجهة التحديات المتنامية في مجال مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين ، إذ تساعد البلدان الأعضاء في تعزيز الإجراءات التي تتخذها لصون أمن حدودها وإشراك البلدان المجاورة في الجهود التي تبذلها في هذا المجال، ينسق الإنتربول أنشطة ميدانية، ويوفر فرص تدريب، ويقيم الشراكات مع المنظمات الدولية لضمان سلامة جميع الحدود الوطنية وأمنها، وقد جمُعت هذه الجهود تحت راية فرقة عمل الإنتربول المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود التي تؤدي دور جهة اتصال مركزية تُعنى بتنسيق جميع الأنشطة التي ينفذها الإنتربول لضمان أمن الحدود وإدارتها وتتولى فرقة العمل هذه ما يلي:

-تخطيط وتنسيق السياسات العامة لإدارة أمن الحدود .

-تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في إدارة أمن الحدود .

-إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص .

[1] -UNODC ,**Regional Programme on Drug Control, Crime Prevention and Criminal Justice Reform in the Arab States – 2011-2015**, Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime,2015. وللمزيد انظر في: الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص178.

-تخصيص الموارد في الميدان للمبادرات المتعلقة بأمن الحدود[1]

ولفرق الانتربول عدة مهام نذكر منها :

-في مجال تهريب المهاجرين.

- ملاحقة المطلوبين و الفارين من العدالة.

-مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

5- مشروع الإنتربول والاتحاد الأوروبي لتعزيز أمن الحدود في ليبيا

اتفقت الحكومة الليبية مع الاتحاد الأوروبي وجهاز الانتربول (الشرطة الدولية)، على وضع آلية للمراقبة عبر المطارات في ليبيا لتعزيز مراقبة الحدود وللتدقيق الفوري في جوازات السفر، وذلك في إطار الجهود الدولية المبذولة لتعزيز أمن الحدود في ليبيا، والحد من انتقال العناصر الإرهابية في إطار مشروع "ريلينك" "RELINC " الذي أطلقه الإنتربول من أجل مساعدة إعادة بناء قدرات الأجهزة الأمنية الليبية في مجال التحقيقات وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي بغلاف مالي قدره 2,2 مليون يورو ، بالإضافة إلى إنشاء آلية اتصال عن بعد بقواعد بيانات الإنتربول عند المعابر الحدودية وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

-إجراء تقييم شامل للتهديدات التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب على ليبيا، وذلك من أجل دعم الحكومة والشرطة الليبية في تحديد الأهداف الإستراتيجية لإنفاذ القانون.

-تطوير وحدة ميدانية مستدامة للتحليل الجنائي ضمن إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الليبية.

---

[1] -.The United States National Central Bureau Of Interpol**," U.S. Department of Justice Office of the Inspector General Audit Division Audit Report"**, September 2009.

وللمزيد انظر في: الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص 179.

-تعزيز قدرات المكتب المركزي الوطني للإنتربول في طرابلس لضمان الاستخدام الأمثل لشبكة الإنتربول وأدوات العمل الشرطي.

-إعداد نموذج أولي لقاعدة بيانات الشرطة الجنائية، تتيح للشرطة الليبية خزن المعلومات الجنائية وتبادلها على نحو فعال.

-تدعيم الشرطة الليبية بأدوات وآليات التعاون الشرطة الدولية التي يقدمها الإنتربول وتدريبها عليها.

6- المؤتمر الإفريقي للإنتربول في الجزائر

عقد اجتماع الانتبربول الإقليمي ال22 في الجزائر العاصمة في 12-09-2013 بحضور حوالي 170 شخصية قانونية رفيعة المستوى من 44 بلد و10 منظمات دولية من أجل تناول مواضيع تخصص تعزيز الفعالية في الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الانتربول خاصة في إفريقيا التي أصبحت بها أكبر بؤر للتوتر في العالم والتي أدت إلى نشوب حروب أهلية والخلافات الإثنيه التي انعكست سلبا على أمنها واستقرارها و انتشار الفكر التكفيري فيها واستفحال الجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة ووصولا إلى القرصنة البحرية والإرهاب وقد خلص المشاركون إلى التدابير اللازمة :[1]

-تعزيز أمن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا بفضل أدوات الإنتربول وخدماته الميدانية، من خلال الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتنفيذ العمليات على الحدود وتعزيز استخدام النشرات.

-تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تغذية منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها بالبيانات عن الأسلحة النارية المعروف أنها مفقودة أو مسروقة أو متجر بها أو مهربة.

[1]- الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص 181.

-تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات العابرة الحدود الوطنية في المنطقة، من خلال تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تبادل المعلومات عن تجار المخدرات المطلوبين والمشبوهين لمقارنتها بالبيانات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول بهدف إيجاد الروابط وتسهيل كشف الشبكات الإجرامية وتفكيكها[1]

سابعا: مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب العربي -اجتماع المغرب-

ونظمت الأمم المتحدة ، بالتعاون مع الدول الأعضاء،سلسلة من الاجتماعات بشأن إدارة الحدود، بما في ذلك عقد اجتماع بشأن التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقة الساحل والمغرب العربي والذي استضافته المغرب في مارس2013 وفي الوقت نفسه تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم المشورة إلى السلطات الليبية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن على الحدود، ويواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وبعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة معالجة هذه المسائل. [2]

[1]- الحامدي عيدون ، مرجع سابق ، ص 183.

للإضافة أنظر في: افتتاح الندوة الإقليمية الإفريقية ال22 للأنتربول بوهران-الجزائر-:" **المؤتمر الأفريقي للإنتربول في الجزائر يوحد أجهزة إنفاذ القانون الإقليمية لمواجهة الجريمة عبر الوطنية"، من الموقع الالكتروني: http://www.dgsn.dz**
شوهد يوم 02-03-2017.

[2]- تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، مرجع سابق ، ص 09.

خلاصة الفصل :

نتيجة الأوضاع الجديدة التي تمر بها المنطقة المغاربية في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي، فقد أفرزت مؤخرا مجموعة من التحديات ، ومن أبرزها الأزمة الليبية وما ترتب عليه من تدخل أجنبي زاد من تأجيج الحرب الأهلية وما حملته معها من عناصر التهديد والتوتر ليس على المنطقة المغاربية فقط بل على شمال إفريقيا بأسرها، نتيجة الانفلات الأمني الخطير الذي زاد من انتشار الأسلحة، واستفادت المنظمات الجماعات الإرهابية منها، وهذا مادفع بالدول المغاربية من وضع تصورات لتبني مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية وأخرى ثنائية ودولية في إطار محاربة ظاهرة الإرهاب وما يترتب علية من زعزعة للأمن القومي المغاربي وحتى الإفريقي.

فقد تبنت الدول المغاربية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من خطورة التهديدات الأمنية وقد لاقت قبولا داخليا وخارجيا من قبل القوى العظمى، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي بدورها فرضت على دول المنطقة المعنية بالخطط الأمنية سواء مغاربية وافريقية من أجل احتواء الخطر القادم منها والذي قد يهدد المصالح الحيوية والإستراتيجية لها ، لكن يبقى للترتيبات الأمنية المتخذة من قبل القوى العظمى تأثيرات سلبية على أمن الدول المغاربية والإفريقية، حيث يعود تنافس القوى الامبريالية على المنطقة ما يؤدي إلى انقسام الدول المعنية (مغاربية وافريقية) بين الخطط الإستراتيجية الغربية، بالإضافة إلى تجاهل القوى الكبرى إلى الدور المنوط بيه لدول المنطقة اتجاه التهديدات الأمنية وذلك من خلال الترتيبات الأمنية المتبعة من قبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤثر بالسلب على سير واستقرار الأنظمة المغاربية بسبب التدخل الأجنبي فيها سواء بطرق مباشرة (التدخل الفرنسي في ليبيا ومالي) أم بطرق غير مباشرة (من خلال وضع استراتيجيات وتنسيق أمني واستخباراتي الذي فرضته الدول الكبرى على دول المنطقة).

خاتمة

ان التحولات التى عرفتها البيئة الامنية للدول العربية بسبب الحراك الشعبي الذي شهدته بعض من هذه الدول(تونس ، ليبيا ، مصر ، سوريا) وما تشهده منطقة دول الساحل الافريقي من انفلات امني ، قد اضفت بظلالها على امن واستقرار الدول المغاربية والتي تم دراستها في هذه الاطروحة- بالسلب حيث عرفت عدة مصادر للتهديدات الامنية والتى اصبحت عابرة للحدود تميزها العلائقية فيما بينها كانتشار ظاهرة الارهاب-تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي- وتفاعله مع منظمات الجريمة المنظمة وتجار البشر والمخدرات والسلاح بالاضافة الى ما تفرزه ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الاقاليم التى تعرف انفلات امني-حروب اهلية وانقلابات وصراعات اثنية- وانعكاساته على الامن الانساني، وتزايد نسب الفقر بها وتفشي الفساد، ناهيك عن تهديد البيئة كالتصحر والجفاف....الخ.

وهو ما يضع الدول المغاربية أمام مواجهة وضغط من اجل حماية أمنها والتصدي لهذه التهديدات، كما دفع بالجزائر خاصة باتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات من اجل التعامل والقضاء على ما يهدد أمنها وأمن المنطقة ككل وكذلك بزيادة تفعيل دورها الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة " عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار" وكذا الحرص على إبعاد الخيار العسكري والتدخل الأجنبي في المنطقة، بل وتراهن على الحل السلمي، من خلال تفعيل نشاطها الدبلوماسي من أجل التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الساحل ودول الجوار لتطويق الانفلات الأمني وسهولة التحكم فيه.

وعليه فإن هذه الحيثيات والظروف قد اجبرت دول المغرب العربي من تبني مجموعة من الاستراتيجيات من اجل الحد من تفشي ظواهر التهديدات الامنية ، وذلك باتباع خطط على المستوى الوطني وعلى المستوى الاقليمي – في اطار اتحاد المغرب العربي والاتحاد الافريقي- وعلى المستوى الدولي بعقد اتفاقيات وشراكات وتنفيذ برامج بين الدول المعنية بالتهديد سواء مغاربية او دول الساحل الافريقي والقوى العضمى كفرنسا

والولايات المتحدة الامريكية واللتان تتبعان استراتيجيات وفق رؤى مصلحية لكلا الدولتين مع الدول الافريقية عامة ودول المغرب العربي خاصة .

ومن خلال الشراكات الامنية والاستخباراتية التي بنيت بين دول المغرب العربي والساحل الافريقي وبين القوى المتنافسة عليها –فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية– فقد افرزت هذه العلاقة عدت نتائج ايجابية في قراءتها الاولية ،ولكن على المدى البعيد فتعتبر سلبية من حيث السيطرة على المنطقة ورجوع القوى الاستعمارية السابقة في ثوب شرعي تدعو الى القضاء على مصادر التهديد ، بالاضافة الى اقصاء دور الدول المعنية في مسعاها ضد كل الاخطار المحدقة بها – خاصة الجزائر التى ترفض مبدا التخل الاجنبي–، وفرض خطط واليات من قبل الدول العظمى تتماشى ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، بحيث تعتبر جل هذه الاستراتيجيات والسياسات تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدول، متمسكين بذريعة تزايد مستوى التهديدات الامنية، ومستبعدين الحلول السلمية التي تدعو اليها الجزائر، حيث يعتقدون ان الاعتماد على السياسات الدبلوماسية كإنشاء تحالفات في ظل وجود توترات مع بعض دول الجوار، يشكل عائق أمام تفعيل هذه السياسات والاستراتيجيات.

وعليه فقد خرجنا بمجموعة من النتائج من خلال هذه الأطروحة وهي كالأتي:

1- لقد عرفت دراسة العلاقات الدولية منعطفا مهما في سيرورة البحث العلمي عقب نهاية الحرب الباردة ،حيث شهدت عدت تغيرات وتعديل في المفاهيم التي اثرت على سلوك الفواعل في سير النظام الدولي، ولم تبقى الدراسات الامنية في معزل عن كل هذه التطورات التى عرفها حقل العلوم السياسية ، بحث تبلور مفهوم الامن من منظور ضيق وفق النظرية الواقعية التقليدة–هيمنة الدولة وبقائها كفاعل اساسي في العلاقات الدولية– ،الى المفهوم الواسع حسب تحليل النظرية النقدية والانتقال الى ما يسمى ب "قطاعات الامن" وهي اطر تحليلة جديدة تطرحها مدرسة كوبنهاجن ومنظرها "باري بوزان" الذي

يسعى الى تحليل وتفسير ظاهرة الامن بالاعتماد على افكار جديدة كفلسفة بديلة لما كان سائد قبل نهاية الحرب الباردة وهي افكار جديدة وصفت بالثورة في الدراسات الامنية وفي مفهوم الامن ،حيث انصبت الابحاث والدراسات على تعدد زوايا الرؤية للامن ليشمل خمسة مجالات رئيسية (السياسة ، العسكرية، الاقتصادية ، مجتمعية ، بيئية).

2-يعكس مفهوم الأمن الإنساني ملامح التركيبة الأمنية الجديدة الذي وضح خطوطها العريضة تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، وذلك كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لاسيما بروز أنماط جديدة من التهديدات أو تفاقم أنماط أخرى، والتي تتجاوز إطار الدولة وغير عسكرية في أغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالوسائل التقليدية، ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة ، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي، وهي تحديات ومخاطر تواجه الأمن الإنساني في الساحل الأفريقي بمختلفة متغيراته سواء السياسي والعسكري والاقتصادي والغذائي والصحي والشخصي وحتى البيئي.

3-رغم الإجراءات الأمنية المتخذة من دول المغرب العربي في زيادة مستويات التأمين والإجراءات المتشددة على كامل الشريط الحدودي مع الدول التي تعاني من انزلاقات أمنية ،حيث انه يخلق نوع من الاستقرار النسبي، إلا أن التهديدات الأمنية المتداعية من أروقتها الجيوسياسية-خصوصا الجنوبية منها في كل من مالي و لبيبا – إلا أنها بقيت تعاني من شتى التهديدات والمخاطر العابرة للحدود الوطنية ،والتي تعكس أساسا خللا في الأدوار و طرق التعامل الإقليمية و الدولية لدول الجوار في إدارة أمن الحدود المتاخمة لمناطق التوتر والانفلات الأمني.

4-أجبرت حدة تصاعد التهديدات غير التقليدية دول المغرب العربي من العمل على زيادة الموارد اللازمة بحماية حدودها- نظرا لاتساع طولها-، لكن المشكلة تكمن في حالة دولة الجوار المنهكة أمنيا و اقتصاديا من الحروب الأهلية -خاصة في ليبيا – والذي حمل بعض الدول وخاصة الجزائر وتونس من أعباء تكبد المزيد من تكاليف الحماية على كل

خطوطها الحدودية، حيث تقوم الجزائر بتامين الحدود المشتركة مع تونس وخاصة جبل الشعانبي ، وتامين الحدود الشرقية مع ليبيا باستكمال ساتر رملي على طول الحدود الجزائرية الليبية .

5- من الملاحظ إن جل الترتيبات الأمنية المتخذة من قبل القوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي ، ما هي إلا تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدول التي تعاني من حروب أهلية وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة ، من خلال إعادة رسم خارطة المنطقة وفق المصالح الجيوستراتيجية ، بالإضافة إلى تجاهل الجهود الجزائرية في إعادة الأمن والاستقرار من خلال الحوار والقنوات الدبلوماسية، وهو ما ينعكس سلبا على امن واستقرار الدول المغاربية.

6- إن الاستخلاص الهام من خلال هذه الدراسة هو أن القوى الكبرى قد وضعت قواعد اللعبة وفق مصالحها الإستراتيجية ، بحيث أن منظورها لدول المنطقة سواء دول المغرب العربي أو الساحل الإفريقي، ما هي إلا مناطق مصدرة للمخاطر التي تهدد امن أوروبا وأمريكا بمفهومه الموسع ، ومن خلال الرؤية الجديدة للإدارة الأمريكية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فان الحدود الآمنة تنطلق مباشرة من مناطق التهديد ولا تقتصر على القرب الجغرافي وعليه فان أي ترتيبات أمنية من قبل الدول الكبرى(أوروبا ، الولايات المتحدة الأمريكية) لمحاولة احتواء التهديدات الأمنية ، فإنها ستكون وفق رؤى ومصالح هذه الدول دون الرجوع أو الحوار مع دول الجوار .

قائمة المراجع

قائمة الكتب

1- احمد نبيل حلمي: **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القاون الدولي العام:** دار النهضة العربية، القاهرة 1988.

2- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات،** الكويت، دار السلاسل، 1984.

3- أشفورد دوجلاس، **التطورات السياسية في المملكة المغربية** (ترجمة عائدة سلمان عارف و أحمد مصطفى)، بيروت، دار الثقافة، 1963.

4- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،** السليمانية، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008.

5- الأيوبي ياسر، **النظرية العامة للأمن: نحو علم اجتماع أمني،** طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب،2008.

6- برقوق أمحند، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي: رؤية مستقبلية،**(ب ت ن).

7- برقوق أمحند، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والإستراتيجية الجزائرية،** محاضرة غير منشورة، 2012.

8- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"عالم أكثر أمنا، مسؤولياتنا المشتركة"**، بيروت، شركة الكركي للنشر،2004.

9- بسيوني محمود شريف، الجريمة **المنظمة عبر الوطنية،** القاهرة، الطبعة الأولى، دار الشروق، 2004.

10- بلقزيز عبد الله، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

11- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر،** المكتبة العصرية، 2005.

12- بندق وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**، المجلد الثاني، مصر، دا ر الغكر الجامعي، 2004.

13- بوحنيه قوي، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات 2012 .

14– بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

15- بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر، دار الهدى، 1990، ص48.

16- بوقارة حسين، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**،الجزائر، مطبعة دار هومة، 2010.

17- البيطار فيراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، عمان، دار أسامة، 2003.

18- تاج مهدي، **المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2011.

19- الجابري محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 2007.

20- الجابري محمد عابد وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية المتوسطية،1987.

21- الجاسور ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي:دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية**،عما، دار مجد و لاوي للنشر والتوزيع، 2001.

22- جاسور ناظم عبد الواحد، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

23- الجوجو عبد الله الحسن، الأنظمة **السياسية المقارنة: دراسة مقارنة**، (د، م، ن) الجامعة المفتوحة، 1997.

24- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

25- جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية **أسئلة التطور والمستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

26- الحجازي محمد عبد الوهاب، **الوعي السياسي في العالم العربي**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2007.

27- حريز عبد الناصر، **الإرهاب السياسي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996.

28- حريز عبد الناصر: **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي – دراسة مقارنة**، ط1، مكتبة مدبولي، 1997.

29- حسين زكريا، **الأمن القومي**، مصر دار النهضة العربية، 2001.

30- حور عبد العالي عبد العالي، "**التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**" ، (ب م ن)،(ب ت ن)، ص 196.

31- خديجة عرفة محمد أمين **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط1، 2009.

32- الخوني الصادق،"**ملامح شخصية المغرب العربي خلال العصور الوسطى: بناء المغرب العربي**، تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ،1983.

33- داهش محمد علي، رواء زكي يونس، **اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي – الواقع ومتطلبات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، أبوظبي، العدد 101،(ب س ن).

34- درويش محمد فهيم، **الجريمة في عصر العولمة**، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة،2000.

35- الدوري عبد العزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

36- رأفت إجلال، **المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2008.

37- رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي:مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية**، الجزائر ،إفريقيا الشرق،1999.

38- رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي**، المغرب :إفريقيا الشرق1999 .

39– روبرت غير تيد، لماذا يتمرد البشر، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

40- الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999 .

41- سرور طارق، **الجماعة الإجرامية المنظمة**، القاهرة :دار النهضة العربية، 2000 .

42- سعد ناجي جواد وعبد السلام بغدادي،**الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي**، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتجية، ط 1، العدد 31، الإمارات العربية المتحدة ،1999.

43- سعودي محمد عبد الغاني، **الوطن العربي**، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 2006.

44- سعيد محمود شاكر، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010.

45- سمعان بطرس فرج الله،"**الرؤية الكويتية لأمن الخليج" في أمن الخليج العربي**، دراسة في الإدراك والسياسات، (ب ت ن).

46- سهى عيد رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، الطبعة1، مصر :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2009.

47- السيد مصطفى كامل، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006 .

48- شفيق منير، **التجزئة ... والدولة القطرية...قراءة استطلاعية**، دار الشروق، 2001.

49- صبور محمد صادق، **مناطق الصراع في إفريقيا**، القاهرة، دار الأمين، 2006.

50- صليحة مماد، "**مقاربات بناء الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية**"، **في المشكلات السياسية في القارة الإفريقية**، تحرير بومدين طاشمة ، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية ،الطبعة الأولى، 2015.

51- عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ط 1، 1994.

52- عبد الحي وليد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة2 .

53- عبد الرحمان رشدي الهواري وآخرون، **الإرهاب والعولمة**، الرياض، مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية ناين للدراسات الأمنية، ط1،2002 .

54- عبد الله مسعود، علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006.

55- عبد المجيد محمود، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من وجهة التعاون الدولي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس2007.

56- عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986.

57- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.

58- عبد الناصر مانع جمال، **اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004 .

59– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

60- عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر، منشورات جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2006 .

61- العجاتي محمد، **الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي في المغرب**، مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، جويلية،2011 .

62- عكاشة، سعيد **الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا**، أحمد منيسي محرر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

63- علاني اعلية، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية** ، القاهرة ،دار مصر المحروسة، 2008.

64- علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون–بيروت،2017

65- عيد محمد فتحي، **الأساليب والوسائل التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث ،2010.

66- غليون برهان، **بيان من أجل الديمقراطية**، ط4، دار بوشان للنشر، 1990.

67- فائزة يونس الباشا، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.

68- فريمش مليكة، "**القاعدة في المغرب الاسلامي واستراتيجية محاربتها**" في نسيم بلهول:الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، عمان دار حامد للنشر والتويع، 2016 .

69- فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ**، تر: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة ,1993 .

70- الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي الكبير نداء للمستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

71- قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية "معضلة التطبيق في العالم العربي"** الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العد 196.

72- كاناليس بدر، **العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997.

73- كنان جريمي، إرهاب **وانعدام أمن في الساحل الإفريقي: درس في التزوير الجغرافي والسياسي**، سلسلة كتب أوضاع العالم، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011

74- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

75- الكيالي عبد الوهاب وآخرون: **الموسوعة السياسية**، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

76- لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، مركز الدراسات العربية، القاهرة.

77- لويس وليام، تر، عبد الله جمعة الحاج، **تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

78- مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان, **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ,الإمارات العربية المتحدة,مركز الخليج للأبحاث,2008.

79- المالكي محمد، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية: حالة المغرب الأقصى**، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2007.

80- مبارك احمد، **العرب والدائرة الإفريقية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2005.

81- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب**، المملكة المغربية ،06-11-2007.

82- مجموعة خبراء، **الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية معا**، بروكسل، الأمانة العامة للمجلس، ماي 2011.

83- محمد أبو بكر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت :مكتبة لبنان، 1989.

84- محمد أحمد علي العدوى،"**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**"قسم العلوم السياسية والإدارة العامة جامعة أسيوط،(ب ت ن) .

85- محمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

86- محمد المالكي، **تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية**، ضمن مشروع :تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت، المركز اللبناني للدراسات ، 2007 .

87- محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الوقائع، آفاق المستقبل**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

88- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر **بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993.

89- محمد شريف بسيوني و خالد محي الدين، **الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بالعدالة الجنائية**، الجزء الثاني القاهرة، دار النهضة العربية ، 2007 .

90- المدني توفيق، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006 .

91- المدني توفيق، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الاصولية في السلطة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.

92- مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** دار الرواد، ليبيا، 2002.

93- مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2011.

94- مقدم محمد، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

95- منصور شريف، **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي و الأقليات في الوطن العربي خلال عام 2003**، القاهرة ،2003.

96- منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، 2004.

97- المولدي الأحمر، **الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية، في ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (مجموعة من المؤلفين)**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

98- الندوي محسن، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،(ب ت ن).

99- نرفان مارك، **حوار مع احمد بن صالح : تونس التنمية والمجتمع و السياسة**، بيروت، دار الكلمة للنشر، ،1980.

100- نعمة كاظم هاشم، **إفريقيا بعد 11 سبتمبر :إستراتيجيات الانخراط والتعاون** ، ط1 ، طرابلس، ليبيا ، أكاديمية الدراسات العليا، 2008 .

101- نوير عبد السلام، **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.

102- هاغلين بيورن وإليزابيث سكونز، " القطاع **العسكري في محيط متغير**"، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية 2004.

103- الهرماس محمد عبد الباقي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربى**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

104- هلال علي الدين ونفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير** ، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002 .

105- ولد إبراهيم الحاج ، **أزمة مالي "انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2012.

قائمة المجلات العلمية

1- "**تجارة المخدرات أنقدت الاقتصاد العالمي**"، مجلة الجيش ، عدد 516 ،أفريل 2010.

2- إبراهيم سامي،"**هل للسلفية الجهادية جذور فكرية**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010.

3- أبو اللوز عبد الحكيم، " **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة و المسار**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010.

4- أبو سراج فاروق الذهب طيفور" النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص و البدائل "**مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 02، الجزائر، جوان 2006.

5- أبو سراج فاروق، "**النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري ، الرئاسي**"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر ، جوان 2006 .

6- أبو عامود محمد سعد، "**الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر**"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 1993.

7- بعزوز عمر،" **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06، جويلية 2004.

8- بن عثمان نعمان،"**هذه مراجعات الجماعة المقاتلة**"، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010.

9- بوحنية قوي و عصام بن الشيخ، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها الدولية: دراسة حالة الجزائر**"، المجلة الأكاديمية العربية، الأكاديمية العربية بالدانمارك مع جامعة المستقبل باليمن ، العدد 10،2011 .

10- بوروبي عبد اللطيف،"**العلاقات الاورومغاربية بعد 2001 تعاون بلا شراكة**"، آراء ونقاشات، بيروت ،مجلة المستقبل العربي، (ب ت ن).

11- بوعنقة علي وعبد العالي دبلة"**الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر**"**المستقبل العربي**، العدد 225 بيروت نوفمبر 1997.

12- بومدين عربي و فوزية قاسي، "**المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**"، مجلة المستقبل العربي، **بيروت، (ب ت ن)** .

13- بونوار بن صايم، **مفهوم الأمن: دراسة في تاريخ التضمين السياسي للمفهوم**. مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر.

14- تونس تقارير،"**آلاف المتظاهرين يطالبون بإدراج الشريعة في تونس كمصدر أساسي لتشرع الدستور**"، **جريدة القدس العربي**،18 مارس 2012.

15- ج إسماعيل،" **إفريقيا تسعى لحل مشاكلها**"، مجلة الجيش، عدد155، الجزائر، أكتوبر 2009.

16- جاسم خيري عبد الرزاق،" **قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا فرصة امريكية و منحة افريقية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21 ،2009.

17- جفال عمار، " **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.

18- جمال دوبي بونوة، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والاسباب**"مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، منشورات المركز الجامعي تمنراست-الجزائر ،العدد 01،جانفي 2012.

19- جندلي عبد الناصر، النظريات "**التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**"، مجلة الفكر، العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، (ب ت ن).

20- الحاج إسماعيل زرقون،"**المغرب العربي و الصراع الدولي**"،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد2010،09، معهد الحقوق ، المركز الجامعي غرداية .

21- حنفي خالد ،" **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية**"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد88، ابريل- 2012 المجلد 47 .

22- خاطر مايا،"**الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 27،العدد03،2011.

23- دخان نور الدين وعيدون حامدي،"**مسار تأمين الحدود الجزائرية :بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**"مجلة دفاتر سياسية وقانونية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر- 2016 .

24- رشدي الهواري عبد الرحمن ،" **التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط**" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 ، القاهرة ، مركز الأهرام، جانفي2001 .

25- رمضان عصام صادق: **الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي**، مجلة السياسة الدولية، سنة22، العدد 75، جويلية 1986.

26- الزيات كمال،" **قائد أفريكوم يؤكد أن واشنطن ترفض التواجد عسكريا في مالي**"، **القدس العربي**، 30 سبتمبر2012.

27- زياني صالح،" **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر ، العدد 5 ، (ب ت ن).

28- الشافعي بدر حسن،"**الجزائر...ماذا بعد مرور عقد من الزمن**"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 37،العدد148،افريل 2002.

29- الصادق جراية، "**تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد08، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة حمة لخضر- الوادي-، جانفي 2014.

30- صليحة كبابي، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**: مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009.

31- عبد الشافي عصام، "**معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 195 ،القاهرة، 2014.

32- عبد العالي حاحة و يعيش تمام أمال،"**تطبيقات مبدأ الفصل بين السلطات في ظل دستور 1996**"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 04،(ب ت ن) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة .

33- عبد الله الحربي سليمان، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

34- عقيل وصفي محمد، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42،العدد01، (ب م ن)،2015.

35- علاق جميلة، "**استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 ، جامعة سطيف ، ديسمبر 2014 .

36- علاني أعلية، "**حوار حول التيار السلفي الموريتاني**"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد 28 ،2010.

37- عمروش عبد الوهاب، "**الامن في منطقة المغرب العربي والساحل**"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد الثاني: اكتوبر 2013، جامعة الجزائر3 ،2013.

38- عمروش عبد الوهاب،"**الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية العدد 189، جويلية 2012.

39- العميد معيزة عبد الرزاق، **الجيش الوطني الشعبي في مواجهة الإرهاب** ، مجلة الجيش ، العدد473 ديسمبر 2002 .

40- غشة مولود، "**التجارة الشرعية بالأسلحة-هيمنة سماسرة الموت**"، مجلة الجيش، ع547-فيفري 2012.

41- فرحاتي عمر، " النظم السياسية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير" **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 02، جوان 2002.

42- قط سمير، **أوروبا أمريكا رهان المغرب العربي : مزاحمة اقتصاديا واستراتيجيا أم تكامل امني؟**، مجلة المفكر ، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جانفي 2014 .

43- الكيلاني هيثم: **إرهاب الدولة بديل الحرب في العلاقات الدولية**، مجلة الوحدة، العدد 67، أفريل 1990.

44- محي الدين يوسف خولة و أمل اليازجي،"**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد02، كلية القانون: قسم القانون الدولي، جامعة دمشق،2012.

45- معروف محمود،" **وزاراء خارجية الاتحاد المغرب العربي اختتموا اجتماعاتهم بالرباط....و القمة المقبلة قبل نهاية 2012**"، **القدس العربي**،9 فيفيري 2012.

46- المنوفي كمال،"**الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد80، 1985 .

47- نذير شوقي، "**واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تامنراست-الجزائر**، مجلة أفاق علمية ، منشورات المركز الجامعي لتمنراست-الجزائر ، العدد 05، جانفي 2011.

48- نصر الدين ماروك، "**الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**"، مجلة أصول الدين الصراط العدد03 سبتمبر 2000 .

49- الهويدي أمين" **البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة**"المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 12، 1980.

50- الوزاني عبد المالك،"**الشرعية و الاختيارات الدستورية:حالة المغرب العربي**"، القاهرة ، مجلة الديمقراطية،العدد19، 2015.

51- ياسين سعيدي ،"**اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية**" ،المستقبل العربي، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 462، أوت 2017، ص48.

قائمة الرسائل العلمية

أ- رسائل الدكتوراه:

1- جمعة أعمار،**المشروع الشرق الأوسطي و تأثيره على النظام الإقليمي العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2002.

2- منصر جمال، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية:دراسة في المفهوم والظاهرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية:فرع العلاقات الدولية,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة الحاج لخضر باتنة,الجزائر,2011.

3- نسيمة طويل، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

ب- رسائل الماجستير:

1- أسماء درغام، **البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

2- أعمر عمورة، **التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة جيوأمنية** ، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011.

3- أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

4- أمين مزياني مصطفى، **الجزائر والتعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط :1999-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.

5- براهيمي مريم،**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على الأنظمة المغاربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة–الجزائر،2012.

6- برحال حواء،**الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي** ،مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص:سياسة مقارنة ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2011.

7- بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

8- بن خليفة ذويب العيد، **التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي1990 -2007** دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية القاهرة ،2009.

9- بن خليفة عبد الوهاب،**التجربة الوحدوية في المغرب العربي 1988-1994**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسة ، الجزائر ،1997.

10-بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة :دراسة حالة مجموعة 5+5** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن ، جامعة الحاج لخضر- باتنة - الجزائر,2012.

11- بوبية نبيل، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**"، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية،2009.

12- بودبوز غاني، **إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.

13- بوسكين سليم، **التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص دراسات إقليمية جامعة الجزائر3 .

14- بوسكين سليم، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر ،2015.

15- بونوار بن صايم، **مصادر التهديد الخارجي لأمن المغرب العربي و أفاقها المستقبلية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسة ، الجزائر ،2003.

16- بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، 2011.

17- حسام حمزة، الدوائر **الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011.

18- حقاني حليمة، **دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,اختصاص دراسات إستراتيجية وأمنية,كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر3 ,2012.

19- حمزاوي جويدة، **التصور لامني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

20- خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:دراسات افريقية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر3، 2011.

21- خاوة الطاهر، **المشاركة السياسية في بلدان المغرب اتحاد المغرب العربي : دراسة مقارنة الجزائر**، المغرب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2010.

22- دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة بدول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر ،2013.

23- سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص:الاستراتيجيات والمستقبليات,جامعة الجزائر 3، 2010.

24- صالح محمد فوزي، الجريمة **المنظمة و اثرها على حقوق الانسان**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق، جامعة محمد فارس المدية، الجزائر، 2009.

25- طارق تاجي، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة: دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**,مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,تخصص علاقات دولية,كلية العلوم السياسية والإعلام ,جامعة الجزائر,200.

26- عائشة عباس، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، جامعة الجزائر، 2008.

27- عبد الكريم أنعام أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2013.

28- عطية إدريس، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص:دراسات افريقية،جامعة الجزائر 3،2011.

29- عمر خلف الله، **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابة السياسية في إفريقيا**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,تخصص:دراسات إفريقية ,كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر3, 2012.

30- عيدون الحامدي، **امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص:الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف-مسيلة-الجزائر،2015.

31- فريدة حموم، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,تخصص:علاقات دولية ,كلية العلوم السياسية والإعلام ,جامعة الجزائر3, 2004.

32- قويدر شاكري،**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 .

33- كبير سيد أحمد، **التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية (1989-2009)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر، 2009 .

34- لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2015، ص 128.

35- منايفي فريال، **الترتيبات الأمنية للولايات م أ في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

36- ميهوب ويسام،**اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على امن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص :علاقات دولية إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، 2014.

37- نجية بلخثير، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

38- ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة وهران2 ، 2016.

39- يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في الجزائر**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016.

قائمة الملتقيات والندوات

1- أبو طالب حسن، **نظام التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي**، مداخلة في أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.

2- أمنة عيساوة و شبياني إيناس، "**انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الإقليمي الجزائري**"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول في : **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** ، 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945 قالمة –الجزائر–، 2013.

3- برقوق أمحند، **الأمننة الجهوية**،مداخلة في الملتقى الوطني الأول : الأمننة في المغرب العربي ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ،28-04-2009.

4- بن مشري عبد الحليم، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ورقة مقدمة في ندوة " **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**" الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

5- جميلة علاق و ويفي خيرة، مفهوم **الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة**، مداخلة في ملتقى دولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،2008.

6- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي،جامعة قسنطينة،الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،2008.

7- العثماني سعد الدين، مداخلة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الاجتماع ضمن :**الوضع في منطقة الساحل** ،(نيويورك) 2012 .

8- عمر بوخاتم، " **الدستور الجزائري بين مقتضيات الثبات ودواعي التغيير**"، ورقة مقدمة للملتقى الدولى: التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين المطالب الداخلية و الضغوط الخارجية، جامعة الأغواط، الجزائر ،ماي2008 .

9- عمراني كربوسة،" **مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة** " في كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر،2008.

10- غرايبية مازن، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية في:الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** :ملتقى دولي ,كلية العلوم السياسية والاعلام ,جامعة الجزائر ،2004.

11- فرحاتي عمر، **اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، مداخلة في الملتقى المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، جامعة ورقلة 28 - 27 فيفري 2013 .

12- كلفالي خولة، **مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23**" كراسات الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر 11/10 ديسمبر 2005، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

13- مالكي أمحمد، **اتحاد المغرب العربي ورهانات التكتلات الإقليمية**، "ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة 17-18 فيفري 2013"، مركز الجزيرة للدراسات ،2013.

14- مراد شحماط، "**الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**"، الملتقى الدولي "التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا-بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار-كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، 20 نوفمبر 2013.

15- مقري عبد الرزاق ،"**الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**"، ورقة مقدمة الى ندوة "**المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة**"، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

16- منيرة بلعيد، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، يومي 29 و 30 أفريل 2008.

17- ولد السالك ديدي، "**الهجرة في موريتانيا الخصوصيات والتحديات** " ورقة مقدمة لندوة " **تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار البناء المغاربي**" ، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، مناسبة ذكرى تأسيس اتحاد المغرب العربي، 17-02-2008.

18- ولد الكاتب محمد الأمين، **التداعيات الأمنية والإنسانية لازمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ورقة مقدمة في ندوة " **المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**" الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص04 ،2013.

الوثائق والتقارير

1- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، **التقرير السنوي**، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2009 .

2- القصير كمال، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014**، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات،01-01-2015،(ب م ن).

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ;تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ,المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,شركة كركي للنشر، بيروت.

4- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009:**تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية** ، بيروت شركة كركري للنشر,2009.

5- تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل الأمم المتحدة مجلس الأمن،S 2013/354 ،14-06-2013.

قائمة المراجع الالكترونية

1 - مهدي سحر ، **بحوث ودراسات : في مفهوم الأمن القومي**، الاتحاد جريدة يومية سياسية، شوهدت يوم:18-06- 2015 **www.alitihad.com**

2- علام عشري ، تعريف الأمن القومي والإقليمي ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **Https://ashryallam.wordpress.com/2015/03/19**

3- ياماورا تاكايوكي ، " **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل رقاغ **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html**

4 - عرفة محمد خديجة,"مفهوم الأمن الإنساني" مجلة التجديد العربي من الموقع الالكتروني **nened.comwww.arabeditor**

6- الأمن الإنساني بين المواثيق الدولية والضرورات السياسية "من الموقع الالكتروني **Ewflp,org/downloads**

7- شنين محمد المهدي، تحولات مفهوم الأمن الإنساني"من الموقع الالكتروني: **Bohothe.blogspot.com2011**

19- العلوي سيدي سيداتي ، منطقة شمال إفريقيا بين التنافس الأمريكي الأوروبي، العدد 100، مجلة الكترونية أراء حول الخليج ،10-04-2015 ، شوهد يوم 11-03-2017، من الموقع الالكتروني: **http://araa.sa/index.php?view=article&id**

20- تركماني عبد الله ، **مكانة المغرب العربي في عالم متغير**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،07-02-2008، شوهد يوم 09-03-2017،من الموقع الالكتروني: **http://www.mokarabat.com/s3512.htm**

21- التعديلات الدستورية في الجزائر. من الموقع الالكتروني:
http://www.alg17.com/vb/showthread.23/03/2012

22- الشامخ إدريس "قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية" 22/07/2012من موقع الالكتروني: **www.albadilahadari.com**

23- تاريخ ليبيا المعاصر، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://ar.wikipedia.org/ 12/08/2011

24- إسماعيل دنيا الأمل ،" **اشكالية الآصلاح في النظام السياسي الليبي** " ، من موقع الإلكتروني : **htt/www ahewar org/1207/2010/3061**

25- أبو زكريا يحي ، **النظام السياسي في موريتانيا منذ الاستقلال**" متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **Islamtoday.net 09/04/2002**

26- النظام السياسي الموريتاني" متحل عليه من الموقع الالكتروني:

http//awgonline.net

27- صلاحيات السياسية في خدمة مبادئ و.خيارات الاستقلال : من الموقع الالكتروني **htt://www.independrence .tn/arabic/index**

28- التوكابري عبد السلام " سيدي بوزيد انتفاضة الشغل " من موقع الإلكتروني

www.Tunisalmoslima .com

29- يو بي اي " تونسي يضرم النار في جسده على طريقة البوعزيزي " من موقع الإلكتروني **www.ALHADATH-yemen.com 20/08/2011**

30- تأزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة : المشهد السياسي والتجديد والديمقراطية التقدمي يناقشان التحالف ...النهضة تتحسس المشهد اليسار في وحدة مهزوزة والأحزاب الجديدة غائبة متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.tunisafreebloyspotcom.com

31- "وكالة المغرب العربي" انقسام الطبقة السياسية حول نمط الاقتراع وطبيعة النظام السياسي الأنسب للبلاد، من موقع الكتروني: **www.maghress.com08/04/2011**

32- الاحتجاجات الليبية الأسباب . من الموقع الإلكتروني:

www.Moshreq. Com/forum/23-02-2011

33- ملف شامل عن الثورة الليبية ،2011 من موقع الكتروني:

www.Mkank.com/vb/ 25-08-2001

34- "أثار التعددية السياسية، حرية العمل في ظل دستور سنة 1989" من الموقع الإلكتروني: **htt//Linaforumouf.com/18/11/2008**

35- مجلس الوزراء يقر مشاريع قوانين منبثقة عن الإصلاحات السياسية " من الموقع الالكتروني : **29/08/2011www.elbilad.net/**

36- اليكهام يوبا " **التعددية في المغرب : بين التعددية الحزبية و التعددية السياسية** " من موقع الكتروني: **www.ahewar.org/1542 العدد 2006/05/06**

37- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: ملامح الدولة، الانتخابات في تونس، من موقع الكتروني: **www.pagar.org**

38- بابوش محمد ، " **التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي** "،02-02-2013،

http://www.oujdacity.net/national-article-73433

العربي العربي،"**التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المجال المغاربي وأساليب المواجهة** "**المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 07-06-2016.**

http://maspolitiques.com/ar/index.php/11-publicatons/366-risq

39- شبكة النبأ المعلوماتية، "تنظيم القاعدة في المغرب العربي حاضنات ثرية ووجوه متعددة"، أفريل 2007، من موقع الاكتروني:

http://www.annabaa.org/nbanews/62/25.htm

40- الوقت – ميدل إيست أون لاين، "**القاعدة في المغرب العربي – عدو مجهول صحة الفراغ السياسي–** "،من الموقع الالكتروني:

http://www.alwaqt.com/art.php?aid=45130

41- دنيا الوطن، "**الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب**، من الموقع الالكتروني **http://www.alwatanvoice.com**

42- مرصد الإرهاب، "**الإرهاب هل يحول شمال إفريقيا إلى أفغانستان جديدة**" ،من الموقع الالكتروني **http://www.alerhab.net**

43- عمار بن عزيز ، مرصد الإرهاب، " **أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوروبا**" من الموقع الالكتروني: **http // www. Alerhab . net**

44- أمين محمد ،"**أبو أنس الليبي من الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة إلى القاعدة**"،مجلة الكترونية :السلام اليوم، **07-10-2013**، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://www.essalamonline.com/ara/permalink/28227.html**

45- حجازي أكرم ، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، من الموقع الالكتروني : **http://www.tawhed.ws**

46- حسن أيمن ، "**الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف**" ،**05-09-2009** ،**شوهد يوم 28-08-2016** ، من الموقع الالكتروني **http://www.muslm.net**

47- المحجوبي خالد إبراهيم ، "**الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري**"، من الموقع الالكتروني: **http://www. Ahewon.org / debst**

48- ذكور يونس" **الإرهاب و المجرم المنظم أية علاقة** "على الرابط الالكتروني:

http:www.ahewar.org

49- الحافظ الشهيد ،" **المغرب باعتباره أول منتج و مصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطرا على الجوار و على البلدان" الهشة**"،من الموقع الالكتروني:

http://www.spsrasd.info/content

50- عبد السلام محمد" .**ليبيا تحولت بمختلف مدنها إلى سوق مفتوحة لتجارة السلاح في ظل الأوضاع التي خلفتها الثورة**"، في03-11-2011 ،على الرابط الإلكتروني:
http://www.djazairess.com

شحاته أمين،"**المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار**"، من الموقع الإلكتروني :
http://www.aljazeera.net/specialfiles

51- سايح عبد المالك،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، من الموقع الإلكتروني:
www.onlcdt.mjustice.dz

52- المغرب يلتزم بجعل محاربة تهريب المخدرات "أولوية وطنية"، من الجريدة الالكترونية هيسبريس،18-09-2014، ،من الموقع الالكتروني:
http://www.hespress.com/societe/241119.html

53- الغامي حياة ، الجريمة المنظمة تتسع في تونس لتشمل مصالح بين المهربين، المغرب اليوم،25-11-2016،من الموقع الالكتروني :
http://www.almaghribtoday.net/amp/43/125303

54- تاج مهدي،" **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**"، مركز الجزيرة للدراسات، في02 -10-2011، من الموقع الالكتروني :
http://studies.eljazeera.net

55- القصير كمال ،" جيوبوليتيك المغرب العربي : قراءة في ديناميات عام 2014"، مركز الجزيرة للدراسات،في01-01-2015من الموقع الالكتروني:
http://studies.eljazeera.net

الطيب خديجة ، "**تهريب السلاح في موريتانيا.. حرب الصحراء المفتوحة**"، المجلة الالكترونية العربي الجديد،01-08-2014 ،من الموقع الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/investigations

56- محمد أمين خديجة عرفة ، " **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي** "،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2009 ، من الموقع الالكتروني:
http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Boo

57- حينوني رمضاني " **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست**" شوهد يوم 17-04-2016 من الموقع الالكتروني:
http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic

58- نذير شوقي، " **واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست**"، من الموقع الالكتروني:
http://acharia.ahladalil.com/t1341-

59- تملالي ياسين،**عن مسؤوليّة أوروبا في «سباق التسلّح» بين المغرب والجزائر**،الموقع الالكتروني، **الأخبار**،**17-02-2017**، **من الموقع الالكتروني:**
http://www.al-akhbar.com/node/116956

60- **الحكومة ترفع ميزانية قطاع الدفاع ل 2014 : الخزينة تنفق 20 مليار دولار لمواجهة الهواجس الأمنية**، شوهد يوم17-02-2017 ،من الموقع الالكتروني:
http://www.al-fadjr.com/ar/economie/261511.html.

61- العلوي محمد أحمد، **اتحاد المغرب العربي مرتكزات التسوية في الصحراء الغربية**، الاثنين19-11-2011 من الموقع الالكتروني: **http://almassae.ma/node 57994**

62- هشام عبد الكريم،" **مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي قراءة اقتصادية**" ، شوهد يوم20-04-2014،من الموقع الالكتروني: **www.politic-ar.com**

63- غراهام فولر،"**الأقليات في العالم العربي**" من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1b9cf684-d13d-4c29-8f25-

64- شبكة النبأ المعلوماتية،"**التبعية**"، من الموقع الالكتروني: **www.annabaa.or**

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "**تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم**"، شوهد يوم02-12-2015 ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.rcssmideast.org/Articl

65- حدار جمال،" **تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي**"، شوهد يوم 02-12-2015،من الموقع الإلكتروني :
http://politics-ar.com/ar2/?p=3013

66-ايميجن عبيد ،**انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا**، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: **http//tsudies.aljazeera. net /reports /2014 .htm**

67- "**الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي** "، 27- 09-2008 ، شوهد يوم 2016/04/13.من الموقع الالكتروني :

http://:samir masri-blog spot.com/2008/09/blog

68-"**أزمة ليبيا حولت المنطقة الى خزان بارود المساء**" من الموقع الالكتروني:

www.djazairess.com/echchaab/51531

69-بوعدمة رتيبة ، "**شرطة الحدود تفكك شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرات بالجزائر**"،2009/06/02، من الموقع الالكتروني:

www.algeria channel.net/2009/06

70-عقل زياد ، **الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، من الموقع الالكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=: 178

71-بوحنيه قوي ، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**،31-01-2016 ،من الموقع الالكتروني: **http://www.qiraatafrican.com/home/new**

72-انظر في "الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل" ،الاتحاد الاوروبي ، 13-10-2013،من الموقع الالكتروني:

http://www.alakhbar.info/video/115-2013-10-13-20-05-42.html

73- الكنبوري إدريس،هذه التحديات الأمنية الجديدة أمام المنطقة المغاربية، جريدة هاسبراس الالكترونية، 22-02-2015 ، من الموقع الالكتروني :

http://www.hespress.com/orbites/255777.html

74-قوي بوحنيه ،" **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**"، ،**من الموقع الالكتروني: http://www.el-hourria.com**

75-مصطفى كردالواد ،"**منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر**"**10-10-2015**، من الموقع الالكتروني**: http://sawtsetif.com**

76-**وزارة الخارجية المغربية، المملكة المغربية واتحاد المغرب العربي**، من الموقع الإلكتروني : **https://www.diplomatie.ma/arab/Politique**

77- **وزارة** الخارجية المغربية،" المغرب / إفريقيا :دعم العلاقات التاريخية" ، من الموقع الإلكتروني:
www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/AfriquUS/Default.aspx

78-وزارة الخارجية المغربية،" المغرب في جواره المتوسطي"،من الموقع الإلكتروني:
https://www.diplomatie.ma/arab/Politique

79-وزارة الخارجية التونسية، "سياسة تونس الخارجية"، من الموقع الالكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

80-وزارة الخارجية التونسية،" المغرب العربي"، من الموقع الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

81-أحمد محمد المكي، نسعى لتعاون أمني في المغرب العربي"، مجلة الحياة الالكترونية ،من الموقع الإلكتروني: **http://alhayat.com/Articles/1934625/%D9%**

82- وزارة الخارجية التونسية،" تونس وإفريقيا " ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=64&L=1

83-عيادي محمد ،" إعلان تونس وتحدي تفعيل المقاربة الشاملة والمتوازنة لإشكالية الهجرة"،من الموقع الإلكتروني :
http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=9666

84-الجلاصي محمد ياسين،" **تعاون أمني تونسي-جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور**"، جريدة الحياة، ،08-02-2014، **http://alhayat.com/Articles/584403**

نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة ،اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي ، الرباط 21-04-2013،من الموقع الالكتروني:

http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

85-سعيداني المنجي ، **اجتماع مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي ، مخاطر "داعش" ومكافحة الإرهاب، 26-04-2016**، من الموقع الالكتروني:
http://aawsat.com/home/article

86- بن عنتر عبد النور ،"**الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات**"،المجلة الالكترونية العربي الجديد ،20-01-2015، من الموقع الالكتروني:
https://www.alaraby.co.uk/opinion

87-أماني الطويل،"الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا"من الموقع الالكتروني:
http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1382

88-المؤتمر الوزاري الإقليمي حول امن الحدود، جريدة الوطن الليبية، من الموقع الالكتروني:
http://www.alwatan.libya.com

89- منطقة الساحل في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا، 20-08-2015 ، من الموقع الالكتروني:
https://tsaidali.wordpress.com

90-قلاع الضروس سمير ،"التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي" مجلة قراءات افريقية ،11-04-2016من الموقع الالكتروني: **http://www.qiraatafrican.com**

91-افتتاح الندوة الإقليمية الإفريقية ال22 للانتربول بوهران-الجزائر-:" المؤتمر الأفريقي للإنتربول في الجزائر يوحد أجهزة إنفاذ القانون الإقليمية لمواجهة الجريمة عبر الوطنية"، من الموقع الالكتروني: **http://www.dgsn.dz**

92- الراسي جورج ،**ماذا تريد واشنطن من المغرب العربي؟** ، مجلة المستقبل الالكترونية ،الأربعاء 10 أيار 2006 - العدد 2260، ص 19، شوهد يوم 21-03-2017 من الموقع الالكتروني:

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=177914

93- أونوها فريدوم ،"التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"

24-02-2013، شوهد يوم24-03-2017،من الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html

94- **وايتلوك كريج** ، ترجمة أحمد عباس ،"البنتاجون واللعب بالنار في أفريقيا"، 15-03-2013 ، من الموقع الالكتروني:

http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=836

95- بودهان ياسين ،" **الأمن يقرب الجزائر من المغرب: ضرورات إقليمية وداخلية تملي التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب**" الجزيرة نت،09-12-2013، شوهد يوم 20-08-2017، من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/9/

قائمة المراجع الأجنبية

1 - Barry Buzan : **people, states and fear : the national security problem in international relations**, Brighton : harvester wheat sheaf, 1990, p 142.

2 - Lester brown, « **redefining national security** . World watch, N :14, 1997, p 33.

3 - Maurice Bertland**, la fin de l'ordre militaire**, paris, press des sciences politiques, 1996, p 52.

4 - Richard N, Rosecrans, **international relations, peace or war ?,** new York : Macmillan, 1966.

5 - Abdenour benantar et autres, **la Mediterranée occidenatale entre Regionalisation et Mondialisation**, Algerie, bejaia : CREAD, 2003, p 88

6 - Affina. f, **the European security partnership : Nato and the European union**, Jean- mannet working papers, N29, 2001, p 05.

7 - Alex Macleod,Anne -Marie D'aaust et david grondin," les étude de sécurité in méries des relation internationales :contestation et résistances,ed Alex" Macleod et yan O'meara,Athéna Edition,2007,p362

8 - Barry Buzan "new patterns of global sécurity in the twenty first century"international affairs,p433.

9 - Barry Buzan.Ole Waever and Jaap de Wilde .**Security Anew Framework for Analysis .**lynne reinner publisher,Bauld,1998,p24

10- Bjorn Moller, **« the concept of security : the pros And cons of expansion and contraction »,** paper for joint sessions of the peace theses commission and the security and disarmament commission at the 18 th general conference of the international peace research association (I.P.R.A), finland, 5-9/08/2000, p 16.

11- Charles philippe,Béatrice pascal,**précurseur de la sécurité humaine**,Etudes internationales N :spécial,vol,xxxi,2000,p651

12- Dario Battistella, **théorie des relations internationales**, paris de sciences politiques, 2003, p 306.

13- elke krahmann, **« security : collective good or commodity** » european journal of international relation, 2008, 380.

14- Jean,jaques roche,**théories des relation :internationales**,paris,2004,p109

15- Kenneth N Waltz **theory of international politices** New York Mc Graw – hill 1979 p102

16- Lloyd AXWORD",**la sécurité humain :la sécurité des individus dans un mode eu mutation**,"politique Etrangére ,N : °,1999p333

17- Maurice Bertrand, **la fin de l'ordre militaire**, presses de sciences politiques, paris, 1996, p 57.

18- Michel DILLON, **Polities of security**, Routledge, LONDON,1996.

19- Philippe Marchesin,**les nouvelles menaces :les relation Nord-Sud des années 1980 aNos Jours**,paris2001,p32

20- Renate Kenter " **the art of the possible :the scenario and the third debate "in international relation theory** ,"A master thesis in international relations, university of Amsterdam,november,1998,p09

21- Stive Smith, « **the concept of security in a globalizing world »** globalization and the gulf, edited by john W. fox, nada mourtada sabah and mohamed al Mutawa. P 66 http//books.google.fr

22- Wolfers Arnold**, national security as an ambiguous symbol : discord and collaboration baltimore**, Johns Hopkins university press . 1962

23- Wolfram Lacher, « **actually existing security : the political economy of the saharan threat** » , security « dialogue, 2008, p 385.

24.The United States National Central Bureau Of Interpol**," U.S. Department of Justice Office of the Inspector General Audit Division Audit Report"**, September 2009.

25ANNE Stratégique, institut **de relation international et stratégique** ,IRIS , paris , 2000.-

26Barry Buzan," **Rethinking security after the cold war"in cooperation and conflict** :Nordic journal of international studies.vol 32,N:1Mars 1997 p17

27Barry R Posen, "**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**";Edited by ,Barry Buzan and Lene Hansen ,"**International Security** ",Volume II,The Transition To The Post-Cold War Security Agenda,(London: Sage Publications LTD,2007),p p . 338-339.

28Bourgi A et weiss p**. les Etats de la ligue Arabe** . les nouvelles editions Africaes .1979.p227.

29Burgat F, **L'islamisme au Maghreb** , éditions Karthala ,Paris ,1988.p39 .

30-David Dominique, **sécurité l'après new York** paris presses des science politique 2002 p38

31GHERARI Habib," **bornage des frontières Algériennes" : le mois en Afrique Juin-Juillet,** n°. 225-226, 1984, p . 30.

32Gregory White,"**The 16 Maghreb's Subordinate position in The worlds political economy " ,Middle east policy**, US:Blackwell publishing,N 07, winter 2007,P,S.

33**Group de travail regional sécurité Alimentaire et Nutrition,Document stratégique version 2012 Plan de réponse Face a la crice alimentaire et nitritionnelle au sahel**, Dakar, FAO,2012,p8.

34hrach gregorian, **security jihadi threats in the sahara sahel is Rule of world affairs ,IE**MED,2007.

35International crisis group, "**Mali pour une action international résolue et concertée**". **Policy Briefing Afrique**, N90 ,Dakar, 24septembre, 2012 p.7.

36jeam leca :" Democratization in ihe Arab world : uncertainty vulnerability and legitimacy . Atentative conceptualization and some hypolheses "in Ghassan Salamé :" Democracy without democrats : the renewal of politics in the Muslim world "london 1996.p 48

37 Jean-luc marret, **évolutions récentes du GSPC « ELQAIDA au Maghreb islamique »**,12 mars2007,p 5

38Jenayah, Ridha **« les élections présidentiel et législatives tunisiennes a travers le scrutin du 03/11/1994 »** intégratioms N : 10/1978 / P 67

39Lesley Anne Warner, **The Trans Sahara Counter Terrorism Partnership "Building Partner Capacity to Counter Terrorism and Violent Extremism"**, Center for Stability and Development CNA Corporation, CRM-2014-U-007203-Final, p. 11.

40Mathieu Guidère . **AL Qaida à la conquête du Maghreb** : **le terrorisme aux portes de l'Europe ,**Monaco, édition du rocher, 2007, p 120

41MATIEU GUIDERE, **EL_QAIDA A LA CONQUETE DU MAGHREB, LE TERRORISM AUX PORTES DE L,EUROPE** ,EDITION DU ROCHER, MONACO France,2007

42Mhamd Berkouk: **" the Arab word between Oriental despotism and liberal democracy: An American perpsctive** "the Diplomat. June 1996 , p 20.

43Mierry Balzaco.**le secteur politico-militaire dont la sécurité : definition,secteurs et niveaux d'analys** popups .ulg.ac.be1374-3874 Vu : 01/08/2015

44Mpho masbaba ,**organized crime and corruption, fighting the problem within the NEPA frameurbort**, African securty ,vol .14,no 4.2005 ,pp 109-112

45Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie**. European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008

46olfa lamloum " Tunisie : quelle Transitiom Démocratique? In jean-noel Ferriéet est jeam – claude santucci (eds) Dispositifs de démocratisation et Dispositifs Autoritaires en Afrique du nord paris: CNRS editions . 2006. p121.

47Pascale Perez et Laurent Laniel "**croissance et …..croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsahrienne 1980-2000** " ; Hérdote ;n°112 ;la découverte ; 1er trimest ;2004 ;p.124.

48paul Batta et claudine Rulleau . **le grand Maghreb des Imdépendances à L'an2000**, Alger, Edition Laphonic.1990 p 60.

49 Shivit, Bakrania. "**Libya: Border security and regional cooperation**" UK: GSDRC, **Rapid Literature Review**, University of Birmingham , 2014.

50 Stephen Ellis, "**BRIEFING: THE PAN-SAHEL INITIATIVE"**, African affairs, vol. 103. N 412, Royal African Society, 2004, p. 459.

51UNODC ,**Regional Programme on Drug Control, Crime Prevention and Criminal Justice Reform in the Arab States – 2011-2015**, Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime,2015.

52UNSC. **Report of the Secretary-General on the situation in the Sahel Region** , S /354/2013, Security Council , United Nations ,USA , 14-06-2013.

قائمة المراجع الالكترونية :

1- Salim Chena, **« l'école de copenhague en relation Internationales et la notion de sécurité sociétal »** Une théorie d'huntington, N°4 institutionnalisation de la xénophobie en France. Mai 2008,Revue asylon **http://Reseau – terra .eu /article 750.hHL**

2- Heléne Viau,"**le conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique** :Quelque pistes de réflexion sur les concept de sécurité humaine et de sécurité globale " Aout2000 **http//www uqam.ca**

3- Michael Doyle, **ways of war and peace**, New York. **www,norton company.1997**

4- **Wolfram Lacher** ,Organized crime and terorism in the sahel drivers : Actors, options **,Germany : German Institute for international and security Affaires, March 2007.** **www.swp-berlin.org.p.2**

5- Antonion Tisseron, **Après la shute de Kadhafi la bande sahelo saharienne entre jeux de puissance et logique de nusance**, Paris : institut thomas more, 30 septembre 20 . **www.institut-thomas-more.org.p.3**

6- KHADIJA ELmadamad **, "les migrations et leurs droits au Maghreb ",** MAROC: Casablanca, 2004, p 76
http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001395/139531f.pdf

7- Anneli Botha**. Terrorism in the Maghreb: The Transnationalisation of Domestic Terrorism in prespective on terrorisme. http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.**

8- Kalilou Sidibé , S**écurity Management in northern Mali : Networks and conflictre solution** ,UK institut of devlopment studies rsearch report vol , 2012 , N77 **www.ids.acuk/ids/bookshop.p.18**

9- **-l Algérie 1 er puissance militaire africaine** " ‹observe dans le 24/02/2015 ;21 :53 ; trouver dans **l'adresse suivent : www.maghreb-intellgence.com**

10- **-issam. k, "classement des pays acheteur d arment pour la paix l algerie est au 8 em rang mondiale," l institue de Stockholm observe dans le 26/02/2015 ;19 :56 trouver dans l'adresse suivent: www.algeriesoir.com**

11- Bruce Hoffman."**Al Qaeda's Stategy**
http://globalecco.org/ctx-v1n1alqaeda-stratey

ملخص

يطرح هذا البحث مشكل تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي والذي افرز عدة نتائج سلبية على استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة والمتمثلة في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وارتفاع موجات الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب الصحراء بالإضافة إلى الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات ناهيك عن مخاطر انفجار النزاعات العرقية الخامدة في بعض المناطق المحيطة بإقليم المغرب العربي كمالي والنيجر، ما فرض على دول المغرب العربي والساحل الإفريقي من ضرورة العمل في إطار جماعي وإقليمي وتبني مجموعة من الترتيبات أمنية سواء على المستوى الوطني وفي إطار التعاون الدولي لمحاربة كل أنواع التهديدات الأمنية وذلك على غرار الاستراتيجيات المتبعة في نطاق الاتحاد الإفريقي أو في صيغته الدولية الموسعة وذلك بمبادرات من قبل القوى العظمى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وما أفرزته من نتائج سلبية أو ايجابية على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية.

كما دفع بالجزائر خاصة باتخاذ مجموعة من الترتيبات من اجل التعامل والقضاء على ما يهدد أمنها وامن المنطقة ككل وكذلك بزيادة تفعيل دورها الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة " عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار" وكذا الحرص على إبعاد الخيار العسكري والتدخل الأجنبي في المنطقة

إن الشراكات الأمنية والاستخباراتية التي بنيت بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي وبين القوى المتنافسة عليها –فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية– فقد أفرزت هذه العلاقة عدت نتائج ايجابية في قراءتها الأولية ،ولكن على المدى البعيد فتعتبر سلبية من حيث السيطرة على المنطقة ورجوع القوى الاستعمارية السابقة في ثوب شرعي تدعو إلى القضاء على مصادر التهديد ، بالإضافة إلى إقصاء دور الدول المعنية في مسعاها ضد كل الأخطار المحدقة بها – خاصة الجزائر التي ترفض مبدأ التدخل الأجنبي–،

وفرض خطط وآليات من قبل الدول العظمى تتماشى ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، بحيث تعتبر جل هذه الترتيبات والشراكات الأمنية تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدول، متمسكين بذريعة تزايد مستوى التهديدات الأمنية، ومستبعدين الحلول السلمية التي تدعو إليها الجزائر، حيث يعتقدون أن الاعتماد على السياسات الدبلوماسية كإنشاء تحالفات في ظل وجود توترات مع بعض دول الجوار، يشكل عائق أمام تفعيل هذه السياسات والاستراتيجيات.

Abstract :

Thist thesis presents a problem of escalation and the threat of new security threats in the Maghreb region, which was produced a lot of results in negative which results on the stability of the political systems in the region and in the growing The activity of terrorist groups and the spread of crime, the organization of cross-border and high waves of illegal migration coming from sub-Saharan, in addition to Trafficking in human beings with weapons and drugs, not to mention the risk of eruption of ethnic conflicts in some of the surrounding areas Maghreb Region All Mali and Niger What imposed on the countries of the Maghreb and the African coast is necessary to work in A collective and regional framework and a combination of arrangements. Security both at the national level within the framework of international cooperation to combat all kinds of security threats and so on Strategies adopted within the scope of the AU or in its expanded international format and by initiatives By the great powers of France and the United States of America and what brought it out of negative or positive results on stability

He also paid in Algeria a special package of arrangements to deal with and eliminate the threats to the security of the region as a whole and also increase the In order to increase the activation of its diplomatic role in particular, while Algeria adheres to the principles of non-interference in the internal affairs of neighboring countries, as well as to ensure that Extending the military option and foreign intervention in the region

The security and intelligence companies that were built between the Maghreb countries and the African coast and between the forces that support it France United States of America This relationship has produced several positive results In its initial reading, however, in the long run it is considered to be negative in terms of control over the region and its depressing colonial powers Colonialism in a legitimate way that calls for the elimination of the sources of threat in addition to the elimination of the role of the States concerned in their endeavor against all the dangers attached to them Especially Algeria, which rejects the principle of foreign intervention and individual plans and mechanisms by the Great Powers Aligned with its strategic interests in the region Where these arrangements and security companies are directly involved in the internal affairs of States Insisting on the increasing level of security threats and excluding the peaceful solutions advocated by Algeria where they believe that reliance on diplomatic policies The establishment of alliances in the presence of tensions with some neighboring countries is an obstacle to the activation of these policies and strategies.

الفهرس

الموضوع	المحتوى	الصفحة
مقدمة		أ–ذ
الفصل الأول	**الإطار النظري لمفهوم الأمن في مدارس العلاقات الدولية**	**09**
المبحث الأول	**مفهوم الأمن**	**10**
المطلب الأول	تعريف الأمن	**10**
المطلب الثاني	مستويات الأمن	**15**
المطلب الثالث	أبعاد الأمن	**25**
المطلب الرابع	التصور النظري للتهديدات الأمنية الجديدة	**34**
المبحث الثاني	**النظريات المفسرة للأمن**	**40**
المطلب الأول	النظرية الواقعية والواقعية الجديدة	**41**
المطلب الثاني	النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة	**48**
المطلب الثالث	مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن)	**53**
المطلب الرابع	النظرية النقدية (مقاربة الأمن الإنساني)	**62**
الفصل الثاني	**المغرب العربي : دراسة جيوسياسية**	**82**
المبحث الأول	**الأهمية الجيوستراتيجية لدول المغرب العربي**	**83**
المطلب الأول	المقومات الإستراتيجية	**84**
المطلب الثاني	المقومات الحضارية	**88**
المطلب الثالث	المقومات الاقتصادية	**92**
المطلب الرابع	مكانة المغرب العربي في سياسات الدول الكبرى	**94**
المبحث الثاني	**طبيعة الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي**	**102**
المطلب الأول	طبيعة النظام السياسي الجزائري	**104**
المطلب الثاني	طبيعة النظام السياسي المغربي	**111**
المطلب الثالث	طبيعة النظام السياسي التونسي	**115**
المطلب لرابع	طبيعة النظام السياسي الليبي	**120**

المطلب الخامس	طبيعة النظام السياسي الموريتاني	**124**
المبحث الثالث	**التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي**	**127**
المطلب الأول	الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية	**130**
أولا	إصلاحات دستورية	**130**
ثانيا	إصلاحات حزبية (التعددية السياسية)	**147**
الفصل الثالث	**لتهديدات الأمنية لدول المغرب العربي**	**156**
المبحث الأول	**لتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية**	**161**
المطلب الأول	التهديدات الأمنية اللاتماثلية الصلبة	**162**
أولا	الإرهاب في دول المغرب العربي	**162**
ثانيا	الجريمة المنظمة في دول المغرب العربي	**183**
ثالثا	ظاهرة الهجرة غير الشرعية(تداعيات الأمن الإنساني)	**199**
المطلب الثاني	التهديدات الأمنية اللاتماثلية اللينة	**203**
أولا	التهديدات القيمية	**203**
ثانيا	التهديدات الاقتصادية	**205**
ثالثا	التهديدات السياسية	**208**
رابعا	التهديدات الثقافية	**213**
خامسا	التهديدات الصحية	**214**
سادسا	التهديدات البيئية	**214**
المبحث الثاني	**التهديدات الأمنية الإقليمية وأثرها على امن دول المغرب العربي**	**215**
المطلب الأول	تهديدات الخلاف الجزائري–المغربي	**215**
أولا	أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب	**216**
ثانيا	تأثير أزمة الصحراء الغربية على العلاقات المغاربية	**220**

ثالثا	سباق التسلح في المغرب العربي	**222**
المطلب الثاني	التهديدات الإقليمية	**225**
أولا	الأزمة الليبية	**225**
ثانيا	الدولة الفاشلة في مالي	**229**
ثالثا	أزمة الطوارق	**234**
رابعا	لتهديدات القادمة من منطقة الساحل الإفريقي	**236**
الفصل الرابع	**الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على النظم المغاربية**	**246**
المبحث الأول	**الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**	**247**
المطلب الأول	الإستراتيجية الأمنية الجزائرية	**249**
المطلب الثاني	الإستراتيجية الأمنية المغربية	**260**
المطلب الثالث	الإستراتيجية الأمنية التونسية	**264**
المبحث الثاني	**الاستراتيجيات الدولية لمواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي**	**266**
المطلب الأول	على المستوى الثنائي	**267**
المطلب الثاني	على المستوى المغاربي	**273**
المطلب الثالث	على المستوى الإقليمي	**279**
المطلب الرابع	على المستوى الدولي	**290**
الخاتمة		**317**
قائمة المراجع		**321**
الملخص بالعربية		**359**
الملخص بالانجليزية		**361**
الفهرس		**362**

جدول الخرائط

الشكل رقم01	خارطة جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميكيات عام 2014	**86**
الشكل رقم02	خارطة المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي	**93**
الشكل رقم03	خارطة الصحراء الغربية	**222**
الشكل رقم04	رسم بياني لتسليح الجيوش في بلدان المغرب العربي	**224**
الشكل رقم05	خارطة الصراع في مالي	**231**
الشكل رقم06	خارطة تواجد الطوارق في بلدان المغرب العربي والساحل	**235**
الشكل رقم07	خارطة انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أقاليم المغرب العربي والساحل الإفريقي	**240**
الشكل رقم08	خارطة توضح الصراع العسكري في أقاليم المغرب العربي والساحل	**248**
الشكل رقم09	خارطة تواجد القوات الفرنسية والأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي	**295**
الشكل رقم10	خارطة التواجد الفرنسي في غرب إفريقيا	**306**
الشكل رقم11	خارطة التواجد الدولي و الأممي في إفريقيا	**310**